

هَذَا كِتَابُنَا يُنْطِقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ

وَقَف

كِتَاب

الشَّرِيعَةِ الْعَرَبِيَّةِ

من تصانيف السيد العلامة المحقق الفهامة امام
العلماء افتخار الفضلاء لسان المجتهدين آية الله في العالمين
استاد الكل في الكل الهادي الى خير السبل واهد الناس المغيث
السيد محمد عباس دامت بركاته كما طابت ملكاته شغف بهذا الكتاب
سيد الابرار ائمت الرفعة والاقبال المتوسد على وسائده
والاجلال الامير الكبير الشهير بالنواب السيد اطفح علي خان
بهادر سي اي اي نرائي نرا دقباله وولاه
اجلاله ووقفه على كافه
المومنين مبتغيا لرضات رب العالمين
بعد طبعه
الطبع

اسمى بالصبر الصفاق لواقع بعضهم بالاصين

مكتبة
مكتبة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضل العلماء * ورجح مدادهم على دماء الشهداء
والصلوة على صاحب الشريعة القراء * والملة البيضاء * سيد الانبياء
والله الامناء السفراء اما بعد فقال لعبد المعيب الذي يردّه المشرك
عباس بن علي بن جعفر الشوشنري الجرائري اذ اقام الله الزلال الكوثري *
هذه نبذة من المسائل * مما ثبت بالاجماع او رجع عندي بالدلائل
ذكرت الاول وما يحدّ وخذ ولا بالقول لمطلق * وهو به احق *
وصدّرت الثاني بالتحقيق * وكلاهما وردته في لفظ رقيق * وسميتها
الشريعة القراء والطريقة السماع * والله ولي التوفيق قليد ما تقرضت
للسوء البهنية * متوكلا على البرية * وهو محقق الرجاء * ولا منية قبل حلول النية

الاسم للامانة في حق من لا يوافق الحق في حق
بجلاوة اقبال النفس الامارة على الحق الذي لا يخلو عن مراح
كان غالب حكم الشريعة على خلاف ذات الطبيعة * وبها
من البيان سواد يوجب انفس فبها است

كتاب الطهارة

قَالَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ فِي كِتَابِهِ الَّذِي لَا يَمُتُهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ
 إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ التَّوَّابِينَ وَيُحِبُّ الْمُتَطَهِّرِينَ بَيَانُ أَوْجِبَاتِ حُبِّ وَتَجَلُّهِ
 بِالْكَرِيمِ ۝ أَهْلُ التَّطَهِيرِ ۝ وَلَا يَخْفَى أَنَّ مِنْ أَعْظَمِ مَدَارِجِ الْعِبَادِ
 أَنْ يَخَالَفَ نَفْسَهُ وَيَمُتَّ ذَنْبَهُ ۝ وَيُحِبَّ رَبَّهُ ۝ وَأَعْظَمُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ
 رَبُّهُ ۝ هُوَ الَّذِي يُحِبُّهُ ۝ وَبِهِ وَقَعَتِ الْبَشَائِعُ لِأَهْلِ الطَّهَارَةِ ۝ ذَكَرَ الشَّيْخُ
 الْحَرَّ الْعَامِلِي فِي إِجْوَاهِرِ السَّنِيَّةِ نَقْلًا عَنْ الصَّدُوقِ فِي الْعِلَالِ بِإِسْنَادٍ عَنْ
 أَنَسٍ قَالَ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ۝ بَلَى شَعِيبٌ مِنْ حُبِّ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ حَتَّى عَمَى فَرْدٌ
 اللَّهُ عَلَيْهِ بَصَرٌ ثُمَّ بَلَغَ حَتَّى عَمِيَ فَرَّقَ اللَّهُ عَلَيْهِ بَصَرًا ثُمَّ بَلَغَ حَتَّى عَمِيَ فَرَّقَ اللَّهُ
 عَلَيْهِ بَصَرًا فَلَمَّا كَانَتْ الرَّابِعَةُ أَوْحَى اللَّهُ عَزَّوَجَلَّ إِلَيْهِ يَا شَعِيبُ مَتَى يَكُونُ
 هَذَا بَدَأَ مِنْكَ أَنْ يَكُنْ هَذَا خَوْفًا مِنَ النَّارِ فَقَدْ أَجَزْتُكَ وَأَنْ يَكُنْ شَوْقًا إِلَى
 الْجَنَّةِ فَقَدْ أَجَزْتُكَ فَقَالَ يَا إِلَهِي وَسَيِّدِي أَنْتَ تَعْلَمُ إِنِّي مِثْلُ خَوْفٍ مِنْ بَارِكِ
 وَلَا شَوْقًا إِلَى جَنَّتِكَ وَلَكِنْ عَقَّدْتُ حُبَّكَ عَلَى قَلْبِي فَلَسْتُ أَصْبِرُ وَإِنْ بَارِكِ فَأَوْحَى
 اللَّهُ جَلَّ جَلَدُهُ إِلَيْهِ أَمَّا إِذَا كَانَ هَذَا هَكَذَا فَمَنْ أَجَلَ ذَلِكَ سَلَخُوكَ كَلِمَةً
 مَوْحِينَ عَنْ قَالِ بْنِ أَبِيهِ يَعْنِي أَنَّ الْبُكَاءَ وَإِنْ بَارِكِ فَقَدْ بَلَّغْتَنِي حَيْثُ بَقَا قَالَ الشَّيْخُ

حرم ج هذا إلى تأويل الروية بالروية القلبية * وللعلماء من الصوفية وغيرهم
 توجهات لطيفة * وتقررات شريفة * في معنى امثال هذا الكلام * يفيض عن ذكرها
 المقام * اقول انت خير * بان قلتم * اوارثك كلام تائم لا يحتاج إلى حذف
 وتقدير * اذ اقتصر احسن تفسير * على ان ما قد ذكر ابن بابويه * بعيد لا ينساق
 الذهن اليه * ولا كماله لتظم الكلام عليه * الا ان يكون * من تفسير البطون * وتألفا
 بالقبول * من الرسول * ومخرج خارج تاويله الروية القلبية لا ينفع ولا يضر *
 والرضا بتوجهات الصوفية نحوهم بعيد عن مثل مولانا الحارث * والذي وضعه ورجح عند
 هنا في معنى الروية هو ان يقضي بحبه * ويلقى به * فالتقاء الله سبحانه بالرب * وعين *
 للذنبيا والاولياء المصطفين * لكونه كاشفا للحجاب من البين * ورافعا لجلبنا البعد
 والبين * بانقطاع العادات النفسانية * وارتفاع العوائق الخشبية * فيفوز العبد
 بحبة الرضاء * بمنزلة القرب والرفق * وهو لا يصق بما استر شعيب واطهر من انكار
 ليس للشوق والحنة والخوف من سقر * بل طلبا الرضاء * جل عله * وضمان من
 الله الكبر والظلال الروية على اللقاء * وصلاوة اللقاء للجاء * مما قد ظهر وبدا * ولا يكاد
 ينكر ابدا * لوقوعه في وحى الله لجليل * الابراهيم الخليل * عند وفاته وفي كتاب الله
 وادعية ائمة الهدى * فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملا صالحا ولا يشرك بعبادة

كتاب الطهارة
 قوله احد ائمة قال السيد الذي جدد في السيد فتمت الله انجز ان يرى من
 الله عليه وبعد نقل كلام ابن بابويه ولا يخفى ان ما قاله رحمه الله ان كان قد
 وجد في حديث فلو باسبغ الوضوء يحتاج الى صرف الكلام عن ظاهره لان
 مقتضاه لا اقطع البكاء الى ان ارنك او الا ان ارنك بعد الموت وصلى
 الى ان اموت وذلك ان لقاء الله سبحانه انما يكون بعد الموت
 والظاهر ان الذي حمله رحمه على هذا التأويل هو قول شعيب وابي
 فان الروية ممتنعة عليه سبحانه ولكن هذا الجواز مشهور وقد وقع
 في القرآن والسنة كثيرا قال الله تعالى مُجِبَّةٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ اِلَى رَبِّهَا
نَاطِرَةٌ وقال امير المؤمنين ع كيف عبد ربك بالمراساة انتهى بالجملة
 فقد تلخص مما ذكرنا في العنوان من الاية والرواية ان
 غاية التوبة والطهارة اشرف غاية فمن ذنباك
 فاستغفر وثيابك فطهر والعمل لا يستوفي حقه ومن
 دون الثقة ومن علم سلك الطريق الوسط ومن جهل
 فاما افرط او فرط فمن المغفلين من لا يبالي بالبول ولا
 يتجسس الا بالقول كانه لم يسمع ما جاء من الوعيد والتهديد

کتاب الغیاب و...

بقية الكلام السابق

السيد * فمن النبي استنزهوا عن البول فان عامة عذاب القبر منه ذكره
 السيد في الناصيات وغيره في غيرها ومن الناس * من غلب عليه الوسوس فيظلم
 في التطهير نفسه * ويرى ان الاشياء كلها نجسة * وهذا مانوع منافع
 لما ثبت عن السادة الاطهار * ان كل شئ طاهر * حتى تعلم انه قدور
 ومستلزم للحرج * وهو منقش في الدين لا يلج * واذا عرفت ما في القبولين
 الفساد * فاتبع سبيل الرشاد * وكن مقتصد * اما مقلدا او مجتهدا *
 واعلم ان الطهارة تقع بالاشتراك على معنيين احدهما الطاقة من الخبث
 والثاني الطهارة من محدث الركن الاول في الطهارة الخبيثة وهي طهارة
 لا يشترط النية في صحتها وان كانت شطا في كمالها فتخرج عن العبادات وان جرت العادة
 بذلك فافهم لما يتوقف عليها الصلوة وهي افضل لعبادات وحقيقة ازالة العين
 فلا يتحقق في الاعيان النجسة ويشكل بالكافر اذا اسلم والميت اذا غسل
 ولا يقصر الا بالتعب وهو مؤيد لمن قال ان النجاسة والطهارة لا خلق
 الا ما عاين الواقع * وانما هي بحسب نظر الشارع * والمشهور المنصور خلافه * فهاهنا
 بما جاء في نجاسة ما استخبه وتعافه * وهو دليل جليل * يشعر به
 ما ورد في التنزيل * من قوله ان ياكل حماره ميتا فكرهوه

فان الظاهر منه نجاسته طبعاً لا شرعاً ولا في الاذهان لا متاع الاذهان فيها
 اما في الاثر منها فظاهر اما في الجاهل فدون المعنى بالاذلة هي ازالة النجاسة منهم
 للتنجيس وهذا طريحان جميعاً ولا في المضاف لا اثم من حيث انه مضاف فان تطهير
 بالتصايل الماء واستيلادته عليه حتى يسلب الاسم وهذا مباحث البحث الاول
 في النجاسات وهي عشر على المشهور الاول والثاني البول والغائط من حيوان
 نفس سائلة حرمة كحده بالاصالة كالرثة او لعازن كوطء الانسان والمعتد بعينه رتبه
 محضا حتى تنقي في العرف جداول وان كان في الاصل جداوله كما ذكره الشهيد الثاني
 في المسالك ونبه عليه السيد في المدارك بتحقيق لاخذ في منطوق الحكم
 الا في موضعين احدهما جميع الطير من الصدوق ابن ابي عمير طهارة واستقر
 في الكفاية ومستندهم حسنة ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال كل شيء
 فلا بأس بخرجه وبعده وعلما مختصة بالاكل او بالجهول وهو ما من عامر الا قد خص
 والاسم من ظهوره لا حظ وثانيهما بول الرضيع قبل ان يفتد بالشهوية النفس
 ايضا وان كانت خفيفة مع هذا القيد وشد القائل بالطهارة كما بان بجند ولا في
 مفروك في مقامين ايضا الاول ابوالنخيل والحيد والبغال واثرا فصيل بنما ستمها
 لاحار عديدة لا فضل بحلق قال سالت ابا عبد الله عن ابوالنخيل والبغال فقال غسلا

لا ذكر الشيخ في دلالة النجاسة كالحلال الذي لا ينجس
 ابدال الالباب نيل ان يكون قد ارجع هذه الالباب
 نجاستها بنسبها وقال المحقق في النكت لم اقف لاحسن
 على ان ذلك على تقدير كونها نجاسة لا يكون النجاسة
 في الخلافة والبسطة ان قلنا ان النجاسة لا يكون الا
 العنصرية كمن نزل احوال ان يكون علفا للعدو
 انك لا تتحقق مع ذلك وليس هو ابواب النجاسة بل هو
 اذا التحريم لا يتحقق حتى يكون علفا للعدو وكمن المدا
 انتمى من منع الحاجة ولم يذكر العلف لان تحريمه من كلامهم
 فخال في ما على العرف ان من طهارة ما كان الا باليد واللبا
 لا يعرف كما اعترف من طهارة ما كان الا باليد واللبا
 قال في الوسائل لا يخرج من النجاسة الا باليد واللبا
 فثبت عن جعفر بن اسبغ في الاخر قال لا بأس بدم
 البواغيت والبق وبول الخنازير جلا الشيخ على تنقيح

مسند لا يمدل على نجاسته بل لا بأس بملحوم كون
 الحديث الاول مخصوصا بالاكل طهارة الجهول
 من طهارة المسألة

كتاب الطهارة

تحقيق ربيع الطهارة والوضوء والصلوة والجمعة والجمعة
اصابك منه وفي روايته عن الصادق انه امر محمد بن مسلم بتسليمها وهو عظم البنجر
واليها حتى الشبر في النهاية علم ما حكمه عنه وخالف نفسه لا استبصا فاختار الطهارة
مع كراهية جميعا بين الاحبا وبتبعه المقدس لادبيل في زيادة اليها فكم بالكرهية ووجع
غير مخرج من الكثرة واليقظة وجها وجها وكما احتملها الشيخ ايضا بته على ذلك الاستاذ
العدومة احل الله دار الكرامة وكيف ما كان في الطهارة ويعاخذ الاصل في النقل
فمن النحاس قال قلت لابي عبد الله في عالم الدواب فما خرجت بالليل وقد بالتمت
فيضرب احداهما ويكده فينصر علي شي يا ابي بصير فارتد في فقال ليس عليك شي كذا
في الوسائل عن علي بن فضال عن عبد الله بن ابي يعقوب قال كنا في جنازة وقبنا حمارا فجا
الرجل يلهو حتى صلت جوهنا وشيئا فاندخلنا على ابي عبد الله فاخبرناه فقال ليس عليك شي
رواه في الاستبصاء ولا فارق بين الخيل والبغال والحمير وفي حديث ابن بكير قال سأل
ابا عبد الله عن الصلوة في جبر الثعالب والقنك والسجدة وغيرها من الوب قال اخرج لنا
كتابا ينعم انه ملة رسول الله ان الصلوة في وبر كل شيء حرام اكله والصلوة في وبره وشعره
جلد وبوله وورثه وكل شيء منه فاسد لا تنس تلك الصلوة حتى يصل في غير ما احل الله
اكلتم قال يزاره هذا عن رسول الله فاخفظ ذلك في الزيادة فان كان ما ياكل لحمه فاصلا
في وبره وبوله وشعره وورثه والبا وكل شيء من جملته اذا علمت انه ذكي الحديث اوردته لمحقق

٨

كتاب الطهارة والوضوء والصلوة والجمعة

ايعيد منها صلوة قال كان لم يعيد فلا يعيد وهو مفهوم حال على الاعاد
 والعدة فيه مختصة بما ذكر ومع ذلك فليس الاعادة نصا في التجاسة
 لاحتمال كونها من جهة استحباب المصلحة فضلات ما لا يوكل وحكم النزاع
 بفساد وعدم صلاحية حرية استحباب المصلحة لفضلة ما لا يوكل حرية
 لانها غير موجبة للفصل اجماعا بل غاية ما يلزمها ازالة العين كيف ما كان
 اقول ان طريق الغسل ان لم يكن متعينا هذا لك فلا ضرر في ذلك
 بل يكفي كونه طريقا من الطرق ومسلكا من المسالك وكيف وهو من الطرق
 الواضحة الشائعة في ازالة الفضلات المائعة على ان الكلام الاخير في
 الاعادة والغسل غير مذكور هنا في كلام السيد فالكلام عليه غير جدي
 ولعل مراده ثم التعبد والتنظيف وان لم يذكر في لفظه الشريف قال السيد
 ما حاصله الاستيفضة ^{من} المدعى اذ غاية الاطلاق والمدعى هو العموم
 قال النزاع الاختصاص باطلاقها ممنوعة كيف والبول حقيقة في المطلق اقول ان
 اراد بالمنع ما هو الحقيقة العرفية فيه فالسيد مانع
 والمانع لا يتجرب اليه المنع وان اراد الاستدلال بدعوى عدم الاختصاص
 فهذا لا يسمى منعاً ولا استدلالاً لا يجزئ نفعاً لان كون البول

حقيقة في المطلق فسلم عند السيد مستلزماً لاخصيصة المدعى قطعاً
ولكن النافذ هو العموم * والفرق بينهما معلوم قال التراقي والثنية
كون ما في الثوب او الجسد بول الانسان لو سلم لا يوجب الضراف
السؤالات الفرضية اليه اقول ولا يتمتع ايضا منه والماء ينعكس
الاحتمال * وبه يفيحل الاستدلال * هذا هو الكلام في النصوص
الأمرة بهما للصلوة واما البواقي * فالحق فيها مع التراقي * وهذا
ان لم تكن خاصة * على نجاسة راصته * لكن لعل ذلك كان نظراً
الى ان نجاسة البول والغائط معلومة للانسان * راسخة في
غنية عن البيان * لتاكّد التوقي منه قولا وفعله عن سيد
الانبياء والائمة * وشيوع ذلك في من امناء الرحمن * ولو سلم
عدم نجاستهما في من سكن البوادي والقيعان * فلا يسلم اختفاءهما
على اصحابهم الاعيان * فلذلك اعرضوا عن نجاستهما لعيان * واقتصر لها على ما
أمر الله به عباده * من الاحتراز عنها في العبادات * وامرهم عند التلوث بالغسل
الاكراه * وذلك انهم استنبطوا عن تلك المسائل * سلام الله عليهم بالغدق والاصالة
ان يعلم بحكم النجاسة هو غرض المسائل * وعلى هذا فالامر بالغسل والاعادة * إنما

هو للنجاسة المستفادة + ومقتضى الانصاف + ان ينظر الى الاطراف ولا يفر
 الاخبار الباقية رفضا بل تحمل هذا على التجسس ايضا فان الاحاديث يفسر
 بعضها بعضا + وان الجود على خبر ليس من شان الفقيه + وخبر تديرية
 خير من الف ترويه + وهذا ^{الشيء} يستدل عليه + وغاية السبيلين واحدة
 ولذا كرتلك الاخبار + كيلا يبقى لك ^{الشيء} الانتظار + فمنها حسنة ابن ابي عمير
 قال وسالته عن الثوب يصيبه البول قال اغسله ^{ثلاثين} مرة وسالته عن
 القصب يبول على الثوب قال يصب عليه الماء قليلا ثم يعصر + ومنها الرضوع
 وان كان بول الغلام الرضيع فصب عليه الماء صببا وان كان قد اكل فاعسل
 والغلام والحجارة سواء فهذا الفرق بين بول الرضيع وغيره بالصب و
 الغسل دليل على نجاسة بولهما وخفة النجاسة في الاول وغلظها في الثاني
 كما بين كيفية التطهير بالتثنية كما في الحديث الاول وبالتثنية كما في حديث
 زماره كان يستنجي من البول ثلث مرات دليل على نجاسة البول ومنها
 صحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى الكاظم وقد سأل عن الحمامة و
 الدجاجة واشباههن تطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ
 منه للصلاة قال لا الا ان يكون الماء كثيرا قد راكبت ومنها رواية

عبد الله بن سنان اغسل ثوبك من بول كل ما لا يؤكل لحمه والمطلق في مثل
المقام بما هو بمنزلة العامر عليه بناء الاحكام في المفعول المحل باللام
كالماء المطلق والمضاف والحجاري والراكب والنار والارض والمسجد
وكذا ضيعة الاجماع المكب فان الفقير لا يغض عنه البصر او اراد
ان يمتنع المطلب والامر عن الأثرة الاطياب بغسل الابدان والاثواب
قد شاع وذاع في اكثر هذه الابواب وبه يستدل للتجسس الاشياء من غير
ارتباب ولو منعت حلاطة عليه لانسد الباب ومن استحب فضل غير الكلال
يلزمه مطلق انزاله المصوب والوارد في البوك العذرة الامر بالغسل وهو الوجه
فلن كان من جهة الاستصحاب في محل لا يجاب ان كان للتجسس فهو عين
المطلوب وذلك ان ترجع بعض كلام التراقي الى هذا الايراد
وانه لهذا السبب حكم على كلام السيد بالفساد ولكن شطرا اخر
منه غير قابل لذلك عند المتأد والله العالم بمراد العباد
الثالث المنى مما له نفس سائلة ميا كان او غيرا برياً او
بحرياً تحقيقاً اما الحكم بنجاسته في الجملة وفي خصوص
الانسان بما لاجماع المحقق المعتضد بصحاح وحسان و

٢
توبي

كتاب الطهارة

بقية الكلام السابق وبما نجاسته المنية من النفس

فَقِيلَ إِنَّهُ وَأَنَا جُنُبٌ فَيُصِيبُ بَعْضُ مَا أَصَابَ جَسَدِي مِنَ الْمَنِيِّ
أَفَأَصَلُّ فِيهِ قَالَ نَعَمْ فَهُوَ خَارِجٌ مَخْرَجُ التَّقِيَّةِ * غَيْرُ مُعَارِضٍ لِلْحُجَّةِ
الْقَطْعِيَّةِ * فَإِنْ مِنْهُ هَوْلَاءُ نَاسًا * لَا يَرُونَ بِهِ بَاسًا * كَالشَّافِعِيِّ
فِي حَدِّ قَوْلِهِ مُسْتَدَالِي مَا رَوَوْهُ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ كُنْتُ أَفْرِكُ
الْمَنِيَّ مِنْ ثَوْبِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَصِلُ ذِكْرُهُ فِي التَّذْكَرَةِ وَحَمْلُهُ عَلَى
تَوَهُّمٍ مَا لَيْسَ بِمَنْبِي مَنِيًّا وَمِنْهُمْ حُلْفُ جَانٍ * يُحْكَمُ بِطَهَارَتِهِ عِنْدَ
الْجَفَافِ * كَأَبِي حَنِيفَةَ وَأَصْحَابِهِ وَأَمَّا مَا لَا نَفْسَ لَهُ كَالذَّبَابِ
وَالْحَيَّاتِ فَمَنْيَّةٌ طَاهِرَةٌ عَلَى لُطَافِهَا * لِلْوَصْلِ إِلَى خَالِي مِنَ الْمَعَارِضِ
وَلِخُرُوجِهِ مِنْ مَوْضِعِ الْوِفَاقِ * وَعَدَمُ تَبَادُلِهِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ *
قَالَ فِي التَّذْكَرَةِ مَنِيٌّ لَا نَفْسَ لَهُ طَاهِرَةٌ لَطَهَارَةُ مَيْتَةٍ وَدَعْوَاهُ كَفَرٌ بِهَا
دَلِيلُهُ * وَإِنْ كَانَ دَلِيلُهُ مَا يَعْدُ عَلَيْهِ الرَّابِعُ الْمَيْتَةُ مِنْ فِي النَّفْسِ
وَالنَّظَرُ فِيهَا فِي عِدَّةٍ مَقَامَاتِ الْمَقَامِ الْأَوَّلِ مَيْتَةٌ غَيْرُ الْأَدَمِيِّ نَجِسَةٌ
إِذَا كَانَ الْحَيَّوانُ ذَا نَفْسٍ سَائِلَةً لِلْجَمَاعِ الْمُنْقُولِ كَمَا عَنِ
الْخَلَّافِ وَالْمُعْتَبِرِ وَالْمُنْتَهَى وَفِي التَّذْكَرَةِ * وَالْأَخْبَارُ فِي
نَجَاسَتِهَا كَثِيرَةٌ كَالْمَتَوَاتِرَةِ * وَهِيَ فِي دَلَالَتِهَا عَلَى الْمَطْلَبِ

١٤
رسيد بن الحسين وعطاء الله وعبد الله بن الجواب بالخط ١٢
١٢

^{تدبر طهرت}
 طاهرة كمنطوق لصحيح في الماء يمت به الرجل وهو قيع فيه الميتة
 والجيفة فقال مولانا الصادق ^ع ان كان الماء قد تغير ليجرد طهره
 فلو تشب ولا يتوضأ منه ومفهوم الآخر عن غدير اتوه فيه جيفة فقال
 اذا كان الماء قاهر ولا يوجد فيه الريح فتوضأ المقام الثاني في
 ميتة ما لا نفس له سائلة وهي طاهرة للوصل والخبر لا يفسد الماء
 الا ما كانت له نفس سائلة والموتق كل ما ليس له دم فلا بأس به
 مضافا الى الاجماع المتقول عن العدول الفحول كالحق في المعتبر
 وتلميذه العلامة في المنتهى ويؤيده نقل محرج وقال ابن حزم في
 الوسيلة في عدا النجاسات وكل ما ايلن من الحي وجسد الميت من
 غير الادنى الا ما ليس له نفس سائلة سوى الوتر ع والعقب وهو
 كالصريح في نجاستهما وبها قال الشيخ ره على ما نقل عنه وهو شاذ
 لقضو المستند كما قال السيد السند المقام الثالث ميتة
 الانسان هي نجسة بعد البرد وقبل الغسل الشرعي بدمه خلا فيه واما قبل
 البرد فقل لا وجوه احدها الاصل وزيف بوجود الرفع
 له وهو اطلاق رواية ابن ميمون عن الرجل يقع ثوبه على

وهو رواية ابى خالد القاطن كما في المحرق وهو
 الجيفة هي الميتة من الدواب البواشي والجمع
 ذكر في القتل عدم نجاستها سواء كانت ميتة
 قال في المنتهى في القتل على ما
 من غير ما اجمع عليه
 من غير ما اجمع عليه

١٤

قال الشيخ في النهاية على كل اليس للنفس من الميتة فان لا
 في التوضي لا بد من سوا الوتر ع والعقب وهو شاذ
 اذا امتسكها وزرع او عقرت فهو نجس واوجب الوصل في قتلها
 في الاصل لا بد من سوا الوتر ع والعقب وهو شاذ
 من غير ما اجمع عليه
 من غير ما اجمع عليه

جسد الميت فقال ان كان غسل الميت فلا تغسل ما اصاب ثوبك منه وان كان
لم يغسل الميت فاعسل ما اصاب ثوبك منه وخصه بالتوقيعين ^{له} الامرين بغسل
بعد غسل الميت لجراته وثانيتها التفسير الواقعة في اخذ تلك الرواية كما في نسخة الكافي
يعني اذا برء الميت فيه حتم ان يكون من الزكوات والشاخر من موضع الاجماع
وهو ما بعد البرء ويدفع بان الاجماع واقم على النجاسة بالموت كما سيذكر وهو شيعي
ما بعد البرء لا على ما بعد البرء خاصة فالواقم غير نافذ والنافذ غير واقم وبعبارة اخرى
هو انهم اعترفوا بان نجاسة الميت تامه لاجل الموت من غير خلاف فاجماعهم ^{على}
تحققها بعد البرء انما يكون مع هذا الاعتراف وعلى هذا فالاجماع الاول للشافعية
غير منتهى ولا اختصاصا بديناف لان يدعي ان الموت لا يتقدم على البرء
وهذا باطل الاستدلال اذ ان يكف الحى ويدفن ولا شك ان اذا ما تجهيزه قد
اجيز بل يستحب التعجيل في التجهيز ورايها في لباس فحشطن من الاخبار عن
متسبب لجراته كافي رواية تقبل مولانا الصادق ابن اسمعيل بعد وفاته وقد سئل
الشيخ بن عبيد بن حمير الميت بعد ما يموت ومن مشي فعليه الغسل قال انه اذا برء وما
يجازي فلا بأس وفيه نظر لانه لو بأس في لباسه لكان لباسه كالباس في المستند اقول
وهذا كما ترى فان الراوى لم يكن شاكا في جواز المسئاة عن غسل الميت على النجاسة كما يدعي

ظاهر كلامه فجاوبه عليه السلام بهذا القول متعلق بها أيضا على أن قوله عليه
السلام أنه إذا برد ما إذا يكون معناه على هذا التقدير فإن مقتضى التقابل
بين الجملتين القريبتين أن يكون معناه حيثئذ أن المسند إليه البرد حرام ولا
قائل به أحد من أهل الإسلام نعم يمكن أن يحل نفى لباس على نفيه بالاضافة
إلى لزوم الغسل بمسح الغسل كما فعل السيد السند وقيل نعم لضعف كلال
النافين وهو مقتضى الملاقاة النص وكلام لاجلة الأساطين مضافا إلى
الحكم عن التحلل والمعتبر والمنتهى في التذكرة المقام الرابع في الأجزاء الصفا
المنفصلة عن بدن الإنسان في حياته كالسوء والتأليل والقوب وما يتطهر من
القشور عند الحاك في مثل الجرب وطهارتها وفق والنسب بنفي الحج في الد
والذهب وصحيفة علي بن جعفر عن أخيه مومويدة المطلب وسند كد
فلنطلب بل في الحدائق الطاهرة من اختلاف في القوب وغيرها وانما يختلفوا
في الدليل على ذلك فانه وكذا ما لا تحل الحيوة من الميتة إذا لم تكن من نجس بعين
كالشعر والصب والوبر والعظم والريش وما شاكلها وربما يفرق فيها بين الجن
والقلم والآدمية التسوية بينها أنه يغسل في الثاني موضع الاتصال لما إذا كانت نجسة
أعين فاجتمعها نجسة أيضا خلافا لعلم الهدى قال في الناصب شعر الميتة طاهر و

قال السالحي في المطبوع
في بيان أن الجوارح على الجوارح لا تقطع
ويشترط أن يشترط بعض نجس من ذلك الحبر
ينظر قال أن لم يكن أن يسيل الدم فإلا
أن يسيل الدم فلا يغسل

كذلك شعر الكلب الخنزير وادعى الاجماع عليه تحقيق في طهارة النفحة
 خلدة وفي تفسيرها اختلاف ^{في} قال في الصحاح في لغة فقهاء النون والفاء و
 الحاء المهملة لا نفحة بكسر الهمزة وفتح الفاء محففة كرش الحجل والجبد
 ما لم ياكل فاذا اكل فهو كرش وفسرها في القاموس بشئ يستخرج من بطن
 الجبد الراضع اصفر فيعصر صوفة فيغلظ كالجبين فاذا اكل الجبد فهو
 كرش قال وتفسير الجوهري لا نفحة بالكسر وهو قال في الجواهر لا نفحة بكسر
 الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء وتشديد ياء جعديا فخر قال الاكسر لا نفحة لبن مجتمع
 في كرش ما كرش من الحيوانات كالجمل والجدي في اوائل الشتاء قبل ان
 يطعم غير اللبن وفي المغرب نفحة الجدي بكسر الهمزة وفتح الفاء وتخفيف الحاء
 وتشديد ها وقد يقال من نفحة الصبا وهو شئ يخرج من بطن الجدي اصفر
 يعصر صوفة مبتلة في اللبن فيغلظ كالجبين ولا يكون الا لكل ذي كرش يقال
 هو كرشه الا انه ما دام ضيعا سمى ذلك الشئ نفحة فاذا افطم ورعى العشب
 قيل استكرش اي صارت نفحة كرشا وفسرها العلامة بربما يوافق الغير وزياد الجمل
 بنحو ما ذكر الجوهري على ما حكى عنها والطاهر من الروايات ما فسره العلامة بـ
 يشهد لعرف وفيه عن الجمع الثمالي قال في ذيل حديث طويل قال قتادة اخبرني

الكرش كرش الكلب الخنزير بمنزلة العرسه لان ان
 ٢٠
 قال ما استخرج من بطنه كرشا في الحلق يتلوه عن المعاشرة

عن أبي بصير قال سمعت أبا جعفر قال رجعت مسألك إلى هذا قال ضلكت عني فقال لا
 بأس به فقال انزله برأيه جعل من انقحة الميت قال ليس بها بأس من الانقحة ليس
 لها عرق ولا يهادم ولا لها عظم إنما يخرج من بين فرث ودم ثم قال وانما
 الانقحة منزلة حاجته ميتة اخرجت منها بيضة فهل تأكل تلك البيضة
 قال لا أمبارك بكم قال أبو جعفر ولم قال إنما من الميتة قال فان حُضِنَتْ
 تلك البيضة فخرجت منها ذبابة أكلها قال نعم قال فاحترق عليك البيضة
 وإن أكلت من جوارحه قال فكذا الانقحة مثل البيضة فاشتد الجحيم من الجوارح
 من رآه من المسلمين ولا تسئل عنه إلا ان يأتاك من يجبرك عنه
 أنت وقوله من رآه من غيرهم انهم اختلفوا في تفسيرها على مقالات اختلفوا
 انها شئ اصغر من جحر من بطن الجحر الرضيع وثانيتها انها لبن مستحيل في جوف
 السخلة وهي راجعة الى الاول والثاني والثالث انها كرش الحمل والجحر
 ورابعها اتحادها وان الاختلاف باختلاف المحالات بمعنى انها شئ
 اصغر من ياكل فاذا اكل فهو كرش وبها يحصل الجمع بين المقالات وقواها
 الشيعة النجسة في الجوهر هذا وانما الحكم ظاهر النصوص بل صريحها الطهارة و
 يعارضها الاصل في المدارك انه مقطوع به كلام الامامية انتهى ولكن

توفي في سنة ١٠٠٠ هـ في نيسابور وكان من كبار علماء
 الشيعة في ذلك الزمان قال عليه السلام في الميتة قال ان
 الميتة اذا ماتت لم يبق فيها روح ولا حياة ولا
 من صنف الميتة الى الصنفين الحيوان والنبات
 الميتة قال لا بأس بقتل الميتة كمن في ضيق الشاة وقتل
 من المطر قال كل هذا لا بأس به وفي حشره عزير قال قال الصادق
 والهاشمي وكل شئ ميت فليس فيه روح ولا حياة ولا
 هذا ان يموت فاعلم ان كل شئ ميت فليس فيه روح ولا حياة ولا
 ذكره عايد مسافر الخلق الانقحة والبسيف والصوف والشعر والوبر

يُنْبَغِي فِي النَّظَرِ فِي الْمَقْصُودِ بِالطَّهَارَةِ هَلْ هُوَ عَدَمُ النِّجَاسِ أَمْ الَّذِي تَدَّعَاهُ
طَاهِرٌ مَعَ مَلُوقَاتِهَا الْمَيْتَةِ ثُمَّ هَلْ هُوَ عَلَى حَيْثُ التَّفَاسِيْرِ أَوْ عَلَى الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ
فِي امْتِثَالِهَا وَالرَّاحِجِ فِي تَفْسِيرِهَا أَوَّلَ الْأَقْوَالِ مَا يَسْتَبِينُ مِنْ كُلِّ وَهْمٍ وَلَا
الِشَّيْخِ بِهَاءِ الدِّينِ فِي تَحْبِيلِ الْمَتْنِ فِي فَيْصِلَيْنِ وَ عَلَى هَذَا فَالنِّجَاسَةُ الَّتِي
فِيهَا مَعْلُومَةُ الْإِنْتِفَاءِ وَالْعَرَضِيَّةُ لَا حَقَرٌ بِمَحْضٍ مِنْ أَكْثَرِهَا وَمَا عَافَاهَا الْحَبِيبُ
عَلَيْهِ أَوْلَا أَنْ يَغْسِلَهَا أَوْ يَقْلَمَ أَطْرَافَهَا فَتُطَهَّرُ أَنْكَانَتُ جَامِدَةٍ وَلَا يَمْنَعُ
الْجَمْعُ عَلَى الْقَاعِدَةِ كُلِّ ذَلِكَ أَنْكَانَتُ مَا خُوِذَ مِنَ الْمَيْتَةِ بِالْيَقِينِ وَالْأَمْرُ
فِي كَيْفِيَّةِ الْإِخْذِ مِنْ سِوَى الْمُسْلِمِينَ وَ هِيَ بِهَذَا الْمَعْنَى يُصَدَّقُ عَلَيْهَا مَا
تَقَدَّمَ مِنْ إِنْهَا تَخْرُجُ مِنْ بَيْتِ فَرْثٍ وَ دَمٍ وَ هِيَ الَّتِي تَجْعَلُ فِي اللَّبَنِ وَيَعْمَلُ مِنْهَا الْجُبْنُ
كَمَا هُوَ الْمَعْلُومُ مِنَ الْعَادَةِ وَ حَكِيمًا إِفَادَةُ أَوْ جَفَرٌ فِي حَدِّ قِتَادَةٍ وَأَمَّا الْكُرْشُ فَإِنْ
أُخِذَتْ مِنَ الْمَيْتَةِ أَيْضًا كَانَتْ حَرَامًا مَحْضًا وَ هَذِهِ هِيَ الطَّرِيقَةُ الْمُنْتَهَى فِي تَحْقِيقِ
الْإِنْفِخَةِ وَ انْكَاشَى حَقِيقَتَهُ لَا يَتَرَكُ فَالْأَحْيَاءُ فِيهِ لَا يَتَرَكُ كَمَا هُوَ الْمَسْلُوكُ
السَّلَامُ وَ اللَّهُ الْعَالِمُ الْمَقَامِ الْخَامِسَ لِبَنِ الْمَيْتَةِ حَكْمُ نِجَاسَتِهِ الْعَلَامَةُ الْمَحَلِّيَّةُ
لِلْحَقِّ الثَّانِي هُوَ طَاهِرُ الشَّرَائِعِ وَ عَنْ ابْنِ أَدْرِيسٍ أَنْهُ نَجِسٌ لَا يَمِيعُ وَ تَعْقِبَةُ الشَّرَفِ
بِمَا نُقِلَ عَنْ الشَّيْخِ النُّجْفِيِّ وَ رَوَى فِيهِ الطَّهَارَةَ وَ فِي صَحِيحَةِ زَيْدِ الرَّقِّيِّ وَ عَلَى الْجَمْعِ جَمْعٌ يَشْكُلُ

[illegible]

ولا قاتل بينه وبينهم في ذلك بالفصل. والحسين عليه السلام قد
 جاهد الله بالسعادة. فجمع بين العفة والشهادة. وأما الشهيد
 فقد جعل الله بين الشهادة وحقت الألف بونا بعيدا. ولا تحسبن
 الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يزقون
 شهد الله بذلك وكفى بشهيدا. وأما من شرع له فقد يم
 الغسل في حياته. فلان المتقدم قانم مقام المتأخر عن وفاته. فيثبت
 له وهو حكم من الطهارة. ولعلها لا تنفوت بعد موته بين البرودة
 والحارة. نعم لا يعم هذا الحكم أسباب حقه. فلا يشمل ما ذامات
 حقت. لأنه بل هو خاص. بموته بالرجم والقصاص. الخامس
 الدم ولا يشك في نجاسته إذا كان دما مسفوحا وعن حيوان ذي نفس
 وإن كان دم الإنسان أو الحيوان. قال العلامة. رحمه الله دار المقامة
 في تذكرة الدم مخرج النفس السائلة نجس وإن كان كوكبا أو مخلوقا. وعن المحقق
 في معتبر الدماء كل نجس عدا دم لا نفس سائلة قليلة وكثير وهو مذهب علماءنا
 عدا ابن الحنفية وعمر بن الخطاب قال سائنا الدم المخرج من كل حيوان ذي نفس سائلة
 فإنه قال إذا كان سقته دون الدرهم الذي سقته كعقد الإبهام الأيمن أو الأيسر أو سقته كعقد الإبهام الأيمن أو الأيسر
 يكون خارجا بقوة معروفة ونجس هو مخرج الدم من كل حيوان ذي نفس سائلة قليل أو كثير أو سقته كعقد الإبهام الأيمن أو الأيسر

المتهم مستند لإجماع احاديث كثيرة صحاح وغيرها بين أمر بفصل الأعضاء
 الصلوة من الرعاف وغيره ففي الصحيح عن محمد بن مسلم قال سألت
 أبا جعفر عليه السلام عن الرجل يأخذ الرعاف والقي في الصلوة كيف
 يصنع قال ينقل في غسل نضر ويعود في صلوة رواه ^{ابن} الاستبصار ونقل عن
 التهذيب أيضا وفي الصحيح عن علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر قال
 سأله عن الرجل يكون به النال والجرح هل يصل له ان يقطع النال وهو
 في صلوة او ينتف بعض لحم من ذلك بالجرح ويطرحه قال ان لم يتخوف ان
 يسيل الدم فلا بأس وان تخوف ان يسيل الدم فلا يقطع وفي الصحيح
 ثوب حم رعاف وغيره او شئ من منى ^{عليه} فقلت اتركه الى ان أصيب له الماء
 فاصبت وقد حضرت الصلوة ونسيت ان بثوب شيئا وصلت ثواني كرت
 بعد ذلك قال نعيد الصلوة وتغسله واذا عرفت ذلك فقد علمت
 انك لا شك في اصل المسئلة والاخبار المخالفة لمطرحه او ما ولد
 لان مضمونها لا يقول به احد ومع ان كثيرا منها ضعيف السند تحقيق في
 تبين المقصود بما ذكر من القيود والنظير في عدة مواضع الموضع الاول
 ما انفصل سائله مع السائل طاهر من غير شك لا يصل وخروج مقتضى الإجماع

التذكرة الاجماع على طهارته قال ذهب لير علمائنا والمستفيضة فعن الصادق وقد سئل ما تقول في دم البراعين قال ليس برباس قال قلت اينه ليكثر ويتفاحش قال ان كثروا قاله سلاحي في الاسم من ان الجحاشات على ثلاثة ضرب احدها تجب الزالة كثيرة وقليله ومنها ما يجب الزالة كثيرة دون قليلة ومنها ما لا يجب الزالة قليلة ولا كثيرة وجعل من الثالث دم السمك والبراغين ودم القروح اذا شق الزالة ولم يقف سيلانه فهو تسامح منه في العبارة + وان كان ظاهرها يعطى الحكم بالعمو وعدم الطهارة + وقد وقع ما يقرب من هذا اوصاها + عن الشيخ ساجد الله + والتسامح في كلام القدماء كثير + كما لا يخفى على المتتبع البصير + وعلى التسليم فبعد ثبوت الاجماع من علماء المذهب + لا عبرة بمخالفة معلوم النسب ومراجع اجماع الفقهاء المحققين على طهارة دم السمك والبراغين علم الهدى وهو شيخ الديلمي من اجلاء الاختصاص واستقل كل واحد من ادائه الكرامة الموضوع الثاني في دم السمك والظاهر انه طاهر لا وجاع الواقع في كلام الاكابر كما نقل عن الخلف والمعتبر المذكور والغنية والسر + قال السيد القمي رضي الله عنه في جواب السائل الناصية بعد استثناء دم السمك ما هو خير عندنا ونسبته

وله وذلك ان الدم في هذه المصنفات في اهل الهند في ارضين قريب من بلاد قندهار وكثيره وهي كذا وكذا ودمه يوجب الاكل اذا لم يزل قليلا وكثيره وهي قس من دم البهي والسمك والبراغين والجمادى والسمك والبراغين والجمادى وشفا جلة البهي والبراغين على ان تسامح في العبارة وليس من اراءهم في هذه الدار ان ذكر في الخلاف نظير هذا الكلام بعد ما

ما نقل الاجماع على طهارة سمك احد فكاك اراء الجاهلين التي جعلها مقسما بين خلاف الظاهر اعني ما على القدر من الحلية وهي معلومة الطهارة كما نقل عن العالم وذلك نسبة الى علماء كرامه والقد علمت سنة ١٢٤٥ اله انهم قال في الجليل على طهارة دم السمك انه لا خلاف في جوابه بغيره

الخلاف الى ابن حنيفة واصحابه فاما دليلنا على طهارة السمك والذباب فهو بعد
 اجماع الفرقة المحقة عليه قوله تعالى احل لكم صيد البحر وطعامه وقال العلامة
 في المنتهى على ما نقل عن دم السمك طاهر وهو مذهب علمائنا واستدل عليه
 باربعة ادلة اقواها انزل لو كان نجسا لتوقف باحترا على سفح كالحبوان البري
 هذا الدليل قد ارتضاه المقتضى في الناصريات وتوضيحه على افاده بعض الاصحاب
 ان لو كان نجسا لا يمكن اكل لحمه لان لا يخلو من جم وليس ما يذكي حتى يكون
 يخرج منه السم نجسا وما بقي طاهرا ووقيل يترك حتى يخرج دما ثم يذكيه لئلا يفسد
 انتمى بغير كذلك مع ان لا شك ان نجونا اكله ميتا بعد خروجه من الماء
 حيا بلا فصل ثم ما يوجد طهارة الاصل والخبر ان عليا كان لا يرى بأسا
 بدم ما لم يذك يكون في الثوب فيصلى فيه يعني دم السمك وهل يحل
 اكله كما هو قضية الدليل لنقول عن المنتهى عما قريب قيل نعم وما هو
 بعيد وتتمام القول في حله في محله الموضع الثالث
 قال الله سبحانه اود ما مسفوحا وفيه اشعار بطهارة الدم
 المختلف بعد لقدف المعتاد من الذبائح المحللة وهو الاثر
 واما جملة المذهب كالسيد السند في الرياض والسيد العلامة في الرقة

طهارة الدم المتخلف بعد الغنغ و نجاسة الكلب والخنزير

كتاب الطهارة

وغيرها في غيرها وان كان في دلالة الآية الشريفة عليها تأمل من اجل ضعف
مفهوم الصفة كما اشار النخعي اليه ولكن قد نقل الاجماع على طهارته عن البيهقي
والمختلف والمعتبر والحدائق وفي الخلاف عنه في الناحيات ويدل عليها مضافا
الى ما ذكره حلية اللحم وهو لا ينفك عن الدم ولو غسل من اياه واستحار المسلمان
له دهورا واعصارا ولكن يجب الاجتناب من الدم المتلصق بالداخل كما
اشار اليه السيد اعلامة اخلوا حل فليس له طهارة لا حل الساس الكلب
السابع التحذير ولا خلاف في نجاستهما ولا في اجزائهما الا للسيد المرتضى في
الناحيات فيما لا تحل منها الحيوة ولا في اصنافهما الا كلب الماء فقربا فاضل
الحسن في طهارته وهو كذلك للاصل ولعدم ثبوت حقيقة فيدل قال العلامة
في التذكرة كلب الماء طاهر بالاصل خلافا لابن ادریس ولا يجوز حمل اللفظ على
الحقيقة والمجاز بغير قرينة انتهى ولأن المتبادر من لفظ حيث وقع مطلقا
البرق المحمدي بن الجاحج ورواية ابن ابي عمير كذا خنزير الماء فهو كلبه
قال في الدرة شعرة كل طاهر هكذا خنزير ولا يعرف الجند بذاته واما
ما ورد في صحيحه زاراه وموتقرا ابنه من نفق الباس عن الحبل يكون
من شعر الخنزير يستقي بالماء من البيش ويتوضأ من خلات الماء

قال في الدرر المختف اختلف كلام اصحابنا في المرفق
ذلك ان في بعض من المادوت بفقده وقد روى
البيهقي في الرواية ان القادر جعل ذكواته مائة وسكن
الذكرى عن بعض الناس ان القادر جعل ذكواته مائة وسكن
عبد الرحمن بن الجاحج قال سئل ابي عبد الله عن رجل اصابه
جلودا في رجله فقال له لا يدرى ما هو ولا يدرى ما هو ولا يدرى ما هو
بلادي وانهما كلبان من الكلاب فقال الرجل جلست قد اصابني
خروج من الماء في حش خارج من الماء فقال ابو عبد الله فاذا
استقي في رواية اخرى ان ابن ابي عمير قال سئل ابي عبد الله
عن رجل اصابه في رجله كلبان فقال الرجل لا اقل فلابس
فاذا سئل عن كلب الماء فقال له ان كان لابس فلابس واما
سأل عن كلب الماء فقال له ان كان لابس فلابس واما
بالماء من البيش يتوضأ من خلات الماء

فلهيما في نجاسة شعر الخنزير. لجواز ان يكون ذلك اشارة الى طعم البثور
 كثيرا وفي حكم الكثير. لا ينجس بغير التغيير. او الى طعم الدلو ولعل كان كثيرا كما كان
 كونها السقي المزاج كبيرة حاوية للكر. او قليلا لم يلد قرا الحبل حتى يحصل الاستقاء
 والتأثر. فلهيما بالبس بالتواضع على جميع التقادير. وكذا صحيحته الاخرى في
 السؤل عن جلد الخنزير. يستسقي بالماء فقال لا بأس به فان نفى الباس فيها
 عن الاستسقاء. وقد تحملون على الاتقاء من هؤلاء. الثامن الخمر
 وقد شد في التحذير منها الاخر في السنة والكتاب. فمن ذلك آية
 الاجتناب. وتقريب الدليل في ان الشرب. لا يأتى بدون القرب
 والاميل لاجتناب مانع من الاقتراب. ومن ذلك الاخبار الكاشدة
 كالمتواترة عن العترة الطاهرة. فهي يغسل الثوب منها واعادة الصلوة
 بسببها وغسل انائها واهراق مرق كثير وقت فيه قطعة منها مرة. وعن الاكل
 في اثيرة اهل الذمة التي يشربون فيها الخمر ناهية ناجزة. ولذا اخبر بها
 علم الهدى في جواب المسائل الميافارقيات فقال فير على حكمه في المختلف
 نجاسة الخمر اعظم من سائر النجاسات لان الدم وانما نجسا فقد ايجلنا ان يصلح في
 اذا كافح وقد اهرم والبواقد غفيرة فيما يشس عند الاستنجاء كروى في

مسئل الصادق صلوات الله عليه عن عبد الله بن جابر بن محمد بن
 الا فقال لا بأس به فان نفى الباس فيها
 كرهه كما اذا خمر صلوات الله عليه في سوال كذا في
 كبريكه او راو كثره وابتكنا خمر في سوال كذا في
 ابن جبر الصلوات على بقية دلائل من عوده انكر ان يبا
 تراعت كبرنا في جودات وظهر ان جبرنا انت كذا في
 نجاست نجس بشو ١٢ او مع شرح من لا يخفى الفقيه
 قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا انما الخمر والميسر
 الانصاب والالام حرام من على الشيطان فاجتنبوه
 لعلم تقولون ١٢

لم يُعَفَّ عنه موضع أصواته بل نقل الإجماع على نجاستها عن المبسوط والخلاف
بل يظهر من كلام بعضهم الحكم بن نجاستها عند أهل الخلاف قال في التنزيل
الحج بن حنبل ذهب إليه علمائنا إجماع كالأبن بابويه ابن أبي عمير وقيل عامة
العلماء أيضا إلا داود وربيعة واحد يقولون شافعي يقول تعالى إنما الخمر
الميسرة والآلهة من حرس والرجس لغة النجس ومع ذلك كله فقد نقل الحكم
ببطلانها عن جمع من الأصحاب منهم المقدس كالأبن بيلو والمحقق الخوئي
كأخبار كثيرة أيضا موافقة للأصل والاستصحاب وحملهم لأخبار المنجسة على
التقية والاستصحاب وانت تعلم أن طرق الجمع بين الأخبار كثيرة منها في لغة
العامة وموافقة الكتاب وإن الحكماء منهم كانوا مواعين بالشرائط ونفقتهم
والحكم بطلان صلاتهم والاستصحابهم كان لا يتأتى من الأئمة لأطباء
التاسعة الفقهاء وهو ما يؤخذ من ماء الشعير نجس بالإجماع كما في
التذكرة والغنية وظاهر المبسوط وعن الخلاف والمنتقى ليس من الماء
الحكم فيه الأسكار وقد ورد في الشافعي من الأخبار خمر مجهول
الناس كل مسكر مائع بالاصالة فهو حرام نجس العين في موافق للخمر في
الحكمين على ربح القولين العاشر لكافة المقصود بالذكر منه

الأخبار

له في نجاستها ما في قوله تعالى إنما الخمر الميسرة والآلهة من حرس والرجس لغة النجس ومع ذلك كله فقد نقل الحكم ببطلانها عن جمع من الأصحاب منهم المقدس كالأبن بيلو والمحقق الخوئي كأخبار كثيرة أيضا موافقة للأصل والاستصحاب وحملهم لأخبار المنجسة على التقية والاستصحاب وانت تعلم أن طرق الجمع بين الأخبار كثيرة منها في لغة العامة وموافقة الكتاب وإن الحكماء منهم كانوا مواعين بالشرائط ونفقتهم والحكم بطلان صلاتهم والاستصحابهم كان لا يتأتى من الأئمة لأطباء التاسعة الفقهاء وهو ما يؤخذ من ماء الشعير نجس بالإجماع كما في التذكرة والغنية وظاهر المبسوط وعن الخلاف والمنتقى ليس من الماء الحكم فيه الأسكار وقد ورد في الشافعي من الأخبار خمر مجهول الناس كل مسكر مائع بالاصالة فهو حرام نجس العين في موافق للخمر في الحكمين على ربح القولين العاشر لكافة المقصود بالذكر منه

اربعة اصناف لانها ما كافر اصله وخارج عن الاسلام بعد خوله ولا
 اما ان يغفل الاسلام الا ينتحل وغير المنتحل ما ان يكون ممن وفي الكتاب
 فالقسم الثالث كالمشركين نجس باليقين ومنهم الصالحون والبرهنة
 فانهم يعبدون كل ما عظم في النظر من البحر والحجر والشجر لما غلبت على
 الواهة وذلك للجماع مناقال في المذكرة الكافر عندنا نجس بقوله تعالى
 المشركون نجس انتهى موضع الحاجة وهو مجموع او اطلاقه شامل للمشرك
 بل هو اظهر فرادة ودليله تفريد وحكي الاجماع على نجاسته بخصوصه عن
 المحقق وعلى نجاسته مطلق الكافر عن الشيخ في النهاية واما الكتابي هو القسم
 الثاني فهو نجس ايضا للشهرح العظيمة التي كادت ان تكون اجماعا بل ادعاء
 جماعة وفي مستند الشيعة وهو مذاهب الصديقين والشيخين والسيد
 والفاضلين والشهيد بن والحلبي والدليلي والركي وكافة المتأخرين
 وايدة ^{عط} بصحة على عن النظر في يغتسل مع المسلم في الحمام فقال ذاعلم
 ان يغتسل في اغتسل بغير ماء الحمام الا ان يغتسل وحده على الحوض
 فيغسله ثم يغتسل ^{عط} صححة محمد بن جبل صالحه مجوسيا قال يغسل يده ولا يتوضأ
 وهذا على تقدير كون المجوس من اهل الكتاب والاخرى خارجة عن

هذا الشيخ وانما صحت الفتاوى الناجية من الكافر والكتابي
 لا يجوز وصفه وشأنه في كتابي من الفتاوى والاشهر في الفتاوى
 الرد الفطري والحق ١٢

الباب ١٠ وبالمستقيضة الناهية عن الأكل من أوانيهم مطلقا وقبل غسلهم
وعن طعامهم مطلقا وعن مصاحتهم ومستمهم وعن الصلوة في الثوب الذي
اشتره من نصر في حتى يغسل والرقود معه على فراش واحد بالروايات
المخصصة لطعامهم بالمحسوب وستاق الدالة على نجاسة النواصب
معلومات أهل الكتاب أعدى عدو ولنبينا وعترته الأطياب ونقل
القول بطهارةهم أيضا عن بعض الأصحاب وكان ابن الجنيادة المفيض أحد
مؤيديه على ما حكى عنهما أن صحت الحكاية وممن جرح البيهقي ولم يحتج عليه
صاحب الكفاية ولا وصلح الآية وطعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم
لأن الطعام عام في الألوان والأقسام والجواب عن الأصل هو
ما ذكر من النقل وعن الآية هو أن العموم غير معلوم بل قال بعض
أهل اللغة إن الحنطرة خاصة كما في الصحاح والقاموس عن المجمل شمس
العلوم وعن الحليل أن الغالب في كلام العرب أن الطعام هو
البر خاصة كذا في نهاية ابن الأثير ونقل عن المصباح المنيذ إذا أطلق أهل
الحجاز لفظ الطعام عنوا به البر خاصة وفي مسلك الفقيه عن قول الله عز وجل
طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم قال يعني الحبوب وفي رواية أبي الجارود عن قول الله

وله في الخبرين على بحث الأخبار المعتبرة في الدلالة
٣٢
الطعام كل ما يغني الجوع على مخالفة الشهود على الإجماع
نفاية

وطعام الذين لا ية فقال محبوب وحقه قتيبة وطعام الذين اوتوا الكتاب لا فقال
كان ابي يقول ناهي محبوب والتخصيص في اهل الكتاب لعله لكون اهل المدينة منهم
وبالجملة فالمعلوم من سيرة الشيعة جيد وبعد جيل انهم كانوا يتنزهون عن البضائ
واليهود يعرفون بذلك عند المخالفين كما ان مخالفينا كانوا مختلطين بهم
من قديم الاعصار حتى ان ثانياهم كان يرجع الى لعب الاحبار فوارد في
اخبارنا ما يدل على طهارتهم لصلح العمل على التقية فينحط عن درجة الحجية

اما ترى ان السيد جعل لقول نجاستهم من متفردات آية هية تنبيه
الملاح باهل الكتاب من وان يرفل من منهم وحية هذا الزمان لانهم
استبدوا وابعقوا لهم حكماء يونان وهم مشركون او ملوحدية ولانهم في
كل على رقة على حدة و لكن الكفر منة واحدة القسم الاول المتخلو
للاسلام كالتا صاب هم المعلنون ببغض اهل البيت عليهم السلام
وكا لهم نجس نجس والخوارج من هذا النجس بل هم شرهم واضرهم
وكافاوة وهم القائلون على ما ليس من الوهية او افضليته من خير البرية
القسم الرابع المتد ومنه من انكر بعض مزيات الدين واستشكل
المقدس الاراد بيلي نجاست جميع الكتابات والنواصب والخوارج

مع قصور سندها لا نجبار بالاستهارة والقول بعدم جواز الصلوة
 فحسب ون سائر الاحكام المتبعة على النجاسة احدث قول بسببه
 قائل والمشهور بين المتأخرين طهارته وهو المنقول عن المفيد في رسالته
 الولدة وعن الشيخ في المبسوط والشافعي الفاضلين وبه قال الشهيد
 في المقرة والروضة وسائر في المراسم وهذا لفظه فاما غسل الثياب من
 عرق الدجاج وعرق جلدة الاكل وعرق الجنب من الحرام فاصحابنا يوجبون
 انزاله وهو عندى ندب انتهى بل نقل عن السائر الاجماع عليه وكل
 مضاف اليه والعجب ان الفاضل النزائي خثار طهارته ونقل عن والده انه
 ذهب الى نجاسته وكل يعمل على شاكلته واحتمل المحدث البحر
 لنجاسته بعدة اخبار عن العترة الطاهرة منها ما فيه استعار بها وادلته
 عليها عند طاهرة وادع القليلين كتابه الخ ^{في} الاخره شعر
 قال ما حاصله هذه الاخبار هي التي استند القد ماء اليها والمتأخرين
 قالوا بطهارته لعدم اطلاعهم عليها وهذا العذر من قبل ان يقبل
 عن قبل لم يمتش ممن جاء بعده كصاحب الجواهر وهو مع الطهارة
 عليها قائل بان طهارة منكر للاستهارة مفجع للاخبار وقال

ولا بأس بغيره الجنب الحائض اذا كانا خالسين من نجاسة
 الحائض في بدنها نجاسة وعرفا نجاسته التي عرفت في سوار
 كذا في الجنب من حلال وحرام على الصحيح من الاقوال واصل النجاسة
 وقال بعض اصحابنا ان كانت النجاسة من حرام وجب غسل عرقه فان
 ارشيد في الجنب العتيق به في سبطه ما رواه بعض اصحابنا في
 من غير من سبطه فان عرقه فذلك كانت النجاسة من حرام
 اصحابنا لا يوجبون الصلوة فيه ومن كان من خلال لم يكن به بأس فيقول في
 نقى ان ذلك ينظف الكرامة دون مساء الصلوة ومطيق في الاستغفار في قوله
 الاول وادع بعض اصحابنا وقول الثاني رواه حنا وشاول قال رواه بعض
 اصحابنا ونجاسة المفيد روى عنه في المقتدة في رساله اول قوله والفرق
 من ان النجاسة ان من قال ذلك كانت النجاسة من حرام وجب غسل عرقه فان
 قول في كتابه فقهنا اخرناه اجاعا من حرام وجب غسل عرقه فان
 اشارة ان من ان يذكر في غير مسلم بالنسبة الى بعض السابقين ايضا فان
 من ادريس قد نقل من القول بالطهارة استند الاصل والرد على
 اعترافه في قوله ان مع اقره بان الاصول السابقة كانت موجودة
 كما لا يخفى على من راجع سطره ١٢

السيد العلامة ونعم ما قال في المسئلة لا تخزع عن اشكال في الاحتياط مطلوب على كل حال ومنها ولد الزنا حكم القول بنجاسته عن الصدوق والسيد والحل لرواية ابن ابي جعفر لا تغتسل من البس التي تجتمع فيها غسالة الحمام فان فيها غسالة ولد الزنا وهو لا يظهر في سبعة اباء في مسئلة الوشاء في كراهة مسودة ولد الزنا واليهود والنصراني وكل ما خالف الاسلام في المراء بالكرهية لحرمة للنظائر المذكورة في المقام في الالحجاز الجمع بين الحقيقة والمجاز والجواب عن الاولى بانها نافذة للمطهرة لا الطهارة وعن المسئلة بتقصيفها بالارسال بان المراد بالكرهية القدر المشترك على طريق عموم المجاز وامارة التجوز والمبالغة فيه ظاهرة ولهم روايات اخر كلها مآولة وبذكرها تطول لمسئلة وكيف ما كان فالمشهور طهارته ومنها المسوخ غير المختص والقن ولبن الجارية والحديد والمشهور في جميعها الطهارة وهي مقتض لا اصل السديد ولا عبرة بما بد من الاخبارية في الاخير من التنجيس الشديد للسيرة ونفي الحرم والنصوص والاجماع المنقول فيما يشعر بالنجاسته فهو على غير معناها للتعارف محمول كالمروي انه نجس لمسوخه ومسوخ وان لم يقبل التأويل فمطروح ولذلك لم يعمل

بالتصنيف من الاخبار ^{ثلاث} بل ولا التعسف منهم كالمدين * ولكن اجاب
 هذا الزمان تعصبهم الشديد * ولعجزهم حديد * وحكمهم حديد *
 فمنعوا من دفن بعض امواتهم الى ان مدين * حتى اذا اتوا من
 سرية من امير الحديد * وضوءه في محدة * مع كونها غير متصلة
 بالمبحث الثاني في المطهرات وكيفية التطهير بالقليل والكثيرة ^{مقدمة}
 وفصول المقدّمات هل يتوقف تطهير الثياب وغيرها مما يرسب فيه
 الماء على العصر قيل لا اصل للبراءة وقيل نعم واستدل عليه بوجوب
 احدها استحباب النجاسة وفيه انها قد زالت بالغسل المزيل عنها
 وثانيها ما نقل عن المحقق في المعتبر من ان النجاسة ترسخ فلا تزول الا
 بالعصر وورد بانها خص من الدعوى لان من النجاسات ما لا يترسخ
 والتي ترسخ فربما لا يكون لها عين كالبول فتطهر بوصول الماء حيث
 بلغت النجاسة ولا نفوجوب اخراجها وثالثها ان العصر اخل في حقيقة
 الغسل ولو لذلك لكان الغسل هو الصب مع ان بينهما فارقا كما ينطق
 به ما جاء في بعض الروايات كحسنة ابن ابي العلاء قال
 وسالت عن الثوب يصيبه البول قال اغسله مرتين

والشيخ الشيخ الذي لم اقف على قائل بالنجاسة الا ان
 من بعض الاخبار ذلك وذكره في كتابه عن الصادق عليه السلام
 عن الرجل اذا فعل طهارة بالحديد واخذ من شعره او من
 فان عليه ان يمسح باليد ويسيد الصلوة لان الحديد ينجس
 ما هو عليه من البول من حديد الى الحسن فان فعل بها وصح ما
 تركه الريان حديث زرارة ارسال الصادق عليه السلام
 من اشغافه وشاربه يمسح باليد فقال لا يطهر الى غير ذلك من
 المنصوص على ان غارا تنفذ لا لزنايب كما شدد به الجواني في قوله
 الطاساني ونقل في الحديث عن الامين انه قال في بعض الروايات
 تحت قوله غسل بمسوح على النبي صلى الله عليه وآله وسلم في بعض الروايات
 النبي في المودة وقيل البيهقي بالحديد والحديد هو الذي
 ليس له في حرب احد وصل الى عدم اجتنابهم من سيفه
 من ادخل

وسأله عن الصبي يبول على الثوب قال يصب عليه الماء قليلا ثم يعصره
 وصححه أبو العباس عن أبي عبد الله ع قال إذا أصاب ثوبك من الكلب
 رطوبة فاغسله وإن مسته جافا فأصب عليه الماء وليضعف بمنع
 الدخول لغرة وعرفا أما ترى أنه يصح أن يقال غسلت الثوب وما عرته
 أو غسلت البدن وما ذكره مع أن الدالك في البدن كالعصر في
 الثوبيل ورد مثله في لفظ الحديث ففي الرضوى وإن أصابك بول في ثوبك
 فاغسله من ماء جار مرة ومن ماء راكد مرتين ثم اعصره أو ما يتحقق الغسل
 في الحار يبدون العصر وما ذكرته جار فيه أيضا وغاية ما يفهم من الروايات
 أن الصب يورث الغسل وأما أن وجه المغائرة هو هذا فلا يجوز أن يفرق
 بالاستيلاء والجريان والافتصال في الغسل دون الصب نعم لو استد
 بان العصر شرط في الغسل تحصيل البراءة اليقينية كان له وجه ولكنه يرجع
 إلى الدليل الأول **وراءه** أن الغسالة نجسة ولا يتحقق
 خروجها من دون العصر وفيه بحث هو أنه لا يتم إلا على
 القول بنجاسة الغسالة على الإطلاق ولو سلم فخرج وجهها
 ربما يحصل بالجفاف بقي الكلام في ملاقة المحل للنجاسة

وجه الماثلة مشتركا في أصل الدلالة على عدم
 ٨٣
 وجه الماثلة في حقيقة الغسالة في وجه الدلالة فانه يتحقق بنجاسة

فَنَقُولُ لَعَلَّهَا تَكُونُ مَعْفُوعَةً عَنْهَا كَمَا يَعْنِي عَنْهَا مَعَ الْعَصْرِ الصَّاعِلِ ^{لَعَصْر} إِنْ أُنْزِلَ
 بِإِخْرَاجِ جَمِيعِ الرُّطُوبَةِ لَا يَكَادُ يُمْكِنُ وَالْبَاقِي مَعْفُوعَةٌ عِنْدَكُمْ الصَّاعِلِ وَقَدْ
 اعْتَرَفْتُمْ بِطَهَارَةِ الْمُتَخَلِّفِ بَعْدَ الْعَصْرِ وَإِنْ أُمِكنَ إِخْرَاجُهُ بَعْضُ الشَّيْءِ
 هَذَا حَالُ الْمُسْتَنْدِ ^{لَوْ} لَكِنْ الْأَصْحَابُ مِنْهُمْ مَنْ زَعَمَ أَنْزِلَ رَفَعَ الْيَدَ عَنِ الْمَدِّ
 التَّضْعِيفَةِ الدَّلِيلُ كَصَاحِبِ الْمَدَارِكِ فَقَالَ بَعْدَ تَبْعُضِ الْأَدَلَّةِ قَوْلُ
 بَعْدَ مِ الْعَصْرِ لَا إِذَا تَوَقَّفَ عَلَيْهِ زَوَالُ عَيْنِ الْجَنَاسَةِ كَانَ قُوًّا وَمَا
 الْيَرِ شَيْخُنَا الْحَقُّقُ رَهْ أَنْتَى وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ لَدَا لَأَلْ مَدْخُولَةً وَمَعَ ذَلِكَ
 اخْتَارَ الْعَصْرَ لِإِجْمَاعَاتِ الْمُنْقُولَةِ ^{لَوْ} وَلِلرَّضَوِيِّ الْمُنْجِبِ ضَعْفَهُ بِالشَّهْرِ الْقَوِيَّةِ
 وَإِنْ أَصَابَ بَوْلٌ فِي ثَوْبِكَ فَاغْسِلْهُ مِنْ مَاءٍ جَارِ مَرَّةً وَمَنْ بَرَأَكَدَ عَرَّتَيْنِ ثَعْرَ
 أَعْرَ وَأَنَا أَقُولُ لَعَلَّ الْمُتَدَرِّبَ يُمْكِنُ لَهُ تَقْوِيَةُ هَذِهِ الدَّلَائِلِ وَتَضْعِيفُهَا
 عَنِ الْغَوَائِلِ وَلَكِنَّهَا بَعْدَ رَتْفَاعِ النَّزَاعِ بِسَبَبِ إِجْمَاعٍ ^{لَوْ} تَطْيِيلُهَا بِإِذْنِ طَائِفَةٍ
 سَلَمَ أَنْ كَلَامَ مِنْهَا بِأَنْفَرَادٍ لَضَعْفِهِدْ فَوْعٌ فِي قُوَّةِ صَالِحَةِ التَّنَاسُيدِ مِنْ حَيْثُ
 الْجَمْعُ وَفَتْلُهَا كَمَثَلِ الْحَبْلِ الْمُلْتَمِّمِ مِنْ شَعَرَاتٍ ^{لَوْ} وَالسَّيْلِ الْمُجْتَمِعِ مِنْ قَطَرَاتٍ
 فَصَلِّ بِكَيْفِيَةِ التَّطْهِيرِ بِالمَاءِ الْقَلِيلِ فَلِلثَوْبِ عَنِ الْبَوْلِ غُسْلَتَيْنِ مَعَ عَصْرِ بَيْنَهُمَا
 بَعْدَهَا كَمَا صَحَّ بِهِ فِي الرُّوضَةِ وَهُوَ الْمُنْقُولُ عَنِ الْحَقِّقِ وَكَانَ مِنْهُمْ يُعْتَبَرُونَ

العصر في حقيقة الغسل ومراعاة كلام فيه والسيد في المدارك قوسى المرق
 واحتياط بالتعدد وجزم بهرستيد علماء العصر. وعندى الاحتياط اذ
 في تعدد الغسل والعصر وعن غير البول بغسله واحدة لصدق
 الامتثال وهو مختار الشهيدين وغيرهما كما في البيان والروضة والذ
 والحدائق والرياض وعن غيرها وللبدن بصب الماء عليه مرتين في
 البول ومرت في غير الاحوط التثنية مطاقا واما التطهير الكثير فله
 يحتاج الى العصر بل يكفي وضع المتنجس فيه فيصيب الماء محل النجاسة وتروا
 عينها استدراك بول الاطفال. في اصل النجاسة كبول الرجال
 الا ان بول الرضيع نجاسة خفيفة. يصب عليه الماء ولا يحتج الى العصر والتثنية
 للشهرة المنجبر بها الاخبار الضعيفة. بل عليه الاجماع كما في المدارك بقوله
 عن الخلاف واستفاد عدم الخلاف من كلام المحقق في المعبر ومستند الا
 السالم عن المعارض وحسنة الحلبي واما رواة في الوسائل والجواهر وغيرها
 في الحسن عن الحسين ابن ابي العلاء سئلت ابا عبد الله ع عن البول يصيب الجسد
 قال صب عليه الماء مرتين فانما هو ماء وسئلت عن الثوب يصيب البول قال غسله
 مرتين وسئلت عن الصبي يبول على الثوب قال يصيب عليه الماء قليلا ثم تقطر فلا يجزى

لان عبارة المعبر على ما نقله كذا وبه قال الشافعي
 وقال ابو حنيفة يغسل كيف يشاء ونسبة الخلاف الى ابي حنيفة
 وهذا حديث ضعيف لا يثبت به خلاف بيننا
 انما في الحسن باب من البول في الماء
 قال يصيب عليه الماء فان كان قد اكل فاعطه
 شرع سوار ١٢

المطلوب في الصدر لا مبرأ لصبت في بول العبي في مقابلة الأمر بالغسل
 مرتين في مطلق البول فلا يحتاج هنا إلى غسل لمهود ولا إلى التثنية نعم
 يحتاج في الذل لأن العصر فيجاب عنده بالحمل على الاستحباب كما فعله
 بعض الأصحاب علوان السيد في اللاراء ضعف الرواية بحسين بن أبي
 وان كان محلاً للتأمل لما يظهر من تركيته المنقولة عن ابن داود عن البشري
 عن ما حسن كما عن المنتهى أو صححة كما نص عليه الشيخ المعاصر في الجواهر
 كما كان فلكاية الصب فهو مذهب الأصحاب وادعى المرتضى الإجماع
 عليه في الناصريات وهو المحجة في الباب مضافاً إلى المستفيضة منها ما مر
 منها الرضوى وان كان بول الغلام الرضيع فصب عليه الماء عصباً وان كان قد
 أكل فاعسله والغلام والجارية سواء ومنها رواية السكوني لبن الجارية
 وبولها يغسل منه الثوب قبل أن تطعم لأن لبنها يخرج من مثانة أمها
 لبن الغلام لا يغسل منه الثوب ولا بولاً قبل أن يطعم لأن لبن الغلام
 من العضدين ومنها رواية علقمة يغسل من بول الجارية وينضم على
 بول الصبي ما لم يأكل طعاماً ومنها عامية أخرى أن النبي
 أخذ الحسن في حجره فقال عليه قال فقلت له لو أخذت ثوباً ما عطينته

يستنزه من ظل الكافور اذا وقع على ثوب طاهر وهذا من فساد الظن
وللجنون فنون تحقيق الثوب المصبوغ بالماء المتنجس يطهره الباقيل الجاف
لان الماء يتلون بوصوله الى اجزاءه فكيف يطهرها وهو مضاد وهذا واضح
صاف ومن ادعى الخداف ففح ليل يصف غير خاف الا ان يكون
بالكثير وبستهلاكه عند التطهير واما اذا جف فتطهر بالكثر غير كثير
اذا وصل الماء على اطلاقه الى اجزاءه واعماقه بل اذا وصل الى الماء القليل
الكثير في شرع سواء قال المحقق ^{ال} الزاقي مستند الشيعة بعد تسوية بين المصبوغ
بالمستنجس بالماء وغيره وبين حالتي الرطوبة والجفاف ونقل الادلة الفارقة
الاضافة في قليل من الماء الواصل باطن الثوب وكلاهما لا يوجب انتفاء تطهير ^{ال} قليل
مطلقا فانه لا تغير بعض ذلك الماء ولكن يطهر بغيره اقول من يريد ان
الماء الواصل قد تغير وبعضه باق على حاله والفضل ان المصبوغ يطهر ^{ال} كل ما
يلقيه ما دامت الرطوبة فيه او يابس كليفة المحبرة اذا ورد عليها الماء
وهي قد رقت فانها تلتونه ولو القى مرارا كما علم اختصارا
قال مع ان لنا منع مانعية الاضافة الحاصل للمطهر مع الاطلاق
الا بداعي بعد صدق الغسل اقول المطهر انما هو الماء والمضاف ليس

[illegible]

باب الحلاقة فيتمولاد اقل الثوب الا متغير اذا حصل التطهير
بما اتوا حصول الاضافة في قليل من الماء او اصله الى باطن
الثوب اولاً لا يجب استواء نظره باقليل مطلقاً فانه والله اعلم
بعض ذلك الماء ولكنه يظهر بغيره الى آخره بالقليل في المتن ويزيد
الاول المقدر بقوله حصول الاضافة الى آخره والحكم بالثوب متوجهاً
الى هذا الكلام فقال فان الحكم لطبائره الثوب ببعض الماء
الذي لم يتغير مسمى لكن الكلام في تحقيق ذلك فيما
فرز من طبائره ثباتاً عليه في المتن فان اراد ذلك
المتأمل السلب الكفا عن تطهيره المصنوع الرطب
والايجاب الكفا في اليابس انما يريد في الستة والاربع
الحكم الاكثرى لم ير عليه ما ارد واما ما دام فلو الحاله

بماء على الاطلاق وهو لا يطهر بالانجاس فان وصوله مطلقا الى الثوب
غير معلوم بل الوصول كذلك معلوم مع ان مقتضى الاستصحاب شغل
الذمة اليقيني بالحكم بنجاسته ما لم يعلم وقوع التطهير الشرعي بوصفه
المعنى ولا مدخل في هذا الحل لعسول لعل قال مصافا الى ان بعد الجلاء
ايضا يبقى في الثوب جزء جاف من الصبغ فقد لا يفصل هذه الاجزاء
ولا يعلم وصول الماء الى جميعها وان وصل تحصل الاضافة المتقدمة فلهيئة
حالة في الحالين اقول هذا كلام حسن لفظا ومعنى وليس فيه مخالفة
معناه ولكن الكلام في غير هذا المقام فان اراد الاستدلال بالبلل
خاص وما اذعلا عام وان اراده الايراد على من قال بطهارة الاصبوغ
في بعض المواد فلا يفيد ابداع جزئي لا يمكن فيه ازالة العين
اذ لا تناقض بين جزئيتين فصل تطهير الاناء بصب
الماء فيه حتى يصل النجس واغره منه وتوبالة اذا كان
مثبتا او يشق قلعه وقيل بالعموم وبصرح الشبه لثبات
في الروضة فصل لولوغ الكلب في الاناء غسلتان
قبلهما مسه بالتراب لطاهر ولو تكرر اللوغ قبل التطهير

لأنه فان تولى سفلانا لم يذكر

٢٢

الاولا بيننا من يوم التشايب

تداخل كغيره من النجاسات المجتمعة ما لو تكرر في اثنا عشر فيستأنف هذا
 ما ذكره الشهيد الثاني في الروضة وذهب أكثر التثليث لفساد أوله
 بالتراب كما في التذكرة والمدارك ولعل مرجع القولين في أحد الاختلاف
 في تسميته الأولى لفساده وروى لعلامة عن النبي ^ص التخييم ثلاث وخمس
 وسبع ونسب لقول السبع إلى ابن جنيده والأوجه ما عليه الأكثر ^{لجام}
 المنقول ولما نقله البههاني عن الفقه الرضوي فإن وقع في الماء وخرج ^{مبق}
 ذلك الماء أي ماء الأناء وان وقع كلب وشرب منه أهرق الماء وغسل
 الأناء ثلاث مرات مرة بالتراب ومرتين بالماء ثم يجفف ^{عط} وتقول الصادق
 اغسله بالتراب ولعله ثوباً بالماء مرتين كما عن المعتبر وفي أكثر نسخ
 الحديث ثوباً بالماء من دون ذكر العدد ونقله السيد في
 المدارك عن الشيخ في مواضع من الخلاف وجنح إلى الاجتهاد
 بالمرّة لو لم يثبت لاجتماع على التعدد ولكن البعد أحوط من تطهير
 ان لم نقل بكونه أظهر في تحقيق إذا ولم يختبر في الأناء
 فعن الشيخ أنه مثل الكلب لأنه يسهى كلباً لغرة واستضعفه
 العلامة في التذكرة ووجهه بعض الناطقين فيها بأنه بعد

وحيث إن الغسل هنا من بولوع الكلب فيستأنف
 عن الانتصار وكذا عن فوالغنية في التخييم
 لا يجوزها بغيره أصيب ذلك وغسل بالتراب مرة ثم بالماء
 مرتين وليس يغسل كلباً الحريث المشهورة ذكر المرتين بالماء
 ان ما ذكرناه مروى عن القبر وكذا عن فوالغنية في التخييم
 لعل أخذه من كتب الأصول الموقوفة عنه ونقلنا بحفظه
 بعد هذه الحرف فها مرتين الكتب لا تخل فيها وجهان على احتمال
 الزيادة مع اعتقاد أنها بالرضوي المصريح فيه بما
 ياف من المسائل

عليه هذا الاسم شرعا والاحكام الشرعية معلقة على مستيها ولا
اعتبار بتسمية اهل اللغة قال وفيه بحث لا نرا اذا كان حقيقة لغوية فهو
حقيقة شرعية لان الاصل عدم النقل اقول ^{اي اسم الخنزير} **الْأَوْجَبُ**
في التوجيه هو ان يمنع تسمية الخنزير في اللغة بالكلب + لصدق
السلب + وان استعمل في العرف فلا استعمال عمر من الحقيقة
ولاشك انها نفعان متباينان وقد جاء اطلاق الكلب على
الاسد ايضا ولا ريب في اختلافهما في الحكم بل على بعض افراد
الانسان قال شيخنا البهائي احل الله في روض الجنان شجر
كَلَابُكْ عاديات بل ذياب + ولكن فوق اظهرهم ثياب
والشهور سبع غسولات في التطهير + عن ولوغ الخنزير ^{للتدك} **لِلتَّحَوُّلِ**
العلامة واختاره السيد السند لقول كاظم عليه السلام
وقد سئل عن خنزير شرب من انا قال يغسله سبع مرات
وعن المحقق حملة على الاستحباب والاجتزاء بثلاث بل واحد
والاحوط الاول واما التفسير فلم نقف عليه في ولوغ
الخنزير **فصل** اما المطهرات فاولها الماء قال الله سبحانه

وانزلنا من السماء ماء كطهورا وهو عمدة في التطهير سواء نزل من السماء
او نبع من الارض وذاب من الثلج او كان ماء بجر او غيره قال
في التذكرة وهو في الاصل طاهر مطهر اجماعا من الحبث والحديث
الآثار عن عبد الله بن عمرو وعبد الله بن عمرو بن العاص هما قالا
في ماء البحر التيمم احب لينا منه وعن السعيد بن المسيب اذا اجئت
اليه فتوضأ منه ويذهب فعد اجماع وقوله في حديث ابي هريرة من
لم يطهر البحر فلا طهارة الله فاعلم لا تطهير يغير الماء فيما
عدا ما استثنى كالاغتناء به خلة فلا صحاب الاداء به بالمائه
فتوى ورواية به فيجزيهم المخل كما في شرح الوقاية **فصل**
ان الماء اما يفتقر في افهامه معناه الى الاضافة والا فالتاني مطلق
والاول مضاف المطلق طاهر مطهر من الحبث والحديث
ولم باعتبار مدقاة الحبث اربعة اقسام به جار وراكذ
ماء البرء وماء الحمام لا تدر اما نبع من الارض او لا والنا
اما سمي في لعرف بلرا الا الاول هو الثالث والثاني هو
الاول وغير النابع اما واقعه في لحياض الصغار في الحمام

أو في غيرها الأول هو الرابع والثاني هو الثاني وقد علم
بذلك أن الجاري إذا لم يكن له مادة فهو ركد وان شاع
أعم من أن يجري على الأرض أو وقف ومنهم من خمس القسمين طلق
ومضاف والمطلق جار وغير جار وغير الجاري يئر وغير يئر وغير
البر قليل وكثير ومنهم من سبها فزاد في التقسيم السحر والمشي
والمستعمل وهو أدراج لا قسم غير أولية وإن كان للمذكور الاستطر
اشتمل فافعلناه من التبريع هو الأجل مسئلة يخس الماء إذا غرت
النجاسة طهر أو لو نذر أو يجره لما استفاض من نقل الاجماعات و
الروايات الصريحة منها النبوي المتفق على روايته كما عن الكل
في سرائره وعن ابن أبي عقيل دعوى تواتره خلق الله الماء
طهورا لا ينجس شيء إلا ما غير لون أو طهر أو يجره وخلق كثير
منها عن ذكر اللون غير موجب لانكاره لان الاطلاقات و
الاجماعات والروايات الأخر كافية في اعتبارها كما أن خبر ابن
الفضيل وهو عهده دال على حكم اللون ولا يوجب انكار
الوصفين الباقيين والحكم بطرد في جميع اصناف الماء عند

له وهو في الطهارة بن الفضل قال سئل ابا عبد الله
عن الجياض قال لا بأس اذا غلبت في اللون
١٢

التغير بالخلو من الماء وما اذا لم يتغير فيختلف الاصناف * ويختص بملاقاة
النفس * فلا يشمل ما تقيّر بجوارحه او بالتنجس * ولكن الاحتياط في
الاجتناب عن التغير * الحاصل في الاخير * وباحدى الصفات
المعروفة * فلا يتعدى الى ما عداها كالحراة والبرودة تحقيق
هل يعتبر التغير المحس في الماء او يكفي التقديرى اذا كانت النجاسة
مسلوبة الاوصاف فلو ان المشهور هو الاول المنقول عن العلامة
هو الثاني ويمكن ان يستدل لاولا بان سبب النجاسة هو وقوعها
في الماء على قدر خاص يكون من شأنه التغير وليس سببها التغير
نفسه فانه قد يحصل بالمجاورة ايضا ولا يكون منجسا للماء
ولا نهو ظاهرا قوله عليه السلام مخلق الماء ظهور الانجس
الا ما غير لون او طعم او رائحته فانه عبر عن المنجس بما غير
وما عبر بالتغير والمعنى ما من شأنه التغير وهو مفهوم
قوله عليه السلام لو غلب الماء على ريح الجيفة فتوضا
منه واشرب فان فحواها كالماء لم يغلب الماء على ريح الجيفة
فلا تتوضا منه ولا تشرب ومعلوم ان الماء في صورة الفرس لم

في نسخة مكتبة نجف بن فهد بن محمد بن محمد بن الحسين النجفي
عاش في النوازل في سنة ١٢٠٠ هـ في جبل المين ١٢٠٠ هـ
٢٩

يغلب على وصف النجاسة ولو لا تنقضاء الموضوع ولكن جعل تقديرها
 اشارة ومعيارا للمقدار المنجس فاذا وقعت النجاسة في الماء على
 المقدار ومنع المانع من ظهور الآثار فقد لزم الحكم بالنجاسة
 ولا وجه للافتكار قال العلامة متر في المختلف على ما نقل عن ان التغير
 الذي هو مناط النجاسة دائر مع الاوصاف فاذا اقيمت وجب
 تقديرها وتعتبر السيد في المدارك بان اعادة المدعى انتهى والذي
 ذكرناه دليل مستقل يمكن ارجاع كلام العلامة متر اليه وحيث فلا
 يريد عليه الا ان يدعى بما ذكره بحر العلوم في المصباح ما حاصله
 المخلاف في تقدير الصفة مع بقاء الماء على اطلاقه ومعلوم ان غلبة
 عين النجاسة على الماء تقتضي سبيلها كبر فيها ومعيها يخرج الماء عن
 الاطلاق هذا ان اريد غلبة العين بنفسها وان اريد غلبتها من جهة
 الصفة فغير ان الحسنة متقية بالفرض والتقديرية عين المتنازع
 على ان اعتبار هذه الصفات لو كان للكشفها عن الغلبة كما ادعاه
 المستدل لزم اعتبار غيرها من الاوصاف ايضا فانها في الكشف
 عن الغلبة مثلها مع ان اعتبار التقدير في النجاسة يقتضي اعتبار

في النجاسة يحصل الدليل ان التفسير صفة ثابتة على الماء والنجاسة
 في النجاسة هو المقدار الذي لا يتغير اشارة كما شق على يكون الدليل عين
 وهو ما قلنا في كون المراد من قوله غير من شأن التفسير وكذلك
 المراد باقتضائها في التفسير اشارة لا يسلطها الحكم قلنا وان كان
 طبعا كانت ذات لون وطعم ورائحة فيقولون ان لا يتلقى فيه اذا
 غلبت عليه فكل نجاسة من شأنها التغيير على ما استدل به في عدم بقاء

الصفة لعدم السلولان كمن في المصنف عدم كماله في النجاسة
 في النجاسة هو المقدار الذي لا يتغير اشارة كما شق على يكون الدليل عين
 وهو ما قلنا في كون المراد من قوله غير من شأن التفسير وكذلك
 المراد باقتضائها في التفسير اشارة لا يسلطها الحكم قلنا وان كان
 طبعا كانت ذات لون وطعم ورائحة فيقولون ان لا يتلقى فيه اذا
 غلبت عليه فكل نجاسة من شأنها التغيير على ما استدل به في عدم بقاء

في الماء ايضا فيجب تقدير كوسطا في العذوبة والملوحة والرقوة ^{لعلظرة}
 فان لها اثرا بيتا في قبول التغير وعدمه والظاهر من كلام القائلين بالتقدير
 اعتبارا في النجاسة خاصة دون الماء او ان يقال ان النجس هو العين مع
 الصفرة لا المقدار وحده ولا الصفرة وحدها وذلك ان احد النجاسات ^{ستين}
 اذا كانت اثنان مثلا فريما كانت مغيرة لا منجسة بمقدار اقل بالنسبة الى
 القدر المنجس من الاخرى وهذا لا حجة براسها به على المنع من تقدير
 النجاسة وقياسها به وسيظهر لك تاسيس اساسها به فان الحال اذا كانت
 هذه فلا يدخل المقدار المنجس والصفرة المنجسة تحت ضابط يستعمل
 به حال المنجس عند فقد الصفات فكيف يكفي التقدير به من دون
 العلم بما يحصل به التغير به وثانيا بان النجاسة المسلوكة الاوصاف منجسة
 قبل وقوعها في الماء فهو كذلك بعد الوقوع ايضا بمقتضى الاستصحاب لم
 يجرى الزيل اليقينى فان اليقين لا يزول لا بيقين مثله ويمكن الجواب عند
 حلا ومعارضته بان النجاسة اذا وقعت في الماء الكثير كما هو المفروض
 زال عند التجسس لكثرة الماء فلا محل لاستصحابه بل يستصحب حينئذ
 ظهور تيرة الماء حتى يجرى الزيل اليقينى وهو التغير المحسوس اذ ليس

وثالثها بما نقل عن فخر المحققين من ان الماء مقهور بالنجاسة لا تركها
لم يصير الماء مقهورا لم يتغير بوقوع النجاسة على تقدير المخالفة ^{هذه}
قضية صادقة تنعكس بعكس النقيض على طريق القدماء ^{كلما تغير}
بوقوع النجاسة على تقدير المخالفة صار الماء مقهورا وهذا العكس
عين المطلوب ورد بان القضية الاولى كانت اولى المسئلة ^{لخصم}
يقول بعدم صيرورة الماء مقهورا مع تغيره بالنجاسة على تقدير
المخالفة فكيف يكون عدم التغير التقديرى لازما لعدم صيرورة الماء
مقهورا ^{اقول} ان تقدير المخالفة له معنيان احدهما ان يفرض ^{صف}
لشيء مسلوب الاوصاف فرضا كانياب لا الخوال فتاينها ان يكون العن
واقعا بوجود منشأ انزاعه وكلام الراي انما يتم على المعنى الاول
وبناء كلام المستدل على لثاني فلا تغفل وذلك لان النجاسة اذا
كانت صاحبة الاوصاف والتغير الحاصل بسببها علة لصيرورة الماء
مقهورا وعدم العلة لعدم العلول فيكون عدم صيرورة الماء
مقهورا ملزما لعدم التغير الحاصل بالنجاسة على ذلك ^{فرض} الواقع
وهذا ليس من باب المصادمة بل نكارة من قبيل المكابرة وهذا

على عكس النقيض على طريق القدماء جعل نقيض الجزاء
الثاني دولا ونقيض الجزاء الاول ثانيا مع ققاء اليقين واليقين
فكس قندا كل انسان حيوان كل يائس بجان ليس انسان
٥٢
وعلى طريق التاخير جعل نقيض الجزاء الثاني بولا عين
الجزء الاول بانيام مع النقيض في الصدق والمخالفة
عكس قول كل انسان حيوان كل يائس بجان ليس انسان

ولتقدير كل فرع من افراد النجاسة شرائط واسباب وموانع ومحال كالمياه الكثرة والقسا
تقدير اوصاف النجاسة الحالية لا يفيد لا بعد تشخيص جهة من جهة الشدة
والضعف حالة من حالات غير متناهية وما ادراكه هيئة بل لا مدخل للفحص
الكامل في تقدير مجمل من المحامل ولا في إزالة الشك والريب الناشئ من عدم
العلم باليقين فلذلك نحكم بان التقدير بحسب حق الاعتبار وعليه المداواة و
المسئلة كهد الله واضحة السبيل لا يلزم فيها الاحتياط كما قيل بل لا يمكن هنا
الاحتياط لعدم الانضباط والمختص احتسب طهارات النجاسة وخصها
بها فلذلك جعل الشارع امارات لها واناط الحكم به دون التقدير فانه
يكشف عنها تارة ولا يكشف اخرى مبهما بحسب حق الاعتبار وانما
وعناية ما لزم لو سلم او سلم على هذا التقدير هو ان يحكم بطهارة ماء كثير
وقع فيه النجاسة المنجسة في الواقع ولا ضير فان الواقع ليس مناط الحكم
عند الشارع سيماني باب النجاسة والطهارة كما سبقت اليك الاشارة
لعم وكان ماء بغينه معلوم الحال والصفة ووقعت فيه النجاسة على
قدر معتد به علم حالها التي كانت عليها عند انصافها بالاعتناء فلا احتياط
في هذا المحل الخاص بالتقدير وهو غير عسير والصلو عند العليم الخبير

مسئل كانت النجاسة ذات لاوصا المغيرة وكان الماء في صفتهما نجس على الشيء
 المنصوره لان التغير قد وقع في الواقع غاية الامر انه مستور به والتقدير ليس لوقوعه بالظهور
 فالنجس شامل للمر غير قصوده والفرق بين المسئلتين اوضح عينا به مستحق الاعيان وان
 اشتبهه على بعض الاعيان الا يرى انه ربما تشدد الصفة فيظهر الاشرب للبطر كما اذا وقع
 الدم في الماء الحار واذا عرفت هذا فالجواب اشتراط العلم فيه للكثرة وقواه ثلثه
 الشريدين في الروضة والروض واختاره في المسالك وقد شد له على ما حكى عنه في الكفر
 ان ظاهره مظهر مطلقا والاحتياط في الاشتراط اما الثاني فظاهره اما الاول فالمشهور في القوي
 والاجماع المحكية كما عن الشيخ في الخلة فدابر البراج في شرح الجبل وعن ظاهر الصدق
 وابن حمزة وفتو ابن زهرة كما حكى عنه في المصابيح الخلة وفيه مستندين مقدار الكثير قالوا
 يدل على ذلك بعد اجماع الطائفة قوله تعالى ازلنا من السماء ماء طهورا وعن ابن ابي
 الحكم ان جارا لا ينجس شيء يقع فيه من النجاسة الا ما تغير بها حدا صافه عن القدر ولا
 ينجس الجار منه بالذوق وهو مذهب فقهاء اجماع ثمة قالوا لا الكثير من الذوق بل ان الحكم
 في الجار جازي للكثير والليل وان الاجماع الذكاه فيه على العموم وعن الدرر والبيان
 التصريح بعدم اشتراط اللزوم في الجاري وعن الذكر لا ينجس الجار بالذوق اجماعا ولا يعتبر فيه
 اللزوم في المشهور لم اتفق فيه على مخالف من سلفنا منهم ومستند الاجماع قول زينا القل

المراد بالجاري النابع غير السوارحي ام لا والمطلق
 الجريان عليه مطلقا تغليب حقيقة فيه والاصح
 ٥٥
 المستند ان كبريت سواد وام ينجس
 اختيارا اعلاه ١٣٠٠٠٠
 ام لا وهو

الراوندي في نوادر الماء الجار لا يجسده ^{ثبته} وعن دعاء السلام في الماء الجار ^{ثبته}
 والعذر والد متهوضا منه يشرب ليس يجسده ^{ثبته} ولم يتغير أو صاطعه ولو نذر ويحذر
 روى الصاوي في صحته داود بن سرحان في ماء الحمام هو بمنزلة الجار وفي رواية ابن الجعفي
 إلقاء الحمام الماء الذي يطهر بعضه بعضا وعن القهقرى روى وأعلموا رحمكم الله أن كل ماء جار
 لا يجسده ^{ثبته} واستشهد بحج الطهارة الجار مطلقا بالرواية المتضمنة لنفي الباعث ^{ثبته}
 في الماء الجار ولا يخفى بعدها عن الدلالة على المطلب ولكن الحكم لأخفاء فيه بعد ما سمعت
 من إجماع علماء المذهب وهو بالسنة السهلة السهلا النسي في وحل الشبهة ^{لحسن الله}
 التي للعالم عن الدية الشهيد الثاني الرجوع عما ذهب إليه من اشتراط الكثرة وقال
 القول بالطهارة مطلقا كما هو المشهور والذي استقر عليه عليه السلام في رسالته الموضوعة
 وطهارة البير صريح في ذلك على ما شهد به صاحب الصابغ فارتفع الخلاف في المسئلة ونعم الوفاء
 والحمد لله على الإطلاق والراكن قليل وكثير أما القليل فينجس بمجر
 ملوحة النجاسة طبقت كلمة علماءنا وضوء الله عليهم علق ذلك إلا العائني من الغابر ^{وثبته}
 انقسام الآخر في ضاويها بين الكثرة والقليل ^{ثبته} فظاهر لما قبل التاويل لنا الشبهة العظيمة
 بل في الحد والاستبصار والناظر في الغنية لإجماع كما كشف للثام وجواهر الكلام وعن
 السيوري في النقيحة تنجيسه ^{ثبته} كافتة العلماء إلا ابن أبي عقيل منا والمكاشف من الجهر وقال

السيد في المدارك اطبق علماؤنا الا بن العجيل علان الماء القليل هو مما
 نقص عن الكثرة فينجس بملحاة النجاسة سواء تغير بها ولم يتغير لاما استثنى
 مضانا المصطوق قول ابي عبد الله ع وقد سئل عن فضل الكلب فقال حبس
 بنجر لا يتوضأ بفضله أصبب ذلك و اغسل بالتراب ول مرة الحديث وقول ابي
 الحسن وقد سئل عن الرجل يدخل يده في الإناء وهي قد رقت قال يكفي الإناء وقول
 الكاظم ع في صحبة علي بن جعفر قد سئل عن الحمامة والدجاجة واشباههن
 تطأ العذرة ثم تدخل في الماء يتوضأ منه للصلاة قال لا الا ينكس الماء كثيرا وقد
 وقوله الماء يطهر ولا يطهر ففيه وجدت ماء ولم تعلم فيه نجاسة فتوضأ واشرب
 وازجبت فيه ما بنجس فلا يتوضأ منه ولا تشرب الا في حال الاضطرار فاشرب منه
 وتوضأ منه قتيما ثم لا ينكس الماء كالحديث مفهوما وقوله في صحبة محمد بن
 مسلم اذا كان الماء قد ركب لم ينجسه شيء مثله صحبة معاوية بن عمار وقوله
 فياروا في الاستبصار ع عن ابي عبد الله ع اذا اصاب الرجل جابية فادخل
 يده في الإناء فلا بأس ان لم يكن اصاب يده شيء من النجاسة وبالجمل فاصل المسئلة
 مما لا ريب فيه وسننقل عن العلامة الطباطبائي ع ما يؤكد ويقويه واما ما
 روي عن الصادق ع من ان الماء طاهر لا ينجس لاما عتزلونه او طعمه او

في المجتبه الفصل ١٢

هذا خبر في خبر
وفيه الراد على ما ذكرنا
المحققين من القائلين
في كتابهم كبير القائلين

أخبرنا فامرؤا المحلى بالدم في عموم كلامه. وعلى التسليم فالخامس مقدم على العلم
وأما قول الباقر عليه السلام وقد سئل عن الجرح والقرب، تسقط فيه فائدة أو جرح أو غيره
فيموت قال إذا غلبت محبة على طبع الماء فاقم وإن لم تغلب عليه فتوضأ منه واشترطوا
عند أن الماء في القربة والجرح به ربما يكون على حد الكثرة. أما الكثرة في الكثرة
فلا ينجس إلا بالتغير وتحديد مختلف فيه على ما سنذكر في تحقيق المسألة ونسأل الله
وما شأ رطل بالمر في رسالة ابن أبي عمير عن بعض أصحابه عن أبي عبد الله عليه
السلام قال الدر الف وما شأ رطل كما في المدارك وعن ظاهر المعتبر لإجماع عليه
هو الجواب للدر رسالة علي بن عيسى بن أبي عمير كالمسلم ولذا عبد عن أبي الحسن في الحديث بآية
واختلف في تعيين الرطل فبأنه عراقي وهو لاكثر منه ثم المصنف في المقنع والشيخ في
المبسوط وفيما عن النهاية هو اختيار ابن التبراج وابن جرير وابن أبي عمير في المختلف والمشهور في
تقدير مائة ثلثون درهما ومائة ثلثة مدني وهو مثل ونصف للعراقي وهو للمد في
الفقيه وعن المرتضى في الصباح الأول في علي القول في عموم قوله كالماء طاهر حتى تعلم الله
قدرة ولا علم بالقدرة في اللقاة إنما هو احتمال وهو لا يفيد العلم واليه يرجع ما ذكره العلامة
في المختلف في مقام الاستدلال فقال إنما الأصل طهارة الماء خرج ما نقص الإطال الفقيه
بالإجماع فيدعي الزائد على الأصل وليس في النقص ما يفيد فيجب العمل عليه بما لا أصل

السالم عن المعارض انتهى ولأن الأقل متيقن وإن أشد شكوك فيه واصل
 العديد بنفسه ولائها مناسب لما يأتي في المساحة من رواية الأشبار الثلاثة
 وبجمع بين الروايتين المذكورة وبين ما رواه في الاستبصار في الصحيح عن محمد بن
 مسلم عن أبي عبد الله قال قلت له الغدير ما جمعة تقول في الحديث وابتلع فيه
 الكلاب يغسل فيها جني قال وكان قد ركب لم يجسه شيء والكرت مائة
 رطل إذا المراد فيها الملك وهو ضعف العاقبة جمعت الأبطال الثلاثة مع الإشارة
 إلى أن الزمان في كل يوم من يوم يخطب المظهرين فقلت شعور رطل ملكة ريس
 درهما كما نقلوا وللمدينة قصبة وللعواق قلعة ومساحة ما كان كل من قطار
 ثلث أشبار ونصفا وقيل بخلاف النصف بد رواية اسمعيل بن جابر عن أبي عبد
 الله قال للثلاثة أشبار في ثلث أشبار وهو قول لفقيه وعين من القميين واحتمل
 العدم في المختلف وقوا الشهيد الثاني في الروضة وهو المحكي عنه في الرو
 وعن المحقق الشيخ علي حاشي المختلف ورجحه المقدس الأديب في شرح
 الإرشاد وفي النهاية عند البعد في حبل المتين على ما حكى عنه ونقله السيد
 الأستاذ العلامة عن أبيه البنية المشهور الأول وهو حوط وبترواية
 أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكر لم يكون قدرا قال إذا

اشارة الكثرة في الحديث
 في الروضة والمساحة ما كان كل من قطار
 ثلث أشبار ونصفا وقيل بخلاف النصف بد رواية اسمعيل بن جابر عن أبي عبد
 الله قال للثلاثة أشبار في ثلث أشبار وهو قول لفقيه وعين من القميين واحتمل
 العدم في المختلف وقوا الشهيد الثاني في الروضة وهو المحكي عنه في الرو
 وعن المحقق الشيخ علي حاشي المختلف ورجحه المقدس الأديب في شرح
 الإرشاد وفي النهاية عند البعد في حبل المتين على ما حكى عنه ونقله السيد
 الأستاذ العلامة عن أبيه البنية المشهور الأول وهو حوط وبترواية
 أبي بصير قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الكر لم يكون قدرا قال إذا

كان الماء ثلثة اشبار ونصف في مثل ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك
 الكرو من الماء ورواية الحسن بن صالح التور عن ابي عبد الله عليه السلام قال
 الكرو ثلثة اشبار ونصف عمقها في ثلثة اشبار ونصف عرضها وفي كل ما
 كلام متنا وسند اما متنا ودلالة ثبوتها ساكت عن البعد
 الثالث والجواب عن هذا من حواشي العرب يذكرون مثل هذا
 العبارة ويريدون به الضرب في الابعاد الثلاثة وفيه ان الذي
 تذكره العرب قولها ثلثة في ثلثة وهو غير مماثل لابعاد الخ
 لعدم ذكر شيء من الابعاد فيه وذكر العمق فيها اقول هو اهل
 لسان وقد فهموا منه ما اشتبه بينهم فله محل للتأمل فيه واما
 سند فللقدر في الرواية الثانية بالحسن بن صالح فاته
 لكونه زيدا يا بئرياً كما في التهذيب بن غير حسن ولا صالح
 ليحل ما تفرده به بعد العلم بفساد مذهبه وفي الرواية
 الاولى باشتراك ابي بصير بن الثقة والضعيف جهال احمد بن
 محمد بن يحيى والقدر في عثمان بن عيسى بالوقف واما احتمال ان
 يكون يحيى مصنف عيسى كما ذكره المولى البهبهاني واستظهر المحدث

والوسايل والموايد في النسخ الحاضرة من الحديث والاسناد
 في الوسائل والموايد في النسخ الحاضرة من الحديث والاسناد
 اما ثلثة اشبار ونصف في ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك
 اشبار ونصف في ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك
 غائب الكتب والظاهر نقصا بالنسبة كما في بعض النسخ
 من ثلثة اشبار ونصف في ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك
 على ثلثة اشبار ونصف في ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك
 مكان الوصل بعد الاقتران ذلك في اليفة من ذلك

والنسخ الحاضرة من الحديث والاسناد
 في الوسائل والموايد في النسخ الحاضرة من الحديث والاسناد
 اما ثلثة اشبار ونصف في ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك
 اشبار ونصف في ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك
 غائب الكتب والظاهر نقصا بالنسبة كما في بعض النسخ
 من ثلثة اشبار ونصف في ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك
 على ثلثة اشبار ونصف في ثلثة اشبار ونصف في عمقه من الارض فذلك
 مكان الوصل بعد الاقتران ذلك في اليفة من ذلك

البحراني فبعيد وفي مقام الاستدلال غير مفيد ولكن اخبارها
 بالشريعة العظيمة وجه سديد في قمتها في تحديد الكرا قال اخبر
 رأيناها بالترك اجدر اذا الاشهر لا قومي من بينها ما ذكر
 من قولين مكشرا أحدهما ثلث واربعون شبرا الا ثمن شبر والشيء
 مستوي مخلقة ومبلغ الاخير سبع وعشرون شبرا كما حصل لك
 عليهما الاطلاع وعلى التقديرين فجمتم الماء ذوا ضلع والآن
 البعد الثالث غير مذكور فيما ورد من اخبار الشبر والذراع فجلها
 المحدثات الاسترايادي على نحو المستدير حذرا من الخذف
 والتقدير وجرى على تشنيع اصحابنا الاصوليين على دابر واداب
 وما درى ان ذلك مما شريك فيه كثير من اصحابه كما اعترف به
 الشيخ البحراني ولكن رضى بهذا التحمل الاستاذ البهبهاني ويتشكل
 الترجيح بين القولين الفاضل الخراساني وعندى كما صرت اليه
 الاشارة ان الترجيح للقول الاول ولا وجه للتخصيص بالاستدلال
 فان الحياض والمصانع والقدران على انواع مستدير وذوا ضلع
 فالهجوم اولي لهجوم البلوى مسألة هل يعتبر في الكرية

وعدم الانفعال + تساوى سطوح الماء او مطلق الاتصال + ^{اولا} ^{الاصحاب} مع الاخذ بدون التشم احوال + والترجيح لا يخلو من اشكال + ^{لعل} ^{المحكم} الاحالة على تحقق الوحدة في العرف اقرب واسلم + فانه هو الحكم المحكم
 فيما لم يعرف بالشرع الا قومه + والله يعلم تحقيق هل يطهر القليل بتمام
 كراهي لا واستظهره المحقق في الشرائع وجزم به العلامة في التذكرة وذهب
 اليه الشيخ في الخلاف على ما حكى عنه ونقله الشيخ المعاصر في جواهر الكلام +
 عن المعبر والمختلف والمنتهى والقواعد والذكرى وكشف اللثام
 وغيرها قال ونسب المحقق الثاني الى المتأخرين انتهى وهو الظاهر
 وقيل نعم كما نقل عن شيخنا من مذهبهم علم الهدى في الرسيّة وعن
 ثاني المحققين نسبته الى اكثر المحققين لنا الاستصحاب + والشبهة
 بين الاصحاب + وانما متفعل بالنجاسة في نفسه فكيف يدفعها
 عن غيره + ولهم التسوية بين وقوع النجاسة قبل البلوغ وبعد الحصول
 الاستهلاك ولكن فيه منعا ظاهرا + فان الماء قبل البلوغ لم يكن
 قاهرا + ولهم ايضا لو لا ذلك لما حكم بطهارة الماء الكثير عند وقوع
 النجاسة فيه لا مكان وقوعها قبل الكثرة ورد بان امكان السبق لا

يعارض أصالة الطهارة فإن قيل الأصل لهذا اللفظ هو أن كل
 شيء طاهر حتى يعلم أنه قد نذر وهذا العلم بالقدر حاصل + فاصل
 الطهارة نزائل + ولذلك لو وجدت في الماء القليل + لم يحكم بهذا
 الأصل الأصلي + فله فرق الآ بالكثرة وهي لا تمنع من النجاسة إلا
 إذا كانت النجاسة متأخرة وهو غير معلوم قلنا نعم الحديث حتى
 تعلم أنه قد نذر + والعلم بذلك ليس + بل المعلوم هنا أن الماء في قدر
 وهو غير مضر + والفرق بين القليل والكثير ظاهر + هو أن القليل
 ينجس ببلو قاة النجاسة سواء فيه القبلية والبعدية وأما الكثير فلا
 يتنجس إلا إذا كانت الكثرة متأخرة + وهذا الكثرة متحققة لتنجس
 مشكوك فيه فلا تكون متأخرة + ومع هذا كله فلعن الرجح في هذا
 الفرع من الأخير + هي الطهارة إذا وجدت النجاسة في الكثير + وبما هو
 في التذكرة واستوحىها في الكفاية + والمسئلة طويلة العولق وفيما
 ذكرناه كفاية + تحقيق إذا تغیر الماء للكثير فهل يطهر بعد زوال
 التغير عنه بنفسه قيل لا كما في الشرائع + ونفى الخلاف فيه الشيخ
 المعاصر + في الجواهر + إلا عن يحيى بن سعيد في الجامع + وعن

العلامة في النهاية انه تردده وعينه انه نقل الخلاف في المنتهى فيه
عن الشافعي واحمد ولم ينسب الى احد من اصحابنا وقيل نعم لا يوجب
الاول للشهرة العظيمة بين الاصحاب وهو لعمدة في الباب
المعتضد بالاستصحاب وبیان ان وصف النجاسة بالتغير ثابت
معلوم ومن يلهي المعتبر عند الشرع غير محتموم فلا بد من كونه
وهو المعنى بالاستصحاب وما يترأى وروده عليه من ان الدليل
على النجاسة انما هو تعليق الحكم على التغير والفرض ان الماء قد
زال تغيره فكيف يجري الاستصحاب فاجواب ان الدليل غير
مخصص فيما ذكرت بل من الأدلة ما اشتمل على الشرط مثل ما رواه في
التهذيب ونسب في الوسائل الى الكليني مشددا عن حريز عن ابي
عبد الله عليه السلام انه قال كلما غلب الماء على ريح الجيفة فتوضأ
من الماء واشرب فاذا تغير الماء وتغير الطعم فاحتوضا منه ولا تشرب
وماروا في الوسائل عن ابي خالد القماط وقد مر شرطه من ان يجمع
ابا عبد الله عليه السلام يقول في الماء يمتد بر الرجل وهو نقيع
فيه الميتة والجيف فقال ابو عبد الله ان كان الماء قد تغير ويحرم

او طهر او لو نذر فلا تشرب ولا تتوضا منه وان لم يتغير ريحه وطعمه فلا تشرب
وتوضا منه وهذا الشرطية معلومة الصدق بعد زوال التغير
ايضا فلا قاذر في الاستصحاب بل للتثبت بدا وضحه في الباب +
فان الاستصحاب يجري في محل لا رتيا ب + فيكفي كون المزيل الشرع
غير معلوم + وهذا العلم حاصل بانه معدوم + قال في الجواهر بل
يكفي في المطلوب عدم تحقق صدق لعدم اقول هذا عبارة معتز
لا يلوح بها ما قصد + بل كلام سقيم + معنا لا يستقيم لان
ظاهره يدل على ان عدم تحقق صدق عدم الشرطية كاف في المقصود
لا يحتاج الى امر زائد + وهذا معنى في نفس فاسد + ليس له محصل
فكيف الترتي بكلمة بل + وذلك لان صدق الشرطية حاصل في
المقام + وبدونه لا يتم الدليل على المرام + اللهم الا ان يقال
ان اراد بالعدم عدم التغير اي زواله والمعنى انه يكفي في المقصود
عدم العلم بزوال التغير بمنزلة شرعي وهذا العلم حاصل بعدم
زواله بالمطهر الشرعي وهذا امر زائد على قدر الكفاية ولكن
فيه تكلف لا الى غاية + وتجشم بلا نهاية + وما اخترنا في العباد

توضيح ان الواجب الاستصحاب في موضوعات
التي لا بد من العلم بالنتيجة بانها اذا اجريت
لا يجري عند استيفاء الموضوع فانما اذا اجريت
في الامور كان تغيره على طاق الشرطية
في زمان تغيره على طاق الشرطية
وصف لا يشك وصف لا يشك
ان هذا ما لا يخفى
في موضوع هذه القضية وهو الا
في الزمان السابق فتوجب في الداعي ايضا لعدم
العلم بطر المظهر ١٢ سنة دام غلبه

واضح في المطلوب + وقع على حسن اسلوب + على ما نقول مقتضى
 ما علق فيه الحكم على اوصاف الطاهر نفى الحكم عن فاقد ذلك الوصف
 والماء في فرض المسئلة ليس فاقد التغير بل قد تلبس براء ولا تتغير
 زال عنه ثانيا فان قلت عودا على بدء + وكنت في البحث
 للمورد الاول كالردء + انهم قد اشترطوا في جريان الاستصحاب
 بقاء الموضوع وهو هنا مشكوك فيه لان الطاهر ان الموضوع ليس
 هو الماء مطلقا بل الماء المتغير وهو غير باق وبعبارة اخرى ان تغير
 وصف وجودي يحتمل ان يكون له مدخل في بقاء الحكم وقد زال بعد
 تحقده وفي مثل هذا المقام + في اجراء الاستصحاب كلام + لان
 دليل الحكم الاول مفقود وغاية ما يصح ان يكون دليلا عاما على استحباب
 كل حكم ثبت في الحالة الاولى الى الحالة الثانية هو مثل قوله عليه السلام
 اليقين لا يزول لا يبين مشتركا وهو لا يجري الا فيما اذا كان الشك
 من جهة الرفع كما قيل + فيكون التسوية بين الماء المتغير وغير
 المتغير حكما من غير دليل + قلنا هذا كله كلام غير نافع + بعد
 ما سمعت من الاجماع الواقع + اذ ليس فيه لخرق رافع + ولو

لا في تحقده او في رافعيته وليس مورد الإشكال في
 ٦٦
 من دليله لوصف في إجماع الحكم كما في بحث فيك

أُصِفَتْ فَالْأَيُّ مَدْفُوعٌ بِأَن مَدْخَلَ التَّغْيِيرِ فِي بَقَاءِ النِّجَاسِ مُنْتَوِعٌ
 بِلِ عَدَمِ مَدْخَلِيَّتِهِ فِيهِ مَقْطُوعٌ فَإِنَّ الْمَاءَ بِلِ الْمَائِعِ مُطْلَقًا إِذَا
 لَقِيَ نَجَسًا بَقِيَ مَتَجَسِّسًا لَيْسَ لِرَدِّ دَافِعٍ حَتَّى إِذَا طَرَعَ الرَّافِعُ
 حَسْبَ اقْرَبِ الشَّارِعِ فَإِنَّ كُلَّ مَا ثَبَتَ دَامَ إِلَى وَجُودِ قَاطِعٍ وَ
 لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْقَلِيلِ وَالْكَثِيرِ غَيْرَ أَنَّ الْمُلَاقَاةَ فِي الْإِخْتِلَافِ
 مُشْرُوطَةٌ بِالتَّغْيِيرِ وَفَائِدَةُ الشَّطْرَانِ الَّتِي لَا تَغْيِيرَ لَا تُؤَثِّرُ
 وَأَمَّا التَّجَسُّسُ إِذَا حَصَلَ فَيَسْتَمِرُّ وَمُفَارَقَةُ الْمَادَةِ فِي بَعْدِ التَّجَسُّسِ
 لَا تَنْفَعُ وَلَا تُضَرُّ وَلَوْ تَوَمَا ذَكَرَهُ الْبَاحِثُ لَصَحَّ أَنْ يُقَالَ عَلَى
 طَبَقِ مَا قَالُوا أَنَّ الْكَافِرَ إِذَا رَفَعَ يَدَهُ عَنِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ بَعْدَ
 وَضْعِهِ فِيهِ وَلَوْ إِلَى زَمْنٍ طَوِيلٍ كَانَ التَّسْوِيَةُ بَيْنَ حَالَتِي الْمَاءِ
 حَكْمًا بِأَدْلِيلٍ وَأَمَّا مَا ظَنُّوا مِنْ أَنَّ لَا يَجْرِي إِلَّا بِسُحَابٍ فَيَا إِذَا
 كَانَ الشَّكُّ فِي مَدْخَلِيَةِ الْوَصْفِ فِي بَقَاءِ الْحَكْمِ فَإِنْ سَلَّمْنَا فَلَا
 مَدْخَلَ لَهُ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّ مَدْخَلِيَةَ الْوَصْفِ مُنْفِيَةٌ بِأَصْلِ
 النَّفْيِ وَلَمَّا سَمِعْتَ مِنْ أَخْبَارٍ تَثْبُتُ بِهَا نَجَاسَةُ الْمَاءِ بِالتَّحْقِيقِ
 مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطٍ وَلَا تَعْلِيلٍ بَلْ مِنْ الْمَعْلُومِ بِبَدَلِ هَذَا الْعَقْلِ أَنَّ

لو فرض وقوع التغير في أن من الأمانات لنجس الماء من بدو ذلك إلا
 وليست نجاسته موهنة ببقاء أثره إلى زمان فإن قلت إن قوام
 كل ما ثبت حاكم إلى وجود قاطع مما لم يقم عليه دليل قاطع بل
 كما ثبت جاز بقاءه وقائمه فلا بد لدوامه من دليل سوى الدليل
 على الحدوث قلنا لا حاجة بنا ما شئت إلى تحقيق العلة إذ يكفي أن
 من الأشياء ما يقضي بثبوته بالبقاء عادة كحيوة زيد إذا غاب
 عنا ساعة أو يوم أو أزيد ومنها ما قضى بثبوته بالبقاء بشيء
 وادعى دليل قاطع أحكم من الشارع ومن ذلك الطهارة والنجاسة
 فإن قضية ادلتها اثنتان باقيتان عند ما لم يمنع مانع بل حكم
 الشرع في القبيلين بالبقاء شرع سواء وبالجملتين لو أن
 شككنا في دوام ما عد الطهارة والنجاسة من الحوادث فلا
 نشك في دوامها حتى يستنهض كلام الباحث لأن مقتضى
 توقيفيتها أن شيئاً منها لا يزول لا بمنزلة يقع على الوجه المعبر في
 الشرع الأظهر فلو لم يدع لكان منزلة شيئاً آخر هذا خلف
 ومن المعلوم أن ليس هناك دليل قطعي على أن زوال التغير

عن الماء بنفسه مطهر لشرعي * فمضى تغير الماء بقي نجسا * ولا
 ينتقض اليقين بلعل وعسى * نعم ربما يناقش بان المستند مشعر
 بعلية التغير للنجاسة فاذا زال التغير ولو بنفسه فقد انتفى العلة فانتهى
 المعاول ويذكر بان العلة ولا نعلم انها علة لعروض النجاسة فحسب
 اولبقائها اين وهذا مورد الاستصحاب فبطلت حجة من قال بالطهارة
 وبقيهم بنى الكلام في هذا المقام على ما ذكره في صدق المشتق من
 انه حقيقة فياقام بالمبدء في الحال * والحال ليس كذلك لان
 المبدء قد قام ثم زال * وهذا ان كان متجهافا متوجها على وجه من
 وجوه الاستدلال * فافهم فان هنا بحثا طويلة الاذبال بمحقق
 لاخلاف ظاهر بين اصحابنا رضوان الله عليهم في ان القليل المتنجس
 يطهر بالقاء كعليه فان كان متغيرا وزال تغيره بذلك فذاك والا
 فلو كثر حتى يزول التغير ولكنهم اختلفوا في اشتراط الدفعة والاستعلاء
 والامتزاج وسبب ذلك على ما تفتن لرب الجرائن * ورضى به السيد
 الاستاذ العلامة الرباني * ان كيفية تطهير الماء لم تلبث بالكلام
 الوحياني * ولم ترد عن العلة الاطهاره * فاراد جمع من الاصحاب

توضيح ان استدلالهم بنجاسة الماء بانما يشترط
 ما يشترط في نجس من غير ان التغير ينتقض وهو حقيقة فياقام
 بالبدء في الحال وبها ليس كذلك والبرهان انه لا يشترط
 الا اذا كان التغير بالماء بان انتفاء الحكم من حيث عدم صدق
 المشتق لا ينافي في ثبوت من حيثية اخرى اذ لا يلزم

بما لان انتفاء الحكم من طريق مستند عدم بقاء ما لا ينافي
 في بطلان الحكم في نفسه في نظر لان الحكم في نفسه المذكور على تقدير
 بقاءه لا يوجب في الحكم بقاءه فلا يثبت في نفسه الوجه ويوجد في
 كل فائدة التغير في ظاهره ولكن جوابه بانه كذا الكبر لان ظاهر
 ما في التغير بنفثه عين الرفع عن الرفع ١٢ من عدم ظله

الاختيار ان يجعلوا لها وجهاً تدخل به تحت العموم وهو المخرج ^{المحتمل}
 للوحدة لا يدخل تحت قوله عليه السلام اذا بلغ الماء قدر كرسى
 ينحسر شئى وأورد عليه ان ان اريد بمرامزاج جميع الاجزاء لم
 يتحقق ذلك قطعا ولا اقل من عدم العلم ببقائه يتصور الحكيم انطواء
 فان اريد بمرامزاج بعض دون بعض فيكون ذلك البعض الميازج
 مطهر بالامتزاج وغيره بمخرج الاتصال هذا خلف وتحكم ^{للسبب}
 المذكور اشتراط الدفعة وقدران الدفعة الحقيقية متعسك بل متعذر
 قطعا والعرفية المجازية لا تجدى نفعاً وما قام عليها دليل و
 برهان وما اترأى الله بها من سلطان واخرون لما اطلعوا
 على جليلة الحال وسمعوا ما فى الامتزاج والدفع من القيل والقال
 اجتروا بمخرج الاتصال هذا مبنى الاختلاف على نزع الاجزاء
 وذكر الاولون فى الاستدلال ما قاله صاحب الجواهر وقوله مولانا
 الجمال من ان كيفية التطهير حيث لم يكن منصوفا عليها بل لا
 مشارا اليها فالاصل اعتبار كل ما يشك فى اعتباره للتطهير حتى
 يحصل العلم بالمتيقن المتفق عليه وقد بسط شيخنا المعاصر صاحب

الجواهر في هذا الباب حتى أدنى إلى الاطباب وما أتينا
 صاف ولهم يد كرسوى وجوه ضفاف والقوة عند القول
 بالاكتفاء بمجرد الاتصال وان كان الاحتياط في اشتراط الدفعة
 العرفية بقوة واستيلها اذا كان المطهر ذا سطح عال واعتبار
 الامتزاج المحصل للاستيل والاضمحلال اما الثاني فظاهر
 واما الاقل فلحج ثلث اوردها ثاني المحققين وثاني الشهيدين
 احدها الاصل وثانيها عدم تحقق الامتزاج على ما ذكرناه
 انما ونقل عن المحقق الثاني مثله وهذا الفطر ان اريد بامتزاج
 مجموع الاجزاء بالمجموع لم يتحقق الحكم بالطهارة لعدم العلم بذلك
 بل ربما علم عدمه وان اريد ببعض البعض لم يكن المطهر للبعض
 الاخر لامتزاج بل مجرد الاتصال فيلزم اما القول بعدم طهارته
 وهو باطل قطعاً للاجماع على ندر ليس وراء الامتزاج المذكور شرط آخر
 لطهر الجميع او القول بالاكتفاء بمجرد الاتصال فيلزم القول بمطلقاً
 وثالثها ان الاجزاء الملازمة للطاهر تطهر بمجرد الاتصال قطعاً
 فتطهر الاجزاء التي تليها الاتصالها بالكثير الطاهر وكذا القول في

بقية الأجزاء وأورد على لا قول ان التمسك بالأصل هنا
لا معنى له فان يقين النجاسة الموجبة صالحة بقاءها حتى تثبت الميزل
معارضه مخرج عن ذلك الأصل كذا في الحدائق والجواب بالاستسحق
ينقطع بعموم ما دل على مطهية الماء فان المطهر على كل حال هو الماء و
اشتراط امرنا أنه في مفسكوت الشرع عنه وفقد البيان منه في أصل
العدم فالتمسك بالأصل إنما هو لنفي الزائد على الاتصال ولا يخرج
عند ما قال به وأورد على الثاني أنا تختار أولاً امتزاج المجموع
بالمجموع لكن لا بالمعنى الذي ذكره بل بمعنى خله طهما على وسببه
الماء النجس ولا يظهر له اثر بالكلية كذا في الحدائق وفي ما أورده على
نفسه فقال لكن لا يخفى ان عدم ظهور اثر النجس بالكلية كما يحصل
بالاستهلاك والاضمحلال في الماء الطاهر كذلك قد يكون سببه
تشابه المائتين وان لم يحصل ثمة استهلاك وح فالقول به مطلقاً
مشكل لا بد عوى لإجماع على الطهارة لا بد لك وفيه ما لا يخفى نعم
لو كان سطح الماء الكثير أو مع من سطح القليل والفق عليه فانه يحصل
العلم بالاستهلاك والداخلته انتهى وفيه ان جزء من أجزاء الدعوى

فيكون الدليل حقيق من المدعى + قال وتناجنا تحتاً رامت لرج البعض
ان الباقي يطهرح قوله انه متى كان طهراً الباقي بمجرد الاتصال يلزم
القول به مطلقاً ممنوع ووجه الفرق ظاهر فان الحكم بالطهارة
والنجاسة تابع للدلالة الشرعية وليس للعقل فيه مدخل بوجهه و
نحن انما حكمنا بطهارة الاجزاء الباقية بعد الامتزاج لما ذكرناه من
الاجماع على حصول الطهارة للجموع بذلك وهذا لا يستلزم الحكم بطهارة
ماله يحصل فيه امتزاج اصلاً وبمجرد الاتصال لعدم شمول الدليل
المذكور له اقول في ان الراد قد الزمكم التحكم والخلف كما ذكرناه +
اعتد رعن اول المحذرين وسكت عن الاخر + وعذر رعن الاول
ايضاً ليس من الجواب في شئ انما هو تعبير للدليل عجزاً عن الجواب
فان مساق الدليل كان اولا استحصال الوحدة بسبب الامتزاج
ليحصل في عموم الاخبار انه راجع + والآن جعل مساقه تحصيل
التيقن من الطهارة + وهو راجع الى تحصيل لبراءة وقد مررت من ا
جوابه اشارة + واما حديث الاجماع ففيه اشكال كما اعترف مضافاً الى انه ان
اردتم بما ذكره الحق الثاني فانه عظم للماء انما المظهر هو الماء اما

بمجرد الاتصال وبشرط الامتناع والاول خلاف المقصود والثاني
 في هذا البعض مفقود. وان اردتمو برا اتفاق الطائفة على طهارة
 الممتزج فمعقد هذا الاجماع المستند اليه. ليس اعتبار شرط الامتناع
 بل نفى الزائد عليه. فان الخصم انما وافقكم على طهارة الممتزج لخصوص
 الاتصال في ضمن الامتناع. فيلزمكم ان يطهر غيره من غير علاج
 او الرجوع الى قول الخصم بعد سبق اللجاج. والحاصل ان هذا محيد
 عما ذكره هذا المحقق المجيد. الان يجاب عن بعض الالتزامات
 كالزام التحكم بجعل ما هو واسطة في الاثبات كالاجماع واسطة في
 العروض او الثبوت. وعن بعضها كالزام الخلف بالسكوت. وعلى
 انه يمكن المعارضة على هذا التقدير بان يقال اختلط البعض لازم
 للاتصال. لان الماء سيال. فليترتب القياس هكذا على
 هيئة اول الاشكال. كلما اتصل للكر المطهر بالقليل المتنجس
 امتزج بعض اجزاء المائتين وكلما امتزج بعض اجزاء المائتين
 طهر المتنجس باعتراف الخصم بانه ما هو المرام. ولو بطريق
 الالزام. والفرق بين هذا وبين الالزام الذي نقلناه عن

المحقق الشيخ علي بن عبد العال * هو ان بناء هذا على دعاء ان
الاتصال * يمتزج فيه بعض الاجزاء على كل حال * وبناء السابق
على تسليم ان الامتزاج في بعض الاجزاء فقط وفي بعضها اتصال بحيث
عن الامتزاج خالي * فالي هذا لا يتجر ما ذكره الشيخ البحري في الجواب
عن ايراد المحقق الثاني * وان كان في هذا التطرق شبهة محل * و
لكنها قابلة للحل * فثام * واورد على الثالث انه موقوف على جو
دليل على ان الماء يطهر نفسه والادلة العامة على كونه ظهورا
غايرة ما تدل على كونه مطهرا في الجملة وضم الاجماع في قيمة الاستدلال
بها لا يتم في مقام النزاع والخاصة الواردة في جزئيات الاحكام
انما تدل على كونه مطهرا لغيره بل بما دل حديث انه يطهر ولا يطهر
بظاهرة على عدم وقوع التطهير هناك في الحدائق والجواب * ان
قد ثبت بالكتاب * النازل من عند رب الارباب * وبالسنة و
النقل المتواتر معنى عن الاطاهر الاطياب * وبالاجماع تحصيله ونقله
عن الاصحاب * ان الماء مطهر بل عمدة في الباب * بحيث اذا
لا المتنجس طهر من غير ارباب * على انه كلما عرض عليهم للسؤال عن قد

ان لا يوان ان يقول انما اختار الامتزاج البعض في سورة
نحو انفسه في الاجماع على طهارة الكل بالمتزاج في بعض
بين الجوع والبعض عام والاجماع على طهارة الكل بالمتزاج في
مطلقا واقع ١٢ سنة

قالوا اغسلوه وما الغسل الا بالماء + وقد وقع منهم ذلك بحيث لا يمكن
 له الاحصاء + الا انهم اوجبوا مثل العصر والتعدد في عدة اشياء +
 وقد انقذ من ذلك ان هذه الخصوصيات في مطلق الماء +
 قابلة للانقضاء + وهذه طريقة وثيقة تسمى تنقيح المناط + وهو الذي
 عمل به رئيس الاخباريين + العاملين باليقين + وهو مانع من وجوب
 الاحتياط + مع ان طريق الاحتياط ليست حجة شرعية + فيما قام
 على خلافه الدليل غير مرعية + وبالجملة الماء مطهر مطلقا + اجماعا
 محققا + غاية الامر ان من الاشياء ما لا يظهر لنقص في المقابل + لا
 في المفاعل + كالنجس من الاعيان + والمتنجس من الادهان +
 منها ما يحتاج الى امر زائد على الملازمة + قد بينا الولاية + والعام
 المخصص حجة في الباقي + فيجتزى فيه بجرح التلويح + ولا يجزى الفحص
 عن كفيته لعدم العلم به بل العلم بعدم ورود النقل بكيفية له
 عن السادة القادة مع شدة الحاجة وهذا البعض هو الماء
 نفسه اذا تنجس فان لا يخلوا الامر فيه من ان يكون المطهر له الماء
 او غيره + ولا يكون له مطهر اصداء الثاني باطل بالاجماع والثالث

وجبر ليستهلك الماء النجس في جنب الماء الطاهر ويؤيد ذلك ما قد
 من معنى حديث الماء يطهر ولا يطهر انتهى موضع الحاجة من كلامه
 اقول قد سمعتان مطهريه الماء عموماً معلومة قطعاً ومعرفه
 عرفاً وشراً عاماً سيما الكرم فانه مطهر لا ينجس لا بالتغير ولا
 الامران نخرج ما اخرج الدليل وبقي الباقي على حاله وهو مطهر
 الماء سيما الكرم للتمسك به فانه واتصاله بسواء كان هو الماء او
 غيره كاللبن والخشب امثاله ولو ان حكمه على الاسترطاب ان
 لهان الخطب ولكن بعد الوجوب لان المطلوب وهو
 باصل لعدم مسلوب ولتبيينه باحسن اسلوب وان
 لغوب فنقول صحابنا الاصوليون اختلفوا في اصل البراءة
 هل يعبر بها في نفى الاجزاء والشرائط المشكوك فيها ام لا فصاحب
 القوانين جزم الى صحته وذكر لذلك وجوها من الادلة القوية
 منها انا لو تركنا اعمال الاصل المذكور في نفى الاجزاء والشرائط
 لزم الاجمال في ماهية العباداة اذ لا يسلم كلها او جلها عن جزء مشكوك
 او شرط مشكوك فيلزم ان لا يتعلق التكليف بما لا يرد من ان

لا تكليف إلا بعد البيان واستضعف بعض معاصريه وهو مولع بالاعتذار
عليه فقال ما ملخصه أنه يمكن رفع الاجمال بأعمال اصل الاشتغال بحسب الظاهر
والإتيان بما شك فيه ولو سلم أن اصل الاشتغال لا يعين الماهية فليس في
الزيعين ما يجب لإتيان برائتهى محصله وفيه أن الاجمال في الخطاب إنما
صفة من صدر عنه الخطاب هو الحاكم ولا شك أنه على هذا التقدير لازم
والإتيان بالمشكوك هو فعل المكلف فلا يحصل به العذر للشارع في الاجمال
وقع في كلامه في الظاهر وفي الواقع هو أيضا فلا يدخلون أن يكون لإتيان بالمشكوك
مع الاعتقاد بأنه مشكوك أو مع عدم الاعتقاد أصلا والحال أنه مشكوك
فلا مجال في أصل كلام الشارع واقع غير مرتفع وإن كان مع الاعتقاد بأنه
ملقى من عند الشارع فهو تشريع ومنها لو لم يصح التمسك بالأصل
المدكور وهذا المصحح التمسك به في شيء من الأحكام الشرعية إذا
فرق بين علمنا بأننا مكلفون بالصلوة ولا نعلم أن جزءا كذا منها
أولا وبين علمنا بأننا مكلفون بجميع الأحكام الواردة في الشرع
ولا نعلم أن حكم كذا منها أولا فإن قيل قد علمنا بعض الأحكام
فنتفى ما لم نعلمه بالأصل قلنا بمتلذذ في المقام واستضعف بعض المعاصرين

المذكور باندر لا يرب في ان صحة بعض اجزاء العبادة منوطة
 بوقوع بقية الاجزاء ففضيلة الاشتغال بها عدم البراءة بخلاف
 سائر الموارد فالامتثال ببعضها لا يثا طبالا امتثال بغيرها وفيه
 اما اولاً فان من الاشياء المكلف بها ما لم يعلم ان لها اجزاء ام لا
 واما ثانياً فان هذا الفرق لا يجدي نفعا لان مداره على ان هذا
 المكلف به بعينه مركب فلذا صار صحة بعض اجزائه منوطة بوقوع بقية الاجزاء
 وليس له مدخل في اصل الاشتغال ولا شك ان الشريعة باسرها مكلفة بما
 وهي كية من اجزاء مشتركة في وجوب الامتثال وهذا ان الحاضرين اذا
 امرهم الشارع بعبادة ثوبيتها لهم بان ذكر لها اجزاء وشرايط لم يكونوا
 مكلفين الا بالقدار المبين وان احتمل عند هم ان يكون لها جزء اخر فذلك
 اذ علمنا انما قد امرنا بعبادة ووقفنا على اجزاء وشرايط بعد الفحص ثم
 لم نعتز على الزائد لم تكلف به فان التكليف كما هو بحسب ما ثبت
 وتنظر فيه معاصر لا بان الحاضرين يمكنهم التمسك بعدم جواز تاخير
 البيان عن وقت الخطاب والحاجة واما من عداهم فقد تعذر
 وصول البيان اليهم مع وقوعه فلا يبعد حكم العقل بوجوب الاحتياط

في موارد الشك في حقهم قال ونقول ظاهرا لا مقصرا في مقام البيان
 يعطى الانحصار فلام ان يقولوا عليه واما غيرهم فربما لا يتيسر له بيان
 مفيد فلا يكون له مستند على المحرم فيه اما نقضا فان المتأخرين
 كثير لما يخالفون ابن بابويه وغيره من القدماء الذين هم لقرعهم
 بمنزلة الحاضرين كما تستمع في طهارة اليد من مخالفتهم للشريعة ^{الطهارة}
 المستمرة القديمة وانهم لم يأخذوا بالحائض عمدا بهذا الضابط
 ولم يفكروا في شأن القدماء وهم الوسائط ولم يقدروا ان يكون معهم
 ما هو من العمل باخبار الطهارة من غيرهم وبالجمل فاما اورد على صاحب
 القوانين فهو وارد على هؤلاء الاساطين واما حلا فان البيان
 ان لم يتيسر اصد نعيد الفحص البالغ فلا تكليف وان يتيسر لا على
 العجز الذي اتقى على الحاضرين فالتكليف بالوارد المتيسر ولا بالواقع
 المستتر وان يتيسر على جهده فاما ان قيم التأخير مانع للحاضر ^{لك} فذلك
 هو مانع لنا وحاضر ثم ان هذا اذ لا اخرى قد رضى بها هذا
 المعاصر الاول قطع العقل بالبراءة عند عدم امانة على
 الاشتغال وفي التكليف بدون الاعلوم والافهام الثاني

استصحاب البراءة الثابتة في حال الصفو وشبهه الثالث ما
دل من القرآن والحديث على نفى التكليف عند عدم الدليل
فلا قول بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا ما اتتها فان الايتاء لا يصدق
فيما لا ينصب اماره عليه وقوله تعالى ليهلك من هلك عن بينة
ويحيى من حي عن بينة فان قضيه تخصيص المأوك والحياة
بصورة وجود البينة ففيها عند استغنائها وقريب من قوله تعالى
ذلك انتم يكن ربك مهلك القرى بظلم واهلها غافلون والثالث
كما روى في الصحيح عن الصادق ع قال قال رسول الله ص رفع عن
امتي تسعة وعدة منها ما لا يعلمون وفي الموثق ما حجب الله تعالى
علمه عن العباد فهو موضوع عنهم وفي رواية عبد الاعلى قال سألت
ابا عبد الله عليه السلام عن لم يعرف شيئا هل عليه شيء قال لا
فان الرفع والوضع وعدم شيء عليه في معنى البراءة وهذا لا ادلة
ذكرها المعاصر في اصل حجية هذا الاصل فكانها عند لا مختصة
بغير ما نحن فيه ولكن لا وجه للتخصيص فلا محيص + وهذا
الاختلاف واقع كثيرا في باب العبادات دون المعاملات منهم

من منع اجراءه في المعاملات ايضا وان هو لا لشدة قلة قلوبهم
ونحن بالعموم قائلون + وان كان غرضنا لا يتعلق هنا بالعموم + كما
هو المعلوم + فان التطهير من النجاسة الحثثية ليس من العبادات
وان ذكر فيها بالعرض + لكونه مقدمة للعبادة بحسب الفرض +
واذا تمهد هذا فنقول كلما شككنا في شيء هل هو جزء من الماهية
اولا فنينا به باصل البراءة والعدم + وبذلك فكلما اشتراطوه من
الدخلة والامتزاج قد أحل وانضم + والا فلو فتح باب التشكيك
فلا يكاد ينسد + لان الشكوك النفسانية ليس لها حد + كما
في ان الامتزاج هو يحصل بمجرد الالتقاء + او يحتاج الى علة +
ثم هل يفتقر الى ارتفاع خريف الماء + وظهور قلب الاجزاء + ثم
هل يكفي ايقاع المنج كيف شاء + ام يجب الاستعداد + او الجمع بين
وبين الاستواء + ثم هل يجب مراعاة المواكاة بينهما والترتيب +
ثم الترتيب امر مريب + وعلى هذا القياس + حتى يغلب عليه
الوسواس + فيظن انه لا يمكن التطهير من النجاس + والقائلون
بالايجاب + يلزمهم ارتكاب مرفض الى عجب عجاب + وهو ان يكون

لنماء واحد بعضه طاهر وبعضه نجس. يرتفع به الجناية اذا ار^{س من غير تمييز}
 فيدر تمس. ثم اذا خرج منه فقد نجس. اذا ازل جزء من طاهر
 حيث لا قى اول جزء من النجس لما يحصل الامتنزاج بين المطهر والنجس
 فلا سيب في صيرورة المتداقين واحد او هم لا يقولون بطهارة الجميع
 الا بعد الامتنزاج فيلزم من ان يكون ما قبله بعضه نجسا وبعضه
 طاهرا وكذلك يلزم بناء على اشتراط الاستلاء في الكثر المطهر
 وهذا الامر العجيب قد جعله صاحب الجواهر من المقدمات
 التي توضع امام المطلوب. ومن شأنها ان تكون ثابتة او بدو^{بينة}
 مالها منكر. ومن عجب العجبان هذا المحقق الاريب. لا يستبعد
 هذا الامر العجيب. ويقول لا مانع من عقلا ولا شرعا. والحق
 انه يخالف اماما معامدا اما الاول فلان الماء جسم متصل وحده في
 سبيل. وذلك مانع من تنجس بعضه دون بعض مع الاتصال
 وعدم تغير بالنجاسة. ولا اختلاف في الغلظ والرقّة والسلا^ة
 واما الثاني فلانه لو كانت الاجزاء النجسة باقية فيه لكان حاملا
 للنجاسة. وللنجس المنبث. ووصحت هذه الصورة. كان حكمها

له والذى يلاحظه الى هذا الامتنزاج هو ان ينقطع اتصاله بالنجس
 البشري في كشف النجاسة من ادم الاتصال لا بد من اتصال
 شيء من الاجزاء ما ان ينحس الطاهر او يطهر النجس او يستبان
 على ما كان عليه الاول وانما خلاف ما اجمع عليه
 انشائي وادراكه ما اختلط من الاجزاء وطور الباقي او ليس
 ما روي اصله او تحريف اجزائه لمارة فنجاسة بالغير

حكم الشبهة المحصورة + كما يظهر بعد الحوض + في الاجزاء الطاهرة
المشتبهة بالنجس المحصورتين في الحوض + فيلزم اجتناب لائتين
كاجتناب لائتين + لان هذا هو المشهور + في حكم المشتبهة المحصورة
وتجلون اللزومين + من اوضح الامور + فان الماء اذا بلغ كرا لم
يجتسثى ولم يحل خبثا كما هو المقطوع الماثور + واذا كان كرا فهو
طهور + قاهر غير مقهور + فيجب ان يُطلب + لا ان يُجتنب
والحاصل ان المبني كما اشرنا اليه هو وحدة الماء فكان عليه
ان ينكرها ما لم يحصل الامتزاج حتى يتم للطلب + ولا يلزمه
ارتكاب هذا العجب + واما اذ قد سلمها فله محيص + من
العويص + وبعد هذا اكلر فقد ثبت ما ادعينا له من ان
الاتصال كاف في التطهير + لخلوة عن هذه المحاذير + وعلامة
وموافقة لسهولة الشريعة الغراء + واللذة السهلة السجاء وهما
تقوى به هذه الدعوى + عدم ورود نص بهذه الشرائط مع
عموم البلوى + ومع ذلك كله فالمسئلة لا تخلو عن اشكال
فالاحتياط اهم على كل حال + خروجا عن الخلاف الواقع في

... بل على الحوض لو حل فيه اولى بان يتنقى
فيما بين

هذا الحكم الفرعي وفي أصل الاشتغال * تدنيه قد علمت ان
 الدفعة الحقيقية متعذرة * والعرفية لم يقم على شرطتها دليل
 فهي بالمعنيين غير معتبرة * نعم لابد من ان يدوم الجريان * و
 لو في طویل من الزمان * بان لا تتخلل فترة وانقطاع في حين من
 الاحيان ولك ان تعد الجريان بهذا الوصف قسما من الدفعة
 لو ساعدك العرف وذلك لان صدق الفاء الكري توقف عليها
 وبدونها لما دق المتنجس قليل غير كرم * فالمتنجس بملاقاة ولا يطهر
 بل الامر عكس * فهو نجس بملاقاة المتنجس * تعقيب
 قال السيد الاستاذ العلامة * اعلى الله في حار المقامة مقامه *
 في بعض تحقیقاته * المندرجة في تعلقاته * على كتبه الفائق *
 الموسوم بالوجيز الرائق * اعلما ان العدة في معرفة الطهارة
 الاول هو الاستدلال بظهورية الماء والاقتصار فيها على
 الشرائط ونفي الزائد بالاصل والثاني استصحاب النجاسة ^{على}
 اكثر المحتملات التي قال بها احد من العلماء تحصيل البراءة و
 نفي الزائد عليه بالاجماع وهو ادق بطريق الاحتياط الا ان سلوك

الطريق الأولى أقرب من طريق النظر فإن النجاسة والطهارة وإن كانتا من الأحكام التوقيفية لكن العمل فيها على الظن الاجتهادي سائر والاستصحاب يمكن دفعه بالمعطيات فإن منع عموم الطهارة فلنا أن نقول على المتزل أنه مطلق والمطلق فيما فقد فيه البيان الشرعي في حكم العموم ولو لم يعتمد على لهوم الاطلاق هنا لم يكن إلى انزال النجاسة فيما لم يرد فيه النص التقصي سبيل مع أن أكثر خصوصيات هذا البحث مستنبطة من انطيات الاجتهاد والتزام الاحتياط في جميع ذلك مستلزم للحرج المنقضية ولقد اجاد فيما افادوا في بما يتم به المأم + وإن اردت مزيد الأحكام فانظر إلى دلائل الأحكام ^{في} ذلك قد تلخص مما ألقى عليك + واسد ليك + أن القائلين بالاتصال + لهم وجوه من الاستدلال + على أن نفس الاتصال ^{هو} هو الالقاء ثابتة بالاجماع واعتراف الخصم وبداية العقل وشهادة العرف وبأن أقل ما بد الإجزاء + وباستقراء غير الماء + من الأشياء + بلي التمهيد باستعمال الماء واتصاله وايصاله من ضروريات الدين

قال ومن حصل مجرد الاتصال فالاصح ذلك ايضا لان الجزر ينقل بصفة
المتان في تلك الحالة بل ولا يضر غلبة المذهب في النذر كونه ان الاتصال كما ينبغي في
المتان في تلك الحالة بل ولا يضر غلبة المذهب في النذر كونه ان الاتصال كما ينبغي في

وفتح كان المعبر كان
 اذ كان في البعض كان
 معلوما وان كان في
 مع انهم يفتنون في
 تعقل الفرق وقد انصت
 اذ اخرج الاصل المذوق
 الا انما يتلج الى انصار
 الا شيئا يتلج الى انصار
 بانها في فيه ان
 كلاما منها ان الكثر اذا
 سطره الماد ولا اذا
 اثر بانطوية فالجزء
 لا ينجس فيه القنبر
 الا جزاء كما يطهر
 الا انما خلافة

لم يصل الى الاخر ولا يفسر اذ لا خصوصية لما واحد
التطهير في اما العبرة بوصول المطهر من الماد الواحد
الاستدلال شرع سواء وانما وجب وصول الماد الواحد
فيما بعد الماد من مقتضات الاشياء لان حين
منها اذا لم يطر فليس من المطهرات حتى يطهر
في فاجع الـ وصول ذلك الماد الى جميع الاجزاء
تطهير بغيره ١٢ من ١٢
مقرر وهو ان كان الحديث در جواب عن قول
او اقله لا يمكن ان تقول انه ورد من اشياء تطهير
بالاقتضال وكيف به واذ ليس فليس ومما في جواب
ان قوله ان الماد يطهر اي طاهر مطهر كاف في الدلالة
على الاتصال فان المطهر لا يقتضي تطهير
للمتنجس كما ان قوله حرمت عليكم المنة متعلق بغير اتصال المطهر
والا يدين المنة قال على ان كل هذه الاشياء حرام
فما لان التطهير تنجيل وهو مصدر متعلق كالقرب لا بد
على المفعول وهو لا يقدر من دون

الثابتة باليقين. بل المشركون يطهرون بزعمهم أو انهمم وأبدانهم
بالغسلات والاعسال. وهل يحصل ذلك من دون الاتصال ولا
بل كل موثر فاعل. لا بد في استعماله من الاتصال بالمتاثر القابل ^{للماء}
فانها لا تحرق. ما لم تلتصق. وكالشمس تطهر متى نصب المتنجسه
وتشرق. لا بمجرد كونها في المشرق. ولكن اذا ثبت ان البول أو
الغائط نجس. فقد ثبت ان الاتصال به نجس. ولو ان الاسد
حيوان مقترن. وجب عدم الاتصال به سواء التمسح ليله آخر
اولم يلمس. وما ثبت في الطهارة من التوقيف لا يمنع من استعمال
المطهر الشرعي بهذا القدر الثابت من الكيفية فالخصم طالب بالدليل
على ما زاد ومنعه من الاكتفاء بهذا القدر في باب التطهير مع عدم
الدليل على لازمه موجب للتضييق والخرج والاسناد. وقد
تلخص ايضا ان اصحاب الامتراج لم يجدوا الا طريق الاحتياط. فعملوا
بالمناط. كما يشعرون ظاهر الكفاية. ولكنه مما لا يحصل به الكفاية
اذهول ليس دليل شرعي. انما المصير اليه عند فقد الدليل. و
اسناد السبل. ولا حجة لفاقد الحجة. على صاحب الحجة الذي

سلكه اخذوا اصحابنا انزل على محمد الاتصال ام
لا بد من الامتناع ولى فيه تردد لا حوطا اعتبارا الثاني

وضحت له المحجة * ولا حله الدليل * وهان عليه السبيل تحقيق
اماماء البيرق فغير اختلاف كثير فقول بجاسته بالملاقاة ووجوب
الترج كذلك واخر بطهارته ما لم يتغير واستحباب التزج تعبد
وثالث بطهارته ووجوب التزج كذلك ورابع بها ان بلغ كرا
وخامس بذلك ان كان كل من ابعاده ذراعين والمشتبه
من بين الاقوال المذكورة الاول ان * والبواقي لضعفها وشذوذاها
لا تحتاج الى البحث البيان * وكان القدماء على القول الاول مطبقين
والمتاخرين على الثاني متفقون * مع انهم جميعا من قلوب احد
يستقون * فان ماخذ القولين * كلام السادة المصطفين *
وهم يابيع الحكمة * ومناهل الطهارة والعصمة * وسبب الاختلاف
في الاحكام * هو الاختلاف في الافهام * فلنذكر او لا مانقلا
وثانيا ما عقلوا وثالثا ما نهض الدليل عليه ووجب المصير
الذي فيها مباحث المبحث الاول فيما ورد في هذا الباب
والثاني فيما فهم الاصحاب والثالث في جهة ما اختلفوا
والرّد على ما انكرناه المبحث الاول قد ورد الامر في اكثر

الاخبار عن اصحاب التطهير ينزح الماء عند وقوع النجاسة في
البير من غير تفصيل فير بالقليل والكثير كما في صحيح محمد بن اسمعيل
بن بزيع قال كتبت الى رجل اسئل ان يسئل ابا الحسن الرضا عن البير
تكون في المنزل للوضوء فيقطر فيها قطرات من بول ودم او يسقط
فيها شيء من عذرة كالبعرة ونحوها ما الذي يطهرها حتى يحل
الوضوء منها فوقع عليه السلام في كتابي بخطه ينزح منها دلاء
وفي خبر عبد الله بن سنان فان مات فيها فردا وصبت فيها
خمر ينزح الماء كله وفي صحيح معوية بن عمار في البير يبول فيها البير
او يصب فيها بول وحم فقال ينزح الماء كله وفيما رواه الحلبي
وان مات فيها بعير او صب فيها خمر فلينزح ورواه الشيخ باسناد
عن محمد بن يعقوب وزاد فيه فلينزح الماء كله كما نقل عن الوسائلي
وفي خبر زرارة يثوقطرت فيها قطرة دم او خمر قال الدم والخبث
والميت ولحم الخنزير في ذلك كله واحد ينزح منه عشرين دلاء
فان غلب الخمر ينزح حتى تطيب وعن كردويه قال سالت
ابا الحسن عليه السلام عن البير يقع فيها قطرة دم او نليذ مسكر

لهذا في شرح المفاتيح لابن علقم المصنف الا انه لم يفتيه فيه
في اكثر الاخبار ولعل اراد ذلك بقريته ما اوردته في اصناف
كلامه من الحديث الرضوي كل من غرق ما شاء الله اشيا

ونصف في شملها فبيلها سبيل الا وان كان في الماء
ولم يبادر بقتلها ومن رواية الحسن بن صالح اذ كان في الماء
في سكر الخمر شيئا فاستاد ليل على التفصيل بين الخمر
والنبا ضيفت اذه كما صح بذلك فيها انها لا

او بول وخمره ينزح منها ثلثون دلو او في صحيحه على بن جعفر عليه السلام
 عن رجل خبز شاة فاضطربت ووقعت في بئر ماء واوداجها تشخب
 دما هل يتوضأ من تلك البئر قال ينزع منها ما بين الثلثين و
 الاربعين دلو انتم يتوضأونها وصيحتها الاخرى عن رجل خبز
 دجاجة وحامزة فوقعت في بئر هل يصلح ان يتوضأ منها قال ينزع
 منها دلاء يسير ثم يتوضأ منها وفي خبر عبد الله بن سنان فان
 مات فيها ثورا ونحوه ينزع الماء كله وفي خبر عمر بن سعيد بن
 هلال قال سألت ابا جعفر عما يقع في الير ما بين الفارة والسنو
 الى المشاة فقال كل ذلك يقول سبع دلاء قال حتى اذا بلغت الحمار
 والجمل فقال كرم من ماء المبحث الشا في ذهب شية الطائفة
 في احد قولير والمفيد والدليل في الحل بل جمهور القدماء
 الى نجاسة الماء بل عن السائر وغيرها نفى الخلاف عند الاستدلال
 لذلك اولا بما سمعت من الامم بالنزح في كثير من الاخبار
 وثانيا بقوله عليه السلام في التوقييع ينزع منها دلاء في جواب
 قول السائل ما الذي يطهرها اي الذي يطهرها ان تنزع الدلاء

وقد وقع التصريح بذلك في الصحيحين قال يجوز لك ان تترجم منها دلاء فان
ذلك يطهرها انشاء الله وثالثا بصححة عبد الله بن يعفور عن
ابي عبد الله قال اذا اتيت البير انت جنب ولا تحبذ دلو او لا
شيئا تغرف به فيتم بالصعيد فان ربت الماء ربا لم يصعد ولا وقع
في البير ولا تسند على القوم ماء هم المبحى ثالثا المختار
هو القول بالطهارة عند وقوع النجاسة في البير ما لم يكن التغيير
وباستحباب لترجم على فوق التقدير وتضعيف القول بالتجسس
وكون الترحم للتطهير وهذا لا ثلثة مقاصد نذكر احدا بعد
واحد اما الاول فلحجج عديدة وطرق عديدة الاول
الشهرة العظيمة الواقعة بين المتأخرين فان محر القول فيها اذا عارض
شبهة القدماء على ما اشار اليه في الاشارات انهم وان كانوا
بسبب قرب العصر من اولي الامر وامكان عدم خفاء القرائن
والاطلاع على السر اعرف من المتأخرين وشبهتهم اجاب بالقول
وامنع من العدول لكن المتأخرين من اجل قلة انظارهم وعدم
عن الشهرة السابقة بعد الاطلاع عليها تنقيد شهرتهم كشف الخلل

قال هو صحيح على بن يقطين عن ابي الحسن موسى
قال سئل عن البير يقع فيها الطامة والنجاسة والنجاسة
ولا ركان ذلك يطهرها انشاء الله
وانكسب والسرقة فقال يجوز لك ان تترجم منها
دلاء فان ذلك يطهرها انشاء الله

في شهرته السلف الأول فان العدو لما يكون بسبب قوى كيف
 وقد وافقهم على ذلك جمع من القدماء ايضا وهو المنقول عن
 ابن ابي عقيل والنضائي وابن الجهم على ما قيل واليرد
 العلامة على الله مقامه وما قاله الشيخ المعاصر صاحب
 الجواهر من ان المتأخرين وان كانوا في ذلك ولكنهم لم يذكروا
 دليلا يحتمل خفاء على المتقدمين بل العدة عندهم على اخبار
 خرجت من ايديهم ومعد ذلك اعرضوا عنها وما ذلك الا لامور
 عندهم فانما قاله مانعة للحقق البارع صاحب الشرائع واما
 التحقيق عندنا فهو الطهارة كما ذكره بعد تلك العبارة والقضاء
 وان كانوا اصحاب النصوص المفاخر سيما المحقق فانه مجر زاجر
 لكن كترك الاول للآخر مع أنك ستعلم ان مجتهم غير منحصرة
 في الاخبار بل لهم وجوه من الاعتبار على ان من المتقدمين
 من اول بعض ما دل على طهارة من الاخبار بما لا يخفى بعده
 على اولي النظر كالصدوق في الفقيه والشيخ في الاسبغاث و
 على هذا فاعراضهم عن الاخبار يمكن ان يكون سبب عدم

اصابة الافكار في الثانية الاصل وقوله كل شئ طاهر و
 قوله كل ماء طاهر وقول الرضا عليه السلام في صحيح بن بزيع
 ماء البير واسع لا يفسد لا شئ الا ان يتغير ومثله في صحيح آخر
 ومثله في ثالث مع زيادة لا ندر مادة قال الشيخ في الاستبصار
 بعد نقل هذا الحديث المعلن بالمادة ما هذه صورته فالمعنى
 في هذا الخبر ان لا يفسد لا شئ افساد الا يجوز الانتفاع بشئ منه
 الا بعد ان يلزم جميعه الا ما يغيره فاما ما لم يتغير فانه يلزم
 منه مقدار وينتفع بالباقي على ما يتنا لا في تذييل الاحكام التي
 وهو تقييد بعيد في قول غير سديد في هذا ظاهر وقد
 نبه عليه صاحب الجواهر بما ليس عليه مزيد الثالثة
 صحيحة على بن جعفر عن اخيه موسى عن يثرب ماء وقع فيه نيل
 من عذرة او رطوبة او يابسة او من نيل من سرقين يصلح الوضوء
 منها قال لا باس به وهو دليل على الطهارة من غير التباس في
 وحمل عذرة على عذرة غير الانسان في حمل على ما لا يعرف
 اهل اللسان في ومع تسليم التعميم فمقابلتها بالسرقين بتدل

على التعيين وما قيل من ان وصول الزنبيل الى الماء لا يستلزم
وصول لعذرة اليد كما ينظر اليه كلام ابن بابويه ^{عليه} ورضوان الله
عليه ومن المارد في لباس بعد ترح المقدس فيه تكليف وبعد الظاهر من ان
يذكر والسلوك عن الزنبيل مع عدم تقدم ما فيه بمنزلة السؤل عن لقاء زنبيل خال
ونفي لباس بعد ترح المقدس مما لم يذكر في اصل الخبر ولا يصلح ان
يقدر به لكونه مما لا يتبادر الى ذهن اليد اصلا فحمل الكلام الفصح
الصادر عن معادن الحكمة عليه قيه كما لا يخفى الرابعة ما
في الصحيح عن الصادق عليه السلام في الفارة تقع في البئر فيتوضا
الرجل منها ويصل وهو لا يعلم ايعيد الصلوة ويغسل ثوبه قال لا يعيد
الصلوة ولا يغسل ثوبه قال الجرائي بعد نقله والجواب باحتمال حمل
عدم الاعادة وعدم غسل الثوب على عدم العلم بتقدم النجاسة
لاحتمال وقوعها بعد منظور فير لعطف يتوضا الرجل على قوله يقع
بالقاء الدالة على تاخير الوضوء عن الوقوع وان كان حصل العلم
بالوقوع اخيرا وهو ظاهر انتهى وذكر الشيخ المعاصر الخفي مثلك
ونرا على ان ترك الاستفصال كاف اقول ولو نوقش بان قضية

في الفقهاء وقع في البئر زنبيل من عذرة رقيقة بويج
٩٥
في زنبيل من رقيق لباس لا يتوضا ولا يغسل ثوبه
في زنبيل من رقيق لباس لا يتوضا ولا يغسل ثوبه

قلنا فما تقول في صلواتنا ووضوئنا وما اصاب ثيابنا فقال لا بأس به
رواها في الاستبصار وظاهر سياقتها انما اخبرنا بالترج لموت هذه
الحجوات سئلوا عن الوضوء والصلوة والثياب قبل النزح فاجاب
عليه السلام بنفي لباس وهذا كما يدل على طهارة الماء يدل على
على استحباب النزح ايضا وان ابا الشيخ السابعة موثقة الى
بصير قال قلت لابي عبد الله ^ع بئريستقى منها ويتوضا بغير غسل
منها الثياب وعجن بدهن علم ان كان فيها ميت قال لا بأس ولا يغسل
الثوب ولا تعاد منها الصلوة واحتمال عدم العلم بتقدم النجاسة
بعيد جد المكان كان الثامنة رواية محمد بن ابي القاسم
عن ابي الحسن عليه السلام في البير يكون بينهما وبين الكنيف خمسة
اذرع او اقل واكثر يتوضا منها قال ليس بكرة من قرب ولا بعيد
يتوضا منها ويغتسل ما لم يتغير الماء والتقريب لوط الحكم وهو نفى
التحريم بعدم التغير لا عدم وصول النجاسة مط كما هو مقتضى
القول بالنجاسة التاسعة ما رواه ابن بابويه في لقيه
مسند عن الصادق عليه السلام قال كانت في المدينة بئر وسط

الجميع بين نفي لباس عن الماء والامر بالنزح
الامر بالاستحباب والامر بالنزح مع طهارة الماء
حيث قال في الاستبصار يستقي من هذه الابرة
استطاع الاعادة في الوضوء والصلوة عن سئل منه المياه لا
يدل على ان النزح غير واجب مع عدم التغير لانه لا يمتنع من ان يكون
مقدار النزح في كل شيء فيه واجبا وانما هو من استعمل بئر
اعادة الوضوء والصلوة لان الاعادة فرض من ثباته فليس هو ان
يجعل ذلك دليلا على ان الماء يتجدد بالزمن من الاستحباب

من بلة وكانت الرية تهب فتلقى فيها القدر وكان النبي يتوضأ بها العاشرة
 مارواه الشيخ في الاستبصار عن معاوية بن عمار عن أبي عبد الله
 عليه السلام قال سمعت رسول الله يقول لا يغسل الثوب ولا يعاد الصلوة
 مما وقع في البير إلا أن ينتن فإن انتن غسل الثوب وأعيد الصلوة
 ونزحت البير الحادية عشر صحيحة جعفر بن بشير عن أبي
 عبيدة قال سئل أبو عبد الله عن الفارة تقع في البير فقال إذا
 خرجت فلا بأس وإن تغسخت فبعب ولا قال وسئل عن الفارة
 تقع في البير ولا يعلم بها أحد إلا بعد ما يتوضأ منها أعيد الوضوء
 وصلوته ويغسل ما أصابه فقال لا فقد استسقى هل للدور وشوا
 رواها في الاستبصار قال المعاصر النجفي بعد نقله بما ظهر من العلة
 أن تنجيس البير بالملء قارة بما يكون سببا للخرج المنقذ أقول الأمر
 كذلك لكن قد علمت أن السبيل غير منحصر في هذا الدليل
 حتى يهتأ انتهاضه ويضرب انتقاضه بل لنا أدلة أخرى
 يتعين بمعونة المراد هنا كما شمع وترى والأفاحتمال عدم العلم
 بتقدم النجاسة هنا قائم مع احتمال أن يكون المراد الاجتزاء عن

له أبو عبيدة عن أبي عبد الله في بعض الروايات
 ٩١
 أجاب عن كتابنا في بعض الروايات
 صغوان وفيما أشعار بقية رجال كبير في باب النجاسة

إذا عملنا بأخبار النجاسة مع الصحة والصراحة والاستفاضة ^{صحة}
 لأخبار الطهارة + يلزم أن تطرح تلك الأخبار وتُشَنَّ عليها العامة +
 وما قد تبين + أن العمل بالدليلين أولى مما يمكن + فهذه حجج
 شافية + ودلائل كافية + على طهارة الماء مع اعتضادها بما
 ذكره النجفي من موافقتها للسنة السهلة السمحاء + وأنه من ^{المستبعد}
 جد أن مقدار الكر من ماءها الخارج عنها لا ينجس بالملاقاة وما
 وإن بلغ الف كرينجس بمجر الملاقاة مع اعتصامه بالمادة دونه
 مع أنه فيه من الحرج ما لا يخفى وأغرب ذلك طهارته لو كان كرا
 مع القطاع النبع وخروجه عن مسمى البير ونجاسة لو كان الف
 كرم مع دوام النبع الذي يزداد بكماله لا نقصا كل ذلك مع خلو
 الأخبار عن كيفية الترح بحيث يسلم الدلو من النقوب مع أنها
 في الغالب لا تسلم من ذلك أما الثاني أعني استحباب الترح
 فقد اشرنا إلى ثباته في الحجة السادسة والثالثة عشر + ونزيد
 هنا وجوها أخرى + أحدها ما مر في العاشر من قوله ٢ أن
 أنتن نجس الثوب وأعيد الصلوة وتُرَحَّت البير فإنه يدل على أنه

على عدم الترح على تقدير عدم الانتان * وهذا غنى عن البيان *
 والمناقشة في بيان الفحوى هو نفى المجموع * مما هو غير مسموع * لا
 يقال فحوا الاذن في الترك والمطلوب الاستحياب وهو لا يدور *
 لشبهة معد الواجب من الاحكام الا بعد * فالمدعى اخص والدليل
 اعم * لا نأقول خبر المباح والمكروه والمحرم * برجحان الترح للعلوم
 مما تقدم * والان ثبت الاذن في الترك فخرج الواجب بقى المندوب
 على خلافه فاقبل لا بالنسبة او الوجوب * فابطال الثاني بالاذن في الترك
 كاف في تعيين الاول وهو المطالب * وما ليس بثبوت قائل * ليس
 تحت ابطاله طائل * اذ لا يصار اليه * ولو ترك على ما هو عليه
 نحو احتمال التقية في الامر لورد بالترح نظرا الى معلومية المبالغة
 فيه من هولاء الاقتساب * يوهن القول بالاستحياب * ولو لا
 شتمه في الاحتساب * وثانيتها الامر بدلاء * وكذا يسيرة ونحو
 ذلك مما يدل على المسامحة وهي من شان المستحيات * دون
 الواجبات * وثالثتها ورود الامر بالترح للاهور الطاهرة
 والجمع بين الطاهر النجس وسرايعها ورود التحجير * بين

لان قوله ثبت الواجب لا يستلزم من العطف في
 السامع فيكون المضمون انهم يثبتون الاستحياب
 في الجملة فاصح ان السامع في الجملة لا يثبتون الواجب
 في كل واحد من اقسامه
 ١٠١
 نقل بعض افاضل محدثين ان علماء الحنفية الذين هم الموقوفون
 على المذاهب العامة قد اخرجوا ثانيا لما يشهد به التواريخ والسيرات
 انهم يثبتون الاستحياب في الجملة لا في كل واحد من اقسامه
 ولو ادعى صحاح اخبارنا وجوب فتيين على ما ثبت دلالة على الجاهلية
 على التقية ١٢ محمد بن

القليل والكثير وخامسها عدم انضباط الدومع اشتغالها
الذبح عليها لا يقولون ببرحتى لم تسلم رواية من ذلك **اما**
الثالث اى الجواب عما نقلناه فى المبحث الثانى من الحجج الثلاثة
للقائلين بالنجاسة **فمن الاول** ما علمت من انها معاوضة
بالصالح الصالح فى الطهارة **وعن الثانية** بان الطهارة فيها
محمولة على معناها اللغوى التطييب وازالة النجاسة والاستنفار
الحاصلين من وقوع الاقدار والحل معنى لتساوى الطرفين فان
الماء قبل ازالة القدر مكروه واذا تزحج ابيح استعماله ونزالت كراهته
وربما يستأنس لذلك بقوله حتى يحل الوضوء منها فان الماء الرافع
للمحدث **يعتبر فيه** ما لا يعتبر فى طهارة من الخبث **وعن**
الثالثة فانه يمكن ان يكون هذا من الاعذار الموسوعة **للتيمم**
فانها غير مقصورة على فقد الماء بل منها ما يقضى الى مشقة في
استعماله او تحصيله او تضره الغير باستعماله وهذه كلها مكنة الاحتمال
فى هذا المجال **وسيا** الاخير فانه ملائم لقوله فيفسد على القوم
ما هم وعلام كما توابعون منها الاعتراف **بـ** دون النزول **بـ**

له فى مبحثه فحينئذ يجمع بينه وبين غيره
١٠٢
سدر المبحث الاول ١٢

ماء صاف * ويوضحه رواية الحسين بن ابى لعل قال سئلت ابا عبد الله
 عن الرجل يمر بالركبة وليس معه دلو قال ليس عليه ان ينزل الى الركبة
 ان ربه الماء هو رب الصعيد فليتيتم * فانه لم يخص الحكيم بوقت نجاسة
 والنجاسة ايضا بل عظم * فافهم * والله يعلم * **تذكر** قال في التذكرة
 ماء زمزم كغيره وكرة احمد في احدى الروايتين الطهارة به لقول
 العباس لا احله للمقتسل * لكن للشارب حل * بل وهو محمول على قلة
 الماء لكثرة الشارب **اقول** لا عبرة بالخبر العام ولئن سلم الذي يظهر
 من سيرة النبي هو انه كان في مقامه بمكة يشرب من بئر زمزم و
 يتوضأ منها ذكره بحمل العلوم في المصابيح ولا شك ان فعل النبي اولى
 بان يقتدى به الناس * من قول العباس * تحقيق اماماء الحمام
 وهو ما في الحياض الصغار فهو طاهر مطهر اذا كان له مادة وهو الحيض
 الكبير * مع اشتماله على الماء الكثير * واتصاله بالصغار * والمسئلة
 مما اختلف فيه بين علمائنا الاحيار * فاجماعهم حجة مضافا الى ما
 ورد في الاخبار * فقيها واية ابن ابي يعفور اخبرني عن ماء الحمام
 فيه الجنب والصبي واليهودي والنصراني والمجوسي فقال ان ماء الحمام

الابن بكسر الشين والمباح و

١٠٣

يقال حل وبل او هو ابتاع ٢ اش

كما أن الله تعالى يقر بعضه بعضاً وفي صحيحة داود بن سرجان قلت لأبي عبد الله
 ما تقول في ماء الحمام قال بمنزلة الجارية وفي رواية اسمعيل بن جابر
 على ما نقل عن قرب الإسناد عن أبي الحسن الأول قال ابتدأني
 فقال ماء الحمام لا ينجسه شيء وربما يظهر من الأخبار عدم اشتراط
 الكرية في لمادة وهو مختار المحقق كما عن المعتمد وهو ظاهر إطلاق
 الشارع وقواه الشيخ المعاصر في مجواهره وعمم الحكم فيما إذا لم
 يكن المادّة وحدها كراو فيما إذا لم يكن المجموع كراو وهو المحكى عن ظاهر
 كلام المحقق والفاضل الخراساني نفى عنه البعد في الكفاية والاحتياط
 في الاجتناب سيما في الصورة الثانية تحقيقاً إذا شبه الاناء
 النجس بالطاهر بمتنباً جميعاً شرباً وطهارة إجماعاً مستولاً في التذ
 والمختلف وعن الخلاف والمعتد والغنية والنهاية بل محصلاً وهو
 الحجة فلا يقدح في ضعف السند ومما رواه عمار الساباطي عن
 أبي عبد الله عليه السلام قال سئل عن رجل معرّناً اناء
 فيه ماء وقع في أحد هاهنا قد لا يدري أيها هو وليس يقدر على ماء
 غيره قال لا ينجسها جميعاً ويتيمم وفي معناه رواية سماعة وهو

واقف كما ان عمارا فطحى على ما قدح فيها العلامته في لهف واحتج عليه
 فيه على ما حكى عنه السيد في المدارك وما وجدناه فيه ولعله في محل
 منه او وقع الاشتباه من الناقل في المنقول عنه بان اجتناب الخس
 قطعاً وهو لا يتم الا باجتنابهما معا ولا يتم الواجب الا به فهو واجب
 وهذه قاعدة مفيدة في مواضع عديدة في سدد صاحب الجواهر
 بنياتها وشيد اركانها في كلام طويل الذيل في جري فيه يراعى
 جري السيل لكن المحقق الادريسي شكك في لقاعدة هذه في
 قال السيد في المدارك تبعا لاستاذنا اجتناب الخس لا يقطع بوجوب
 الامر بتحقيقه بعينه كالمعاشك فيه واستبعاد سقوط هذه النجاسة
 شرعا اذا لم يحصل المباشرة بجميع ما وقع فيه الاشتباه غير ملتفت
 اليه وقد ثبت نظيره في حكم واحد في المنى في الثوب المشترك واعترف
 به الاصحاب في غير المحصور الضا والفرق بينه وبين المحصور غيره واضح عند
 التامل ويستفاد من قواعد الاصحاب انه لو تعلق الشك بوقوع النجاسة
 في الماء وخارج لم ينجس الماء بذلك ولم يمنع من استعماله وهو مؤيد
 لما ذكرناه فتأمل قول ان الاشتباه يتحقق بوجهين أحدهما

ان يكون معه اثناء وقع فيه البول باليقين فاشتبه ذلك الاناء باناء
 اخر وهو طاهر قطعاً وثانيهما ان يكون معه اثناء ان وبال انسان بحيث
 وصل الى احدهما يقينا ولا يعرفه بعينه وعلى التقديرين فالاشتبا لا
 حاصل ومن دون الاجتناب منهما جميعا غير زائل والفرق
 بين المحصور وغير المحصور ان الاجتناب في الثاني معصور
 مستلزم للخرج المنفي في الدين المنصور ومن الاول هذا
 كلام مجمل وتفصيله انه قد تقرر في الاصول ان اذا اشتبه
 الواجب بغير الحرام بحيث يعلم دخوله في جملة محصورة لم يجز
 اصل البراءة بل يجزئ اصل الاشتغال فيجب اتيان جملة يعلم
 اتيانها اتيان الواجب فيها تحصيله لليقين بفعل الواجب والبراءة
 عنه ودفعاً للخوف الضرر المترتب على تركه المحتمل على تقدير الاكتفاء
 بفعل البعض منها فان قضية اطلاق الامر عدم سقوطه بالاشتباه
 مع بقاء التمكن من الامتثال فيتربى على تركه اثاره المترتبة
 عليه من تفويت الثواب واستحقاق الذم والعقاب ولا
 ريب في وجوب التحرز عن مواضع الخوف عقلاً ونقله آما

له فان قلت ما ذكرته هنا من اشتباه دليل الاشتغال
 لما سبق منك من اجزاء اصل البراءة في العبادات وكيف يجوز
 يا مترتب على ما ذكرته هنا من الصفا والبراءة فان اجزاءها المشكوك
 بالواجب في غير محصور بالدين في اليقين والاشتباه
 ١٠٦
 في موضع التقدير المأمور به في قوله تعالى
 مشتبه بالواجب الواجب في العلم بالبراءة
 فلو ادعى ان البراءة لا تكون الا بالعلم بالبراءة
 ولا يجوز ان يكون البراءة بالعلم بالبراءة
 باصل العلم بالبراءة بالعلم بالبراءة
 في نفس الزيادة بالعلم بالبراءة

بآخر مقصوب جواز استعمال احدهما مع التحريم من الآخر ولو تعددت
 الثياب جاز عند استعمال الجميع ما عدا واحدا منها وربما تعدى بعضهم
 فاجاز استعمال الجميع لا على وجه الجمع لعموم قوله عليه السلام كل شيء
 فيه حرام وحلال فهو لك حلال حتى تعرف الحرام منه بعينه فتدعه
 ولان القدر الثابت حرمة تناول معلوم الحرمة فالاصل فيما لم يعلم
 هو الاباحة والنجواب عن الرواية بمحملها على غير المحصور وعلى
 صورة قيام اماراة شرعية على حليته كما يستأنس لذلك برواية اخرى
 كيف والا فقصيه ما ذكره هو عدم الفرق بين صورته امكن تعيين
 المحرام وغيرها ولا بين انواع الحرام ولو فتح هذا الباب لزم رفع
 العصمة من الاموال والفروج والدماء وهذا لا التثنية هي المحترمة
 في المشرع فلو اراد ووطى اجنبية جاز ان يحدث الاشتباه بينها وبين
 زوجته ثم ياتي احدهما فان صافى فافهم مطلوبه والا كرر ذلك الى
 ان يصادفها ومثله الكلام في المال والنفس وعن الدليل العقل
 بان قضية عموم النهي ثبوت الحرمة في حال الاشتباه ايضا كما اذا
 علم ان احد الغدائين سمم فانه يتركهما معا اذا كان الصغار لا يعلم

مثل كونه فعلا من افعال المسلمين او تأذنه من غيرهم
 او من يلازمه في كتاب الحاشية من كتابي
 قال سالت الاجرة على السلام عن الجبن فقد يلحق من رآه في
 في البيت فقال من اجل مكان واحد جعل في البيت
 الارض فاعلمت منه فقلت لا طهر في البيت فاشترى
 اني لا اعرف من هو فاشترى بها الدواجن والحب والبق
 من منه البربر في السودان

كما في لمقام فان الاستدلال باصالة عدم وجوب الاجتناب من احدهما
 بعينه لا يصح يستلزم وجوب الاجتناب من الاخر وكذا في التوئين المشتبه
 طاهرهما بنجسهما والزوجة المشتبهة بالاجنبية ذكرها التوئي على ما نقل
 عنه في شارات الاصول وثالثها ان فيه مخالفة لما سمعت من خبر
 عمار وساعة وقد عمل بهما الاصحاب وتلقوها بالقبول كما عن المعتبر^{المنتقى}
 فان مضمونهاما الحكم بالتيهم في لمقام به ولو كان استعمال حد المائتين جائزا
 لما استجازه الامام به وسرا بهما ان فيه مخالفة للحكم الثابت بالاجماع
 بلا اشتباه به للوافق للاحتياط الذي هو طريق النجاة به ووجه^{مبسمها}
 ان اخبار هذا المقام به على ثلاثة اقسام به احدها ما فيه نص على
 اجتنابها جميعا كوثقة عمار وخبر ساعة في نائين وكصحيحة محمد بن مسلم
 في ثوب واحد باعتبار اجزائه عن احدهما انه قال في المني يصيب
 الثوب فان عرفت مكانه فاغسله وان خفى عليك فاغسل الثوب
 كله ومثلها صحيحة زرارة وحسنة محمد بن مسلم واية ابن ابي
 يعفور وكصحيحة علي بن جعفر عن اخيه موسى قال سئل عن الرجل
 يعرف في الثوب يعلم ان فيه جنابة كيف يصنع هل يصلح له ان يصل

قبل ان يغسل قال اذا علم ان اذ اعرق اصاب جسده ولم يعرف
 مكانه فليغسل جسده كله وكحسنة الحلبي في اللحم عن الصادق
 في الميتة والذكي خلطا فكيف يصنع قال يبيعه ممن يستحل الميتة
 وياكل سمته وحشته الاخرى مثل ذلك وثانيهما فيه امر بان يجمع
 بينهما كحسنة صفوان بن يحيى في ثوبين اصاب حدهما بول ولم يدرك
 ايها هو وحضرت الصلوة وخاف فوتها وليس عندك ماء كيف يصنع
 قال يصلي فيهما وثالثهما فيه دلالة على صالة الطهارة او اجابة
 لقوله كشئ طاهر حتى تعلم انه قدر وقوله كل ما كان فيه حلال
 وحرام فهو لك حلال وكصحيحه في ولا في رجل يلي اعمال السلطان
 ليس له مكسب الا من اعماله فانزل فيضيقه ويحسن الى غيره
 يا امرئ بالله هم والكسوة قد ضاق صدري من ذلك فقال كل
 وخذ منه فلك المهني وعليها الوزر وكرواية ضريس عن الباقر
 عليها السلام في السمن واجبن نجدة في ارض المشركين بالروم وانا
 فقال ما ما علمت انه قد خلطه الحرام فلا تاكل وامام لا تعلم فكله
 حتى تعلم انه حرام وطريقا بجمع بين هذه الاخبار ان يحمل القسم

الحلبي تنافى في نقاش الى النبي شفيعا له ١٢٥

١١١

ان ابن عبد الملك الكندي في تفسيره يدل على ان ذبا من الكسوة

الاول على الشبهة المحصورة والثالث على غير المحصورة * و
 هذه هي الطريقة المشهورة * وعلى صحتها امارات في الاخبار
 المذكورة * ودليل من جهة النظر * وقد مر * هو ان غير المحصور
 يتصرف فيها الحذر * واما المحصور * فالاجتناب فيه ميسر *
 امام ما يترأى * وروى بل باحبر الفاضل القمي في القوانين * على ما
 هو المظنون ظنا متاجما لليقين من ان العسر الحرج قد لا يتحقق
 في غير المحصور كما اذا لم يكن هناك ما يوجب استعمال لبعض وقد
 يتحققان في المحصور كما اذا اضطر الى استعمال فمزاح ومزيف *
 عند من انصف * بادنى تأمل * لان نظر الشارع الى نظام الكل
 وليست الاوامر والنواهي الصادرة * منوطة بالافراد النادرة *
 ولا شك ان الحرج في غير المحصور بالنسبة الى عامة الاحوال متحقق *
 وفي المحصور قليلا ما يتفق * وايضا فموضوع القضية القائلة بغيرها
 الاشياء والناطقة بحليتها هو الشئ وهو اعم من المشبه بالنفس
 الحرام * ومن الضوابط المقررة تحكيم الخاص على العام * واما
 القسم الثاني فهو وان كان في الظاهر من القبيل الاول لكن قد يختلف

فإن أصحاب الدين قائل بالصلوة في كل منهما وقائل بالاجتناب في
 بيان محل آخر من الكتاب. وكيفما كان فمورد النص في الأول الأثناء
 والشوب الواحد وفي الثاني الثوبان وإذا قد ورد النص فيما نحن فيه
 كما سمعت به مع عدم تحققه بعينه مضافا إلى الشهرة واعتضاده
 بالاعتبار فقولنا اجتناب النجس لا يقطع بوجوبه إلا مع تحققه بعينه
 اجتماعا في مقابلة النص على أنه فاسد في نفسه إذ لو لم يجب الاجتناب
 عنهما جاز التطهر بأحدهما مع أن الواجب التطهر بما يعتقد طاهرا وهو
 لا يعتقد طهارة المشتبه فلا يخرج عن العهدة بالتطهر بل اللهم إلا أن
 يُسْتَمْسَكَ بالأذن المستفاد من كلامهم عليهم السلام في جوارحه
 ما لم يعلم أنه قدر أو حرام. ولكنه غير جار في المقام. فإن الأمر في
 لا يجتمعان. في كلام أصناء الرحمن. وإن اجتماعا في ظاهره فدل
 المنع قاهر. فلا يستمسك هنا بمثل قوله كل شيء طاهر. حتى تعلم أنه
 قدر. كما نقل عن المعبر في مقام الاستدلال لما ذكره من أن يبين
 الطهارة معارض بيقين النجاسة ولا جحان فيتحقق المنع قوله لو
 تعلق الشك بوقوع النجاسة. انح أقول أولا بالنظر إلى القاعدة

ان بينهما فرقا دقيقا وبالقبول حقيقا وهو ان التكليف بالاجتناب
 في مسألة الانائين واحد متجيز والابتلاء به واقع شائع فهو المطهر
 لنظر الشارع بخلاف المذكور فان الابتلاء به انما هو على
 سبيل الندور وعلى فرض الابتلاء لا يستبعد الفقيه ان يكتسب
 الاجتناب فيه وهذا الذي خطر بباله قد عثرت عليه في
 كلام صاحب المعالي في ذي الكعب لمعالي الشيخ المحقق الزاهد
 الانصاري وكان العثور على كلامه بعد هذا الخطو فحمدت
 الله على الخطور والعثور وهو على الامور وثانيا بالنظر الى
 النص فان الاشتغال بالاجتناب ثابت في المقيس غير حاصل في
 المقيس عليه والنص وارديه كما اشترنا اليه وبهذا يخرج
 الجواب عن تنظير لا بواجدي المنى في الثوب المشترك على ان القياس
 متروك في المذهب من دون شك استدل راي نعم ان
 من قال بان النجاسة ليس لها حقيقة متصلة بل هي تابعة لعلم المكلف
 فعلى مسلكه بما يمكن ان يكون وجه لما ذكره السيد في المدارك
 واحال ان صاحب هذا القول لضعيف الشاذ وهو الشيخ البحراني

قال الحق ان المكلف في بعض رسا له لو كان
 او لم يكن المكلف حكما عقلا لكن المكلف اجنبي عنه وفرضه
 كسبيل كما اذا تردد البعض بين ان يكون ابتلاء او لا
 في استلزام المكلف بالاجتناب عن هذا الاناء الا ان
 عقلا يفرق بينه وبين المكلف بالاجتناب عن هذا الاناء
 الطهارة او الثوب الذي ليس من شأن المكلف
 الاجتناب الى ان قال وما ذكرنا من دفع ما تقدم من

المداكر من الاستنباط على احاطة من عدم وجوب
 في اربعة المسئلة بالاستنباط من الامور من علم وجوب
 عن الاناء الذي علم بوجوب الاجتناب عنه في حيزه
 ان خارج الاناء سواء كان كونه في الخارج او في
 يجنب المكلف عادة ولو فرض كون الخارج في
 التزني بوجوب الاجتناب عنه لعدم الاجابة في
 بين حيزه الوضوء بالارنج في حيزه سجدة على الارض

ايضالم يوافق على ذلك مسئلة الاقوى وجوب اجتناباثنين
 في احدهما الخمر مثله لوجود المقتضى وعدم المانع اما المقتضى فهو قول
 الشارع اجتناب الخمر بالمعلومة الوجوديين احدا لاثنين ولا وجه
 لتخصيصه بالمعلومة تفضيله لانه تخصيص من غير تخصص على
 انه يستلزم خروج الفرح المعلوم بالاجمال عن كونه نجسا حراما
 في الواقع واما عدم المانع فلا من العقل لا يمنع ذلك واما الشرح
 فليس الا الصحيح كل شئ فيه حلال وحرام فهو لك حلال حتى تعرف
 الحرام منه بعينه ويحتمل ان يكون معناه ان كل شئ فيه حلال وحرام
 فهو لك حلال حتى تعرف ان في ارتكابه فقط كما في العلم بالتفصيل او
 في ارتكابه مع صاحبه كما في العلم الاجمالي ارتكبا بالحرمان كما حققه
 بعض اعلامهم بتحقيق السور وهو ما باشره جسم حيوان من
 الماء القليل والطعام له خمسة اقسام لان ذاك السور اما
 ادمي وغيره والاول اما مسلم او كافر والثاني اما ما كول
 اللحم وغيره والثاني اما طاهر العين او لا القسم الاول
 وهو سور الادمي لمسلم ان كان للمؤمن فهو طاهر بل روى استحباب

شربه والوضوء من فضل وضوءه فقل لفقير سئل على عليه السلام
 ايتوضا من فضل وضوء جماعة المسلمين احب اليك او يتوضا من
 ركوا بيض مخم فقال لا بل من فضل وضوء جماعة المسلمين فان
 احب دينكم الى الله احتنيه السمحة السهلة انتهى والمراد بالايض
 ان لا يكون وسخا والخمر المغطى عليه لثا يدخل فيه شئ وغرضه
 المباغة في النطاقة وفي كلامه دلالة على استحباب وضوء من فضل
 جماعة المسلمين وعموما فضلا عن المؤمنين وان كان للخارج
 او الناصب او الغال فهو نجس في سور المجسمة والمجبرة قولان فمن الشرح
 نجاستهما وهو المحلل عن العائمة في المتي في حق المجسمة والمشهور
 الطهارة وفي اهل الخلاف خلاف والطهارة اشهرها طهر وان كان
 للمخائض الطاهر انه مكروه اذا كانت متهمه ففي موثقه على بن يقطين
 عن ابي الحسن عليه السلام في الرجل يتوضا بفصل الحائض قال اذا كانت
 مامونة فلا بأس وفي موثقه عيص بن القاسم قال سئلت ابا عبد الله
 عليه السلام عن سور الحائض قال توضا من وضوء من سور الحائض
 اذا كانت مامونة وتفصل يدها قبل ان تدخلها الكساء وقيل مكروه

لا

ويتمل تخصيص بابل الايمان بابل هو الاول ١٢

١١٦

ان ذكره سور ولد الزنا وسور اليهودي والنصراني والمشرک وكل ما
خالف الاسلام والمشهور طهارة ولد الزنا اذا كان مظهر الاسلام
وكراهة سور لا قبل بلوغه او بعد لا مع اظهار الاسلام والقسم
الثاني وهو سور الكافر ان كان ممن عدا اهل الكتاب فنجس ولو كان
للمتد واما اليهود والنصارى فيهم خلاف كما مر وقد اخترنا النجاسة
فاسارهم المائعة لا عيانهم تابعة والقسم الثالث وهو سور
ما نول اللحم طاهر على المشهور لقول الصادق عليه السلام كل ما يؤكل
بحمد فلا بأس به سور لا نغیر ذلك مما ياتي ذكره وربما استثنى منه
سور الخيل البغال والحیرو الدجاجة فقيل بکراهته ومستندة
ضعیف وعلل في الاخير بعدم انفكاكها من ملاقة النجاسة
وهو شهادة على التقى الا اذا ائتمت العين به ورأى العين نجس
فملاقتة فهو مما وقع فيه الاقدار به وما هو من جنس الاسرار والقسم
الرابع وهو سور حیوان طاهر مما لا يؤكل لحمه طاهر ايضا عندنا
من غير كراهة الا في سور الجلال واكل الجيف على اختلاف
فيهما وسور المسوخ عدا الكلب والخنزير طاهر كاعيانها في الشهرة

العظيمة في روءساء الملة واعيانها وفي الناصريات الصالحة
ان سور جميع البهائم من ذوات الاربع والطيور ما خلقه الكلب
والخنزير طاهر يجوز الوضوء به ويكره سور ما ياكل الجيف
والميتة من هذه الجملة انتهى بل عليها من الضرورات في
بعضها كغير ذي النفس مثل الزنبور لان التحريم منه معسور
ولان ميتة طاهرة فاطنك في حياته بالسور ولما ياتي من
صحة البقباق النافيه للباس عن فضل ما عد الكلب طاهرا
فما حكى عن اطعمته الخوف من نجاسته المسوخ كلها ضعيف
ما نذكر انشاء الله في محلها وكره ابو حنيفة سور الهر قياسا على البهائم
خلقها المولانا علي بن ابي طالب ففي كتابه الهر سبع ولا يلبس بسور ولا ياتي
لاستحي من الله ان ادع طعاما لان الهر اكل منه ومن طرفهم روت
عائشة ان النبي توصى بفضلها ذكره في التذكرة ولكن ابا حنيفة عمل
بالقياس وكان اول من قاس بالقسم الخامس وهو
سور نجس العين نجس بلامين قال الله سبحانه او محم خيرا
فانه نجس وعن البقباق سال الصادق عليه السلام عن فضل

هو ابو عباس الفضل بن عبد الملك البقباق
عدل من اصحاب الصادق قال في تحفة الربيع
رجال فلان ثم بن عبد الملك البقباق
الاخلاق في وقتي الاقارب والنسب عنه واما الفضل فالبقباق
سليبي عبد الملك المصداق وقال في المختار
باب في القياس البقباق من اسم الفضل زكي الاخلاق ١٢

الشاة والبقر والابل والحمار والبغل والوحش والهيأة والسباع قال
 فلم اترك شيئا الا سئلته فقال لا بأس حتى انتهيت الى الكلب فقال
 مرحب بنجس لا تتوضا بفضل الله فتلخص ان الاسماء كلها طاهرة
 الا القسم الاخير كما في المتن ذكره اذا اخذ بالمعنى العام من الشاة
 للانس والكافرو لو انحلت الاسلام والله العالم بالاحكام
 تنبيه قد علم بما تقدم ان القليل نجس بقليل من النجاسة
 ومنها الدم وهو المشهور بين اصحاب خلافه والشيخ على ما
 نقل عنه فيما لا يكاد يدرك بالطرف منه لصحيفة على بن جعفر
 عن اخيه موسى عليه السلام قال سئلته عن رجل امتخط فصا
 الدم قطعا فاضا اناؤه هل يصلي الوضوء منه فقال نلزمك شيئا
 يستبين في الماء فلا بأس وان كان شيئا بينا فلا تتوضا منه وهي كما
 تراها غير ناصية فوعوا الخاصة لكونها اعم من ان يكون
 الماء اصابه الدم بل فيها اشارة الى انه عند عدم العلم بوقوعه
 فيه باق على الطهارة لاصالة العدم اذ ظاهر فرض السؤال
 علم باصابته الاناء ولم يعلم بوصوله الى الماء ومع التسليم

فكيف يعدل إلى التفصيل بعد قطعية التعميم + بالنظر إلى ما ورد في
 أفعال قليل بالنجاسات من الأخبار الكثيرة وقول الفقهاء بكونها
 منجسة صغيرة أو كبيرة تحقيق الماء المستعمل^٥ ما استعمل في إزالة
 الحدث أو انجبت أو فيها ما ولو باختلاف الزمان والاول امل في
 حدث أصغر أو أكبر والثاني أما في الاستبراء أو غيره والثالث
 غسل الماء الحام + فهذا خمسة مباحث بعدة الأقسام المبحث
 الاول في القسم الاول + من المستعمل + ولا يرب في كونه طاهرا مطهرا
 للجماع المحكم في غير واحد من الفقهيات ونفي الخلاف عنه في المحلق
 مضافا إلى صالة الطهارة عموما وخصوصا وإلى عموم الأخبار الدالة
 على استعمال الماء في رفع الحدث وخصوصا رواية عبد الله بن سنان
 عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس بان يتوضأ بالماء المستعمل
 القول أما الماء الذي يتوضأ به الرجل فيغسل وجهه ويد لا في شيء
 نظيف فلا بأس ان يأخذ غيره ويتوضأ به ورواية زرارة عن أحمد
 عليهما السلام قال كان النبي إذا توضأ أخذ ما يسقط من رقبته
 فيتوضئون به وعن المفيد إذا استحب التزلا عنه ومستند غير

كذلك في الحديث الأول القسم الثاني في استعمل
 على ما في التقسيمين أو غيرهما في ذلك وجب الاستعمل
 إنما في التقسيمين أو غيرهما في ذلك وجب الاستعمل
 إلا ان يراود بزيادة أو نقصان التخيير مطلقا
 ١٢١
 بآية يمكن ان يقال ان قوله مطلقا اعلم قوله
 أي عدم التقيد بالحدث أو النجس ويمكن ايضا ان يراود
 بقوله مطلقا طهرا أو كان في الأصل كذلك فصح في
 ما وضع لانه التي منه حديث كانت أو غيرته فالتقسيم ليس بمتبع
 وهو الخبر العليم ١٢١

المشهور بين المتأخرين الجواز ولهم الاصل وصيغة الطهور ليست
 في المدارك لصدق الامثال ولان واجدة واجد للماء المطاق
 فلا يسوغ له التيمم واستشهد ايضا بما من رواية فضيل وفيه
 شئ وصحيحة على بن جعفر عن ابي الحسن الاول قال سئلت عن الرجل
 يصيب الماء في ساقية او مستنقع فيغتسل منه للجباية او يتوضا منه
 للصلاة قال اذا كان لا يجد غيره والماء لا يبلغ صاعا للجباية ولا
 مد اللوضوء وهو متفرق الى ان قال فان كان في مكان واحد و
 هو قليل لا يكفي لغسله فلا عليه ان يغتسل ويرجع الماء فيه فان
 ذلك مجزئ انتهى وفيه ما فيه واحتياط المحقق في الشك بالنع
 من رفع الحدث به ثانيا واحتياط ايضا لا يخلو عن اشكال والا
 عندي في غير الضرورة المنع وفيها اجمع المبحث الثالث
 في ماء الاستنجا اتفق الاصحاب فيه على عدم وجوب الاراء ولا
 واجماعهم حجة مضافا الى ما ورد في الباب وصحيحة محمد بن
 نعمان عن ابي عبد الله قال قلت له استنجى ثم يقع ثوبه فيه انا
 جنب فقال لا بد والحمل على الاستنجا من المتنجس لفظا وقوله

في الامار المستعمل الحديث الاكبر وفي ما الاستنجا
 كتاب الطهارة
 فان الطهور ما تكبر به الطهارة لا الاطراف من الخ
 موصوع للمباينة وذكر الصفة لما ذكرته
 في التيمم
 في التيمم

من مكان محل الصلوة
 وعلى ذلك عمل الشيخ في كتابي الاجابة وسجدوا في التيمم
 من مكان محل الصلوة
 وعلى ذلك عمل الشيخ في كتابي الاجابة وسجدوا في التيمم
 من مكان محل الصلوة
 وعلى ذلك عمل الشيخ في كتابي الاجابة وسجدوا في التيمم

والبعيدة لا يوجب كون ذلك منسبا اليه فان ذكره
 الجواب في السورة كما حقق في كتابي الاجابة
 او من غير ذلك ولا على ان يستنجا في كل موضع
 او من غير ذلك ولا على ان يستنجا في كل موضع
 او من غير ذلك ولا على ان يستنجا في كل موضع
 او من غير ذلك ولا على ان يستنجا في كل موضع

وانا جنب لا يدل عليه انما هو لتوهم السائل سرية النجاسة المني
او المعنوية الى الماء وكصحة عبد الكريم بن عتبة الهاشمي قال
سئلت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل يقع ثوبه على الماء
الذي يستنجي به اين يخرج لك ثوبه قال لا وكحسنة محمد بن نعمان
الاحول قال قلت لابي عبد الله عليه السلام اخرج من الخلاء
فاستنجي بالماء فيقع ثوبي في ذلك الماء الذي استنجيت به فقال لا
باس به وفي لعل عن الاحول قال دخلت على ابي عبد الله عليه السلام
فارتجت على المسائل فقال لي سل ما بدالك فقلت جعلت فداك
الرجل يستنجي فيقع ثوبه في الماء الذي استنجي به فقال لا باس فيك
فقال وتدرى لم صار لا باس به قلت لا والله جعلت فداك
ان الماء اكثر من القدر وبالجمله فلا يجب الاجتياب عن
ماء الاستنجاء في البدن ولا الثياب ولكن ينبغي القرض لا مور
تعلق بالباب الاول هل هو طاهر او معفوعه المحكى عن ظاهر
كلام الشهيد الاول الثاني وعليه جمع من المتأخرين وهو احوط
وعلى هذا فلا يرفع به الحدث ولا نجس ولا يشرب والمشهورة

له وفي الدار عبد الملك مكان عبد الكريم والظاهر
منه من الخارج لان هذه الرواية مروية عن عبد الكريم بن
عتبة الهاشمي في كتب الاعلام بكثرة الاشارة وكشف
١٢٢
التمسك والوسائل والحدائق وهو الكلام والاصل
ما رواه الشيخ في باب الوضوء في التيمم عن عبد الله بن
عبد الكريم بن عتبة الهاشمي قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
ولان عبد الملك بن الحسن بن محمد بن جماعة روى عن ابي عبد الله
بن ميثم النيسابوري عن ابي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى
بن عبد الله بن عتبة بن النضر بن عبد الله بن عثمان بن
الذي اسند اليه في التيمم بن عبد الله بن عثمان بن عثمان بن
وبالجمله فليكن على بالك به وكان شارس به
والبجيلة فليكن على بالك به وكان شارس به
المطوية والكتبة من الدار والاشربة من الدار
الطيني كل في اسم الله تعالى في كل في اسم الله تعالى
على اني قال كان ينبغي لك به لكثرة النظرة
الرجائي به ان يتوضا لك به عندكم
بنالك به فاعل نسخ الدار عندكم
مكان عبد الملك ١٢

هو الاول + وعليه لمعول + للاجماع المتقول ولأنه الذي يفهمه
 العرف من نفى الباس عند الوارد في الاخبار ولا صالة الطهارة
 بل المطهرة وصدق الماء المطلق عليه ومعلل العلل يوجب له ^{منه} وجوبه
 عبد الكريم تدل عليه ولأنه جزم به في مثل الروضة والشرائع +
 غير ان يدان بخلاف واقع + ودر بما يحتج به بلزوم الحرج + وفيه انه
 يرتفع باعفوا ايضا والاولى ان يستعمل هذا الدليل + في استثناء ما من حكم
 القليل + الثاني يشترط فيه شرط منها عدم تغيرها بالنجاسة
 كما هو المشهور بل المحكى عن ظاهر بعضهم انها جماعى ومنها
 ان لا يصيبه نجاسة من خارج كالارض النجسة وما استعجب
 داخل كالفائط والدم ومنهم من خص بالاقول زعماء انه لا
 يخلو من الدم وغيره لا في الغالب وترك الاستفصال
 دليل العموم ولا دليل على المزعوم + بل لاقتصار انما هو على
 القدر المعلوم واما الغلب فعدمها محتوم + ومنها ما
 نقل عن بعض المتأخرين من ان يسبق الماء اليد فلو
 عكس تحجست ونجست الماء كالنجاسة الخارجة وردد

والشبهة الواضحة لان ظاهر الاخبار الواردة في
 نفى الباس اعتبار ازالة النجاسة المخصوصة لا باعتبار غير
 نفى الباس انما الاستنجاء لا يندفعه على المياه الا اذا لم
 يشترط في نجاسته شئ من تلك الملاقات فلو نجس
 واما ما ذكره بعض فضلاءنا من التأخر بالنجاسة
 والنجاسة العاصية فلما حاج مستندا الى الملاقات النقط من
 تلك الاخبار مردود ببيان ذلك في النجاسة الغير النجاسة
 من شئ آخر من الدم او الاخرار الغير المنفصل كالان
 منقوع بل الغالب خلاف ذلك لا يخفى اذ حصول شئ انما يكون
 لعله او من من كان صحيح الطبيعة فلا يحصل شئ من ذلك
 في محله فحينئذ لا نقدر انما نجاسة الجارية على احد
 الا حالين النجاسة من ١٢
 حدائق

المذهب كما وقع اليه التلويح عن العلامة الطباطبائي المصباح
حيث قال وهذا النقل متعاقد عن شيوخ الفرق ورؤساء الطائفة
القدماء منهم والمتأخرين على اختلاف الأعصار وتناهي الديار
ليكشف عن اجماع الاصحاب على المسئلة طبقة بعد طبقة وعقل
بعد عصر بحيث لا يحوم حول شك ولا ارتياب ويعضد للشهر
انطاهرة وشذوذ المخالف وانقراض خلاف وعمل الشيعة واشتهار
ذلك ببلدتهم حتى عرفوا به عند المخالفين كما عرفوا بايجاب المسح
وتحليل المتعة وغيرهما من الامور المعلومه في المذهب والاصل
في هذا الحكم مضافا الى اجماع المعلوم والمنقول الروايات الكثيرة
الدالة على ذلك نصا وظاهرا خصوصا وعموما منطوقا ومفهوما
مضمونا متواترا بالمعنى وعددها يقرب من مائة حديث انتهى وضع
الحاجته من كلامه زيد في اكرامه وايضا المخصص حجة في
الباقى كما تقر به فثبت الحكم وفاقا للحق والعلامة والشهيد
وعامة من تأخر به منهم السيد السند في الرياض ومنهم سبط
العلماء وقد علمت ان الشهرة الحادثة في المحدثين اقوى

في الدليل واولى بالاعتناء به من الشئ في الواقعة بين القدماء به
كيف هي معتضدة بالاحبار به وبوجه من الاعتبار به اما الاخبار
فمنها رواية عبد الله بن سنان الدالة على ان الماء الذي يغسل
به الثوب ويُغْتَسَلُ به للجناية لا يتوضا به ومنها رواية عيسى
بن القاسم قال سئلت عن رجل اصابه قطرة من طست فيه وضوء
قال ان كان من بول وقدر يغسل ما اصابه ومنها ما سيذكر
في غسالة الحمام به فانه لعموم لفظه يدل على الحرام به واما
الاعتبار فله وجه احدها انه قد ورد في نبد من الروايات
سواء عليهم السلام عن ماء الاستنجاء وهو مشعر بان
له خصوصية دعت الى السؤال ليس حاله كحال مطلق الغسالة
وجوابهم عليهم السلام ايضا ظاهر في ذلك وفي بعض الاخبار
او تدري لم صار لا بأس ببرقلى لا والله فقال ان الماء اكثر من
القدر به وقد ذكر به فلو كان ماء الاستنجاء داخل في حكم
الغسالة وكانت الغسالة طاهرة لما كان محل لهذا السؤال والجواب
والله العالم بالصواب به وثانيها انه قد ورد الامر عن

الشيخ الاثر في خطبه يوم غيب نوافذ المعجزة عنه اثبات كون
الغسل من الجنابة في الماء الذي لا يطهره الماء
الساكن من جنس البواقي فيما كان من جنس البواقي
لا ذلك كفى في الجواب انه طاهر لكونه ماء الغسالة
التي كانت تتقرب الى الماء في
الغسل من الجنابة في الماء الذي لا يطهره الماء
الساكن من جنس البواقي فيما كان من جنس البواقي
لا ذلك كفى في الجواب انه طاهر لكونه ماء الغسالة

اهل البصرة والطهارة في التطهير بوجوب العصر كما هو غير خاف به وذلك
 لاجراجه العسالة على مقتضى انصاف به وجعله للتعب لا يخلو عن استبعاد
 واعتساف به ولو لم يكن ماء العسالة نجسا بالامتزاج به لما احتاج الى
 الاجزاج به والمناقشة في ذلك بانه قد يكون لاجزاج عين النجاسة
 وقد يكون لدخوله في مفهوم الغسل كما في الجواهر به مدفوعة عند
 الخبر الماهر به اما الاول فلا تنها لانتم الا اذا ادعى الحصر به في كون اخرج
 العسالة سببا للعصر به وليس كذلك بل يكفي في ثبات المطلوب انه قد
 يكون لاجزاج العسالة نفسها وان لم يتبق عين النجاسة فيها كما يشعر
 به كلمة قد في كلامه به وهذا ناقض لمرامه به فان الامر بالاجزاج عموما
 يعطى ان المقصود هو التطهير اذ التنجاسة في كلام التقديرين اما عينا
 واما صفة فهذا ادخل في المطلوب به والتوجيه مقلوب به واما
 الثاني فهو دخول العصر في مفهوم الغسل به فلا يساعده العرف
 ولا الاصل به كما مر به فتذكر به وثالثها انهم حكموا فيما
 لا يخرج منه الماء كالارض بانه لا يقبل التطهير به اذ بالكثر
 وفيه دلالة به على نجاسة العسالة به ورابعها انه قد

ورد عن اهل بيت الرسالة ^{عليهم السلام} ما يعقل منه شموله لنجاسة الغسال
 كالنهي عن سور اليهودي والنصراني وسور الكلب والخنزير والامر
 باهراق الاناثين المشتبهين وبالتعرض عمالا في المني والقارة
 او الميتة او البول والنبيد واشترطهم عدم الباس بصابون
 اليد لدناء في انجث بما اذا لم يصيب شيئا الى غير ذلك من
 الاحكام فان كانت نجاسة الغسالة مقصودة لهم فهو المرام
 وان كان مقصودهم عدم فهمها او فهمها مع الحكم بطهارتها
 فهو تكليف بما لا يطاق او اعزاء ببلاد متراءى واهل العصمة
 عليهم التحية والثناء من كل ذلك براء فمن منعم الشمول
 فقد حظا العقول والافهام من اخصر العام اما العرف
 العام فلما عرفت ولا شك ان الفرق بين الغسالة وغيرها
 بان الماء لا يستقر فيها مع النجاسة كما يستقر في غيرها
 على ما اومى اليه المولى النجفي بفرق خفي لا يساعد
 الفهم العرفي على ان يجمع ماء الغسالة في طست ونحوه
 فالظاهر ان النجاسة تستقر فيه هو ظاهر عندنا في هذا الموضع

ايضا فالفرق لا يجدي به . واما الخواص فاختصهم بالمشقة لعلهم
بطريق الدلالة . وهم ففروا من ذلك كلية نجاسة الغسالة . حتى
جعلوها منزلية للطهارة الثابتة للماء بالاصالة . ولذلك لم يحكموا
بتخلفها الا فيما ثبت طهارته بالنص . وعلما ان هذا الحكم
به مختص . وتعلقهم فيه بغير النص كما في المدارك . وانما هو يأتى
لأن كتمانته المولى ليهيئنا على ذلك . واقتصر على افراد النصوص ايضا
على القدر التيقن فشرطوا فيه عدة شرائط . نظر الى ما هو الصابط
فيما ورد على خلاف الاصل المحكم . فافهم . واختار الفاضل الخراساني
من المتأخرين طهارتها وتبعه على ذلك الشيخ المعاصر النجفي . وطال
فيها القول واستدل بضرورة الحرج للنفي . وهو اقوى ما ذكره . وقد
صوّره بصورة منكرة . فقالوا اتفاق ان بعض الناس صب على
فيه وبقى يهرش راسه لقطع ماء الغسالة المتخلف في شعره شارب
ولحيته ومنخر لا لعدو من المجانين . بل من المخالفين
لشرعية سيد المرسلين . بل هؤلاء الحاكمون بالنجاسة
لا ينتظرون شيئا من ذلك ويبقى يتقاطر على ثيابهم

قال ابن كثير في الدرر المستفيضة في بيان ما في إيجاب
الاستحباب من الثمن مملوك العبد من الرواية و
غير الاستحباب من الخرج والعسر
١٣١
عبد الملك بن عبد الحميد بن عبد الوهاب قال في إيجاب
تحت قوله لما في إيجاب التفضيل من الثمن مملوك العبد من الرواية و
نهم من باب التأييد لما لا ينبغي على الفضل المملوك العبد من الرواية و
أنه دام ظلهم العالي

لعل المختلف الذي يتساقط عليهم أكثر من الذي انفصل بحجرات
 شتى انتهى وأنت تعلم أنها قاعة لا أصل لها في الواقع + أم
 أولا فلأنه لا دليل على نفى الحرج بالاطلاق + بل من التكليف ما
 يشتمل على المشاق + وهو معدود من العبادات بالانفاق +
 كالجهاد فإنه تكليف عنيف + وكالحج فإنه جهاد الضعيف +
 كما ورد في الحديث الشريف + والله وليه فيها ورفع الأقدام ليس
 بأدون من هز الرأس في ^{المقام} ^{المنفعة} المقام + وبالحجلة فقام الدليل على ^{التكليف}
 به فالشقة فيه غير منفية عند أولى لنه + بل أفضل
 الأعمال حمزها + وأما ثانياً فلأن المختلف من ماء
 الغسالة ما كان منه عسير الخروج فلا يخرج + وللزولم الحرج
 فلا يبالغ في هز الرأس لا من ابتلى بالوسواس + وهذا
 افراط في الاحتياط من جهلة الناس + كما أن عدم المبالاة
 بالتقاطر على الثياب يفرط من غير التباس + والحاصل أن
 ما ذكره من حركات الوسواس + ديدن العوام دون الخواص +
 وليس لها باخراج ماء الغسالة اختصاص + بل منهم من يوسوس

في الغسل والنبيذ وغيرهما من التكاليف الشرعية فلو وجب الاعتناء
بإلزامهم من سوء العادات وعَدَّ ذلك من المحاذير والفسادات
لزم رفع اليد عن كثير من العبادات ثم من أقوى أولئك أيضا
استبعاد أن يكون الماء مطهر بعد تنجسه وهو استبعاد تجتُّ لا
دليل عليه والقدر الثابت هو ما كان نجسا من قبل فهو لا يطهر
النية، وأما ما كان طاهرا في الابتداء فلو باس تنجسه باللقاء
الآتري نه، إذا تنجس بعض الأواني فكيفية تطهيره هو أن يُجلب ماء
طاهر ثم يفرغ فلا شك أن الماء قبل الأكفاء متنجس وهو مع ذلك
مطهر أو ما تری أن الأرض بعد تنجسها تطهر ساقل الأقدام والنعال
والأخفاف بلا خلاف وأن الأحجار في الاستجمار مع تنجسها
تطهر المحل والفرق بتميز المتنجس من بين أجزاء ما دون الماء
ماله في مناط الحكم مدخل فتأمل ولو انصفت فهذا الماء في
تنجسه بإزالة العين بمنزلة ما يستعان به في إصاطة الوسخ
والرین فانه يتلوث ويتلطح والبدن يزول به عنه الوسخ
بل كل فاعل موثر إذا بدأ في فعله يكفي أن يجتمع إذا كان الشرط

١٣٣
في أصل الاستنجاء من النجاسة بالأكفاء قبل التسليم كما بين في
في أصله القائل جمع من المتأخرين كالصحيح والأردى وسائر الكتب
ومما يجي في الفقرة والمحملة التي لا تستند

التأثير فيه ولا يجب ان يبقى على حاله بعد تمام الفعل واكماله
 والقتال لفاعل والفصال من الغرض من التطهير دفع الاستيحاش
 والاستبعاد لا المقابلة والاستناد ومن العجب استدلال النفق
 المبرور بطهارتها بلفظ الطهور حيث قال بعد ما عارض القضي
 القائلة بان اللادق للنجاسة يتنجس بقاعدة ان للتنجس لا يطهر
 الاخرى تستفاد مما دل على نجاسة القليل نفسه لان معناها لا يرفع حد
 ولا يزيل خبثا مضافا الى ظهور كون الماء طهورا المراد به الطاهر في نفسه
 الطهر لغيره لا في طهارته حال تطهيره وذلك لان الطهارة والعلية
 صفتان للماء في الاصل وهذا هو المستفاد من كونه طهورا ولكن
 مطلوبه لا يتم الا ان يدعى لتلازم بينهما وهو مم فان من انواع
 الماء ما يكون طاهرا غير مطهر كما انها قد تفارق الماء جميعا
 اذا وقع فيه قذر فلا دلالة على مطلوبه في الطهور فقلنا عن
 الطهور ولو سلم انه في هذا المعنى طاهر فانت خير ان الماء
 هنا حال تطهيره طاهر واما الجواب عن القائلة الثانية
 فقد علم مما ذكره سوا في ذلك استفادتها من نفس ما حل

على الاولى * او من احلة اخرى * واما ما ذكر في ترجيح القاعدة الثانية
من انه مناف لكثير من القواعد الشرعية كالطهارة بالمتنجس واختلاف
اجزاء الماء طهارة ونجاسة وحصول الطهارة للنجس بغیر مطهر *
فاجواب عنه غير مستتر * اما عن الاول فقد ذكر * واما عن
الاخيرين فانه رحمه الله رفع اليد عن عموم القاعدة وحكم على جميع
ماء الغسالة بالطهارة * ونحن ابقيناها على عمومها وما لنا على
هذا الحكم حسارة * لما يلزم من مخالفته لشرطين ههنا * شهرة
الحكم وشهرة النبي * فافتراضه على قدر الضرورة * كما هو مقتضى
الضابطة الماثورة المشهورة * ما لا يدرك كله لا يترك كله ولو
انصفت فحسبك اتفاق الفريقين * على طهارة المتخلف بعد التطهير
وازالة العين * واهذا الا الحكم منا على بعض الشيء بما حكم على جميعه
فلا وجه لتشديده بل وقع الاعتراف بمثل في ماء الغسالة نفسه
عن هذه البحار اخر * حيث حل ظاهر كلامه بل صريحه على ان
هذا الماء مطهر في الاول غير مطهر في الاخر * فهذا ان وصفان
متقابلان نفيا واثباتا * اتصف بهما الماء الواحد عينا وذاتا *

بل لك ان تقول انه اتى من دون تفريط ولا تقصير بما أمر به
 من الغسل المقصود منه التطهير فان قدح بهذا طهارة المحل
 مع ما عليه من الببل ^{له المكلف ١٢} فالطهر هو الوارد عنه في مقام التطهير
 بقوله اغسلوه وهو كثير بل صححة محمد بن مسلم في تطهير
 الكون والآباء ورد في ذيلها شريف من وقد طهر في كافي
 في طهارة الببل لتروك الاستفصال به وغلبة بقاءه بعد
 الانفصال به بل بقاءه معهود معلوم في تلك الحال به وجها
 دفعة كانه بحسب العادة بحال كما ان في لامر باخراج الماء
 مرة بعد اخرى وادخال ماء جديد للتطهير وعدم الحكم بالظلمة
 قبل فراغ ضربا من الدلالة به على نجاسته هذا الماء وهو ماء
 الغسالة به مضافا الى انه قال هو نفسه سابقا ان لنا ماء واحدا
 بعضه نجس وبعضه طاهر ولكنه هنا غير متذكر حيث
 قال انه مستبعد جدا بل قيل انه غير معقول به وهذا واضح
 على ما قال لا على ما نقول بل هو احسن ما اتفق به مويد لنا
 فيما سبق به والان حاصل الحق وذلك لان المقيمين بيدهما

١٣٦

١٣٦

هذا هو الجواب عن الزامه كصلى الطهارة لا يخرج من غير طهر وقاصدا
 انما هو الجواب عن الزامه كصلى الطهارة لا يخرج من غير طهر وقاصدا
 انما هو الجواب عن الزامه كصلى الطهارة لا يخرج من غير طهر وقاصدا
 انما هو الجواب عن الزامه كصلى الطهارة لا يخرج من غير طهر وقاصدا

فرق + فان الماء في البحث السابق ماء واحد وصفه بالطهارة و
النجاسة المتضادتين وهو في مكان واحد لم يتغير جزء منه
ولم يختلف صفته والماء هنا ما رُتبه ليس له استقرار + فامر منه
مطهر + ولعله متغير + ما تخلف واستقر + فهو غير مامر + وان
قصدت الاستيناس دفع الاستيحاش فانظر الى بعض النظائر
كالدم المسفوح منه نجس والمتخلف طاهر + وكماء البئر عند القائل
بنجاسته اذا تروح منه للمقدّر الشرعي واستقى + طهر منه ما
بقي + وشبهة القول بالنجاسة على الاطلاق وان لم تثبت عند
صاحب الجواهر + لكن ذكرها بعض الاعاظم الاكابر + كالشريد الثاني
في روض الحبان فانه قال انه اشهر الاقوال خصوصاً بين المتأخرين
وفي قوله خصوصاً دليل على ان مراحه بالشبهة الشهيرة المطلقة وهو
ظاهر العلامة الطباطبائي في الدرر لا حيث قال شعر
وفي بقاء طهره خلف فست + فبعضهم فيه مع الاصل مشد
في مطلق الغسل والاخير + والغسل البتراء للضرورة
ومعظم الاصحاب ينفون البقاء + جرياً مع الناقل عنه مطلقاً

۱۵ فَاخْرَجْنَاهُ مِنْ ذُرِّيَّتِهِ وَمَنْعْنَاهُ فِتْنًا ۚ وَنَسُوا مَا كَانُوا فَعَلُوا

126

فَوَيْلٌ لِلْمُصَلِّينَ

وورد المطهر في تطهير الاشياء وان كان معتبرا لكن لا يغنيه
 اذ من يمس النجس او المتنجس بالوطوء ينجس سواء وضع اليه
 عليه بالوطوء فيه او فيها او عكس وكذا لو ورد ماء او شيء طيب على
 متنجس في غير مقام التطهير او في مقامه مع فقد شرط من الشروط
 المعتبرة في الماء للطهر او في التطهير وكيفية فعله بنجاسته يحكم
 وعلى هذا فالقضية تعم والا فهو محكم ولا فارق لا قصد
 التطهير ولا مدخل للقصد فيه كما لا يخفى على الفقيه مع ان
 ان الورد على طريق الاستعلاء كما هو المتبادر منه وان كان في
 اول الوهلة لكنه يزول فيحصل امتزاج المطر والنجس حين التطهير
 ولا يسمع التحرز منه اهله وتسليطان العلماء رسالة في الصلوات
 عملها عجالة صغيرة حجمها كثير غنمها لفظها رقيق و
 معناها دقيق وكاننا من اواخر مولفاته وصفها بعدة اشهر
 قبل وفاته ولو لا مخافة الاطباب لادرجتها في الكتاب
 احياء لذكورة وابقاء لاثرة وعلى اي حال ففي المسئلة قيل وقال
 ولا تخ عن اشكال والعلم عند الله المتعال المبحث الخامس

عن له المحرم

كتاب الطهارة

او الاشتغال عليها فكل حكمه وان كانت مشكوكه وهو محل التراجع
 فلا حوط نجاستها ان لم نقل بكونها اجود لما سمعت من نقل الاجماع
 ولا نناقش بالذكري من بين الاشياء وان هذا الآن لها بخصوية
 الحمام بدحا منحاذا عن الحكم العام ولان بناء الحمام غالب
 على ازالة الاخباث ونسبيله على اصناف الانام من الاشرف
 والطعام وعلى الغلبة بناء الاحكام قال السيد العالم الفقيه
 في منظومته التي فاقت كل نظام وناقته اليها نفوس الفقهاء
 العظام شعر والمنع من غسالة الحمام لانها في عرسها لا
 قابن على نظاها فيها واجتنب بدحا وما وفي الاشهر تركها يجب
 فيجعل اخبار المنع الظاهرة في النجاسة على المشكوكه الحال و
 معلومة الاشتغال وناكد المنع الاغتسال فانه ممنوع على
 كل حال بدحا اخبار الطهارة على الاول ولكن منها ما على الطهارة
 ادل ويالي ان ياقول بدحا فلا يبعد القول بها للاصل وعدم النص
 القاطع هذا واقصر كثير من اجلء الاصحاب على منع الاغتسال
 الامم العلم بالخلو عن النجاسة وهو طريق اقوم واسلم والله يعلم

قال المحدث الجواني في الحدائق بعد نقل الاقوال انما
 ان يقول ان محل الاخبار التقدمة قد دلت على المنع من
 الغسل والنعان في ذلك والاحكام في الاخبار كانهما عليه
 غلبا انما خرج بناء على الاول والتكرار الغالب مع فلا
 غلبة في المنع عن الاستعمال بين الغسل وغيره وما يقع
 في ذلك ان الحكم بالنجاسة في اكثر المواضع انما يستفاد من
 الشارع عن استعمال الملاقاة او من غسل او نحو ذلك
 انما ورد في بعض النصوص في بعض المواضع لا على نجاسة
 او عليه بالجل على النجاسة قال السيد الفقيه في بعض
 السنن في المار كحيث قال في بعض المواضع لا على نجاسة
 السبل من غير غسل التوبيع في ابواب المار كحيث
 المتقدمة لا من غسل التوبيع في ابواب المار كحيث

١٢١

في البين ما هو لا من غسل التوبيع في ابواب المار كحيث
 ادل في الامامان الغلبة انما يستفاد من النجاسة
 انما في غسل التوبيع او البين من ملاقاة النجاسة
 انما في قوله كذا فان قيل ان القاعدة الكلية البراءة
 على طهارة ما لم يعلم ملاقاة النجاسة كذا في قوله
 على كذا من النجاسة بالانحصار في قوله كذا في قوله
 على الامام انما في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 الكرامة انما في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 وغيره في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 الجنب في قوله كذا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 غسلة الامام انما في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 حيا من الحمام وبنه من الزاير في قوله كذا في قوله
 وبين دارى ما غسلت رجلى وداره قد قال لولا يا بني
 بعينه المجرى لولا في قوله كذا في قوله كذا في قوله
 ربا من المسائل

الوضوء باللبن وفي رواية السكوني الاميراهق المرق من قدر تحت
 فاذا فيها فاردة ولا بأس باشتغال الطريق على السكوني لان كذبه مما
 ليس له. **بعض** اهل التحقيق تحقق **+** ولو سلم فالكذب قد
 يصدق **+** ومضمونها ثابت بغيرها من الطرق **+** والنصوص للوثوق
 للاجماع **+** بل هو ليس بما في الحقيقة وانما يذكر على سبيل الاستبصار
 والماتر غير الماء لا يظهر في رواية ابى بصير وابن المغيرة **+** اشعاع
 بذلك عند اهل البصيرة **+** وفي صحيح ابن نزيعة قال سالت عن
 الارض والسطح يصيبه البول وما اشبهه **+** هل تطهر الشمس من
 غير ماء قال كيف تطهر من غير ماء وهذا الحديث وان استدل
 به لذلك بعض لا فاضل **+** لكنه من المشابهات التي لها محامل
 فهو للاستدلال غير قابل **+** على ان مضمونه خلاف ما قاله
 الاكثرون من تطهير الشمس فهو عندهم مطهر او متاؤل **+**
 كيف وقد قيل كيف تجب من كلام السائل **+** وتظهر ابتداء كلام
 فيسقط ما قصد الاستدلال **+** وقيل ان الحديث محمول على
 التقيه ومن العامة من هو به قائل **+** الى هنا الكلام في اول الطهارة

قال الشيخ البحراني في رد كلامهم
 انما سألني لئلا تغفلوا عن هذا النقطه فانظر ايكم
 ١٢٣

الى قوله على جهة التعجب كيف
 الطهارة وان المشابهة لا يكون الا بالامكان
 اشارة من غير ماء وما يفرق من

في انبياء الشمس تطيرها للارض عن البول وما في حكمه اذا
 اشرفت عليه وجففته ثابت للشبهة العظيمة والسيرة القوية
 ونفى الحرج في الدين الابلج والسهولة المطلوبة في الشريعة
 الغراء واللذة البيضاء والحكمة في الشرائع والروضة المنقولة
 وغيرها من الكتب المعروفة للعلومة على سبيل الجزم من دون
 اشعار بالحداف بل عن الشيخ دعوى الاجماع عليه في الخلاف
 والقدر هنا في الاجماع المنقول ليس من شأن اهل التحصيل
 بل يمكن دعوى التحصيل كما قاله الشيخ المعاصر الجليل ونعم ما قال
 في الدرر له وتطهر الارض وما لا يتقل به وكذا البوارى في التمثيل
 ان جففته الشمس بالاشراق ما لم يكن للعير شيء باق ولا
 مخالف صريحاً فيه عندي من القدماء سوى الراوندي
 وكلام الاسكافي ليس بالمنافي لانه احتياط بالتجنب لم
 يجتزعه لعدم التطهير بل لعل الاحتياط مؤيد للمشهور وقد يستدل
 المطلوب بان الشمس من شأنها الاسخاان المملطف للاجزاء الزمنية
 وللاصق لها مع احالة الارض للاجزاء الباقية اليسيرة فيطرح

اورده المحقق النجفي من غير تسمية المستدل وهو المحقق في المعتبر
علمنا نقل عنه الفاضل الهندى + وكانه مرضى عندهما حيث
لم يرد اعليه، ولكنه غير مرضى عندى + اما اولاهما اقيمت
بالاسنخان والاحالة بطوية العين النجسة + فقد بقيت اجزاء
الارض المتنجسة + ولو اجتزى في الطهارة بمجرد زوال العين
على الاطلاق + فلامعنى لتطهير الشمس بالاشراق + واما ثلثنا
فلا ندري لو تم لجري فيها جففة بجمارتها المنفرد كما مع انه لا يطهر + و
فيما جففته بعينها ايضا مما عد الارض والبواري والحضر + فانه
الاسنخان والتصعيد فيها غير منحصر + الا ان يقال تقيما للاستدلال
ان احالة الارض مفقودة فيها ذكر + والاسنخان ليس ليده باستقلال
وانه خرج ما اخرج بالدليل وبقى الباقي على حاله + فيتزاح الثاني
دون الاول + فتامثل + واما الاخبار فيها ما هو ظاهر في المطلوب
فيه يستدل + وعليه العمل + ومنها ما هو مجمل + فيثبته الاول +
ومنها ما في سند كخلل + فيجب بالاحالة الاول + ومنها ما ينافي
التطهير فياقل + ان قبل التاويل ويظهر ان لم يقبل + فالتوقف

أصل
لما في المغني ١٢

١٢٦

في المسئلة كما في المدارك ليس له محل * هذا هو القول لفصل *
أما الأخبار التي هي من القبيل الأول فصحة زيارته سؤال باجفر
عليه السلام عن البول يكون على السطح أو في المكان الذي يصلي
فيه فقال إذا جففت الشمس فصل عليه فهو طاهر التقريب إنه
عليه السلام أذن له في الصلوة عليه ومقتضاه طهارة الموضع ثم
لم يكتف بذلك حتى علمه بأنه طاهر وهو طاهر في الطهارة ثم
أذهب البيهقي للصلوة المستتملة على السجود قطعاً * فمن حملها على
والطهارة اللغوية لحذر كل لباس تركي كما في المفاتيح فقد بعد ما
يأتي ولأنه ثبت الحقيقة الشرعية فذاك * والأفلا ريب
في إرادة الشرعية هناك * لما به هناك * ولأن القوة مقتضاها
العموم * كما هو المعلوم * فلا يستقيم تخصيص الشمس بالذكر
وله المفهوم * ومن هنا سقط احتمال إرادة ما عدا السجود من
الصلوة لأنه خلاف الظاهر المتبادر ولأنه يابا ترك الاستفصال
عن السجود عليه وعلى غيره ولأنه لا وجه لتعليق الحكم على تخفيف
الشمس لا لتقليل الاستفادة من قوله فهو طاهر وهذا كله ظاهر

موقفه عما دار السامع عن موضع القدر يكون في البيت او غيره فلا
تصيب الشمس ولكنه قد يبس للموضع القدر قال لا تصل عليه
واعلم للموضع حتى تغسله وعن الشمس هل تطهر الارض قال اذا كان
الموضع قد رامن البول او غير ذلك واصابت الشمس ثم يبس ^{الموضع}
فالمسح على الموضع جائز وان اصابته الشمس ولم يبس للموضع
القدر وكان رطبا فلا تجوز الصلوة فيه حتى يبس فان الظاهر
في معنى الخبر بل صريحه ان الصلوة في المصدر هي الصلوة بتمام ركعاتها
دون ما عدا السجود والا فلا معنى للنهي عنها في الموضع القدر اذا
يبس فكذا الملاح منها في الموضع الاخر من الخبر وفيما ترى من الكفا
الاخر فان الاحاديث تفسر بعضها بعضا ثم ان الاستفادة من
الاجازة في الصلوة في الشق الاول طهارة الارض بالشمس لانها السؤل
عنها وان كان تغيير الاسلوب رجا يوجب خلاف المطلوب وما
تستفاد نجاستها من عدم الاجازة والاشياء تعرف بالاصدا و
هذا ما اراده السيد الاستاد السناد بقوله قرينة التقابل
توضيح الملاح كما هو قضية تطابق السؤال والجواب انتهى وله

قريئة اخرى + وان كان الوجه فيها هو الوجه في الاول + وهي ان
امر في الشق الاول + باعلام الموضع حتى يغسل + ولم يامر بذلك
في هذا المحل + كما نبه على ذلك الشيخ الاجل + وللخبر بتمه
وستذكر في محل اخر + هي به اجدر + وصححة زرارة وحديث
حكيم لازدي جميعا قالا قلنا لا بي عبد الله عليه السلام السطح
يصيبه البول ويبال عليه يصلي في ذلك المكان فقال كان
تصيبه الشمس والريح وكان جافا فلا بأس لان يتخذ مبالا وهذه
وان كان محتملا لكون العواجم يعني وفيكون حليلا لما ذهب اليه الشيخ
في الخلاف من ان الارض اذا اصابتها نجاسة مثل البول طلعت
عليه الشمس وهبت عليه الريح طهرت ولكنه محمول على مطهر الشمس
ونفي البأس عن عانة الريح لها في التحفيف + كما هو ظاهر المذهب
الحنيف + ولا دلالة على خلاف المطلوب في المفهوم + لان ندو
اشراق الشمس بدون هبوب الريح معلوم + واما التي
من القبيل الثاني فصحة علي بن جعفر عن اخيه موسى بن
جعفر في حديث طويل قال سالت عن البوارى يصيبها البول هل

له وهو المحقق الفقيه وقيل المولى البهبهاني

عليه السلام بن علي بن محمد بن علي

١٢٨

نقد وبحث من اسيد الدين

هل تصلح الصلوة عليها اذا جفت من غير ان تغسل قال نعم كما في صحيحه الآخر
 عن البوارى بل قصبها بماء قد راي صلى عليه قال اذا نبست فلا بأس
 قريب منه خبر ابن أبي عمير في خالية عن الاسناد الى الشمس مقيدة بنظراً
 الى ذكرها في الاخبار الماضية وهو الى العادة الجارية في تخفيف البأس به
 ما روى عن الكاظم حق على الله ان لا يعصر في الاراضيها الشمس لظهورها
 موضع الاستدلال بحديث هو دل على المطلوب بظاهره ولذا
 استدلى به السيد في رياضه الشيعة في جوابه ولكن ينبغي ان يسئل عن معنى
 صدر الخبة وهو حقيق بان يفسر قال جدى السيد نعمة الله الجزاءى
 يعنى تصير خراباً حتى تظمى للشمس والشمس تطهر من النجاستين البصيرة
 والمعنوية انتهى وهذا معنى لطيف جداً لكن لا يحسن التفسير على
 هذا المعنى البديع فان العصيان انما يوجب النجاسة المعنوية مقابلها
 الطهارة المعنوية وفاعله انما يستوجب العقوبة والبليّة وعلى
 هذا فالحديث لا يلائم المقام لان المقصود بالشمس هنا تطهيرها
 والاجسام لا الاثام الا ان يقال ان غرض الامام عليه
 السلام من هذا الكلام بيان تطهيرها بقسميّة

قال كيف تطهر بغیر ماء فان تعجبه علی السلام ۞ ناقض للمعاد ۞ فان
قبل التاویل فانك ۞ والأطرح كما أن هناك ۞ وقد یظن بالنظر
الشاهد انه مضمّن ۞ فبالطرح احذر ۞ ولكن لا یخلو عن نظر
وقد یحمل علی التقیه ۞ من بعض المشافعیه ۞ والأول ان یأول
بان مورد السؤال كما یومی الیه لفظه ما اذا جفّ الموضع القدر
من الارض والسطح بغیر الشیء ثم ارید تطهیرها بها والحکم فی
المسئله انه یصب علی الماء اولاً ثم یجفف بها وهو المجهول به
بین الاصحیح ۞ وعلى هذا یتقیم الاستیعاب ۞ فی
الجواب ۞ والله العالم بالصواب ۞ فیه ما فی
اخر موثقة الساکب من قوله وان كانت رجلك رطبة ۞ او
جبهتك رطبة ۞ او غیر ذلك سنک ما یصیب ذلك الموضع
فلا تصل علی ذلك الموضع وان کان غیر الشمس اصابه حتی
یسیر فانه لا یجوز ذلك اقول هذا الکلام ۞ علی ما یلزم
یحتمل ما یشرع بخلاف المطلوب كما ذكره فی مدارك الاحکام ۞
واستظهره منہ فی كشف اللثام ۞ فاما ان یصار الی القول

[illegible]

المذرك بل ما كان في آخر الزمان ما أشار به في الحلال على النبي
 بقوله في أسفنا الشاهد بعد نقل النبوة وما في زيادة في الزيادة
 التنبؤ من قوله وكان عين الشمس اسبابه ووجه يكون طابرا
 على عدم حصول التطهير بالشمس **ع** بل الحقائق انما هي كماله
 ليس الغرض منه التخيير بل العلم **ع** من استحال الغرض من
 بوجه عديدة **ع** وهذه طريقة ائمتنا جسيمة **ع** فيما لا يخفى
 من ذلك بوجه بعيد **ع** ومنها الاكثر من زلة على علمي زيد
 فيستغل الى ما يذكر بعد هذا التزديد والتمديد **ع** ١٧

..... ويحجز الصلوة على ما حفتة
الشمس مع بقائه على نجاسة^{١٢}

الآخر وقد علمت ضعفه فأمش وكيف يقاوم هذا الاشعار ما ثبت
 واستقره واما ان يطرح اخر الخبر وقد اخذ باوله وكانه مما لا
 يستحسنه اهل النظر واما ان ياوّل ولو كان تاويله بعيدا واستلزم
 في الكلام تعقيدا وهذا الذي فعله بعض الاصحاب واستيعابه
 مودة الى الاطاب وقد ذكرنا وجوها لولا ان المقام مقام الجمع
 لما اتقى اليها السمع فلنذكر منها ما فيه الكفاية لمن له راية
 فنقول فيه احتمالات واختلفت النسخ ففي النسخة
 الاولى وهى التى اوردناها وان كان غير الشمس
 بالعين المعجمة وفى الثانية العين مكان
 الغير وفى الثالثة وان كانت رجاك رطبة او جبهتك
 رطبة او غير ذلك منك ما يصيب ذلك الموضع
 فلا تصل على ذلك الموضع حتى يبس فانه لا يجوز
 ذلك وكفى رواية الشيخ فى باب الزيادات وليس
 فيها زيادة قوله وان كان عين الشمس اصابه وعلى
 هذا فلا عين ولا اثر للعين ولا للغير ولا ضيق

والثانية بعد لفظا ومعنى من الباقيتين مثلما فاتهما اللصد واستألفا
على تذكير الضمير الراجع الى الشمس والعين هـ والمعلوم فيهما
التأنيث هـ من اللغة والقران والحديث هـ ومع هذا فيمكن
تطبيقهما على المطلق كما تطلع عليه عن قريب ومعنى الحديث
على ما أومى اليه بعض الأفاضل الأعظم أنه اذا كان الموضع قدرا
من البول او غير ذلك واصابته الشمس ثم يبس الموضع بالشمس
فالصلوة على الموضع جائزة والموضع قد طهر وان اصابته الشمس
ولم يبس الموضع القدر بالشمس بل بغيرها مع اصابتها وكان ^{طبا} ز
ولكنه يبس لان بغيرها فلا يجوز الصلوة فيه لبقاء المحل على النجاسة
حتى يبس ان كانت رجلك رطبة او وجهتك او غير ذلك منك
ما يصيب ذلك الموضع الذي صابته الشمس لم تجففه بل
جف بغيرها فلا تصل على ذلك الموضع وان كان غير الشمس صابا
حتى يبس الموضع به او المراد لا تصل عليه حتى يبس بالشمس فانه
لا يجوز ذلك اى لصلوة واستفاد منه انه اذا كانت اعضاء المصل
يابسته فيجوز الصلوة عليه فيكون المخرج والأعلى جواز السجود

على النجس اليابس بعد اصابة الشمس وعدم حصول الجفاف بها
 هذا على تقدير ان تكون لفظة غير بالغين المعجمة والراء وكلمة
 ان في قوله وان كانت شرطية وفي قوله وان كان وصليته واما على
 تقدير ان تكون لفظة العين مكان الغير فمغنى قوله وان كانت ر
 الخ وان كان بعض اعضاء رطبا فلا تصل على ذلك الموضع الذي
 جف بغير الشمس مع اصابته حتى يبس وان كانت عين الشمس بته
 من غير ان تكون مجففة له فقوله حتى يبس متعلق بقوله فلا تصل
 لا بقوله اصابه ويؤيد ذلك النسخة الاخيرة الخالية عن قوله ايضا
 فان قوله حتى يبس في هذه النسخة متعلق بقوله فلا تصل البته
 فقد قوله اصابه فيها فلو تعلق في النسخة الثانية بقوله ايضا
 لزم الخالف بين النسختين في المعنى والتوفيق بينهما لا يزم وهذا
 كله توضيح ما ذكره بعض احلاء الاعاظم وفيه ما اؤلفا اعتبارا ليس
 بغير الشمس في الفقرة الثانية على ما ذكر في التفسير ويحتاج الى
 حذف وتقدير وهو خلاف الاصل والظاهر من العبارة المذكورة
 بل الظاهر حصول اليبس بالشمس قضيه للتعاقب بالنظر الى الصورة

١٥
 مكان قوله ولم يبس
 قوله كان رطبا وقوله
 حتى يبس ١٢

السابقة على هذه الصورة + فلا يُضار الخ ذلك من غير ضرورة
 وأما ثانياً فالحكم بجواز الصلوة على النفس اليلبس بعد صابنه الشمس
 أي من دون تجفيفها عملاً قائل به كما اعترف به هذا المتبحر +
 وإن ادعى أنه غير مضر + والظاهر أن المراد أن أصابته الشمس
 ولم يلبس الموضع القدر وكان رطباً فلا يجوز الصلوة فيه لكونه
 نجساً حتى يلبس بالشمس خاصة على الوجه الشرعي وهذا الحكم ثابت
 للأرض الرطبة التي لم تجففها الشمس ولو جففها بعد ذلك غير
 ولذلك قال بعده وإن كانت رجلاً رطبة أوجبته لك أو غير
 ذلك منك ما يصيب لك الموضع الذي أصابه الشمس ولم تجففه
 وإن حصل له الجفاف بعينه فلا تصل على ذلك الموضع وإن كان غير
 الشمس صابره حتى يلبس الموضع بغير الشمس فإن التجفيف بغير
 الشمس غير مطهر كما هو صريح صدر الخبر ويحتمل تعليق حتى يقوله
 لا تصل فيكون المراد لا تصل حتى يلبس الموضع بالشمس فإنه لا يجوز
 ذلك وحكم هذا الفرع أي من كانت أعضاؤه رطبة وإن كان يستفاد
 من السابق لكن ذكره ربما كان ثقله وقوعه إذ قلما يصلح الإنسان على

سقط الارض من غير فرش اخلا كانت اعضاؤه رطبة، حذرنا من
 انها تشوه به سيما الوجه في بعض الوجوه، وللاهتمام بذلك فانه
 لا يجوز الصلوة حينئذ من جهتين نجاسة للمسجد ونجاسة
 البدن لتعلقها باليد، وللتنصيص على نجاسة ما جففه غير الشمس
 وتعلقها عند الرطوبة واللمس، وبها يتأكد الدلالة على طهارة ما
 جففته، بحكم التقابل، وبهذا الصراحة، ويرتفع احتمال العفو
 والاباحة، وعليك بالتأمل، وليس هذا الكلام احذرنا
 عن حالة الاعضاء حتى يعتبر مفرومه، ويحكم بجواز الصلوة
 على النجس اليابس، فان عدم جواز الصلوة عليه من منطوق صدر
 الخبر مفروم معلوم، بدليل العموم، فكيف يستفاد جوازها
 من الذيل بالمفهوم، الا ان يمنع الاندراج في صدر الخبر بناء
 على الفرق، لا فتراق، يدلن حكمي التجفيف والاشراق، فيحكم
 بالطهارة في الاول، ويجوز الصلوة من دون الطهارة في الثاني،
 كما استظهره المحقق اليه، وهو كما سمعت الفاعن بليس
 به قائل، وكيف يكلف في اثبات حكم الشرعي بمحض هذه العبارة

١٥٦

على ما هو عليه السلام لا تصل عليه واعلم الموضع
 وهو قول عن الموضع القدر يكون في البيت
 جواب سوال عن الشمس
 او غيره فلا تصيبه الشمس

التي لها وجوه ومحامل، والملخص ان المستفاد من صدر الخبر
الذي نقلناه سابقا ثلثة احكام اولها حكم للموضع الذي لم
تصبه الشمس اصله وجف بغيرها وهو النجاسة وثانيها
حكم للموضع الذي صابته الشمس وجفقت، وهو الطهارة وثالثها
حكم للموضع الذي صابته الشمس ولم تجفقه وبقى رطبا وهو
النجاسة ايضا ولا شك في استفادة هذه الاحكام من الخبر وانما
دليلها وهو قوله وان كانت رجلك اخرا فالظاهر على النسخة المختارة
الراجحة انه مسوق البيان العموم في نجاسة الارض المذكورة
في الفقرة السابقة عليها في حالتها بقاء الرطوبة وزوالها بغير
الشمس فحكم بعدم جواز صلوة من كانت اعضاءها طيبة على
هذا الموضع وان جف بغير الشمس هذا على النسخة الراجحة وفيها
منذوحة عن توجيه النسخة المرجوحة وما نقلناه عن
المولى البهبهاني في توجيهها فهو حسن وبه يرتفع عنها البعد عن
واما اللفظ فسهل هين ولعل هذا تصرف من الناسخ في قوله
صابته بالتاء فكتبه بغيرها خفاء مركزها وهو تصرف يسير

ووقع مثله في الكتابه كثيره وتوفر من تغيير النسخه من الراي
 الى الثون ومن الغين الى العين وصارت لنسخه الغير عين نسخته
 العين وارتفع اختلاف النسختين من البين ولا يبعد
 ذلك كل البعد لعدم الفرق بين المعجمه والعاطلة الانبساطه و
 للتقارب بين الراي والنون كما لا يخفى على العارف بخط النسخ
 والقلم واليسطرون ولو غمضنا البصر عما ذكرنا في معنى الخبر
 فنقول ان ما اوردنا من احكام كون الشمس مطهره فيه غنيه و
 كفايه ولا حاجة معر الى التعليق بما قلنا من تمامه الروايه و
 لا هو ايضا ما افهم من الاحتمالات والاختلافات صاحب لان يكون
 مدركا لصاحب المدرك ولا مشعرا بخلاف المطلوب لذلك
 فهو اذن غير مثبت ولا ناقض لما ادعينا بل هو خارج عما
 نحن فيه لانا ولا علينا به هذا ولو نظرت الى كلام المحقق الايد
 في شرح الارشاد والفاضل الهندي في كشف اللثام لوجدت
 مشملا على الشكوك خاليا عن تنقيح المرام بخلاف ما يسري في المقام ومحمد
 لله المنعم بتحقيق بل المناط على اليسر البالغ والجفاف ولو

له بناء على الكلام على ما ثبت من رجحان الخبر
 والراي وما هو وليا مستقلا مستغنيا عن هذا البناء
 حتى يعارض بالمثل بما احتمال كون العين في نسخه الا
 بل العرف ان نسخ الغير باحتمال ونسخه العين البارز
 بعد ما ذكر من انها للتوجيه صالحه وهي بالارجاع الى الاول
 اولى من الاثبات والاحكام لكونها جوده عند ذوق
 ١٥٨
 ان قيامه حتى قيل ناسيون ان نسخ في اصل النسخ
 ولكن نقل عن الشيخ انما لا يشين الى
 الفاضل المودعي في النسخ الموثوق بها وقيد
 العين انه الصحيح لا تغير في نسخه العا
 لا يندفع احتمال وقوعه في نسخ العا
 الموثوق به في النسخ

مع بقاء ندوة ما وهل يكفي في حصول الطهارة بها اليد اوة قبلها وان لم
 تكن رطوبة تعلق ام لا بد من الرطوبة الباردة الظاهرة في الاول الاول
 وفي الثاني الثاني للو استحباب لما في صدق الجفاف وتجفيفها لتحقيقين
 في هذا التقدير من الشك والارتياح : وللحائظ المطلوب في الدين
 ولا سيما في هذا الباب **تثنية** اذا شرفت على البوارى والحصى
 فكل منها يظهر : وعليه المعظم : لما تقدم : من العموم والمخصوص
 الواردين في النصوص : وفي صحيحة زرارة اشارة اليه : ان لم تكن
 لدلالة عليه : فان ما يصل فيه من السطح والمكان لا يخلو عنهما في
 الاغلب وقد نبه بعض الافاضل على هذا المطلب ثم انهما قد وردتا
 متعاطفتين في كثير من العباء : وقضيته ان مدلولهما متغايران
 وهما كذلك في عرف هذا الزمان كما في الجواهر وفي اللغة والعرف
 القديم بمعنى واحد : ومنهم من ذكر البوارى وحدها كما في حرة
 السيد : ونقل ايضا عن بعض الافاضل : وله فيما سبق من
 الاخبار شاهد : وكيفما كان فلا يتعدى الحكم الى غيرها من
 المنقولات كما عن الموجز ومجامع المقاصد : وهو ظاهر السيد

الحسن وهو المعروف
 في مجمع البحرين الباري
 في الاستعمال قال في كشف النظم وفي التبيين
 الارض البوارى وقال في المعقولات بعد هذه العبارة
 فيها الامس طريق العموم وقال في الجواهر بالمعول من العصب
 ولا ينفى ما في من غير انتهى وسمعت الاستاذ العلامة
 والحصى بالمعول من غير انتهى وسمعت الاستاذ العلامة
 ان احدهما اكبر من الآخر

المطرزى الباري الحصى في مغرب البوارى مجمع يابرو
 والحصى ويقال له البوارى بالفارسية وفي في البوارى
 والبوارى والبوارى والبوارى والبوارى والبوارى
 والبوارى في الصلح البوارى التي من النقص وقال
 وكذلك البوارى ١٢ مسنة

فيما مر من الدلالة وما اطيب شعرا تحقيق الظاهر عموم احكام
 فيما لا ينقل من الارض والنبات والاشجار والفواكه ما دامت عليها
 والاوتاد والاختشاب والاجنحة والرواشن والرفوف والدواب
 كما هو ظاهر معظم الاصحاب وقد نص على كل منهما بعض الاجلة
 وهو مقتضى السيرة وسهولة الملة بل في الروضة بعد ذكر الفواكه
 وان حان قطافها ولكن قضية الحائض خلاها ^{لا يخفى لطفه} وبالله العبد
 في صدق عدم النقل بحال الجفاف كما في الحدائق من غير شجرة
 بخلاف فلو صار المنقول غير منقول طهر بالشمس كالخشب
 المستدخلة في الدار والطين اذا طين به الجدار وكذا
 وعرض النقل لغير المنقول جرى عليه حكم المنقول لعدم الدليل على
 طهارته بالشمس لا الارض واجزائها فانه لا يبعد بقاء الحكم
 فيها وانصارت منقولة كما اذا انهدم الجدار به فيطهر به
 بالشمس اجزاء الارضية كالاجار به بل لعلة وجهه الا ان يثبت
 الاجماع على خلافه لان الحكم فيها غير متوقف على عدم النقل
 بل يصح استناده من بعد ومن قبل الى كونها من الارض

لأنه الرقبة الطاق يحل بطراف البيت كالزجاج
 لا ينقل ولا يبول الثرة على الشجر وظاهر العلامة في البناء
 انما اجاب عن ذلك حيث مثل لغير المنقول واخرج الثرة منه
 فقال كما يثبت والبناء دون الثرة على الاشجار قال في المعالي
 بعد نقل البناء وما ذكره لجهة اولي بالاعتبار والحال الحائض
 بالمتنول وانصارت في محل القطع اولي بعد الدلالة في الروضة
 فيما ظهر الشمس مما لا ينقل الفواكه باليد على الاشجار وان كان ثقلا
 ١٤٠
 وكان المستد في ذلك عموم الطلاق رواية الجففة
 وقوله فاما اشقت عليه شجرة طهر وتوكلت
 وكان الاصحاب فيها في تركه المعالي الى الحالة الاخيرة
 ان كان المنقول غير المنقول الجدار به فيطهر به
 لو انتقل كل من المنقول فلو يدوم الجدار به فيطهر به
 كان الناطق حال الجفاف فلو يدوم الجدار به فيطهر به
 اجار به كان تطهيره باليد
 ولو طين الجدار والسطح بطين

الناس ومثل يمين وبين لفظهما لظافان من معانيه البشارة ١٢٠

في الأصل وحكمها بالخصوص : منصوص في النصوص : وكانه بنياً
 مرصوص : ويتفرع على ذلك انه اذا تنجست ارض البيت ولم يصيبها
 الشمس نقل ترابها المتنجس ووضع في الشمس : وشرب الماء عليها ان عرض
 له ليس : فيطهر انشاء الله : وفاق الاستاذ العلامة طائفة
 تحقيق انما يطهر من النجاسات ما لا جرم له كالبول والماء القدر
 فلا يطهر الغائط الا اذا انزلت عينه بغير مطهر : فيطهر على
 الاشهر وكذا الدم : بحكم فيه بالعدم : ولا يبعد كل البعد تناول
 الحكم من المنى الرقيق : ومن الخمر الرقيق : وكذا الدم اذا رقت
 لاتحاد الطريق : والاحتياط واضح : بل الاجتناب بما جرح : وما دل
 من الاخبار على العموم كالرضوى فخص بماله جرم : لانه
 شرط في الحكم : ذكره لا بطريق الجرم : وما ورد بلفظ البول
 كصغير زارية فهو على طريق المثال وليس بحاجة الى السؤال :
 وعدم خلو الارض عنه في غالب الاحوال وعلى هذا فاد فرق في الحكم
 في الطاهر بين البول والماء المتنجس كسور الكافر : لانه راجع فيما
 ذكره من قوله عليه السلام مثل البول وغيره وقوله عليه السلام

من البول وغير ذلك وقوله بجاء قدس ^{في مسجد علي بن جعفر} وللزوم اخرج ^{في} لولم
 يدرج ^{في} وقلة تخر الزروع والنباتات والبساتين عن هذا الماء
 عند الاستقاء ^{في} في مثل هذه الارضين ^{في} المظنون فيها كفر المزارعين
 والدهاقين ^{في} ظناً متأخراً لليقين ^{في} وما شك في عدم جرميته
 فلا حوط بل لا قرب فيه الاجتناب ^{في} لان داعي الاستصحاب ^{في} يجب
 ومن الاحكام ^{في} من خصص الحكم بالبول ان هذا الشيء عجاب ^{في}
 فرع لا تظهر الشمس عند الاحتراق ^{في} لفقد الاشراق ^{في} وكذا اذا
 توارت بالمحج ^{في} وكانت تحت السحاب ^{في} وكذا الحكم في السفلى
 من باريتين موضوعتين على الارض احدهما فوق الاخرى ^{في} و
 في السطح الباطن المتنجس بجدا رخص الاشراق بسطحه لظهور الطاهر
 وفي الداخل من جدارين متلاصقين اشرقت على الخارج منهما وهذا
 بطريق اولي ^{في} وثالثها النار تطهر احوالها مراد ^{في} ودخانها ليس
 للعلومة ^{في} والشهرة المحتومة ^{في} بل لاجتماعات الحكيم ^{في} في شطرنج
 الكتب لقميه ^{في} فمن الشيخ في الخلاص اجماع الفرق على طهارته
 الاعيان النجسة بصيرونها مراد ^{في} وعن المحقق في المعبر اجماع الناس

نقل الحديث الجواني عن الشيخ في الخلاف انه ادعى
 على طهارة الاعيان النجسة بصيرونها مراد ^{في} استدلاله بالحكم بالظهور
 بالاستحالة مراد ^{في} بالاجماع ويصح الحسن بن محبوب وعن
 المحقق في المعبر انه قال انما الاجماع فهو عرف به ونحن لا
 نعلمها ولما الرواية فمن العلوم ان المار الذي يمانع الجوى
 هو ما قبله وذلك لا يظهر اجماعاً والماء لا يصير مراد ^{في}
 اشترط ما يصير ضرورة الخامسة ^{في} وادوية العظام والعذرة
 ١٦٢
 مراد ^{في} بعد الحكم بنجاسته الجوى غير شئ في طهارة قال قال
 ويمكن ان يستدل اجماع الناس الخ اقول ظاهره ان الحكم
 استأنف من صدره وذو له فانه يكتفي بوجه العلم بالاجماع
 اقترن في اجماع الناس الا ان يقال ما ذكره من اجماع
 المكاشف عن قول العصور بعبارة الرادوا واعتد
 بشعر البغض في السيرة المستغنى عنها طهارة
 الرضان ١٦

على عدم توقى دواخن السراجين النجسه ولو لم يكن طاهرا بالاستحالة
لتورعوا منه انتهى وربما يستدل لذلك بصحيفة علي بن جعفر عن
اخيه الكاظم عليه السلام على ما نقله بعض الاعاظم عن قرب الاسناد
سأل عن الجص يطبخ بالعدرة الا يصح به المسجد قال لا بأس بما رواه ابن
بابويه بل المشائخ الثلاثة في الصحيح عن الحسن بن محبوب سأل ابا الحسن
عليه السلام عن الجص يوقد عليه بالعدرة وعظام الموتى ثم يخصص
به المسجد يسجد عليه فكتب اليه بخطه ان الماء والنار قد طهرا وهو
مشكل اما اولها فباستناد التطهير الى الماء وهو اما النفس^{عظ}
الجص وفيه ان الجص على فرض كونه متنجسا لا يطهر بالماء المزوج
فانه غايه طهر لجماعا واما للعدرة الموقدة عليه وفيه ان العدرة
ان خرجت عن حقيقتها ودخلت في حقيقة الجسم الطاهر في
طاهرة وهذا ظاهر وان بقيت على حقيقتها ولم تغيرها النار تغيرا
لمغيرها الماء تطهرا واما ثانيا فباستناد التطهير الى
النار وهو فرع تنجس الجص فيه اشكال او على تقدير تسليمه فلا تصير
النار رما هذا توضيحا اشار اليه المحقق في المعبر وهو كما قال

وإنما يجب من الـ
شأن المفاجئ كان كذا
من الأختار

العصفوري غير معتبر إذ يمكن توجيهه بأن يكون غرض المسائل استبعاد
حال العذرة الموقدة على الجص الميناوطة به الباقية اجزاءها فيه
وانها هل تطهر بعد الاحراق ام لا وعلى الثاني فيتجسس الجص المختلط بها
لمدة قاتلة لها برطوبة الماء بناء على ما هو المرسوم من استعماله في
البناء فاجاب عليه السلام بان الماء والنار مطهران قد وردا
عليه كل منهما كاف في تطهيره الا ان الطهارة الحاصلة بالنار
شرعية وبالماء لغوية وهي النظافة ونزوال النفس المتحققة بسبب
العذرة والعظام المحترقة واذ قد حصلت الطهارة بالنار
ثم لاستدلال وارتفاع الاشكال واما حاصل ان كون النار مطهرة
شرعا قد علم بقوله ان الماء والنار قد طهرا لان الماء لا يدخله في
الطهارة الشرعية فان لم يكن النار ايضا مطهرة شرعا بقى المسجد نجسا
فلا يسجد عليه الظاهر من كلامه تجويز السجود عليه معللا بان
النار مطهرة وعلى هذا يلزم فساد كلام المعصوم في دليله ودعواه
حاشاه ثم حاشاه واما ذكر الماء فتوجيهه بما سمعت ان اريد
به المرفوع ويمكن ان يراجه ماء المطر اذا تسجد به بما كان مكشوفاً

كما هو مندوب ولا يابا الخبر فيطرب الجص المجاور للعدسة
والعظم المعلومة المتجسسا فيها من الدسومة فيختلف مود
المطهرين على الارادتين ويحصل شرعية الطهارتين على الاجرة
وهي خيرة صاحب الذخيرة فلا يتجه ما هو على اصل التوجيه وارج
من لزوم اجمع بين الحقيقة والمجاز وتوارد علتين مستقلتين على
معلول واحد وان كان يمكن ان يذبت عنه بعموم المجاز وبان التوارد
في العلل الشرعية مجاز مع ان لكل من المطهرين على ما ذكرنا غير
ما هو للاخر لو سلم ان الاشكال باق في الاستدلال فبالسئلة
بجمل الله خالية عن الاشكال للاصول الاصيل والاجماع
المنقول عن الشيخ الجليل واستصحاب النجاسة مدفوع
لانتفاء الموضوع ولو لم يكن معنا الادليل الاستحالة لكفى
في الدلالة لان نجاسة العين حالة فيها حالة تحقق حقيقتها و
لها اسم في تلك الحالة واذا استحالت حقيقتها واسمها الى اسم
وجسم ظاهر زالت نجاستها لا محالة سواء كانت عينية او
بالعرضية تزول بطريق اولي فلا وجه للتدريج في المتجسس كما عن

قوله فلا يتبعها الى قوله يمكن ان يثبت عندنا ان
 لا ياراد لا يتبعها التقدير الاول فوارد
 لكنه ينفع بما ذكره ١٢ في قوله المصنف على ان
 وانما شرطه ان قد ورد عليه كل المستند الى المار
 يكون المراد من ١٢ قوله يمكن الاستدلال بالاثبات
 وهو من مقتضى تنبيه ١٢ فغان المراد بالثبوت
 لا يشترط ما هو قوله فلو كان المراد بالثبوت
 فلا يثبت المطلوب اولاد لانه على الخاص لما في
 فغان العلة الشرعية كانت من قبيل العادات والاداب
 في احد اثني موجب فلا يحتاج الى التمايز
 البتة والعلة المستطرفة ١٢ اغاي من القسم الاخر
 المقصود منه التمييز قبل هذا التمييز فلا يفسر
 التمييز بالخير ١٢

العالم والله العالم **تَعْقِيبُ** لعلك تفطنت انهم اسندوا
 التطهير الى النار تجوزا لعلاقة السببية ولا بأس به وافرحوها
 بالذكر تسهيلا على الناس به والافالم ظهرت في الحقيقة تسعة
 اجناس به وهذا كما فعله الأطباء في تقسيم أدلة النبض به و
 الامر هين بعد العلم بالغرض والتميز بين ما بالذات وما بالعرض
تحقيق وما يستشكل ما هو المختار به من مهارة الدخان باحالة
 النار به بما حكم عن الشيخ من نجاسة دخان الدهن معللة بانها لا
 من تصاعد بعض اجزائه قبل حالة النار لها بواسطة السخونة
 وبذلك استدلل على منع الاستصحاب به تحت الظل كذا نقلوه
 وتنظروا فيه من وجوهه اما أولا فلما سمعت من الاجماع واستمر
 السيرة والزمان به على عدم التوقي من الدخان به وهو كما شف عن
 تحقق الاحالة والاستحالة بلا سخان به دليل على طهارته بل
 عدم اصطحابه لاجزاء الادهان به وربما يدعى لعفوع تلك
 الاجزاء اليسيرة به للسيرة به وانت خبير بان معقد الاجماع مجمل
 ليس فيه فيما ذكر مدخل به ودعوى العفو لا تصلح للتعويل به فالمر

له قالوا اجناس اولها البين عشرة فاما سبعة الا سبعة
 في احواله واختلافه وهو اما سبعة او ثمانية واما سبعة الا سبعة
 في الاختلاف وعدم النظام فيه وهو ما تخلف سبعة
 او غير منتظم في الجنبين اهل تحت
 المختلف فلا بد ان يكون الاجناس
 تسعة

عند بعض الضاديد وهو الخطر الواقع في كلام المتحلي على التنزيه

192

كان عليه ولا تترك طماك من اجل دايما مات عليه وعن محمد
الاعرج قال سالت ابا عبد الله عن الفارة يموت في السمسم جيا
فقال لا يا ابن سالت ابا عبد الله عن الفارة يموت في السمسم جيا
قال لا تأكلها وكل بقيقه وعن الفارة يموت في السمسم جيا
الاخلاق في جواز الاستصحاب بالبرهن المتخمس كمالا خلافت
في عدم جواز الاستصحاب بالبرهن المتخمس في البرهنت
يتخمس الجواز يكون تحت السماء ام لا يجوز تحت السقف
والظلال المشهور هو الاول بل ادعى علي بن ابراهيم الجابج
والرسل عليه مقتوذاً في النصوص الواردة عليه من كثرة ما يكره
من ذلك القيد بل المتبادر فيها عدمه والارام ما يضر بالبيان
وقت الحاجة ومن ثم ذهب ابن الحجد والشام في المبروطاني
لاح في مطلقا لكن انما ذكرته والراجح هو الجواز مطلقا ١٢
١٢

الأكيد : وما في مسألة الشيخ من قول : يُسْتَصْبَحُ به مع كونه جملة خبرية
 على الاستحباب الارشاد كما أُفيد : بقينه المقام وشهادة الوجه
 والعرف القديم واحديد : والله على كل شئ شهيد : تلخيص
 لب القول طهارة مطلق الدخان : وان كان ساطعاً من نجسة
 الادهان لما مرّت الاشارة اليه من الاستحالة وتغير الاسم و
 عدم ثبوت تصاعد الاجزاء معاً وعلى التسليم فالمدعى على الشيعة
 المصطفية : دون الدقائق الفلسفية : والتميز منها مستلزم
 للعسر : والله يريد بكم اليسر : وليس في المستمرة الشائعة
 في الافاق : سيما العراق : فان المستراح فيها لا يصفوا الى زمين
 طويل : ويدخله القاطن والسّاكن والدّخيل والتّزيل : والابخرة
 تبصاعد فيه : والبخار عاثل الدخان في الحكم وبضاهيه : قال
 في كشف اللثام بعد طهارة الدخان وبه يُعلم طهارة البخار و
 ايضا فالناس يجمعون على عدم التوقي من برقا النجاسات واذا
 اخبرتها وحكم في المنتهى بنجاستها يتقاطر من بخار النجس الا ان يعلم
 تكونه من الهواء قال في الجواهر وقد نقل في المنتهى بلفظه ما حاصله

ان هذا لا ينافي في طهارة الاجزاء المارة على الاعيان النجسة اذ لعل مراد
 بل هو الظاهر الاجزاء الماسة التي تتصاعد مع البخار وتجتمع ولذا
 حكم بالطهارة مع العلم بتكونها من الهواء بل هو ظرفي عدم نجاسة
 ذلك البخار عندة نعم قد يناقش في تعليقه الطهارة على العلم اذ
 المتجه العكس اقول لا وجه لهذه المناقشة فان حكمه بنجاسة انما هو
 لاستصحاب النجاسة اليقينية ما دام الشك في طهارة النذارة او
 القطرات النازلة منه لانه هو مجرى الاستصحاب فلا يمتنع
 باليقين والعلم بالطهارة وانما حصل ان المقتضى لاستصحاب النجاسة
 موجود والمآثر لها وهو العلم بتحقيق الاستحالة مفقود
 تدنيب وان احالت النجس فحما والمشهور فيه الطهارة بل قيل انه
 لا خلاف فيها فان ثبت فيها والا فالظاهر ان مبنى حكمه هو
 الاستحالة وفي تحققها شك فالاجود النجاسة ولا اقل من ان يتو
 فكذا الحكم في الاجر وانخرط في حكمه بالطهارة فيها الكثير
 من سلف بل عن الشيخ في خلاف اجماع الفقهاء مع ان جماعة
 منهم جوزوا التيمم بالخرق كما عن التذكرة والذكر صواب المقاصد

لا يشيخ في الخلافات والعلامة في بعض كتبه والتشبيه
 البيان والشيخ حسن ربه في العالم فزعم جماعة من شيوخ الشيبه
 الاول في غير البيان والتشبيه الثاني في الروايات والنجاسه
 على ما هو الى الاول كجمله كلام السيد السند طاب ثراه
 في الرياض ولا يخرج عن ربحان ما دلل فيه على الاجابة
 مما لا يترك من الوجيز الرائي بتفسيره ١٢

والمعتبر. والظاهر انه ليس بالافتقار الاستحالة وعدم خروجه
من الارض قد ثبت. وتحقيقه انخبز المطبوخ من العجين
النجس غدا طاهر على الظاهر عمداً بالاستصحاب. وعليه اكثر الاستصحاب
ولذا ورد الامر تارة بدفنه واخرى ببيعها من يستحل الميتة وقيل
بطهارته كما نقل عن الشيخ في موضع من النهايه. وبتبعه السبيل
في الكفايه. ونظرا الى الاستحالة وعمداً بالرواية. وفي لكل نظر
اما في الاحالة فلما فيها من المنع الظاهر فان الاستحالة تبدل الماهية
والمحقق في الخبر مجرد التجفيف والتغيير. فلا يكتفي في التطهير. و
اما الرواية فهي وايضا عبد الله بن الزبير. ومسألة محمد بن ابي عمير
ففي الاولى مورد السؤال ما عجن بماء البئر الذي مات فيه لفأرة قال اذا
اصابه النار فلا بأس بأكمله وفي الثانية في عجين عجن وخبز ثم علم ان
الماء كانت فيه ميتة قال لا بأس اكلت النار ما فيه وانت تعلم ان كاهن
بالدفن والبيع يتنافيهما. وان للبحث محال فيهما. اما في الاولى فلا
ماء البئر طاهر على المختار. فلا بأس به ولو لم تمسس النار. واما في
الثانية فلا دن من الميتات ما هو طاهر. وليس في الخبر ما يدل على ان

الواقع في الماء ما هو قدس + وأما قوله في الأولى إذا أصابها النار
فلا بأس وفي الثانية لا بأس أكلت النار + فلعلة إشارة إلى رفع الاستعداد
وبأجملة فكل من الروايتين قبل التأويل + على أن الأولى مستمدة على
بعض الواقف والمجاهيل + وأما ما في المدرك من الطعن في
الثانية بالارسال + فلا يخلو عن الإشكال + لأن مرسلاً ابن أبي عمير
كما مسانيد + عند السائيد + وهو على ما ذكره في كتب الرجال
من اجراء الصحابة وممن رجمت على صحيح ما صح عنه العصابة وشذ في
كلامه اختلاف عجيب + فحكم بنجاسته في المحلى عن المبسوط
والتهذيب + وافتر بطهارته فيما نقل عن الاستبصار + نظراً
إلى بعض الاخبار + وقال في نهايته + تارة بطهارته + وأخرى
بنجاسته + وقد يقال إنه ذكر أخبار الطهارة رتبة ولنا
عزيميل الاعتقاد + أنه يرجع عن القول الأول إلى الثاني فلا
فلا استبعاد + والمختصان المشهور + هو المنع + و
الاحتياط أيضاً في الاجتناب + والله العالم بالصواب
وسارعها الاستحالة وهي تدل الصورة النوعية واتفاق

فإن من جلد جالباً احدين الحسن الشيباني
النجاشي إن كان واقفياً واحداً فحين عبد الله بن
الزبير وجه عبد الله ومجهولان قال في الدرر

الماهية الى صورة اخرى واكتساب اسم مبارك. للاول قوله
 في شرح الالفية وقيل تغير الاجزاء والقلوب ما من حال الى حال
 كما عن الشهيد في تعليقاته على القواعد والاول جود بل
 الثاني ان اريد به الاول فالما لا واحد. والافاسد +
 لانتقاضه بالمتنجس من الفهم اذا صار دقيقا. ومن الارز
 اذا اتخذ سويقا. ومن اللبن. اذا عمل منه الجبن او
 السمن. وبالنخب المطبوخ من العجين. والنخل والسكر اذا
 طبخ منه السكنجبين. الى غير ذلك مما تغير اجزائه من
 حالة الى حالة. ولم يتحقق فيه ما اعتبره الشارع في
 الاستحالة. وليعلم ان الاستصحاب هو ابقاء ما كان +
 الى ان يحصل بزاو لا يقان. فكل من الاستصحاب
 والاستحالة حدان. ومن اشتبه عليه الامر والتبس +
 ربما اخرج بعض افراد الاستصحاب في الاستحالة او عكس
 فالاصل فيما تغير صفته خاصة هو الاستصحاب لا اذا
 عارضه الدليل. وكذا فيما انفصلت حقيقة الاستحالة

فيه هو الاصل الاصيل + فخرج تغير الصفات لا يستعمل استعماله ولا يطهر
 كما نرى يد الماء القليل + الا ما ثبت بالدليل + فيطهر بالتغيير
 كما ماء القليل اذا امتزج بالكثير + وكالتوب الرطب للتجسس + اذا
 جففته الشمس + وكذا الحال في الاستحالة كما ماء الطاهر
 اذا استحال بؤلا لما لا يוכל محله + فان الاستحالة لا يزول بها
 حكمه + لان الحال اليه طاهر بلا تكثير + وكما نخم للمستهلكة
 في الخلل الكثير + فان الاستحالة لا يكون فيها سببا للتطهير +
 اذا لا يظهر اثرها ولو فرض التأثير + والماء المطلق الصالح للوضوء
 او المتجسس اذا صار مضافا فاحد حكميه يتغير + دون الاثر
 وذلك لان المتغير هو الصلوح كان عارضا لمن جهة وصف
 نال عنه وهو الاطلاق + وغير المتغير وهو التجسس كان
 ثابتا له من حيث كونه جسما طيبا وهو باق + على ان الاستحالة
 لا محل في الصلوح لاجرائه + اذ محل الشك ولا شك في عدم
 بقاءه + مع عدم الصلوح لانقضاء شرطه وهو الاطلاق لا
 يخصر تغير الماء عن حاله + حتى لو نقل ماء بعينه ووصفه

عن ملكه لا ترفع عنه الصلوح بمجرد انتقاله والصورة المحال
 إليها ان كانت معلومة النجاسة فلا يستحال منه نجسة كالماء الطاهر
 يستحيل بولاً لما لا يוכל لحمه ولا فطرته للنجس والمتنجس كما اذا امتلأ
 الخمر خلاً والنطفة حيواناً طاهراً والعذرة دوداً والدم قحاً
 والماء النجس بولاً لما كوال اللحم لأن الشراذم السليمة عن حقيقة ودخل
 في حقيقة اخرى كان لحكمها اذ لكل حقيقة حكم وهذا واضح
 وللأجماع فقد وتخصيه وللسيرة المستمرة وكفى بذلك دليل
 وقد يحتج المطلوب بأدراج تحت أصلهم بحكم بأن الحكم يدور
 مدار الاسم ولا يقدح فيه تخلفه في بعض الموارد بالدليل فان
 هذا شأن كل أصل أصيل ولا لزوم بطلان حكم الاستصحاب وهو
 حكم عام بصحة الالتزام وفي هذا المقام كما لو حر اليه بعض الحكماء
 نظر الى ما بلغ حد الشوع من انه مشروط ببقاء الموضوع
 وفيه تأمل لا يستقيم معه هذا الاحتجاج وسيظهر
 لك انه محتاج الى التقييم والانضاج وكيف كان
 فقد علمت ان الحكم لا يحتاج الى هذا الادراج فلا

يحتاج الى الفحص عن الدليل * بل يكفي العلم بان هذا الشيء مستحيل
 واما تحقيق قولهم ان تغير الحكم بتغير الاسم * فيقتضى بسطاً
 في الكلام لا يتحمل المقام * وجملتنا لا بد او لا من تشخيص ان
 مرادهم بالتغير عدم بقاء الحكم السابق * او ثبوت حكم لاحق
 وكل منهما باطلاً في محل الرتبة * لانه ربما ينافي تنقيح المناط
 والاستصحاب * فلا بد من التمييز بين مورد * ومورد هما
 ليظهر طريق الصواب * والظاهر ان ارادة الاول بعيدة عن
 ظاهر كلام هؤلاء الفقهاء * فانهم يعبرون عن هذه الاصليات
 الاحكام تدور مدار الاسماء * وثانياً ان هذا الاصل ينحصر
 الى قضيتين احدهما منطوق قولنا كلما تحقق الاسم تحقق الحكم
 وثانيتهما المفهوم اما المنطوق فصدقه معلوم والرجوع في ذلك
 الى العرب واهلها * واما المفهوم فظاهر كلامهم فيه اعموم *
 وهو ممنوع لان دليله اما النص وانتفاء معلوم * وما جاء
 من انه اذا تحول عن اسم انخرط باس فليس من قبيل النص
 لانه بانحل فخص * واقصاها * ان يشمل ما عدا * مما

فانهم بما يغيرون المحكم بتغير الاسم في مادة ولا يغيرونه في آخره
 بل يختلف احكامهم في مادة واحدة كما اذا صارت المحنطة
 دقيقا او عجينا او خبزا والقطن ثوبا والطين لبننة او خرافا
 فان حكمهم مختلف في كل منهما بالنظر الى اغراض المتعلقة به
 والاحوال لطارية عليه فحكمهم فيه في البيع والشراء والهبة
 ربما يتغير وفي النجاسة لا يتغير فقد تلخص من هذا كله ان
 لا دليل عليه الا فيما علم فيه حال الوصف انهم يغيرونه بتغير الاسم
 كما اذا كان الوصف العنواني علته للحكم على انه لا بد من تقييد
 الاسم المتغير بكونه للكل الاشمل والافكثر ما يتغير الاسم به في
 تغير في المسمى كالزبيب والعنب والبسرة والرطب وغيرها
 من اسماء الخمر والجمل فانها مختلفة بحسب الصنف والوصف
 وحكم النوع لا يختل في غير لو كان تغير الاسم كاشفا عن تغير
 الحقيقة فهو اصل موصل ولكن لا يرجع الى الدليل الاول
 بل كانه هو فلا تغفل ولا تطيل الكلام بما بقي من التقص
 والابرار واجبيه المقام وعدم الحاجة اليه في اصل

الماء + تفرغ المشهور الطاهر من النظائر الطهارة في اللحم المستحيل
 من الكلب + تخنيز + وشط بعضهم اشتغال المصلحة على الماء الكثير
 لانه ان وقع في القليل نجس الماء فلا ضرر قبل ان يستحيل + وفي العذرة
 اذا استحالت الى التراب والطين + خلا فان طاهر بعض الاساطين
 مع تصحيحه بطهارة التراب المستحيل من الاعيان النجسة + وقد
 بعضهم العذرة لا يكونها يابسة + ولا يتغير وجه الاول + ولذلك
 يا قول + فيقال ان هذه تفرق اجزاءها لا الاستحالة + وقد يستدل
 له باعتبارات ضعيفة الدلالة + مفضية الى الاطالة + منها ما
 فيه اجمال + واخر لو تجرى في كل ما استحال + وليتفقا من
 محبة من ان هذا القائل اخلد حل الجليل + استدلال طهارة
 التراب المستحيل + من الاعيان النجسة بان الحكم معلق على الاسم
 فينزل بنزوله وهذا هو الاصل الذي سمعت من احواله + وعرفنا
 عليه وما له + ولنجاسة المستحيل ملحا بانها قائمة بالاجزاء وقد
 علمت ان هذا مطرد في كل استحالة + فقد حريت بما وعيت ان
 ذلك توسع وهذا تضيق + وهو تضاد على تضاد عند التدقيق

له وهو اهل في الجواب عن من في الحقيقة من غير ضرورة طهارة
 كون النجاسة ذاتية والنجاسة في ان الباقي مستغن عن التوضيح
 وهو ما عن جوابي الشبهة + القواعد من ان الاستحالة عند
 الاصول عبارة عن تغير النوعية وهي لعدم تغير ذواته ان لا يمتنع
 بالانواعية الصورة بغيرها المعروفة فعلية كما تغيرت في العذرة في
 صارت ترابا وان ارجوها بالجميع لم يمتنع هذا الاطلاق يكون الشيء
 ان اجزاء الاصل لا تتغير بالتراب بل يتغير هذا الاطلاق يكون الشيء
 لو لم يجرى في كل ما استحال + فانه لا يتحقق فيها الاستحالة بعد
 الاصل فيه في الجملة + فانه لا يتحقق فيها الاستحالة بعد
 شذوذ في الاستحالة + فانه لا يتحقق فيها الاستحالة بعد
 طهارة في كل ما تغير لونه ولم يتغير حقيقة

باري الله في النجاسة فيه وفي كل متغير كان قد تغيرت
 حقيقة

فكيف يجمع بينهما والتوفيق فافهم واسأل الله التوفيق وذلك
 ان تقول في توجيهه ان الاجزاء الارضية باعيانها موجودة
 في العذرة حال كونها عذرة بيضاء ان مَشَخَصَاتِهَا كالأرائح
 واللون سائرة لها في تلك الحالة فاذ ازالته عنها مميزات
 يظربها الاستحالة وان القلب لا يغني عن الحق شيئاً وهذا
 الحق بجلده ووافوق بجلده فقد نقل عنه في الكتاب اذا صار
 ملحاً ان النجاسة قائمة بالاجزاء فلا تزول بتغير اوصاف محلها
 انتهى فنفقاً عن المنتهى وفيه بعد ان الكلام على استحالتها
 الى الارض وما ذكرته فهو على التسليم غير مانع من الفرض الا ان
 يقال ان الاستحالة في تربية العذرة عند غير متحققة ^{للمست} _{للمست}
 بناتبة محققة ونظيرها الفهم والخوف كما سلف ولو كان
 فرض الاستحالة فيها فرضاً واقعياً لكان يحكم بطهارتها كما اذا صار
 جزء من النبات ولا اقل من ان يكون هذا منعكسه و
 انكاراً في صورة الدعوى فعل المدعى لا يثبت ولا حجة الا ان

يستدل + فليتنامل + هذا هو الكلام في الاول + واما الثاني
 فلم وجه كما قيل + وهو انها اذا كانت رطبة تلطخ بها التراب وهو
 غير مستحيل + فلو استحال النجاسة بعد ذلك وامتنعت بقيت
 الاجزاء الترابية على النجاسة والمستحيل ايضا لا شتباها كما
 عن المعتبر قال الشيخ حسن + وهذا الكلام حسن + لكن لا يخفى ان
 النجاسة حينئذ عرضة قابلة للتطهير + فخرجت عن محل
 البحث والتقرير + ولعل غرضه مجرد التبيين والتنوير + وبالحجة
 فلا حجة للخلاف في المسئلة + ولولا ما افردناها عن الامثلة +
 ومع ذلك فالاحوط الاجتناب بخر وجاع عن خلافه ^{حالة} هو لا
 وان لم تساعد الاكلام + فرع تطهر انما اذا استحال خلاف
 بنفسها من غير افساد + وهو من الضرورة بمكان لا يحتاج
 الى الاستشهاد + واما اذا تخللت بالعدج قهيل تطهر ايضا
 ويحتل المنع وتوقف الشهيد ر + والثاني احوط واوفى بعد اول جملة
 من الاخبار كخبر العيون عن علي عليه السلام مكلوا انماها انفسا
 ولا تاكلوا ما افسدتموه انتم وخبر ابي بصير عن الصادق انما

يُجْعَلُ فِيهِ الْإِخْلَاقُ إِلَّا أَمَّا جَاءَ مِنْ قَبْلِ نَفْسِهِ وَتَجَرَّأَ عَنْهُ الْخَيْرُ
يُجْعَلُ خَلْدًا قَالَ لَا بَأْسَ إِذَا الْمِجْعَلُ فِيهَا مَا يَقْلِبُهَا لَكِنَّا مَعَارِضُهَا يَأْتِي
وَالْمَشْهُورُ الْأَوَّلُ وَيُمْكِنُ أَنْ يَسْتَدِلَّ بِهِ بَانَ الْأَسْتِحَالَةُ هِيَ عِلَّةُ الطَّهَارَةِ
وَالْحَلِيلَةِ ۖ وَالْعَلَلُ لَا يَمْنَعُهَا مِنَ الْعَلِيَّةِ ۖ بَلْ حَكَ الْأَجْمَاعُ عَلَيْهِ عَنِ
الْمُرْتَضَى وَالْمَحَلِّ ۖ وَظَاهِرُ الْفَاضِلِ الْهِنْدِيِّ ۖ وَهُوَ مَدْلُولُ صِحِّهِ
عَبْدُ الْغَنِيِّ بْنِ الْمُهْتَدِيِّ ۖ كَتَبْتُ إِلَى الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ حَبْلُكَ
الْعَصِيرُ يُصِيرُ خَمْرًا فَيُصْبَغُ عَلَيْهِ الْخَلُّ وَشَيْءٌ يَغَيِّرُهُ حَتَّى يُصِيرَ خَلْدًا
قَالَ لَا بَأْسَ بِهِ وَمَا حَكَ عَنْ فَقْدِ الرِّضَا عَلَيْهِ السَّلَامُ وَعَنِ السَّائِرِ
مَنْ خَبَرَ ابْنَ بَصِيرٍ وَهَذَا مُشْتَمَلُونَ عَلَى عِلَالِهِ بِالْمِلْحِ وَغَيْرِهِ كَمَا فِي الْجَوَابِ
وَصَحِيحَتِهِ جَمِيلٌ قَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَكُونُ لِي عَلَى الرَّجُلِ دِرَاهِمُ فَيُعْطِيَنِي
بِهَا خَمْرًا فَقَالَ خَذْهَا ثُمَّ أَفْسِدْهَا وَقَالَ عَلِيُّ بْنُ حُدَيْدٍ أَجْلُهَا
خَلْدٌ وَعَلَى هَذَا فَيُجْعَلُ الْخَبَرُ النَّعْمَ عَلَى الْكَرَاهَةِ جَمْعًا ۖ بَلْ يَشْكُلُ
أَيْضًا الْحُكْمُ بِهَا قَطْعًا ۖ لِأَنَّهُ أَفْسِدَ وَأَجْلُ صَنِغَتَا أَمْرِهِ تَدُلُّ
عَلَى الرَّجْحَانِ ۖ وَهُوَ الْكَرَاهَةُ لَا يَجْتَمِعَانِ ۖ إِلَّا أَنْ يَقَالَ الْعُلَمَاءُ
زَالَتْ فِي خُصُوصِ الْمَقَامِ حَقْقًا عَلَى مَا لَمْ يُمْسَسْ مِنْهُمْ مِنْ خُصُوصِ الْحُكْمِ

الحاصل الجوهري
ساجد اعجاب وحب
ساجد اعجاب

في صورة العلاج بعين مستهلكة لانها ان بقيت بعد تنجسها نجست
ثانية ويقتدُرُ عن المشهور يمنع التنجيس للتبعية كما في الاية وفيه
شيء وهو ان اقصر ما يدل على التبعية هو ان النِّصْرَ اَرْدُ بَطْهَرِ
المستحيل ولو بعلاج وهو يستحيل ان بقيت النجاسة في الاية
وهذه العلة في العين مطلقا غير جارية اذ يكره العلاج بالاجسام
الفانية الا ان يقال ان دليل العموم ترك الاستفصال فقد
تلخص مع اختلاف الاخبار في علاج النحر ان مطلق التخلل
يُطَهِّرُ وَيَحِلُّ فافسادها اصاد حُرْمَ الْعُمُومِ لادلة المعلومة ونحوها
قال البحر الطباي في المنظومة ونحو العصيد ان تخلل
بإتفاق طهر وحلله بنفسه او بعلاج القلب ان بقى القلب
فيه او ذهب ثم ان وقعت النحر في حُبِّ التخلل فالظاهر انها
لا تطهر ولا هو ان استهلك ولا دلالة فيما مر على طهرها لان
المتبادر منه عكس ذلك ولو طهرت لزم طهر البول وغيره من
النجاسات اذا وقع في المرقع فاستهلك وزهق وهذا قول
مختلف ومن العجب العجيب عمل الفاضل القاساني بما هو بعيد

من القياس للتعاني + حيث قال ان الخلل لا يقصر من تلك الاعيان
 المعانج منها + وهو من اعرب مسالك الاخبارية واعجبها + فانهم
 اشد الناس + منعاً وانكاراً على لقياس + حتى انهم يدعون
 بطلان القياس بالاولوية والفحوى + فكيف يستجيز لا مع الفارق بعد
 هذا الدعوى + وهوان الاعيان اذا وقعت في الخمر طهرتها
 بالنقص والخمر اذا وقعت في الخلل نجست الخلل ولا طهر لها عقداً
 الا الاستحالة وهي متأخرة عن نجسه او معه تنزلاً فاذا استحال
 استحال الى الخلل البند ولا يعقل تقدماً استحالة الخمر على تنجس
 الخلل لان النظم انها محتاجة الى مضي زمان صاير ولانها فرغ
 على ملاقاته المنجس للخل وبعبارة اخرى ان العين اذا وقعت
 في الخمر واحالتها خلاً فهناك نجس وهي الخمر منجس وهي العين الملقاة
 وكلها قد طهر اما باستحالة جميعاً والاولى استحالة والثانية
 تبعاً للنقص واما اذا وقعت الخمر في الخلل فهناك نجس ومنجس
 ايضاً والنجس هو الخمر وان استحال لكن المنجس هو الخلل باق على
 حاله ليس له حالة يستحيل اليها ولا محل للتبعية + لعدم العلة

الشرعية + ولو ادعى أنها بجرحة الوقوع استحالت ولم يطرر قلة
 الخل خلل + فلا تسمع من غير نص ولا تعقل + خصوصاً ممن يدعى
 اليقين + ويبالغ في التكدير على الظن والتخمين + وكمرين توقف
 الشهيد وهو من المجتهدين العظام + في جواز علاج الخمر بالأسهم
 وبين تعدد القاساني وهو من الاخبارية من تحجيز العلاج
 مطلقاً الى طهر الخل الغر المستهلك فيه الخمر بتوهم الاستلزام
 من غير نص في المقام + وخامسها الانتقال هو التحول من اضافة
 حقيقة حكمها النجاسة الى اضافة مطهرة كذلك كدم الانسان اذا
 انتقل الى القتل + والبقى + وبقيد الحقيقة خرج العلق + فانه
 لا يضاف اليها حقيقة بقول مطلق + والظاهر من كلامهم ان
 الانتقال + مطهر بالاستقلال + والفارق بينه وبين الاستحالة
 ان فيه التساب اسم مبائن ولو مع بقاء الحقيقة وهي لا تبقى فيها لكن
 طاهر ما نقل عن الشهيد في الذكرى من ان الله قال يطهر الله ما يشاء
 الى البعوض والبرغوث بسرعة استحالت الى دمها الله راجع الى الاستحالة
 ويحتمل ان يكون قوله هذا كناية عن التساب اسم مبائن باضافته

الى البعض وعلى التحال فهو مطهر في ما ذكر من المثال لقوله عليه السلام
 في دم البراغيث ليس به بأس وللزوم اخرج وللشبهة التي كانت
 ان تكون اجماعاً وذلك الذي يثبت به الملامح والآفة الاضافه
 مجال واسع للكلام + واما العلق فالظاهر ان الدم المتعذب
 اليها لا يحكم بطهارته + الا بعد العلم باستحالة ذوق السيد العلم
 ومن في طبقة + من الاعاظم + فانها كما المحاجم + والله العالم
 وسادسها الاسلام وهو مطهر ان كان عن كفر اجماعاً بل
 ضرورة من الدين او المذهب ويتبعه ما به + من عرفه ورضاه
 دون ثيابه + ولا فرق في بدنه بين النجس المتنجس لان النجاسة
 الكفرية اذ ازلت عنه بالاسلام زالت العرضيه ايضا لانها
 وعدم اشتدادها + لو قلنا بعد تضاعف النجاسة بل على القول
 به ايضا للسيرة المستمرة وعدم ورود الامر من الشارع بوجوب
 تطهيرها مع القطع بتلطنها بانواع منها + في عمرة + وبان استعمل
 الماء في زمن كفره + غير مفيد لطهره + نعم ان كانت عينها حية
 الاسلام موجودة + لم يكن بد من تطهيرها على الطريقة المعمورة

وَأَمَّا إِنْ ارْتَدَّ عَنِ الْفِطْرَةِ الْعِيَاذُ بِاللَّهِ ثُمَّ اسْلَمَ ۖ فَمِنْهُمْ مَنِ ارْتَدَّ
لَا وَغَرَى إِلَى الْعِظَمِ ۖ وَاخْتَارَ الشَّيْخُ لِلْعَامِرِ ۖ صَاحِبَ بَحْوَاهُ ۖ
وَقِيلَ نَعَمْ حُجَّتِ الْقَائِلُ بِالنَّجَاسَةِ أَمَّا أَوْلَا فَبِاسْتِغْنَاءِ كَفَرًا
وَنَجَاسَتِهِ وَفِيهِ أَنَّهَا جَمِيعًا قَدْ زَالَا بِالتَّوْبَةِ فَلَا مَحَلَّ لِلدُّسْتَحْنَاءِ
وَمَا بِاللَّهِ يُحْكَمُونَ بَعْدَ تَوْبَتِهِ بِارْتِدَادِهِ ۖ الْمُرِيدُ لِمَا أَنَّ اللَّهَ
هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ ۖ وَأَمَّا ثَانِيًا فَالْإِجْمَاعُ الْمَنْقُولُ عَنْ
كُشْفِ اللَّثَامِ عَلَى عَدَمِ قَبُولِ تَوْبَتِهِ وَمُسْتَدَلٌّ بِصِحَّةِ ابْنِ مُسْلَمٍ
مَنْ رَغِبَ عَنِ الْإِسْلَامِ وَكُفِرَ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ ۖ بَعْدَ سَلَامِهِ
فَلَا تَوْبَةَ لَهُ وَقَدْ وَجِبَ قَتْلُهُ وَبَانَ مِنْهُ أَمْرُهُ وَيَقْسَمُ مَا تَرَكَ
عَلَى وَلَدِهِ فَإِنَّ مَعْنَى نَفْيِ التَّوْبَةِ نَفْيُ أَحْكَامِهَا الَّتِي مِنْهَا الطَّهَارَةُ وَ
مُسْلِمُ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى مِنْ شَكِّهِ فِي اللَّهِ بَعْدَ مَوْلَدِهِ مِنَ الْفِطْرِ
لَمْ يَفْعَلْ إِلَى خَيْرٍ أَبَدًا وَمَوْثِقَةُ السَّابِاطِ قَالَتْ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ
عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقُولُ كُلُّ مُسْلِمٍ بَيْنَ مُسْلِمَيْنِ ارْتَدَّ عَنْ دِينِ
الْإِسْلَامِ وَحَجَّدَ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ بِنُتُوهُ وَلَكِنَّ
فَإِنْ دَمَهُ مَبَاحٌ لِكُلِّ مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنْهُ وَأَمْرُهُ بِأَشْنَةِ مِنْهُ يَوْمَ

ارتدت فلا تقرب، ويقسم ماله على مراثته الحديث وفيه انه ان اراد العبد
قبول توبته عدم قبولتها مطلقا فالاجماع ممنوع لتحقيق الخلاف
في المسئلة من اعظم المجتهدين وافاضل الاساطين
كالشهيدين من الاولين وبحر العلوم من المتأخرين وان اراد
عدم قبولتها ظاهرا فليس وفيها في التبيين بهذا المعنى لكنه
لا يستلزم نفي الطهارة والعبارة بالاجماع على عدم قبول توبته
في الظاهر مطلقا والآن الصبي في هذا المطلب غير ناصته
لصحة ان يكون بمعنى نفيها عدم قبولها ومنعها من اجراء الاحكام
انخاصته واما المسئلة فضعفها خاليه عن النفي كما لموثقة
واقصاها الاخبار عما هو الغالب من احوال المرتدين في مثل
ما ورد في حق بني مية وولد الزنا واما ثالثا فبان بغير
مجرى الكفار لا شعاع احكامه من قتله وقسمته ماله بذلك
فيحكم عليه بالنجاسة التي هي من احكام الكفر بل هو هوها
وفيه انه كذلك ما لم يتب فاما اذا تاب لم يظفر به
السلطان فيبشر الاسم الفسوق بعد الايمان فيحكم

عليه اعترا فأمناك بما يحكم به للكافر. ومعلوم إن الكافر إذا أسلم
فهو طاهر. ومن هنا وضعنا الاستمسك للقائلين بالنجاسة
بالاطلاقات الدالة على كفر المرتدين. واستحقاقهم النار في يوم
الدين. لأن ذلك مقيد بأن يموتوا وهم كفار. ولم يتوبوا إلى
الله الفقار. على أن التوعد بالنار واقع في سائر أهل الكتاب
ولا فائل بنجاستهم جميعا كما هو الظاهر. وما يصلح حجة للقائل
بالطهارة فوجوه أحدها أنه مكلف بالعبادة البتة فلم يقبل
توبته كان تكليفه بها عبثا قبيحا لكونه تكليفا بالأيطاق وقيل
عليه أولا أنا لا نسلم كونه مكلفا لأنه في حكم الميت وجوبه الله في
حكمه في دينونة زوجته وغيرها مما ورد فيه النص لا في حكمه
في سقوط التكليف لا ترى أن المفقود عند تحقق الشرط في
حكم الميت أيضا ولذا تطلق زوجته وتقسم تركته ولكن لا يسقط
عنه الصوم والصلاة ولو كان في الفلانة وليس من كان في حكم
الميت سقط عنه التكليف بل هذه الوجبة الكلية لا مصادق
لها في فرع أصلا ولو كان المرتد في حكم الميت مطلقا لفعل

ما شاء معلناً من الفصب والنهب والقتل والزنا ولم يكتب عليه شيء مما جنى. وان احدث ما احدث. وهذا شرع مستحدث. ولو اراد الله ميت على سبيل المجاز بالمشار لأنه سيقول بالمجاز فيه. وكلام مختل. ولو صح لسقط التكليف عن الفريق والموت محل. وغيرهما كالساحر المسلم. والزنا بالمحارم. والتارك للصلاة او الصوم اذا اخذه الحاكم على انه لا يقتل في صورة الفرض. بل حي مشر على الارض. وثانياً انه لا يقبر في التكليف بذلك بامتناعه باختياره لما هو مقر في محله ان ما بالاختيار لا ينافي الاختيار ولهذا كثرة في الشرع وجوابه ان هذا انما يتم في التكليف بالعبادة بعد وقتها اما قبل الوقت فلا لعدم وجوب مقدمة الواجب المطلق قبله فلا يحصر عن لزوم قبح التكليف في بعض الاوقات مع انه حسن مطلقاً مع ان قولهم ما بالاختيار لا ينافي الاختيار ليس من الضوابط الكلية العامة بحيث يشمل المقام لتخلفه في موارد من تعدا بحجابه عالماً بالعدم خائفاً على نفسه لتلف ان اغتسل فانه يتيم ولا

يُكَلَّفُ بِالْفَسْلِ عَلَى الْأَقْوَى مَعَ أَنَّ السَّبَبَ بِاخْتِيَارِهِ عَلَى أَنَّهُ فَرْقٌ
 فِي الظَّاهِرَيْنِ مَا كَانَ فَعْلُ الْعَبْدِ نَفْسَهُ سَبَبًا لِعِزَّةٍ عَنِ الْمَكَلَّفِ
 بِهِ كُنْ فَوَتْ الطَّهَوْرَيْنِ بِاخْتِيَارٍ مِنْهُ وَمَنْ سَوَّفَ الْحُجَّ وَضَمَّ
 مَالَهُ وَبَيْنَ مَا كَانَ فَعْلُهُ مَوْرَدَ الْعُقُوبَةِ أَوْ حَكْمٍ مِنَ اللَّهِ وَكَانَ
 ذَلِكَ الْأَمْرَ الْأَلْهِىَ هُوَ السَّبَبُ لِعِزَّةٍ كَمَا فِي الْمُنَازَعِ فِيهِ عَلَى تَقْدِيرِ
 عَدَمِ قَبُولِيَةِ التَّوْبَةِ وَلَوْ سَلَّمَ أَجْرَاءُ الضَّابِطِ الْمَذْكُورِ مَطْرَحًا
 فِي الصُّورَةِ الْأُولَى فَلَا سَلَامَ فِي الثَّانِيَةِ كَيْفَ وَقَدْ جَاءَ فِيهِمْ عِنْدَ
 اللَّهِ مَا جَاءَ أَمْ كَيْفَ وَيُلْزَمُ عَلَى هَذَا الْفَرْضِ بَقَاءُ التَّكْلِيفِ عَلَى
 حَالِهِ فِي الْعَمْرِ وَالصِّمِّ وَالشَّلَلِ وَالْبُكْمِ إِذَا كَانَتْ مِنَ النِّقَمِ وَ
 ثَابِتًا فِيهَا أَنْ نَقُولَ عَلَى طَرِيقِ الْأَلْزَامِ أَنَّ الْأَحْكَامَ كُلَّهَا تَدْرُسُ
 الْأَسْمَاءَ عِنْدَ هَذَا الْقَائِلِ بِحُلَا حُلٍّ فَلَهُ وَجْهٌ لِبَقَاءِ الْحُكْمِ فِيهِ
 وَاسْمُ الرَّدِّ عَنْهُ زَائِلٌ بِدَلَالَةِ التَّحْقِيقِ أَيْضًا لِمَا ذَكَرْنَا مِنْ جَرَيَانِ هَذَا
 الْأَصْلِ الْمَذْمُورِ عَلَى لِسَانِ كُلِّ فَقِيهٍ إِذَا كَانَ لِلْحُكْمِ تَعْلِيلٌ عَلَى الْوُجْهِ
 وَلَمْ يَدْخُلْ فِيهِ وَهَذَا كَذَلِكَ فَإِنْ رَتَدَ عَنْ دِينِهِ نَحْبَسُ مِنْ
 حَيْثُ أَنَّهُ مَرْتَدٌّ فَتُجَاسَّتُهُ إِلَى زَيْلٍ فِيهِ لَوْ صَفَّ لَا تَمْتَدُّ وَلَا

شك في رد الدان التائب من الذنب لمن لا ذنب له ولا كبير مع
 الاستغفار كما لا صغيرة مع الاصرار كيف لا وقد اخرج بعضهم الاسلام
 تحت الانتكاف بعضهم تحت الاستحالة وثالثها ان ارتداد ذنب كل
 ذنب مغفور بعد التوبة للمجاة في الرجاء والعفو والمغفرة. وانفتاح
 بابها الى الفرغ. ما لا يحصل الا لو كانت له ذنوب كما لا رضى السبع
 والبحار والرياح والاشجار والسموات واللوالب والعرش والكرسى كما في
 حديث الشاب التائب وغيره من الاخبار الماثورة عن السادة الاطباء
 حتى ان في بعضها ليغفر الله تعالى يوم القيمة مغفرة ما خطرت قط على قلب
 احد حتى ان ابليس ليطاول لها رجاء ان تصيبه والنعم من شمولها الكفر
 مستند بقوله تعالى ان الله لا يغفر ان يشرك به ويغفر ما دون
 ذلك لمن يشاء ليس في محله لانه في حق المشركين اذا ماتوا على الشرك
 ولو ان المشرك تاب قبل توبته بالخسر ورد فليكن لا يشتغل بمومات التوبة
 المدة بعد ما اسلم ولم يميت كافرا اما سمعت قول بعضهم ان هذا كالاية
 من ارجاء ايات القرآن وذلك انه لم يستثن فيها الا الشرك ومعلوم
 انه مغفور بالتوبة ايضا ثبت بها مغفوريه كل ذنب وقوله يا

عِبَادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ إِنَّ
 اللَّهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعًا إِنَّهُ هُوَ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ وَلَا شَكَّ أَنَّ تَدَا
 الْمَرْءَ اسْرَافَ مِنْهُ عَلَى نَفْسِهِ فَهُوَ دَاخِلٌ فِيهِمْ قِيلَ لَهُمْ لَا تَقْنَطُوا وَلَوْ يَقْبَلُ
 تَوْبَتَهُ لَزِمَهُ أَنْ يَقْنَطَ وَيَأْسُو الْيَأْسَ مِنْ رَوْحِ اللَّهِ مِنَ الْكِبَرِ الْكِبَارِ
 فَلَكَيفَ يُسْتَبَاحُ لَهُ ذَلِكَ وَفِي الْقُرْآنِ مَا رُجِيَ مِنْهُ كَمَا نَقَلَ الْفَرَّاسِيُّ فِي
 الْأَحْيَاءِ عَنْ الْأَمَامِ أَبِي جَعْفَرٍ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ يَقُولُ لَا صِحَابَ
 أَنْتُمْ أَهْلُ الْعِرَاقِ تَقُولُونَ رُجِيَ أَيْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ قَوْلُهُ تَعَالَى
 قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ
 وَنَحْنُ أَهْلُ الْبَيْتِ نَقُولُ رُجِيَ أَيْتُهُ فِي كِتَابِ اللَّهِ قَوْلُهُ تَعَالَى وَلَسَوْفَ نُعْطِيكَ
 رَبُّكَ فَتَرْضَاهُ أَرَادَ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّ النَّبِيَّ لَا يَرْضَى وَوَلَدَهُ مِنْ
 أُمَّتِهِ فِي النَّارِ وَبِالْحِمْلَةِ فَلَا يَخْلُوا مَا أَنَّهُ مَأْمُورٌ بِالتَّوْبَةِ أَوَّلًا وَعَلَى
 الثَّانِي يُلْزَمُ الْأَعْرَاءُ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَا مَرَّةً بِالتَّوْبَةِ مَعَ عَدَمِ مَقْبُولِيَّتِهِ غَيْرُ
 مَعْقُولٍ عِنْدَ الْعَقْلِ بَلْ مَنَافٍ لِأَدْلَى الْعَدْلِ بَلْ وَلَيْسَ مِنْ صِفَاتِهِ
 تَعَالَى أَنْ يَأْمَرَ بِالسُّوَالِ وَيَنْعَمَ الْعَطِيَّةُ كَمَا وَرَدَ فِي بَعْضِ الْأَدْعِيَةِ
 السَّجَّادِيَّةِ وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى الْكَافِرِ فِي تَكْلِيفِهِ بِالْفُرُوعِ مَعَ عَدَمِ

مقبوليتها فلا يستقيم للفارق وهو ان تكليف الكافر ^{بالتوبة} وان لم
يصح ايقاعها منه لمكونه في قوة المشروط ما دام الوصف وبن صفة
لا المشروطة بشرط حتى يلزم المحذور وتكليف المرتد بالتوبة مع
عدم قبولها ليس كذلك فان المشروطة ما دام الوصف في حقه كاذبة
ايضا بل هذا التقدير والهم عن استتابة ^{المرتد} تعلق من عذابه
كالوكة + غير مناف لقبول نوبته بينه وبين الله + ولا
دال على عدم انتفاعه بها اساسا بل على انه لا ينتفع بايقاعها
اذا راي باسأب بل مقفلة ضد الامثلة القوية حقيقة ان
يصح نوبته في الشر والعلن من جهة ابرار كن اليه من ركن + كما
نقله المحقق الشيخ محمد حسن + ولكن لاجماع على عدم قبولها
منه في الجملة الجائنا الى لتفصيل كما تبين + اقتصارا فيما هو
خاف فلا ضل على القدر المتيقن + كيف وان ثبوت الطهارة
التي بنائها على لظاها أولى فاهون + من ثبوت النجاسة التي
تحتاج الى العلم ولا يكفي فيها الظن + خصوصاً اذا كان ثبات
الأولى لا اصولاً لعديلية والآيات المحكمات واثبات الثانية

بالحمد والثناء التي تدعى بالشبهات فمن استمسك في طهارته بما دل على طهارة
المسلمين + فلعله اراد ان الطهارة لا تحتاج في ثبوتها الى اليقين + بل لنا
ان نقول انا اذا علمنا انه في نفس الامر طاهر + فلا معنى للتنجيس في الظاهر
فان الحكم بالتنجيس لا يستلزم واقعية القنارة + فكيف يحكم به مع العلم
بواقعية الطهارة + نعم ما هو طاهر في الواقع + يحكم بنجاسته في بعض
المواقع + كاستصحاب النجاسة عند عدم العلم بتطهيره الواقع + والكلام
هنا في حكم المبدأ واعلم جوعه عنه + لا في حكمه عند عدم العلم بوقوع
التوبة منه + ولب القول في الاجماع بعد ما مر ان معقلا اما
ان يكون عين تنجيسه او ما يستلزم تنجيسه كابقاءه على الاحكام الكفيرة
التي فيها التنجيس واما ان يكون غير ذلك اما الاول فانه حكمه فلا
سبيل ليد + حتى يعتمد على الاجماع عليه + لما علمت من انه متفرع على
ما ينافي العدل + ويصادم العقل + من الملاحظة بعد التوبة والرجوع +
والاجماع على خلاف المقطوع + غير مسموع + ولا متحقق الوقوع + مع
انه معارض بالاجماع المنقول + على طهارته الموافقة للاصول + واما
الثاني فهو مسلم غير ممنوع + ولكن لا يفيد الخصم فلا يضمن ولا يفني حجة

الشهيد عليه الرحمه ميرزا يدر كاذبا كاشف مشهور بسبب
اسلام باجماع ارجح از ارتداد فظري بر حاشية باشد
روضة الاحكام قال الشهيد في الذكرى يظهر الكافي
باسلامه اجماعا ولو كان عن ردة فطرة على الاشبه
192
اشبه وفي قوله على الاشبه دليل على وقوع الخلاف
في طهارة الميت الفطري فاعلم ما نقله الاستاذ
من دعوى الاجماع منقوع عن غير الذكرى او غير
في موضع آخر

فليكن معني عدم قبول توبته ظاهراً ان احتمالها بعد ارتداده مردودة
 او انها لا يقبلها الحاكم اذا تاب بعد ظفر ببره مخافة باسبه وعظيمة
 فلا تدبر عنه الحدود. وان كان طاهراً ناجياً راجياً رحمة الله وهو
 الغفور الودود. ورايها ما روي عن الباقر عليه السلام انه قال من
 كان مومناً فحج وعمل في ايمانه ثم اصابته في ايمانه فتنة ف كفر ثم تاب ولمن
 قال بحسبه كل عمل صالح عمله في ايمانه ولا يبطل منه شيء انما يقوله
 كل عمل كذا قوله لا يبطل منه شيء مفيد الاستغراق بقضية الشور في
 الاول النكرة تحت النفي في الثاني ولا يرب ان من الاعمال ما هو مشروطاً
 فلا كان نجساً لفسادها ما هو مشروطاً بها مع انه ناطق بعقبتها
 جميعاً اذ لا يختص لما قبل الردة ولا لما بعد هابل اطلاقاً وتعميم
 مع ان التخصيص ما بعدها على تقدير التسليم. نص على المطاف ان
 المناط بالخواتيم. وبارادة ما عمله في الايمان الاول. ويتم ايضا
 مطلوب من استدلال. لوجوب حبط ما فعل. لو كانت توبته لم
 تقبل. لان الموافاة شرط في العمل. كما نطو به كتاب الله عز وجل
 فهذه وجوه من الاعتبار. منها ما اشار اليه بعض اصحابنا الاخيار

فَأَنْذَرْنَا لَهُ وَشَيْدْنَا لَهُ مِنْ مَعْنَاهَا مَا لَمْ يَدْرُوهَ فَاسْتَسْنَاهُ وَحَدَّثْنَاهُ *
 وَقَدْ ظَهَرَ مِنْ هَذَا التَّكْيِيدِ التَّاسِيْسُ * إِنَّ التَّطَهِيرَ وَجِبَ مِنْ التَّجَنُّبِ
 وَالْمَسْأَلَةُ مَعَ ذَلِكَ لَا تَخْلُو عَنْ اشْكَالٍ * وَإِنَّ اللَّهَ الْعَالِمَ بِحَقِيقَةِ الْحَالِ *
 قَالَ الشَّهِيدُ الثَّانِي وَلَا يَقْبَلُ تَوْبَتَهُ ظَاهِرًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ وَلَا جَمَاعٍ فِي شَعْنَيْنِ
 قَتْلِهِ مطلقًا وَفِي قَبُولِهَا بِاطْنًا قَوْلُ أَهْلِ تَقْوَى حَدِّهَا مِنْ تَكْلِيفِ مَا لَا يُطَاقُ
 لَوْ كَانَ مُكَلَّفًا بِالْإِسْلَامِ مِنْ خُرُوجِهِ عَنْ التَّكْلِيفِ مَا دَامَ حَيًّا كَامِلًا لِعَقْلِ
 وَهُوَ بِاطِلٌ بِالْإِجْمَاعِ وَحَدِيثُهُ فَلَوْلَمْ يُطْلَعْ عَلَيْهِ أَحَدٌ وَلَوْ قِيدَ عَلَى
 قَتْلِهِ بِوَجْهِهِ أَوْ تَأْخِرَ قَتْلِهِ وَتَابَ قَبِلَتْ تَوْبَتُهُ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى
 وَصَحَّتْ عِبَادَتُهُ وَمَعَامِلُهُ وَطَهَّرَ بَدَنَهُ وَكَانَ يُعَوِّدُ مَالَهُ وَزَوْجَتَهُ
 إِلَى ذَلِكَ عَمَلًا بِالْإِسْتِصْحَابِ وَلَكِنْ يَصِحُّ لَهُ تَجِدُّيدُ الْعَقْدِ عَلَيْهَا
 بَعْدَ الْعُدَّةِ وَفِي جَوَازِهِ فِيهَا وَجِبَرٌ كَمَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ الْعَقْدُ عَلَى الْعُدَّةِ
 مِنْ بَيِّنَاتٍ بِالْجَمْعِ فَيُقْتَصَرُ مِنَ الْأَحْكَامِ بَعْدَ تَوْبَتِهِ عَلَى الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ
 فِي حَقِّهِ وَحُوتِ غَيْرِهِ وَهَذَا مِنْ خُرُوجِ الْقَبُولِ بِاطْنًا هَذَا كَلَامُهُ
 فِي حُدُودِ الرُّوضَةِ الْيَمِينَةِ * إِنْ قَالَ اللَّهُ فِي رُوضَةِ الْجَنَانِ مَقَاصِدُهُ
 الْعَلِيَّةِ * وَسَأَلَهُمُ النُّقْصَانِ ذَكَرَهُ فِي الْمَطَهَرَاتِ لِتَوْغِيهِ مِنْ ذَلِكَ

احدها ماء البيرفان يطهر به من المقتدر عند القائلين
 بنجاستها بالملاوكة تكامر وعند غيرهم به من ما تعير لكنه
 غير متعين لان اسناد التطهير الى المادة ممكن بل هو اخراج
 النجس وابقاء الطاهر على ما اختير من طهارة الثرى فاهو شئ
 من التطهير وثانيهما العصور اذا غلغ واشتد ونجس في قول
 فيطهر به هاب ثلثيه عند القائل بنجاسته وهو خلوه فيما عليه
 الفتوى فالبحث عنه قليل الجهد وى وثالثها الارض
 وهي طهرة في الجملة للوجماع المنقول المحصل المستند بقوله عليه السلام
 جعلت الى الارض مسجدا وتربها طهورا وينبغي ان تذكر ههنا امورا
 احدها تعين المطهر من اصناف الارض وهو التراب والرمل والحجر
 المنخرف والبحر والاجر وهل يشترط فيها الجفاف الاحوط ذلك فلو
 يطهر الرطبة واما الندى فيخلو باس بها وكذا الاحوط بل الاظهر اشتراط
 الطهارة فيها وان مال جمع من المحققين كالفاضل السبزواري والسيد
 الطباطبائي العموم نظرا الى الاطلاقات لما فيه من المعارضة بما ورد
 فيه الغسل بالماء على الاطلاق فان النجس منهم غير مطهر بالاتفاق

ولانه اذا تجست الرجل بارض نجسة فزوال تلك النجاسة بارض اخرى
 مثلها مستبعد جداً الا ان يجعل الحكم تعبدًا فيكون الثانية مطهرة
 لا اثر الاولى كما هو قضيته قوله الارض يطهر بعضها بعضًا ولكنها تجتسها
 مرة اخرى فله فائدة في التطهير بها لانها لا تطهر بالاخيرة الا باستعمال
 طاهر قطعاً قطعاً للتسلسل كما افاده استاذ الكل في الكل وبل في
 صحته الاحول ارجله اشعار بشرطية الطهارة كما يظهر بالتأمل نعم
 يعلم الحكم ما هو المحكوم عليه بالطهارة لسهولة خيرة السبيل ولا تكليف
 بالواقع كما لا تكليف بان يغسل واثانها تعين ما يطهر بها وهو
 اسفل القدم والنعل والخف وخشبة الا قطع لا بحجر ولا عصا
 ولا وجه للتأمل في القدم كما اتفق لبعض من تقدم واثانها
 كيفية التطهير وهو المسح بالمشي والدلك ان كانت النجاسة ذات
 عين حتى يزول عينها واثانها من الاجزاء الصغار التي تقبل الازالة
 ولا باس بقاء اللون والرائحة للصحيح ولكن يمسحها حتى يذهب أثرها
 ولا ولا لاشتراط المشي عشر عشرة ذراعاً او اقل في صحته الاحول
 وسرا بهما ان الحكم بعم البول والغائط والدم وما لجره وما

له على ان الرجل اذا تجست بارض نجسة فزوال تلك
 النجاسة بارض اخرى وان امكن فغير المقطع قوله الارض
 تطهر بعضها بعضًا اي اثر بعض لكن بلقاء هذه الارض فحدثت
 نجاسة ثانية والسابق لا يؤثر في اللاحق فتقطع
 ١٩٨
 حكم النجاسة بما لها فاذا اتصل بالنجاسة
 من الارض عاد الكلام وتثبت النجاسة
 فلا بد من الانتهاء الى طاهر بما قطعاً قطعاً
 لتسلسل ما و غيره

وما ليس كذلك وخامسها ان التراب مطهر في الجملة لغير ما ذكره
 الآية اذا وقع الكلب فيها وتاسعها نزول العين فانه مطهر للبواطن
 كالاذن والعين والفم والفرج بل دخلت لاصل البراءة ولرفع المحرجه
 وسهولة المنهج ولظاهر قول الرضا عليه السلام يستنجي ويغسل ما ظهر
 منه على الشرح وموثقه عمار الساباطي عن رجل سئل من انقه الدم
 هل عليه ان يغسل باطنه يعني جوف الانف فقال انما عليه ان يغسل
 ما ظهر منه وصحيفة صفوان عن اسحق عن عبد الحميد قال للصادق
 رجل شرب الخمر فصبوا صاب ثوبي من بصاقه فقال ليس بشيء وبالجمل فلا
 اشكال في محكم ولا موجب للاحتياط ولعمل الاصحاب وتيقن المناط
 والافقه دلالة هذه الاخبار مع ضعف بعضها تامل لان المنصوص فيها
 حكم الفرج والانف والفم والدعي عم ولا يمكن ان يكون المراد عدم
 التكليف بتطهير البواطن لعدم تنجسها لانهما نجست ثم طهرت بنزول
 العين حتى صار ذلك هو المذهب المختار لبعض المشائخ للكتاب
 وان كان بعيدا عن الاعتبار مخالفا لما وقع في كلام الاصحاب بالضرورة
 ولاشارة من انه مطهر مفيد للطهارة ولكن لا ثمة للخلاف

فان مقتضى النجاسة العينية نجس الماتى خارجا كان
 بالظن ولا دليل على عدم نجسها للبواطن حتى يعارضه
 القول بقاء النجس اللازم للنجاسة في الاعيان النجسة
 بسبب عنها في وقت واحد لئلا ينظر الى الايقين الظاهر
 والباطن ٢٠ منه

حتى يثبتر رفع الاختلاف + فان كلا من الفريقين + يحكم بطهارة البواطن
بعند واللعين + واما قبله فما يتجسس شئ عندها بملو قاة انفسها +
بل بملو قاة العين الموجودة عليها فلا يظهر اثر التجسسها + وكيف ما كان +
فزوالها ولوعن ظاهر الاعضاء كافي في الحيوان للشبهة واصل البراءة و
ظاهر الاخبار الدالة على طهارة اسنار السباع + وفي كلام الشيخ ما يؤيد
بالاجماع + وفي صحيحة زارة عن الصادق عليه السلام قال في كتاب علي
ان الهرة سبع ولا ناس بسورة واني لا استحي من الله ان ادع طعاما لان
الهرة اكلت منه وفي موثقة عمار قال سال عما شرب منه بزاز او صقر فقال
كل شئ من الطير يتوضا مما يشرب منه الا ان ترعى في منقاره دما فان ترعى
في منقاره دما فلا تتوضا منه ولا تشرب منه ومن هنا طهر ان لا تحل
للسك فيما هو المشهور من ان الحيوان لا يشترط فيه الغيب لترك الاستفصال
في الرواية + خلافا للعلامة في النهاية + والاحتياط مطلوب في الدين
ان الله يحب التوابين ويحب المتطهرين وعاشرها الغيبة
ذكرناها في المطهرات تاسيا بالاصحاب وما هي الاسباب من الاسباب
للحكم بطهارة لادم وما عليه من الشاب + عند لقائه بعد الغيبة

بشروط علمه بالجاسه واهنيته ^{لادري} ولا ياله وكونه مكلفا معتقدا ^{بها}
 او استصحابها وكون الغيبة زمانا محتملا فير او يعلم اتيانه فيه بالشرط
 بالطهارة فاسناد التطهير الى الغيبة اسناد مجازي ⁺ وكل من القيود
 المذكورة قيد احتراز ⁺ واصل الحكم مخالف ⁺ لادستصحاب ⁺
 ولذا استشكله بعض الاصحاب ⁺ وانكره الفاضل القاساني ⁺ ولكن
 اثبت جماعة من المحققين منهم السيد ^{هو السيد في ذلك} الاستاذ العالم الرباني ⁺ وهو
 وان كان مخالفا لما ثبت من ان الاصل مقدم على الظاهر ^{في صورة العلم باتيان الشروط بالطهارة} لكنه الظاهر
 للسير المحققة ⁺ وسهولة الملة المحققة ⁺ بل عن تهديد الشهيد الثاني
 وبعض شراح المنظومة الاجماع عليه وضابطة التقديم اطرافها مشكل ⁺
 بل مختصه بغير باب الطهور والحل ⁺ وللزوم العسر اخرج المنفيين ⁺
 والفحص عن ما لم يرتبط به راي العين ⁺ فان كل بشر فحسه معلوم ⁺
 ووقوع التطهير منه مظنون او موهوم ⁺ وهذا هو الوسواس ⁺
 للمانع من معايشة الناس ⁺ المنقصر من الماكل والملابس ⁺ والحضور ⁺
 في الجماعات والمجالس ⁺ بقى شيء هو ان حكم طهارة ثابت عندنا ⁺
 شرطا ووصافه ⁺ الا في صورة اعترافه ⁺ بخلافه ⁺ او بقاءه ⁺

الان في ما كان في قبل الصلوة في ثوبها مباحث في البحث
 الاول فيما عفي من النجاسات وهي عدة اشياء احدها دم
 القروح والجروح التي لا ترقأ وان كثرت والنظر في امور الاول النصوص
 عنه ثابت في الصلوة والطواف بدو خلاف بل للاجماع وفي
 الجرح والنصوص المستفيضة منها ما رواه الشيخ عن ابي بصير
 قال دخلت على ابي جعفر وهو يصلي فقال لي قائدتي ان في ثوبه
 دما فلما انصرف قلت له ان قائدتي اخبرني ان بثوبك دما فقال
 ان بي دما ميل ولست اغسل ثوبي حتى تبرأ ومنها صحيحة لبيد
 قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الرجل يكون به الدما ميل والقروح
 فجاءه ثيابه معلومة دما وقيحا فقال يصلي في ثيابه ولا يغسلها ولا يشتر
 عليه ومنها صحيحة عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال قلت لابي
 عبد الله عليه السلام الجرح يكون في مكان لا يقدر على تطهيره فيسيل
 منه الدم والقيح فيصيب ثوبي فقال دعه فلا يضرك ان لا يغسله
 ومنها خبر سماعة قال اذا كان بالرجل جرح سائل فاصاب ثوبه
 من دم لم يغسله حتى يبرأ او ينقطع الدم ومنها قوله في ثوبه

له رقعة الدم كجمل رقعة القروح وجف وسكن

ابو جعفر عليه السلام

عليه السلام

السابع وقد سأل عن الدمل ما ميل تكون بالرجل فتنبه وهو في
 الصلوة يمسحه ويمسح يده بالحناء أو بالارض ولا يقطع الصلوة
 ومنها صحيحة ابن مسلم عن أحدهما سالت عن الرجل يخرج به
 القروح فله تزال تدعى كيف يصلح فقا اي صل وان كان الدماء تسيل الشا
 مقتضى النصوص عموم العفو في الثوب والبدن قليلا كان او كثيرا
 سائلا في جميع الاوقات او تعاقب الجريان او تخلل فتره تسع الصلوة او
 امر تخلل ومن الاصحاب من يطلق ومنهم من يضيّق واختار السيد
 في المدارك وقبله المحقق الشيخ علي والشهيد الثاني الاول وهو
 الاوفى بالسهولة المطلوبة في خير الملل وبالأول ان لا يفرق في ذلك
 بين النافلة والفريضة اذ لا قائل به ولا شاهد له فيما من
 المستفيضه وعلى هذا فلا يلزمه تركها للتخفيف ولا عصب للضعف
 الدائم وظاهر المحكي عن الخلاف الاجماع عليه ولكن ينبغي تقييد
 التعدي بالمغتبر اذا كان في مظان التعدي كما ذكره الاستاذ
 العلامة احل الله دار الكرامة وليس بواجب لطلاق الادلة
 وخلوها عن الامر بالتحفظ عنه بل طاهرها التوسع في امره ولا

يبعد القول بانريد عه يسيل ويتعدى الى اى جزء كان من البدن
 او الثوب ولا يحد به هو بنفسه كما عن المحدث الجرجاني * وانكار ظاهر
 موثق مما شمول العفو ايضا للنفث في الشق الثاني * فلو مسح جرحه
 الدامي الواقعة على راسه بيده ووضعها على القدم * فالعفو وان كان
 محتملا لكن لاحوط لعدم * الثالث معنى العفو انه نجس ^{مختص}
 فيه من قبل الشارع فلا يجوز الدخول معه في لمساجد اذا كانت متعديا
 بل العلم يدخلها مطلقا كان او فوق باحاطة * وان كان يشعر باعتقار
 التعدي ايضا اطلاق قوله عليه السلام ^{بمسح} بيده باحاطة ^{الرابع}
 هل يستحب غسل ثوبه مرة كما عن العلومة في عدة من كتبه وله رواية
 السري * عن الباقر * ان صاحب القرحه التي لا يستطيع صاحبها ربطها
 ولا حبسها ^{بها} يصل ولا يغسل ثوبه في اليوم اكثر من مرة وفيه نظر
 نظرا الى الحديث الاول الدال على تركه الغسل فانه على تقدير رجحانه *
 كان مقتضى شأنه * للبادرة الى تيانه الا ان يجعل تركه للتنبيه
 على عدم الوجوب ^{في} فلا ينافي في المطلوب * الخامس اذا لاق
 المايع هذا الدم قسيل بالعفو ايضا وليس بذلك البعيد * بل

لروحه سديد * لما في القزويني من اخرج والعسل الشديد * فان
الاعضاء فلما تخلوا عن العرق ووطوبى الماء * في الصيف والشتاء *
وتظهور الاكاد لتروضه صحيحته لبث في العفو عن القيمة وهو مائة ملة
للم * ولان وجوب القزويني من استان من مزية الفرع على الاصل لان الاصل
وهو الدم الخالص معفو عنه خفيف النجاسة فكيف يكون الفرع وهو
الممزوج بالطاهر نجساً منجساً غير معفو عنه بل مقتضى الفرعية امتزاج
الطاهر ان يكون نجاسته اخف وامره اسهل * ولا اقل * من ان
يستصحب الحكم الاول * وقواه الشهيد في الذكر واستظهره
في المدارك ووافقهما الشيخ المعاصر * في الجواهر * وقيل بالاعتصام
فيما خالف الاصل على القدر المتيقن والقول الاول هو المنقول عن العروة
في المنتهى ووافقه السيد الاستاذ العلامة في الوجيز فيما اذا تحقق في
السليم واستحسن العفو فيما يندرانفكاه كالعرق والقيح السادر
فرق بين دم ودم غيره فلا يغفر عن الاخير لان العلة في الاول عسر
التطهير * وهو فيه يسير غير عسير * فعدم العفو فيه ظاهر على هذا

القول في عدم العفو عن مقدار الدرهم

كتاب الطهارة

وصلت فيه صلوة كثيرة فاعده ما أصليت فيه رواد في الكافي
 مضمرا ولا يقدح ذلك فيه ثبوت ما سمعت من أنه مسنون في
 انقيده وبعده ما علم من حال أبي مسلم من أن لا يترك شيئا من
 التمام غدا لا ما مده عليه إلا به من كان لا يترك من الترخيد
 بالاطراح في الشق الأول لا يحمل على أن لا يترك من الترخيد
 الأول بل في الأصحاب وهو في الظاهر عام في جميع ما
 الدرهم وهو في اللوحية أنه لا يترك من الترخيد
 الدرهم وما مده عليه من الترخيد من الترخيد
 الإزالة من الترخيد من الترخيد من الترخيد
 في اللوحية من الترخيد من الترخيد من الترخيد
 الهدية من الترخيد من الترخيد من الترخيد
 ونسب إلى الترخيد من الترخيد من الترخيد
 خلافا لما ذهب إلى سداد رجل عن الانتصار من الترخيد
 وهو كما ترى فانك لا تأكله إلا إذا لم تجد صا فاق لخبثته
 والتقريبان ذلك في قوله وما كان أقل من ذلك فليس
 قاطعة

في ما لا يترك من الترخيد من الترخيد من الترخيد
 ٢٠٥
 من الترخيد من الترخيد من الترخيد

الى الزائد على مقدار الدرهم وهو شامل للدرهم ولذلك لم يذكر
 في عجز الحديث الاحكام ما هو اكثر منه ولو كان اشارة الى الدرهم كان
 التشقيق غير حاصرا ولكنه عن افادة مطلوبة قاصرا اما **اولا** فلما
 فيه من المنع الظاهر لاحتمال اندراجها في غيره ومعناه واذا كنت قد
 رايت درهما وما زاد كما في قوله تعالى **وَإِنْ كُنْ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ**
 في قوله عليه السلام وان كان له مقام في منزله او البلد الذي يدخله
 اكثر من عشرة ايام فعليه التقصير ومثله في كلامهم كثيرا وان كان
 لا يخالو عن شوب القياس في اللغة وهو محذور فان هذا الاطلاق
 غير مطرح بل على السماع مقصوره موافقا **ثانيا** فادن العلم يكون الدم
 مساويا للدرهم عسير فلا ضير في بيان ما شاء وكثره والاعراض **ثالثا**
 ندبه وعلى هذا التقدير يبقى الحديث ساكنا عن مطلوبنا ايضا ولكن
 لنا بعد ما عرفت مفهوم قوله عليه السلام في الفقر الرضوي ان
 اصاب ثوبك دم فلا بأس بالصلاة فيه ما لم يكن مقدار الدرهم
 ظاهر حديث ابن الجعفي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام فالرجل
 يكون في ثوبه نقط الدم لا يعلم به ثم يعلم به فينسى ان يغسله فيصلي

له في مرسل يونس من الصادق عليه السلام سألته
 عن حد المكاري الذي يصوم ويتم قال ايتا مكارا قام
 في منزله او البلد الذي يدخله اقل من عشرة ايام وجب
 عليه الصيام والعتام وان كان له مقام في منزله او البلد
 الذي يدخله اكثر من عشرة ايام فعليه التقصير والا فطار
 نظهور ان المراد عشرة فاكثر ١٢

ثم يذكر بعد ما صلى العيد صلوة قال يغسل ولا يعيد صلوته الا ينكح
 مقدار الدرهم مجتمعا فيغسل ويعيد الصلوة ورسالة جميل بن دراج عنه
 ايضا قال لا بأس بان يصل الرجل في الثوب وفيه الدم متفرقا شبه النضر
 ان كان قد رأى صاحب ذلك فلا بأس بالمرء ان يجتمع مقدار الدرهم وما
 وقع في معنى قوله عليه السلام لا ينكحون مقدار الدرهم مجتمعا من القيل
 والقال ولا يضرم ما نحن بصدد من الاستدلال فانه كما يحتمل
 حصول هذا المقدار تحقيقا يحتمل تقديرا وعلى التقديرين يثبت
 الدعوى بالمنطوق او الفحوى وباجملة فعدم العفو عن الدرهم
 مع رجحانه احوط وان كان العفو لا يبعد كما تبين بل قواه في اخر
 كلام الشيخ محمد حسن لكن لا اقتصار على القدر المتيقن او على
 واتقن في الشا في ان المراد بالدرهم سعة لا وزنه كما مضى عليه
 جمع من المشائخ الكبار وهو احق بالاعتبار ووافق بالاعتبار
 وبها يحصل الجمع بوجهين ما ورد بلفظ الدرهم وما جاء بلفظ
 الدينار فانها يتقاربان سعة وتخالفان في الوزن والمقدار
 وما جاء بلفظ المحصة اذا اريد بهما وزنها فانها تكون بقدر سعة

عن علي بن جعفر عن اخيه قال وان اصاب ثوبك
 قدره من الدم فامسح ولا تغسل فيه شيئا
 قدره من الدم فامسح ولا تغسل فيه شيئا
 قدره من الدم فامسح ولا تغسل فيه شيئا

ابن رواه ابن عبد السلام عن ابى عبد الله قال قلن
 ان اجمع من قدر محصة فامسح ولا تغسل فيه شيئا
 ان اجمع من قدر محصة فامسح ولا تغسل فيه شيئا
 ان اجمع من قدر محصة فامسح ولا تغسل فيه شيئا

الدرهم لكن تنظر فيه السيد الاستاذ الاعظم الاخضر احله الله واس
 السدوم وعل وجهه انه مخالف لما هو المتعارف في تقدير مثل الدم في
 مثل هذا المقام بل بالمقايضة باحجوب غلبا يكون في الاحجام وانه
 لو ساء من ان يكون وزنها مستلزما لسعة الدرهم حتى يتم المرام
 ولا دليل على هذا الاستلزام وظهر ان التحديد بسعة الدرهم
 قد ترجح بما تقدم بل كما يتعين ويحتم فلا بد من ارجاع الرواية
 اليها ان امكن ولو بالتكلف في الجواب عما اشار اليه السيد الاستاذ
 والافهم كما قاله الشيخ المعاصر من المتروكات الشواذ وذلك بان
 يقال ان المراد ان يكون الدم عند خروجه بقدر المحصة حجما
 او وزنا ثم ينسب ويتسع على الجلد اتساع الدرهم كما هو
 شأن الدم اذا كان غليظا بامتزاج البلغم لانه مع غلظه
 مانع والاتساع له تابع وهذا امر قد يتفق ولا استبعاد
 ولا حاجة الى دعوى للزوم والاطراد بل يكفي امكان هذا
 الامر ووقوعه في الجمع فهو المراد الثالث وفعوله
 بالبلغ نسبة الى قريته باجماعين وضبطوه بشدة اللوم

الثالث وصفوا الدرهم بالبغلي نسبة إلى قرية بأجمعين * و
 ضبطوه بشد اللام وفتح الغين * ولكن المأثور لا أثر فيه من هذا
 الوصف ولا عين * وعن ابن دريد أسكن الغين نسبة إلى رأس البغل
 وأن البغليّة وزنها ثمانية دنانير وتوضّع بها الثاني في خلافة *
 وكانت قبل الإسلام تسمى كسرة وتسمى بالبغليّة في الإسلام
 والوزن بحالته * ثم نقل عنه في طلاقه ومصادقه * وتوفيته
 رواجه في أسواقه * ما مقتضاه أن ما صدق عليه لا يمكن حمل
 الدرهم في كلام الصادق عليه السلام لأن أيامه السعيدة ^{حليها}
 متأخرة عن عبد الملك * والبغلي في زمن ولايته ترك * ولذا
 استشكل في المدارك * وهو مدفع مرفوع * بوجوده ومنوع *
 ذكرها المحقق النجفي * منها ظاهر وخفي * ولا أوضح أن الدرهم
 في كلامه عليه السلام هو الوافي * وبه قيد في الفقيه
 والهادية والمقتصر والانتصار وغيره من كتب الأعلام *
 بل نسب إلى الأكثر في كشف اللثام * وهو درهم سدي
 وثلاث والدرهم ستة دنانير فاذا زيد عليه ثمانية

ثانيه دوانيق فانطبق على ما سبق من تفسير البغلي وهو المر
 جله وبالبغلي وان كسدت بعد عبد الملك سؤفه ولكن
 بقي في زمن الصادق مصدوقه لتقارب الزمانين ولا
 يسمع الشهادة على نفى العين سيما بعد ما شهدا ابن ادريس
 راى لعين وبأجملة فالو في مضبوط عدد وهذا هو
 بالمقصود فان كان بينه وبين البغلي تقارب واتحاد
 فهو المراد او التقاتر والتنافي فالعبارة بالو في باقي الكلام
 في سبعة ولا يخفى سعة دأثرته فالشهور انما سبعة اخص
 ومنهم من قدره بسبعة العقد الاعلى من الابهام ولا يخلو من
 ابهام لان محكم بالتسوية في الشكل مشكل لاستداره الدرهم
 في اكثر فيحتمل ان يكون المراد من قدره تقدير قطره
 والمكسر وفيهما نظر لان التساوي بين الدرهم وبين العقد
 الاعلى بعيد عند التفسير و اراده القطر والطول بعيد عن
 التعبير غير ان الاول ابعد من الاخير وفي التقدير قول
 آخر والاوّل شهر ولعله اظهر لان الأقل هو احوط

الحاصل ما قاله في السرازم على ستة اقسام درهم السبك
 والكن والبراقش وياقوت بسفوف درهم الحبل والاشقيض
 والنقاش ودرهم الفروج والبروج ودرهم سائر الحيوان وبذلك
 انما الناس من الدراهم ان الشارح عفا عن ثوب ودرهم
 اصابعه من ستة الدرهم الوافي وهو الكفر بدين درهم
 شت وبعضهم يقولون دون نقد الدرهم البغلي وهو منسوب
 مدينة قديم يقال لما نزل قديمه من بابل بينها وبينها قرين
 ٢١٢
 فخرج فصل بكرة الجاسمين تجديها الحقة والفتالون
 ودرهم واسته شاذ وريما من ملك الدرهم ودرهم
 من الدراهم المضروب بدينه المثل والقياس في سبعة
 اخص الرأفة وقال ان بعض من عاصه من علمه من خل
 والانسان لان الدنية والدرهم قديما وضرب هذا الدرهم
 من كبار النكدة اخذ هذا الموضع قديما وضرب هذا الدرهم
 الواسع فكتب اليه الدرهم البغلي وبراغيه جميع
 كانت في زمن الرسول قبل النكدة ١٢

واجمل * الرابع اذا تفرق الدم في الثوب فاما ان يكون بحيث لو
 جمع كان اقل من درهم او لا فعلى الاول معفو عنه بلا خلاف
 ولا اشكال * وفي لثاني اقول * احدها العفو كما عن الطوسي اخل
 وابن سعيد * ونسبه الشهيد الى المشهور وهو عن الاعتدال بعيد
 لان توضيحه دليلهم انه اذا اجتمع فقط من الدم فكل منهما معفو
 عنها وكما كان كل من النقط معفوا عنها كان المجموع كذلك ينتج بطلان
 وفيه منع الصغر * ولا اذا دلل عليه انه ثبوت العفو عن بقطر
 نقط في حالة الافراد والمفروض حال الاجتماع ومنع الكبر
 ثانيا فان قياس الكل المجموع على الافراد لا يستقيم وربما يستد
 لهم بالحديث المذكور * وهو صحيح عبد الله بن ابي يعفور
 وموضع الاستدلال قوله لا يعيد صلوة الا ان يكون مقدار
 الدرهم مجتمعا فيغسل ويعيد الصلوة اي اذا كان مقدار الدرهم
 مجتمعا بالفعل فيكون مفهوما اذا كان مقدار الدرهم مجتمعا
 تقدير افلا عادة وفيه ان الحديث ذو محامل منها ان يكون
 قوله مجتمعا حالا مقدرة لاعلى اصطلاح النخاعة حتى يناقش

بفقدان شغلها وهو اتحاد الزمان بل معنى أن كون الدم مقبدا لله
 حال الاجتماع مفسدا للصلوة وهو صادق حال الانفراد فانه في قوة
 الشك فيه ولا يشترط فيها صدق المقدم بالفعل واذا جاء لاحتمال
 بطل الاستدلال وثاني ما عدم العفو مطلقا وهو المشهور بين
 المتأخرين ولحقنا السيد الأستاذ الكابر والشيخ المعاصر صاحب
 الجواهر لوضع الدلالة على وجوب الازالة وثالثها
 العفوا لا اذا تفاحش عرفا فلا يعفى وهو المحقق وقد حدثت
 التفاحش بامر غير محقق وقول المحقق بالقبول الحق وان
 وجد خبر معتبر والحكم فيه بالتفاحش معلق والمخلص ان
 وسط الاقوال وسط وهو معاذ لك احوط تحقيق حكم
 عن الشهيد في الدرر ان اذا اشتب الدم للمعفو عنه بعين كدم
 الفصد بدم الحيض فلا قرب العفو ووافق السيد السند في
 الرجز الرائق والشيخ المعاصر في الجواهر وبصرح في اللوامع
 على ما حكى عنه في الجواهر والبرهان القاطع وكذا اذا اشتبه
 الطاهر بالنجس فالظاهر ان طاهر لا يشبه قول عليه السلام كل شيء

قال الحق ليس التفاحش بقدر شئ رطاب عن بعض
 ٢١٢
 اعلم انه قد ورد في بعض النسخ في الطلوع عن بعض
 فيج الشبه والمجيب في العادة ١٢
 وفيه

والاخبار منها ما يدل بمفهومه على منع اصطحاب غيره ^{لذ}
من الفارة وهو معارض بما ينفي عن التباس ^ب ومنها ما يختص
ببعض الانجاس ^ب ومنها ما ظاهره المنع وان كان لا يخفى عن
التباس ^ب ومنها ما يلزم اليه ^ب ولا ينقض عليه ^ب انما النص
في للباس ^ب وبالحمل فليس في النقل ما يعارض الاصل فهو
العمدة في الباب ^ب ولكن الاحتياط في الاجتناب ^ب تحقيق
اذا تناول محرما قاء ^ب لان الظاهر انه اذا حرم الفعل حرم
الإبقاء ^ب كما يشهد له الاستقراء ^ب وفي حديث بيض القمار
أتى به ابو الحسن عليه السلام فقيها بعد ما اكل ^ب ايضا شاة
له ^ب بل فيه دليل على خصوص المسئلة ^ب فمن قاء واقى ^ب وقد
باهل المعصية واليق ^ب فقد استمسك بالعروة الوثقى ^ب وان كان
الاصل ينفي الوجوب ^ب فانحاط في الدين مطلوب ^ب ومن
الاصحاب ^ب من اختا والاستحباب ^ب وعلى الاول فان صله ولح
يتقيا مع معت الوقت بطلت صلوة وفاقا للسيد الاستاذ
سنياد ^ب لان الامر بالاشياء يستلزم النهي عن الاضداد ^ب

والله في العبادات يوجب الفساد * وبما يسند بطلانها الى الشرح
للنجاسة وهو لا يصلح للاستناد والاعتماد * اما **اولا** فلما علمت
قبل * من منع ابطال العمل * **واما** ثانيا فلان الكلام لا
يسمي في العرف حاملا للنجاسة * على انه لو كان كذلك لما صح صلوة
احد من الناس * فان بدن الانسان * لا يخلو عن اشتغال الفضل
النجس في حين من الاحيان * ولا اقل من الدم * **واما** ثالثا
فلان الدليل لو تم * اختص باكل النجس والمدعى اعم *
وهو اكل المحرم * **وقال** الله ما لا تتم فيه وحدة الصلوة
للرجل كالقلنسوة والجورب والتكة والكمر * **للاجماع** كما في
صريح الانتصار والسرار وعن الخفاف وظ التذكرة * وللنصوص
المستفيضة التي نبذة منها ضعيفة منجبرة * منها موثقة زائدة عن
احدهما كل ما كان لا تجوز الصلوة فيه وحدة فلا باس ان يكون
عليه الشئ مثل القلنسوة والتكة والجورب ومنها مرسلة عبد الله
بن سنان عن ابي عبد الله عليه السلام ان قال كل ما كان على الارض
او معه مما لا يجوز الصلوة فيه وحدة فلا باس ان يصلي فيه وان كان

قوله على ما قبل كسب الزكوة غلط لا كلام * كذا في
جواب الكلام * وفي مجمع البحرين الكمر الحفا وفي
كلام بعض اللغويين الكمر كسب ياخذ صاحب السلس
٢١٤

فيه قد تم مثل قلنسوة والتكة والكمر والنعل والخفين وما
 شبه ذلك ومنى هارمسة حماد بن عثمان وهي كالصحيح
 ابي عبد الله عليه السلام في الرجل يصلي في الخف الذي
 قد صابره قدراً اذا كان ما لا تتم الصلوة فيه فلا بأس منها
 خبر زارده قال قلت لابي عبد الله عليه السلام ان قلنسوة
 وقعت في بول فاخذتها ووضعها على راسي ثم صليت فقال لا بأس
 لى غير ذلك واحكم بعم كل ما لا يتم فيه الصلوة وكان على
 الانسان كما تروى في رسالة عبد الله بن سنان فانسب
 لى سادراً من الاقتصار على القلنسوة والخف والنعل و
 التكة والجورب لا وجبر له مع عدم صراحته فيما ينسب واما
 العامة فهم ان عدت منها في الفقير لكنها بعدد الحقوق
 انسب وقد صرح في الانتصار بهذا المطلب فليطلب
 وما علل به من انها لا يتم بها الصلوة باقية على هيئتها
 وانما ليست من الثياب فهو مما لا يليق ان يذكر في الكتاب
 وما نقل عن الفقير فهو ما خوذ عن الفقه الرضوي الذي يستضعف

قال في المراسم والما يلبس فليحذر من اصداء ما لا تتم الصلوة
 فيه مفردا وهو القلنسوة والجورب والتكة والخف والنعل والذى
 اذا كان فيه نجاسة جاز الصلوة فيه وما عدا ذلك من الثياب
 الحان فيه فلا يجوز الصلوة فيه البعدار التهاشمي وظاهر هذا
 الكلام يدل على عدم منعهم عما لا يلبس والذكر فيكون

٢١٨

فيما الاختصار وعليها الاقتصار ولكن في الصلوة فيه وحده
 سبل المثال والمقصود الغرض من كل ما لا يتم الصلاة فيها
 واعداد ذلك ما يتم فيه الصلوة ان كانت في نجاسة وجبها
 ولعل المراد ان الصلوة لا تتم فيها وحدها مع نجاستها على
 الكيفية الخاصة ولا يحل على العامة كصفة التي لا تحل الا على
 كالعصاة سيما ذكره السابق من اتفاقنا وابدل على اعتبار طهارة
 على التوجه كسجد التمام لا يصح في نجاسته فان كان نجس
 مع كونه على كسجد التمام لا يصح في نجاسته فان كان نجس
 فلا بأس من الصلوة فيه وذلك ان الصلوة لا تتم في شيء من ذلك
 وحده ١٢

جمع معارض بالاقوى عند اصحاب * وهو ما رواه المحمّدون
 الثلاثة الاعاظم * في الصحيح عن العيص بن القاسم * عن الصادق
 عليه السلام عن الرجل يصل في ثوب المرأة او ازارها ويعتم بنجارها
 فقال نعم اذا كانت مامونة فان به مفهوم يريد على المنع عن عامة
 غير مصونة * فالاولى بعموم العامة في الرواية المذكورة * ان يختص
 بصغيرة لا يتم بها الصلوة بعد تغير الهيئة والصورة * تتميم
 لا يستثنى من النجاسة هنا الكثيره ولا نجس العين * ولا دم الحيض
 وما عده من الدمين * لا طلاق النصوص والفتيا * وخلو
 كل دم عن الثنيا * ورايها ثوب المتيه للصبى عن بول
 فتغسل في كل يوم مرة وتصل به للشهر والعسر والمشقة * مع
 سهولة الملة المحقة * ونفي الخلاف عنه في الجواهر والحدائق
 وخبر ابن حفص عن الصادق عليه السلام سئل عن امرأة ليس لها
 الا قميص واحد ولها مولود فيبول عليها كيف تصنع قال تغسل
 القميص في اليوم مرة والا صلح الحجّة ما سمعت من الشهرة المنقولة
 والمحصلة * والرواية عاصدة لها وما هي بعلة مستقلة * ولذلك

لا بأس بما فيها من ذكر القيص * الموهب للتخصيص * وضعفها
 باشتراك أبي حفص بين الثقة وغيره وتضعيف العلامة
 في الخلاصة وغيره في غيرها محمد بن يحيى المعاذي من خبرها
 ومنهم من الحق بالمرتب للمرج وبالصبر الصبي وبالتوب الجاهل
 المتعد وبالبول لغائط لا شراك الذكر والانت في أغلب الأحكام
 واشترك المشقة فيهما وإن البول كناية عن الجحاسة والوحدة
 ليست من الشرائط والأقرب الإقتصار على لقدر المتيقن لعمل
 بالاحتياط وإن كان كل من العلل المذكورة غير بعيد عدا الأخر
 ومنهم من أنكر أصل الحكم كصاحب المعالم والمدارك والذخيرة
 وهو ممن عادة الخلاف كما قاله الشيخ محمد حسن * ومنهم من الحق بالثوب
 البدن * وهو السيد حسن فيما يظن * وعليه فيما إذا أصقم
 فتبخس بر حسن مثلاً ما في المائع المتبخس بدم القروح والجروح وإن كان
 اجزؤه هنا لا يخلو عن بعض الخدشات والجروح * وأما إذا تبخس
 بنفس البول * فالعقوبة غير مرضي من الفتكول *
 فنه عندي كانهامسك ذك ^{١٢} فارة المسك

لا كاشح في ثوب الربيع
 كان في ثوبه من يدوية محمد بن أحمد بن يحيى
 بارزته عن محمد بن يحيى المعاذي
 ٢٢٠

على ما نقل في منجى المقال عن النجاشي ويطهر من الضمان
 ببيتية عليه وقد كان محمد بن أحمد بن يحيى من الضعفاء
 كما نقل عن أحمد بن محمد بن أحمد بن يحيى من الضعفاء
 فيمنع من الخلاف فيمنع من عدم التفتيح في الأسماء
 فطهره التوفيق لضعف الرواية ومنه عدم التفتيح في الأسماء
 والمعا والذخيرة وعلوم أرباب قاطع
 خلافاً في تحصيل الإجماع ١٢
 وراية بحرية طبع ربيع ١٢

طاهرة اذا اتخذت من المذكي بفض من اعلامه * لصحيحه علي بن
 جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام * ومكاتبة عبد الله بن جعفر
 الى محمد عليه السلام * واما اذا انفصلك بعد الموت فحسنة كما
 استقر بها في المنتهى مفصلا بين الحياة والموت على ما نقله عنه في
 جواهر الكلام * وان استغربه كاشف للثام * وفي لذكره
 طهارتها مطلقا وان اخذت من غير المذكي * ونجاستها ح
 هي الاقوى * الا اذا اخذت من مسلم او من سوق المسلمين
 فقد كفى * واما المسك فهو طاهر للاستعمال والاجماع على ما في
 الذكري * تحقيقا صفة من العين وابعى من
 الذهب المجين بجرم على الرجال والنساء * استعماله في
 الذهب لفضته باجماع العلماء * فينبغي النظر اولا في معنى الاناء *
 وثانيا في تناول الاستعمال باعد الاكل والشرب كالافتاء * وثالثا
 في نقل تلك الاشياء * بمثل البيع والشراء * ورابعا فيما يتعلق
 بالمقام * وينبغي اليه الكلام * فهنا مقاصد * نذكرها واحدا
 بعد واحد * المقصد الاول في المغرب الاناء وعاء

ان كشف الفاسد نقل عن التذكرة المسك طاهر
 بل في كشاف السك كان تطيب * وكذا في غير ذلك
 اخذت من حيا وميتا * اخذنا قال ١٢
 من فارة المسك تكون مع من يصلح وي في حيا
 او ثانيا قال لا يابس بذلك ١٢
 في الصحيح ان كل من يمسك يمسكه المسك فكتب
 لا يابس اذا كان ذكيا ١٢

الماء وعن المصباح المنير ان الاناء والانية كالوعاء والاو عليه
 وزنا ومعنى وفستره بعضهم بامسك المايح * والاولى الرجوع الى
 العرف الشايح * المقصد الثاني لاشك في حرمة هذا
 الاواني * لما سمعت من اجماع العلماء * وللوحديث الوارد
 عن السادة العظماء * فمن داود بن سرحان عن ابي عبد الله
 قال لا تاكل في انية الذهب والفضة وظاهر النهي الحرمة
 وعن محمد بن مسلم عن ابي جعفر انه نهى عن انية الذهب والفضة
 وعن سماعة بن مهران عن ابي عبد الله قال لا ينبغي الشرب
 في انية الذهب والفضة وعن يونس بن يعقوب عن اخيه
 يوسف قال كنت مع ابي عبد الله في البحر فاستسقى ماء فأتني
 بقدر من صفر فقال رجل ان عباد بن كثير يكره الشرب في
 الصفر فقال لا بأس قال للرجل الاستئذنه اذهب هوام فضه
 الحديث وعن ابان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر قال لا تاكل
 من انية الذهب والفضة وفي حديث المناهي عن رسول الله
 عن الشرب في انية الذهب والفضة وعن مسعدة بن صدقة

عن جعفر بن محمد عن أبيه أن رسول الله ﷺ نهاهم عن بيع منها الشرب
في أنيه الذهب والفضة وفي صحيح ابن بزيع سألت الرضاء عن أنيه
الذهب والفضة فكرهها فقلت روى بعض أصحابنا أن كان لأبي
الحسن امرأة ملبسة فضة فقال لا والله إنما كانت لها حلقة
من فضة وهي عندى ثم قال إن العباس حين عذبه عمل له
له قضيت ملبس من فضة من نحو ما يعمل للصبيان يزين
فضته نحو ما يري عشتاقهم فانه ابن الحسن فكرهها فمحقق
من العرف ظرفيته فلا ريب في حرمة والصغير والكبير فيه
شرح سواء إذا صدق عليه اسم الأناء بد فيشم الملك
ظروف المعجون والثمن والافيون ولا يابس بوعاء فضة للفقير
والدعاء سيماء من الجواد بخبر صحيح الإسناد ولا
يشمل الخاتم فإنه ليس من الأناء في شيء وكذا ما التصق كوعاء
الساعة والعصى الملبسة بالفضة وفي امرأة نظر نظر إلى حديث
الرضا عليه السلام وما أحسن ما قاله العلامة الطباطبائي
في المقام وليس من باب الأناء الخاتم وشبهه ملاحظ

والحمد لله

ما دهم * والوجبة في المرأة من ذاك * إذا جُمِعَ بالصلوة
 اتحد * وهذه الأخبار وإن خلد الكثرها عن عموم التحريم
 لكن المشهور هو التعميم * بل عن الحدائق في الخلاف في المنع من
 استعمالها فيما عدا الأكل والشرب بل عن التحريم ما يشعر بالإجماع
 من قوله عندنا وعن المنتهى عند علمائنا فاعن الشيخ والصدوق
 والمفيد من الإقتصار على الأكل والشرب فهو بالنظر إلى ما هو القابل
 في الاستعمال دون الحصر فيهما والافهم ما لا معول عليه * بل في
 الجواهر لا يصفى الير * فأما ما في صحیحته على بن جعفر عن أخيه
 موسى قال سألت عن المرأة هل يصلح أمساكها إذا كان لها حلقة
 فضة قال نعم تأمير ما يشرب به فكانه تفسير للدناء بمعنى أن
 الاناء * ما يمسك الماء * فيصلح لأن يشرب منه والحلقة
 ليست كذلك فلا بأس بها وبالحلقة فلا يجوز وضع الشيء في
 الأواني الفضية والذهبية ولا الأخذ منها لا بقصد لتقل
 ولا الاستعمال في الطهارة مطلقاً وهل تصح من الحدث قيل نعم
 أما ما لا فلا من الحرم الانتزاع وهو امر خارج عن الطهارة

كما لو جلت مصبا الماءها وأما ثانياً فللشبهة بل في عن الخلف
كما عن ظاهر المعتبر وفي كل من الوجهين نظر لما سيذكر
وقيل لا وهو الراجح ودليله واضح لأنه لا فرق بين الأكل
من الأنية والطهارة منها في تسمية كل منهما بأنه استعمال لها
حتى لو قيل لا يتوضأ بأنه الذهب والنحاس لم يتياد
إلى إذهاب الناس إلا النهر عن اغتراف الماء منها وصبر
على لوجهه واليد وقد انعقد الإجماع على حرمة غير الأكل
والشرب من طهارة الاستعمال فيندرج تحت معقد لا يتوضأ
بالأنية ولا تقتل بها كحيات دج فيه قوله لا تأكل فيها ولا
تشرب منها والمختص أن ابقاء الماء فيها فصبه على الغصن
استعمال محرم فيكون مطلاً لأنه جعل هذا الاستعمال عند
العرف جزءاً من وضوئه بل كأنه هو فيتبع حرمة حرمة
إذا النهر في العبادة دليل الفساد ومن هنا انقضى ضعف
مستمسك الصحة بقى الشبهة في حجتها اختلاف وأما في الخلاف
فغير مسموع لوجود الخلاف عن العلامة في المنه في حد

الوجهين والشئ الكابر في كشف الغطاء حيث قال كما حرم الاكل و
الشرب فيها يحرم مطلق استعمالها ولو توضأ راساً لعضوه واغتسل
مرتين في غسله او تناول بيده او بالية من احدها بطل ما فعل
ولو اخرج به بقصد التفرغ ثم عمل فلا بأس ولو جعل احدهما مصباً
للماء مع قصد الاستعمال فالحكم فيه البطلان وبجر العلوم في
المنظوم ووضعه في اليد نقلان شرب ولا كذا الاكل فمن
اكل حَسِبَ + ومثل ذلك الاعتراف باليد + لقاصد لظهور
في التعبد + فليس نقلاً ليصح العمل + والله باق وبذلك يبطل
وقصد نقل فيه لا يحل + فلما حل القصد حل الكل + يعني
لو حل قصد النقل فيه + لصح الاكل فانه نقل منه الى فيه + و
لذا الشرب وما يضا فيه + فان الاشياء + استعمالها على
انحاء + فلا يحدد طريق استعمال الطعام واللباس + وعلى هذا
القياس + الخيول والافراس + وكل جنس من الاجناس + كالنظر
والجيرة والقلم والقرطاس + بل ربما يستعمل الشئ ولا يماس + كالنظ
والغرض + اذا حصل من غير مسسه الغرض + وقد يؤضع

احدا لشيئين فوق الاخر وهما مستعملون بلون كثير. كما اذا
 على سرير مفروش بالحري او الحصير. وهكذا الكلام فيما نحن فيه
 فان الاناء استعماله هو استعمال ما يحويه. لا ان يرفع بيده. و
 يمر على جسده. حتى لو قلت لعبدك توضأ بهذا الظرف فضعه
 عن يمينه او يساره واغترف من ماءه. واجر. على اعضاءه
 فقد استعمل. وامثل. وان منته من استعماله فلم يعدك
 منه الى غيره عدا عاصيا. او اردت بكلامك غير ما عقل و
 فعل كنت لا غيا. وما ذكره البعض ان استعمالها في شيء من تلك
 الافعال ليس الا محرم. انما ما فيها دون ما يفعل بالماخوذ بعد
 ذلك فممنوع كون ما يفعل به استعمالا بل للكف فهو معنى دقيق
 بل حمال صرف. غير متفاهم العرب. وكلام السادة العظام
 واتباعهم الكرام. انما هو على قدر افهام عامة الانام. وهم
 لا يفهمون من خضاب الشيب بجاء في ناء من الاواني اللجينية
 او المسجدية وان كان بغية مباشرة لها ومن الاكتحال بمحلاة
 ففسيروا ذهبية وان كان باخذ الكحل منها بواسطة الميل لا

ان ذلك عين استعمالها فقد وضع السبيل * وانفتح الدليل *
 مع اعتضاده بان ^{عط} منعه عنه فكيف يصحبه التقرب الى الله وبأن ^{عط} البقاء
 الطهارة بهذا الاناء * مستلزم لان يبقى فيه الماء * استتماما
 لغرضه وقصده * وهو ممنوع لانه ضد لاخلاءه المأمور به و
 الامر بالشئ يستلزم النهي عن ضده * واللزوم على هذا الفرض
 معلوم * وفساد اللازم يقتضيه فساد الملزوم * وبالأحتمال و
 البراءة من الاشتغال * فانها لا تحصل الا بترك ما فيه دغده
 الابطال * وانه استعمال محرم لما فيه من التعبد والشرف وتعطيل
 المال * في غالب الاحوال * وهو مناف لما هو حقيقة العبادة من
 التذلل والامتنان * ومع ذلك فالمسئلة لا تخلو عن اشكال * هذا
 كله اذا قدر على تحصيل الماء من غير هذا الاناء * ولو انحصر فيه
 اشتد الاشكال وضاق القضاء * لانه في قوة فقد الماء * لان
 المانع الشرعي والعقل شرع سواء * فالتيمم لازم والاحوط الاعادة
 متوضيا اذا وجد في غيره والا فالقضاء * **ومح الكلام** *
 ان مبنى الخلاف في المقام * هو الاختلاف في استعمال الاناء

هل هو جزء للطهارة او مقدمة لها فعمل الثاني لا يوجب افساد
 بطلانها كما لا يوجب قطع الطلوق بطريق محتملة. سقوط الحج
 بعد الوصول الى مكة المعظمة. وعلى الاول يحكم بالبطلان
 لان الامر بالنهي لا يجتمعان. والشهور وان كان الثاني. ولكن الاقرب
 هو الاول في استعمال هذه الاواني. وقد لا يحل ان مباشرة
 الاناء غير معتبره في الاستعمال. وتوسيط الشي غير قادر فيه
 لصدقه على كل حال. وكذا الاقرب حرمة اقتناءها وجبها
 للتعطل لارواه الشيخ عن موسى بن بكير عن ابي الحسن قال انبه الذهب
 والفضة متاع الذين لا يؤمنون فان المتاع من شأنه الاقتناء
 والادخار. وظ الذين لا يؤمنون الكفار. المقصد الثالث
 لا بأس ببيع الاواني المذكورة. اذا باعها مكسورة. وللوصول
 وكون الحكم تابعا للدسم. والاشبه المنع من بيعها واشترائها
 مع بقاء الهيئته والصورة للنهي عن الاعانة على الاشور. فان
 المقصود من الاشتراء. الانتفاع بالاستعمال والاقتناء. و
 فيما رواه في تحف العقول في جملة حديث طويل عن مونا الصادق

اما وجوه الحرام من البيع والشراء فكل امر يكون فيه الفساد ومحل هو
منه من جهة من جهة اكله وشربه او كسبه او نكاحه او ملكه او مسكه
قال الحق الزاهد لا تضارب في المكاسب في اقسام ما يحرم في
به لتحرير ما يقصد به ومنها اواني الذهب والفضة اذا قلنا بآخر
اقتناءها او قصد المعايضة على مجموع الهبة والمادة لا لاداء
فقط انتهى كلامه * زاد الكرام * ومزيد التحقيق يحتاج الى
بسط ليس هذا مقامه * وسيدكر في متاجر الكتاب وعلى الله
اتمامه * **المقصد الرابع** * في اللواحق والتوابع * وهي
مسائل لا يحرم نفس ما وضع في تلك الانبياء * من الاشربة والاعانة
للاصل وعدم التقدير * والشهرة العظيمة * وان اولهم بعض
الاخبار بتحريمه * اما المحرم هو الاستعمال * واذا انقل فلا شك
بيلكه المفضى ولا يحرم للاصل والشيعة نقداً وتحصيلاً *
وكفي بهما دليلاً * بل لا يوجد فيها خلاف * الا ما حكي في
الجواهر عن المخلاف * مع الاستضعاف * ولا صلوحه
للارجاع * الى ما اشتهر وشاع * وفي صحيحه عبد الله بن سنان

له وهو القضي الذي يشترط فيه ان يكون في بطنه نارية
يجوز في بطنه نارية في بطنه نارية في بطنه نارية
موسى بن عيسى السبيعي والحكيم والحكيم والحكيم
٢٣٠
انما جاز في بطنه استعمال خلفه وعمله
لا يعمل النار فكانه جاز في بطنه النار والحرارة
مسألة لما في الحلق ولعل من طهر في العامة
منه

عن أبي عبد الله عليه السلام قال لا بأس أن يشرب الرجل في القدح
المفضض وأغزك فمأك عن موضع الفضه وفي خبر يزيد عن الصادق
عليه السلام أنه ذكره الشرب في القدح المفضض ج ما كان من جل
النساء فهو جائز أن لم يصدق عليه اسم الأناء وما لم يتحقق
فيه ذلك كالمجوف من الخصال فلا يخلو عن أشكال لا حكم
النساء هنا حكم الرجال لا بأس بجلق الدر وع والفصاح
وقبضه السيف وتحليته بالذهب والفضه لما روى أنه كان يغسل
سيف رسول الله وقوائمه فضة وبين ذلك خلق من فضة
ولده ثلث حلقات من فضة حلقة من قدامها و
حلقتان من خلفها وكذا لا بأس بتجليته المصاحف لأن كتابتها
بالذهب مكروه لما روى عن محمد بن ورقان أنه عرض على الصادق
عليه السلام قرأنا معشرًا بالذهب في آخره سورة مكتوبة بالذهب
فلم يعصبه كتابة القرآن بالذهب قال لا يعجبني أن يكتب
القرآن إلا بالسواد كما كتب أول مرة ذكره في الذكر هو لا يحرم ما
عدا العينين والذهب للبحرين وإن كانت عينه غالية

الاثنان * كالماس والياقوت والجمان * وغيرهما من انواع المعادن
والجواهر * بله خلاف يوجد كما في الجواهر * واواني المشركين
واهل الكتاب طاهرة ما لم يعلم مباشرة قهر لها بان كانت
او ايديهم في استعمالها رطبة * ويجوز استعمال وانى الخمر اذا كانت
صلبة * بعد غسلها بطريق الشرع * نعم يكره استعمال الوسخة
كالخزف والقرع *

تم الركن الاول * يكون الله عز وجل * و
سئلوه الركن الثاني ان افحص الركنان
وساعد في الركن *

هَذَا كِتَابُنَا يُطْرَقُ عَلَيْكُمْ بِالْحَقِّ

وَقَفَ

الرَّكْبُ الثَّانِي

مِنْ كِتَابِ الشَّرِيعَةِ الْغَرَاءِ

سِتَّةٌ

الْمَطْبَعُ

الْمُسَمَّى بِالصَّبْحِ الصَّالِقِ الْوَقْعِ بِعَظِيمِ بَادِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الركن الثاني في الطهارة المتوقفة على النية وهو
مائه وترابيه الموقف الأول في المائيه وهو عنان
النوع الأول الوضوء والنظر فيه في مقدمة ومقاصد
المقدمة في آداب المتخلق قال الله سبحانه قل للمؤمنين يغضوا
من ابصارهم ويحفظوا فروجهم سئل مولانا الصادق فيما رواه
مرسله في الفقيه فقال كل ما في كتاب الله من ذكر حفظ الفرج فهو
من الزنا الا في هذا الموضع فانه للحفظ من ان ينظر اليه انتهى و
سد العورة واجب في كل حال على كل مكلف عن الرجال والنساء
دون الطفل والمجنون ومن في حكمه والزوجه ومن في حكمها

ولا اختصاص له بما غلوه وانما يذكر فيه لكون انكشافها من
لزامه وهذا الحكم ثابت بالاجماع والكتاب السنة والسير
بل بالضرورة وفي حديث المناء المنقول في الفقيه والامالي باملاء
رسول الله ﷺ وخط علي بن ابي طالب وهو ان ينظر الرجل الى عورة
اخيه المسلم وقال من تامل عورة اخيه المسلم لعنه سبعون
الف ملك وهو ان تنظر المرأة العورة للمرأة وفي موثق حنان بن سدير
حديث طويل عن علي بن الحسين ما يمنعكم من الاضرار فان رسول الله
قال عورة المؤمن على المؤمن حرام وورد في بعض الاخبار اذن في النظر
الى عورة غير المسلم وتشبيهها بعورة الحمار وعن شيخنا الشهيد
في الذكري التحريم فيها ايضا واحتمال تقيد الجواز بعدم اللذة
والفتنة اقول الرواية مرسله وعلى التسليم في ما ولى
ان لم يمكن ولو على بعد ان يكون العورة فيها عبارة عن العيب
فيكون المعنى الرخصة في النظر الى زلات الكافر وعيوبه والتكلم
بشيء يعاب عليه ليعتبر به وقد ورد النقص عنهم عليهم السلام
بتفسير العورة بهذا المعنى ولو في غير هذا المقام وكيفا

نسخة الرجال
مؤلفه محمد بن سدير الطائفي
خان كوفي ومكان الواسطي

كان فالعورة هي القبلة الدبر وهو موضع الوفاق وعن ابن البراء
 انها من السرة الى الركبة وعن ابي الصلاح انها من السرة الى
 نصف الساق ويدفعها طاهر الاخبار ولكن مع اعاقها من
 باب الاحتياط اجماع ولا يبعد استحبها الاول بل هو في
 الاحتشام بل في المروءة ادخل ويستحب في التخلي ستر البدن بالجب
 الى الوهاد او الدخول في البناء او ابعاد المذهب ويستوى
 في ذلك البول والغائط على الاقرب فعن النبي انه لم ير على بول
 ولا غائط ويحرم استقبال القبلة واستدبارها وهل يكفي تحريف
 الذكر عنها كما نقل عن المقداد في التنقيح ويمكن ان يستأنس له
 باشعار في بعض الاخبار ولكن منها ما ليس فيه هذا الاشعار
 ولا يساعد العرف ايضا وعليه المناط فالأوجه تحريم
 الاستقبال والاستدبار بمقادير البدن مع ما فيه من الاحتياط
 لما رواه الشيخ عن عيسى بن عبد الله الهاشمي عن ابيه عن جده قال
 قال النبي صلى الله عليه واله اذا دخلت المخرج فلا تستقبل
 القبلة ولا تستدبرها ولكن شرفوا او غربوا وما رواه ابن

الخرج دون الوجه واستدبره فمن ان استقبال وجهه من
 ذكره عندهم يكن عليه بأس ولعل وجهه انما هو المضموم من
 استقبال القبلة بول وغائط لانه مقتضى البعد والبعوض
 ٢
 الاخبار انه سئل النبي ان سئل النبي ان سئل النبي ان سئل النبي
 للقبلة وفيه مع خلق كثير الاخبار عن البارئ ولا والله
 معنى في اي لا يكون استقبال في هذه الحال ولا والله
 ذكره اخيرا بل المضموم فاختلف ما اوجده فاعلم من الجواب

نفسه في الفقه والجواهر

عن عبد الحميد بن أبي العلاء وغيره رفعه قال سألت ثوبان بن عبد
 ماحد الغائط قال لا تستقبل القبلة ولا تستدبرها وتقل في مختلف
 عن المضيد عنه انه قال لا يستقبل القبلة بوجهه ولا يستدبرها
 ثم قال فان دخل ارضا قد بنى فيها مقعدا لغائطه على استقبال
 القبلة واستدبارها لم يكن المجلس عليه وانما يكون ذلك
 في الصحار والمواضع التي يتكئ فيها من الانحراف عن القبلة وهذا
 خلاف المشهور بوجهين **احدهما** انه يعطى الكراهة و
ثانيهما انها مقيدة بالصحار وعن سوادهم قال ويجلس في
 مستقبل القبلة ولا يستدبرها فان كان في موضع قد بنى على
 استقبالها واستدبارها فليتحرف في قعوده وهذا اذا كان
 في الصحار والفلوات وقد رخص ذلك في الدور وتجنبه
 افضل واخبرني باصل الجواز وفيه ان الاصل يزول عند قيام الدليل
 وبما رواه محمد بن اسمعيل قال قلت لابي الحسن الرضا في
 منزله كيف مستقبل القبلة وفيه ان ذلك لا يدل على كون مقعد
 الغائط مبنيا على الاستقبال ولا على انه كان يجلس مستقبلا و

يجب غسل مخرج البول بالماء * وهو محل وفاق عند العلماء *
 ويدل عليه صحاح كثيرة منها صحيحه زهري وأما البوافل *
 من غسله * واستعماله الحج فيمنه على الغلظ العدوى الفاسد
 من أصله * والمختار هنا هو التعدي * من اتباع أخ
 عدى * وحد الشرح الاقتصار على الطرف الآخر منه على غير
 المتعدى * ولكن وقع النزاع في مقامين الأول في أقل
 ما يجزئ هل هو مثله على الحشفة وما زال العين وما يكون
 جارياً وعليه ما فادى تقدمه بالمثلين ونقل عن الشهيد في البيان
 انه قال بعد الحكم بالاجتزاء بالمثلين * مع زوال العين *
 الاختلاف هنا في مجرّد العبارة انتم وفيه بحث وهو ان ايراد
 الخلاف بين كفاية مطلق الغسل واعتبار المثلين فله وجه نظر الى
 انه لا يكاد يتحقق التطهير بأقل منه كما افاده بجملة العلوم لكن صرح
 العلامة في آلف بكفاية الأقل وهو على من قدر بالمثلين واختار
 القاسماني في المفاتيح فيصير النزاع معنوياً وان اراد مطلق الخلاف
 الواقع هنا فليس كل قطعا فان الخلاف الاتي بين من يكفي

كتاب الطهارة

في أهل يمجزي من الممار

بالواحد ومن يعتبر بالتعدد معنوي وهو بعيد من
 كلام الشهيد وكيفا كان فالقول الاول عليه الاكثر
 منهم المحقق في الشرايع وهو المحكي عن المعتبر وقبله المفيد
 في المقنع والشيخ في المبسوط والتهذيب والنهاية على ما
 نقل عنهما والصدوقان على ما حكى عنهما العلامة في المختلف
 بل هو المشهور كما في المسالك ومستندهم رواية شيطان بن
 صالح عن ابي عبد الله عليه السلام قال سالت كرم مجزى من
 الماء في الاستنجاء من البول فقال مثله ما على الخشفه
 من البلل وما يترأى في حميمها من الشك به باشتها لها
 على مروق وهو من حاله لا تعرف ولا تدرك فذفوع
 بانزمنوع للمحكي عن العلامة في الخلاصة انه نقل عن الكشي
 انه قال قال محمد بن مسعود سالت علي بن الحسين بن مروق بن
 يسال عن رجل جفص فقال ثق شئ صدوق ولكن لك لباس
 بالهيم بن مسروق لان رجلك عن الكشي له التوثيق وهو
 صاحب التحقيق حقيق بالتصديق على ان مضمون الحديث

تحفة الرجال
 شيطان بن صالح ع
 عن كرم مجزى

تحفة الرجال
 وابن عبيد مروق قد رجا
 وما روى له عليه شفعها

٤

مشهور ومعمول به فيجب به ضعف الطريق * وقد اختلف في
معناه فمن قائل ان المثليين كناية عن الغسلة الواحدة لا شرا
الغلبة في المطهر هو لا يحصل بالمثل وهذا المسلك استظهره
في الرياض واستقر به في المدارك * وهو اقرب المسالك * ومن
قائل الاول ان يراد به الكناية عن وجوب الغسل من البول مرتين كذا
في المسالك * ولا بأس بذلك * وما أورد عليه سبطه في المدارك
ووافقه صاحب الجواهر مما حاصله ان دلالة اللفظ عليه خافية
بل العبارة له منافية * فان مثله ما على الحشفة من البول * ربما
يكون بقدر غسل واحدة بل اقل * فيلزم على هذا الاحتمال *
ان يكون الغسلان اربعة امثال * وكيف يكون الغسلة مثله
لما على الحشفة وقد ثبت ان الغسلة لا بد فيها من الغلبة على
النجاسة فهو مدفوع بانه لا يجعل لمثل عبادة عن الغسلة *
بل جعله كناية عنها مبالغة في القلة * فحاصل كلامه ان المأثلة
غير حقيقية بل مجازية فلا يكون المثلان بقدر غسل واحدة
بل كل مثل بقدر ما يسمى بالغسل وهذا ظاهر فانه رحمه بصحة

دفع هذا الأيراد بعينه عن كل دم الأصحاب الأوتاد فليكن
ياؤه بما هو مماثل للإيراد وما قاله في جامع المقاصد من أن
الحشفة تختلف عليها بعد خروج البول قطرة فلعل المماثلين
هذه وبين الماء المغسول به ولا يبان القطر يمكن إجراؤها
على المخرجة وأغلبيتها على البلل الذي يكون على حواشي المخرجة ظاهرة
النتيجة فلا يخرج من خلل لأنه لا يتبادر الذهن إلى القطرة الممثل
بها وإن سلمت غلبة الممثل بل لا يساعده ما في الخبر من لقطة
البلل وما قيل من أن خير المثليين معارض بمثله وهو رواية
نشطة هذا عن الصادق أنه قال يخبرني من البول أن يغسل بمثله
فالجواب عنه أن هذا لا يستقيم بظاهره ولم يقل به أحد لما
سمعت أولا من اعتبار الغلبة في الطهارة ولذلك احتملوا فيه خطأ
مركز البناء وربما أولوه بأن المراد بالمثل كون الطهر هو الماء
أو ما يقاربه في المقدار وهو أقل ما يتحقق به الجريان إلى
غير ذلك من الاحتمالات التي ذكرها علامة البهبهان وما
معد ذلك كله فخير المثليين لا يكفي في القول بإيجاب المرتين

لان الكفاية عن المراتين ضمن احتمال ^{بـ} لا يقتنع به في الاستدلال ^{بـ}
 بل الظن من الخبر ان مجموع ما يستعمل من الماء هو المشدان لان
 سال عما يجتزئ به ^{بـ} فذكر مقداره في جوابه ^{بـ} ساكتا عن
 التثنية غير مانع من صت هذا القدر مرة فعم هو لاينا في
 القول بالتثنية لما ذكره في المسالك ^{بـ} وسيا في مزيد بيان ذلك
 اما القول الثاني والثالث ^{بـ} فالثاني منهما لابن ادريس في السراير ولا يلزم
 لابن الصلاح والظاهر انهما متحدان كما فهمه العلامة في المختلف
 واختاره فيه مخالفا لنفسه في التذكرة وهو قول ابن البراج على ما
 استظهره ^{بـ} واحتج عليه بالاصل وهو عدم وجوب الزائد على المثل
 وجوب المزيل ان افقر الى ازيد من الضعف ومما روى عنه في
 حسنة ابن المغيرة وقد سئل هل للاستنجاء حد قال لا حتى ينقش
 ثمة وفيه ما فيه المقام الثاني هل يجب لتعدد كما صرح
 به في الفقيه واختاره الشهيدان في الذكرى والروضه والمسالك
 والمحقق الثاني في جامع المقاصد ونسبه في الحديث يقر الى اكثر
 العلماء ام يكفى الغسلة الواحدة كما اختاره في لرياضة الجوى

قال في التذكرة اقل الجوى مثل ما على المخرج من البول وقال
 في الخلاف عن ابى الصلاح مجزئ ما زال العين عن راس
 الفرج وقال ابن ادريس اقل ما يجزئ من الماء غسل ما يكون
 جازيا وليس غسلا غطيا اتحاد كلامي الى الصلاح وابن ادريس
 كما فهم العلامة في الاستبصار واليه فيه الضافي الذي يقتضيه
 عن ظاهر ابن ابي اسحق اربعة اشئ ويظهر من الجواهر ان العلامة
 قال في المستدرج اقل ما يجزئ من الماء غسل ما زال العين
 عن راس الفرج من قول ابى الصلاح وقد روي الشيخان
 عن الحسن بن الحسن بن احمد قال في المختلف قال الشيخان
 وسلا وابن ابي عمير اقل ما يجزئ من الماء في البول مثل ما على
 الحنفية من الحق انه لا يتقدر بل يجب الازاله مطلقا
 ليس غسلا سوارا بل باقل الاكثر وهو قول ابن البراج ^{بـ}
 ابن ادريس وهو الظاهر من كلام ابن ابي اسحق

وهو مفاد القولين الآخرين من النزاع الاول وقضية قول من
يلتزم بها في مطلق الغسل وفي خصوص الغسل من البول وهو ^{الظاهر}
من كلام كل من اقتصر في بيان غسل البول على غسله بالماء ولم يقدّر
تقديرًا في المقدار ولا في العدد كما في الانتصار والوسيلة والغنية
والارشاد والمحكم عن التبصرة والموجز وشرحه بل هو ظاهر المقننة
والمبسوط والمراسم والنافع وما حكي عن النفاير والمعتبر وغيرهما
فإنهم حروا ن قدروه بمثل ما على الحشفة إلا ان الظاهر انهم
ارادوا وجوب المثليين في غسلة واحدة قلما سمعت من اراهم
اشتراط الغلبة في الطهر وهو لا يحصل بالمثل ولو كان التقدير
واجباً عند هم لبينوه كما بينوا المقدار والركوت في مقام
البيان بيان فلا يبعد الاكتفاء بالمرّة بل افترى به بحر العلوم
في لدره حيث قال **والقول بالمرّة عندى امثل**
وثنّ حنماً والثلث افضل وبه وقع التصريح والتفصيل
في المصاير فقد افاد واجاد انه لا يصح حصول الامتثال
بالمرّة وخروج التكرار عن مدلول الامر وخلق المعبرة المستفيضة

عن بيان العدد مع عموم البلوى ولاينا في ذلك ماورد
 لاخبار بالتشهير في التطهير من البول وورد اكثرها في تطهير
 الثياب وون البدن وظهور الوارد منها في اصابة البول
 من خارج ولا الاجماع المفهوم من المعتبر على جوب المرتين
 في بول فان الظاهر من ارادة غير المخرج كما يستفاد من كلامه
 في بحث الاستنجاء ولا خبر المثلين فانه لا يدل على اعتبار العدد
 بوجه من الوجوه ومع هذا كله فالاحتياط بالغسلتين
 لازم نظرا الى ما دل على التشهير من الاخبار ولما فيه من الاستظهار
 والخروج من خلاف بعض الاخبار والثالث افضل الحديث
 كان يستنجى من البول ثلاث مرات **مسئلة نادره** يجب على
 الاغسل بعد البول ان يكشف باطن البشـه ليفسكه ويطهره
 وفاقا لكثير من اصحابنا الكرام البرره منهم الشيخ البهـراني في
 الحدائق قبل الشهيد في الذكرى والعلامة في المتذكرة ولكن
 منهم من قويا لوجب فيما لو لم يكشفها حال البول بعد التردد فيه
 ومنهم من اوجب جازما بالعموم والاطلاق وهذا قولهم

لا يجب كشف البشـه على الاغسل ان امكن
 كما يظهر لو كان مرتقا سقط ١٢ ذكره

من يال ونسى الاستنجا فعمله إعادة الصلوة

کتب المطبوعات

الوجوب مطلقاً الحاقاً له بالبواطن والتام مل يابى الإلحاق : و
أياماً كان فلا يجب ذلك في صورة الارتفاق : وكانه عند عدم
التمكن موضع الوفاق : وهذا هو القول : في حكم البول :
وأما من ابتلى بخروج المقعد فما يجب عليه بعد التقوط أن
يغسلها : أو يردّها بطئها وأعلىها ويطهر ظاهرها وأسفلها
لم أجد شيئاً في المسئلة في كلام الأصحاب : ولا فيما نقله
السادة الأطياب : سلام الله عليهم من الأحقاب : و
اشتراك العلة والعمل بالحائط : يقتضيه التسوية في الحكمين
البول والغائط : ولكن الأولى لتوقف في مثلها من مواضع
الاشتباه : والسكوت عما سكت الله : تحقيق من بال
ولم يغسل ذكره : فتوضا وصل ناسياً ثم ذكره : يعيد
الصلوة على المشهور وقتاً وخارجاً وجوباً وكذا حكم الاستنجاء
من الغائط الصحيح زيادة قال توضأت يوماً ولم اغسل ذكره
ثم صليت فسالك أبا عبد الله ع عن ذلك فقال اغسل
ذكرك وأعد صلوتك فإن النسيان وإن لم يذكر في نظم الكلام

اسلم يجب على الازلف في الاستخفاف من العمل ككشف
وغيره من النجاسة لان احتدام من انظر احواله
امكن القول بوجوب التوسل اليه بحسب الكيف

13

أودع في المكتبة في السنة ١٢٠٠
أبو الحسن في فضل الظهور والنظر في
جامع المقاصد

لكن المقصود بالاستعداد * وكيف يظن بمثل نهر اده *
 نعم لا خلاف بالطهارة * على انه لا يقدح عدم الذكر في السواك
 لما في الجواب من ترك الاستفصال * وموثقة ابن بكير عن بعض
 اصحابه عن ابي عبد الله ع في الرجل يبوء يمينه ان يغسل ذكره
 حتى يتوضا ويصل قال يغسل ذكره ويعيد الصلوة ولا يعيد الوضوء
 وفيها ارسال ولا ضمير * لان الراوى عبد الله بن بكير * وهو
 ممن اجمعت العصابة على تصحيح ما يخرجه عنه كما نقل عن الكشي في
 منهج المقال * على ان الشهرة لعلها جارية للورسالة * وموثقة
 سماعه قال قال ابو عبد الله ع اذا دخلت الغائط وقضيت حاجتك
 فامرق الماء ثم قرضات ونسيت ان تستنجي فذكرت بعد
 ما صليت فعليك الاعادة وان كنت قد اهرقت الماء فليس
 ان تغسل ذكرك حتى صليت فعليك اعادة الوضوء والصلوة
 وغسل ذكرك لان البول مثل البراق وصححه ابي بصير عن
 الصادق عليه السلام قال قلت لابي بول وتوضا وانسى
 استنجي ثم اذ كر بعد ما صليت قال غسل ذكرك واعد

نسخة الرجال
 دان بكير بن اخي زرار
 موثق من بعض الاطباء
 قد اجمعت اجمع العصابة
 على صحيح ما يثبت ١٢

البراز

الوقت على ان الاعادة حقيقة هما ان تكون في الوقت دون الخارج
فما ورد فيه الامر بالاعادة لا يشمل الخارج باطلا و قد لا بعد التجوز
فهذا كله مرجح لقولنا لا سكا في ولعل بعض اصحاب استجوده لهذا
الامر. ولكن الاحتياط في المشهور. وسنزيدك بيانا. عاصمك
الله وايانا. وفي الفقيه ومن صلى فذكر بعد ما صلى انه لم
يغسل ذكره فعليه ان يغسل ذكره ويعيد الوضوء والصلوة
وهو من نسي ان يستنجي من الغائط حتى صلى لم يعد للصلوة ومستند
مع معارضته لما سمعت من موثقة سماعة المويدي بالشهرة
واعراض الاصحاب عنه غير صالح لمقاومة ما مر من الادلة وما
ما يدل على وجوب عادة الوضوء من الموثقة المذكورة وغيرها
فمحول على الاستقباب. وان كان مقتضى لفظه عليك الايجاب
جمعا بينه وبين ما ورد في الباب. مما ينفي الوضوء من الاجابة
وهو مع ذلك موافق للاصل والاعتبار. ومن اصحاب من
جعل المسئلة من جزئيات من صلى مع الخباسة واستظهر
عدم وجوب الاعادة لصحة مستنده ومطابقته لمقتضى

عنه وهو موثقة عمار قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام
يقول لو ان رجلا نسي ان يستنجي من الخارج حتى يصلي لم يلزمه
الصلوة وبشر علي بن جعفر عن ابيه موسى قال سئل عن رجل
ذكر وهو في صلوة انه نسي الاستنجاء من الغائط قال تكبر وادبر
من الغائط ويعد للصلوة وان ذكر وقد فرغ من صلوة في
فقد اجزاء ذلك ولا اعادة عليه ولعل الاصل من غيب
عمار. وان المروانيان الاستنجاء مع القاع لا يلزم
والثاني بخلافه ويل على انه لا يستنجي الا بعد
يستنجي من الغائط. والثالث خروج البول مع الغائط
بالاجابة. ما لا يقول به احد من الفقهاء. ١٢
كروثقة ابن بكير وصحبه ابن بصير ١٢

الأصل والعومات وحمل ما تضمن الأمر بالاعادة على الاستحباب
ولعله أشار بالمستند إلى ما رواه الشيخ في الصحيح عن العلاء عن
ابي عبد الله قال سالت عن الرجل يصيب ثوبه الشيء يتجسس
فيه ان يغسله فيصلي فيه ثم يذكر ان لم يكن يغسله بعد
الصلوة قال لا يعيد قد مضت الصلوة وكتبت له ويظهر من
الحقق الجنوح اليه في الاعتبار فانه اعتضده على ما نقل عنه
بمطابقة الأصول وواخبار النقول عن الرسول غفر
لأمة الخطاء والنسيان ولكن فيه نظر أما أولا فلعل بين
المسئلتين فقا ولذلك اجمع الاصحاب لا ابن الجنيدي على
الاعادة هنا واختلفوا هناك وأما ثانيا فلون الاصل معا
باصل عدم الصحة واصل الشغل الذمير والصحيحة
معارضه بصحاح واخبار ردة على وجوب الاعادة هناك وهو
من الكثرة بمكان والحكم بصحة العمل لا يحصل بخبر غفران
الخطاء والنسيان والالبرء ذم من فيه الصلوة رآ
او شيئا من الركعات والاركان واما ثالثا فلون الصحة

مودها نجاسة الثوب وهو اخضر من موضوع المسئلة المتجوز
 عنها + كما لا يخفى على والى النهر + وبالجمل فالشهور + هو
 المنصور + ولعلك دريت + بما وعيت + ان النار لا تاراه بالارادة
 كالناسي في وجوب لاعادة + للاطلاقات المروية + بل بقيت
 الاولوية + تحقيق يغيب ظاهرها مخرج الغائط عند
 تعذبه حتى ينقي فلا يفي العين + ولا يضرب كيرير الموضع
 ولا بقاء اللون + للعنف عنه كما صرح به جمع ولا الرائحة + وهذا
 المطالب الستة كلها واضحة + والحجة على الاول بعد الاجماع تقه
 عمار انما عليه مظهرها وليس عليه ان يغسل باطها وفي معناها
 صحيحة ابراهيم عن الرضا عليه السلام وعلى الثاني بعد مفهوم
 الخبر يكفي احد كمثل احوالها اذا لم يتجاوز محل العادة و
 على الثالث احسنة المتقدمة قلت له الاستنجاء حدث قال
 لا حتى ينقي ما شئت وان ذكرها العلامه في البوك لكن الظاهر ان
 مودها الاستنجاء من الغائط وعلى الرابع الاجماع والحسنة
 وفي التذكرة تحديد سلو بالصره ضعيف وفي المختلف

ما ذكره سلاور يختلف باختلاف المياه في لزوجتها وخشونتها فلا
يصير مع اللزج وقد يصير قبل التطهير مع الخشن فالمعتبر النقاء وعلى
الخامس مضافا الى ما مر عدم الباس بلون الدم بعد انزاله عن
كما في الخبر المعتبر وما قيل من ان اللون عرض لا يقوم بنفسه فلا بد
له من محل جوهره يقوم به والانتقال على الاعراض محال فوجوده
دليل على وجود العين * فلعلة ناس من الاستيناس بامثال هذا
الحكمة وحكمة العين * فان الحرارة في الماء تحدث بالشمس والنار *
والريح تحدث بالقرب والجوار * وعلى التسليم فلا باس ببقائه
لصريح الاصحاب الاخبار * واما الريح * ففيها خبر صريح * قال
في اخر الحسنة المتقدمة قلت ينق مائة وتبقى الريح قال الريح لا
ينظر اليها ولعل ما يدل على الخامس * يدل على السادس * لان
الريح اضعف في الكون * من اللون * تحقيق قد حصل لك
الحكم المجازم * بان الاستجاء بالماء عند التقدي لازم *
واما حده ففيه في كلام الاصحاب * اجمال اضطراب فظا
المحكى عن الذكر * انه عبارة عن الغائط المنتشر عن المخرج وعن

وَمَقُولُ الْخَاطِمِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «أَمَّا مَنْ دَلَّ عَلَى عَمَلٍ خَيْرٍ مِنْ دَلِيلِهِ»

١٩

من الغائط المتعد

الروض من التقدي عن حواشي الدبر وبان لم يبلغ الا ليين و
هذا الحكم اجماع من الكل بدو قيا هو التقدي عن المخرج في
الجملة وفي الكل تأمل بدو الطاهر بالنظر الى ما ذكره هو انه
عبارة عن وصول الخارج الى محل لا يتعدى اليه عا
وازالته عنه لا يطلق عليها الاستنجاء عرفا كما اشار اليه
في مدارك الغيب المذكور يكتفي احدكم ثلثة اجزاء اذا لم
يتجاوز محل لعادة ولان استعمال الحجر انما هو في بعض المواضع
التي يجوز فيها الاستنجاء بالماء والمحل الذي لا يتعدى اليه
الغائط عادة محل لا يزال الا الاستنجاء كما هو
المفروض فلا يستعمل فيه الحجر ولا حجر في استعماله فغيره مما يجوز
فيه الاستنجاء ولان المقصود في نظر الشارع من الاستنجاء
نفى الحجر اللازم لا التزام الماء في جميع ما يعم به البلوى
في الموارد والمصادر دون الفرد الشاذ النادر وما
يلزم من مخالفة المشهور فهو في الطاهر وما عند
النظر العائري فلا كفايته صاحب الجواهر في غلام

للمنع العام سوى الاحتياط وما هو بدليل بات + يكتفى به في
 الاثبات + ومع ذلك كله + ينبغي الاحتياط في محله + و
 كيفما كان فقد حل الخبز المذكور مضافا الى الاجماع والمعتبره
 المستفيضه على جواز الاستنجاء بغير الماء عند عدم تعدد
 الغائط + ولكن الحكم منوط بقيود وشروط + الطهارة
 والنجاف وان يكون قاعا للنجاسة كاخترقة فلا يخرج الصقيل
 كالتجاح وياؤه ولا الخصر الصغرى ولا الرخو كالفرج ولا ما يتخلف بعض
 اجزائه على المحل كالجسم المشرب والتراب + على ما يصح عليه بعض
 اصحاب + وان لا يكون مستعملا ولا عظما ولا روثا نجسا او
 طاهرا ولا مطعوما كاخترقه ولا محترما كورق المصحف والقرآن
 الحسينيه اما الاول فبالاجماع المحل عن المقتضى والتحريم
 والغنية + وللمسئلة الثانية + ولان النجس لا ينزل النجاسة
 بل يزيد ها ويرد عليها المنع بجواز ان لا يقدرى نجاسة
 الى المحل ومثل هذه المنوع + بعد ما سمعت غير مسموح
 واما الثاني فذكره جمع ونجته ان الرطب لا ينشف الموضع كما

في التذكرة وان يرطب المحل فينجس المحل بخاسته اجنبية فيحصل
 الخل في تطهيره بالبلل لكونه مخالفا للشرط الاول ^{فما}
 واما الثالث فالظاهر اعتباره الا ان يضر قلع النجاسة ببعض
 الاصناف المنقبة فيصير على شكله من صدق الامتثال
 واصالة بقاء الاشتغال واما الرابع ففي رواية احمد بن محمد بن
 عيسى جرت السيرة في الاستنجاء بثلاثة اجزاء بكار ويتبع بالمال
 وفيها ضعف سند ومتنا اما الاول فللمرسل واما الثاني
 فانه لو تم لدل على المنع من استعمالها بعد التطهير وهو
 جائز من غير نكير فالاولى بها الحمل على الاستحباب ويؤيد
 السياق فان المذكور فيه استحباب لا اتفاق ^{عطف} على المنع مما
 هو متنجس من المستعمل فيرجع الى الشرط الاول واما الاربعة
 الاخيرة فبالاجماع كالحكم في الاولين منها عن الفاضلين وظاهر
 الغنية ويؤكد المعتمد المستفيض منها من استنجى بجميع
 وعظم فهو بري من دين محمد وفي حديث المناهي وفي
 ان يستجى الرجل بالروث والرمس الى العظام ومقتضى الاطلاق

فی الاستیجار بما لا یجوز لکن یستعمل

من الغائط أو بال قال خليل ذكره ونسب الخ

۲۴

من الغارط اوبال قال خليل ذره و
ثم يتوعدا ميتين ١٢

ولا سيما في الاحكام التي فيها تحقيق اما كيفية الاستحجار
فتلث الاحجار وان زنا فالاولى لا يتار وان يختار منها
الاحجار كل ذلك وارد في الاخبار منصوص عليه من
علماءنا الاحيار وقته رواية عن عبد الله عن ابيه عن
جده عن علي قال قال رسول الله اياها استنجي احدكم نليتوبها
وقرأ اذا لم يكن الماء والشرط في محمول على الاستنجاب كما صرح
بعض اصحابنا ثم ان الزيادة واجبه عند عدم
النقاء بالثلثة قولاً واحداً واما اذا نقي باقل منها فهل يجزئ
ذلك ام يجب التلث قيل بالاول كما عن المفيد والعلامة
احلها الله دار الكرامه وحجتهم احسنة ابن الغيرة وقد
مرت غير مرة وموثق بوضوح السابق للتضمن لاذهاب النائط
وقيل بالثاني وهو المشهور لاستصحاب النجاسة بعد التجسس
حتى يحصل المزيل اليقين ولأن الطهارة توقيفية ولأن صحة
زيارة ويجزئ من الاستنجاء ثلث احجار بذلك جرت لیسنة
من رسول الله وقوله في صحته المضمرة كان يستنجي من البولك

قال في البرهان في اوله افضلت المسار في
الاستنجاء وقوله اذا استنجى احدكم فليوتر سابقاً وقرأ اذا لم يكن

٢٥

الماء للنجاء على عدم العلم بالشرط ففعل جئت
على الاستنجاب ١٢

في تثليث الاحجار

كتاب الطهارة

والسيد ذكر صاحب المدا رك والرياض والشيخ الجرجاني * بل نقل نسبة
الى الشهرة عن المولى البهبهاني * وهو معافيه من الاحتيال اشبه
لاصل العدم واصل البقاء الاشتغال واملثل قوله يجزيك الاستنجاء
ثلاثة احجار وما عساه يتوهم من ان الطاهر عدم حجته ومفهوم
العدد قد دفع بان معنى ذلك سلب لاثبات الكل واما
الاثبات الجزئي بمعونة القرائن بواسطة ما لا يب فيه كما
نبه عليه بعض المحققين ومن ذلك قوله ان ترث ثلثين لموت
كذا فان المفهوم ان العدد المذكور تمام الواجب او الندب
ومنه قوله يجزيك من الاستنجاء الحديث * فهو صريح
في وجوب التثليث * كيف هو واقع في معرض البيان
على ان التثليث قد اعتبره العلماء ايضا ولو
في جهات حجة * ولولم يكن للعدد مدخل في الظاهر
لما اعتبر * فلا معنى لتوجيه مذهبه * بخلاف
ما اعترف به * واجتهد العلماء على الاول في
المختلف والتذكير بوجهه | ان المراد ثلث مسحات

اشارة الى ان في سنده غير من الاخبار
او ما قرئ من قوله كيف احدكم ثلثة احجار ١٢ من
هذه الوجه ذكر اربعة منها في المختلف والآخر
في المتن ذكره ١٢ من

الحال فيل اضرية عشر اسواط وورد بانہ تجوز يحتاج الى
اصراف والقرينة كافي المثال المضروب واراد البناء على متفاه
العون وهو مرسوم من مثل هذا التركيب تقدم العمل
لتقولك رليت اربع نراق ووليت خمسة اوراق وكلت
ست لقم وسمعت سبع كلام وما هو على خلافه كالشاة
التي ذكره فليس مقصور على السماء ولا قياس في اللغة على
ان بين ترالي اضرية اربعة اسواط وتلك اضرية باربع
اسواط شاما وردني عبارة المشائنة الكبار وما جاء في قوله
يزيد بن معاوية عن ابى جعفر قال يجزي من القائط المسير لا الحيا
فرقان الاخير ياتي لوحدة كل ابا ملكا الباء لا يشفع على الادب
والعرب المراءء مع ان هذا القول مناف لما روى عن سلمان
قال فعرض رسول الله او يستقي يا تار من ثلثة احجار وبذلك جرت
السنة من رسول الله فبان المقصود ازالة النجاسة
وقد حصل ويدفع بانه المقصود ازالة النجاسة على الوجه للعبارة
شرعا والثاني في حصوله فانما انفصلت الاجزأت

٢٨
 كان مجيهاً الى استجاء بنينا احجار وازالها من مخج الجبل
 واولهم واولادها استجاء من مخج الجبل
 في السبيل وشك في غير من عبارات القصص
 ١٨ منه

فلذا مع الاتصال * اذا دخل في حكم الاتصال * وزيف
 بان قياس وهو منفي في المذهب * بل الفارق هنا موجود
 وهو ورود النص في الحجارة المتأثرة دون ذي الشعب *
 انه لو استعمل هذا الحجر لثلاثة رجال لاجزاء كل واحد منهم عن حجر فكذا
 اذا استعمل واحد فيجزئ عن ثلاثة احجار واجيب بمثل ما سبق
 على ان الاجزاء في القيس عليه ممنوع ايضا فقد شرط الطهارة
 وعلى التسليم فانما هو لكونه مكمل للعدد لا انه بعد
 غسله وتخفيفه بجزء وفيه اما اولاً فانه ايضا من
 كونه قياساً حقيقياً منفي في الدين واما ثانياً فانه قياس
 مع الفارق وهو النجاسة ولو على بعض الاحرف اما ثانياً
 فلان اذا حجرا بعينه كما يكر ان يستعمل هذا الرجل بعد
 غسله في مجلس واحد ثلث مرات * فكذا اذ وجها *
 فالفرق ما سمعت وادام الله ان يستعمل ثلثة رجال فهو
 حينئذ راجع الى الوجه الرابع * وفيه ما لم نذكر اليه
 من انه يكاد يكون من قبيل قياس الكل المجموع على الافراد

وهو غير سديد * ومن مثل بعيد * ولمن عند نفسه
 بحث آخر معه * فيما هذا الوجه الاول من الوجوه الاربعة *
 وهو ان المجزئ في عرف الشارع وللمتشعبة هو الذي لا يكون
 سادونه مجزئاً فمقتضى مفهوم الحديث عدم اجزاء البحر الواحد
 فهو معارض لما استدلبه للاجزاء ولا جواب عن هذه المسألة
 في احد من الوجوه الاربعة الاخيرة فلا يتم شي منها دليل
 على ما اراده الا ان يتسك في التفتت عنها بما ذكره اولا و
 حينئذ فيعد غرض البصر عما فيه لا يكون شيء من هذه الوجوه
 دليلاً مستقلاً وبعبارة اخرى هي ان لا يخلو الامر اما ان
 يكون قد اراد ان المعنى الذي ذكره للحديث هو المتعين * وانما
 اجله من ان ينكر هذا الاحتمال البين * واما ان يريد ان
 كل من المعنيين محتمل * وعلى هذا فكان عليه ان يسد الخطأ
 وهو لم يفعل * فيما به استدله * وليس شيء من هذه الادلة
 دليلاً قاطعاً على ما ذكره * حتى ترفع اليد راساً عما يخبر
 ولقد نظرت في الرياض بعد ما خطر به الي * من هذا النقص

الاجمالي + فاذا السيد السند وهو من العلماء الاجل + يعبر
 فيها عن هذه الاحلة + باعتبارات واهية + واستبعادات
 ظنية + غير لائقة بالاحكام الشرعية التعبدية + والتعجب
 كل العجب من شارح المفاتيح انه نقل ولا قول الذي لم يعم
 اجزاء الاستحجار الا بما كان اصله من الارض ثم ضعفه ودفعه
 بتمشيه بالكسف كما سبق ثم قال اضعف منه قول المحقق
 في الشرايع بعدم استعماله في الجهات الثلاث مع التاء لمام
انتهى وما مر منه الا بعض هذه الاعتبارات الظنية
 بازاء الاحاديث الصادقة عن معادن العلم واليقين +
 وهو مع ذلك مدع للوضار به ومتفناها العمل بالقطعا
 دون الظن والتخمين + واستدل المولى النخعي للاجزاء بالشمارة
 المنقولة عن الروض وهو معارض بمثلها المنقولة في المدارك
 وبان انزى السيد اذا قال العبد اسم هذا بثلاثه اجزاء
 قسمه بحرف واحد من ثلث جهات يعده وانه ممثلا
 لان اللفظ شامل له حقيقة بل اللفظ بان مقصود السيد

من المسبب بثاته اجمار انما هو المسبب بثله مما يسبح به من
 الحجر هو مصادره بل هو حجة عليه فان الظاهر ان العبد
 لا يعدد العقل من اهل اللسان محدثا وفي هذه الصورة
 وكأنه لذلك امر بالتأمل بما يستدل بقوله اذا جلس
 احكم بحاجته فليمسك تلك سمات وهو مع كونه من اخبار
 العامة مطلق في ذي القرون وذوات العدد ^{الشيء} والخبر
 على الاجزاء مقيد ⁺ والمقيد يحكم على المطلق نعم ان النقص
 بالخرقة الطويلة المستعمل اطرافها الثلثة في الاستجاء قوي بالنسبة
 الى الشبهات الاخر واجواب ما علك تفطنت له من ورود
 النص في تعدد الحجر ونها مع انما يبلغ في المسح والنشف ولازم
 للصوقها با جسم واشتغالها وانطباقها عليه بما يحصل النقاء
 بطرف واحد منها فيستظهر بطرفين اخرين بخلاف الحجر ^{على}
 ان القطع بالاجزاء اطرافها ايضا لا يخلو عن نظره واذا قد
 خبرا بما اخبرنا واستقم كما امرت ⁺ وامام استرجات
 التخليد فكثير ⁺ وليذكر منها يسير ⁺ اذ يتبادر للكل

في التقيع والتسمية عند الخلا

كتاب الطهارة

المرفعة في ارواه السكوني عن ابي عبد الله عليه السلام قال قال
رسول الله من فقّر الرجل ان يرتاد موضعاً لبوله وفي رواية
عبد الله بن مسكان عن الصادق كان رسول الله اشد الناس
توقياً للبول حتى انه كان اذا اراد البول عدل الى مكان مرفقع من
الارض ومكان يات فيه التراب الكثير كراهة ان يفتضح عليه
باب التقيع في المكابر وفي وصية النبي لابن ذر قال يا اباذر
استحي الله فاني والذي نفسي بيده لا طلحين اذهب الى الخلاء
متقنعاً بثوبي ستحياء من الملكين الذين معي وما نقل عن الشيخ
المفيد من تقطيع الرأس ان كان مكشوفاً ليا من من عبث
الشيطان ومن وصول الرائحة الخبيثة الى ماغنه وانه سنة
من سنن النبي وفيه اظهار احياء من الله لكثرة نعمة
على لعبده وقلّة الشكر منه فالظاهر انه غير التقيع كما يرمي
اليه قوله ان كان مكشوفاً وان منصوصاً وان لم يفتش عليه ويمكن ان
يراد به التقيع وفي التعليل بالامن من وصول الرائحة بدلالة
على ذلك واضحه **حجج** التسمية عند الانكشاف للبول لما

انوار اوردت دخول الخلا تقنع راسك ١٢
للمصدق ١٢

روى في ثواب الأعمال عن الصادق عليه السلام إذا انكشف أحدكم
 للبول أو غير ذلك فليقل بسم الله فإن الشيطان يفرّج وجهه عنه
 حتى يفرغ **§** الاستبراء للرجل وهو على الوجه الأكمل *
 أن يعصر بقوة ثلثاً بأصبعه الوسطى من أصل المقعد إلى الأثنين
 ثم يجذب ثلثاً من أصله إلى إشفه بالوسطى والإبهام * ثم
 يستره ثلثاً وقد وقع في تفسيره في كلامهم أجمال وإبهام * سنذكر
 إنشاء الله في غير هذا المقام * والغرض منه التوقي عن نقض الوضوء
 والغسل كما ينطق به الحسن ع عليه السلام عبد الله عليه السلام في الرجل
 يبول ثم يستنجي ثم يجبد بعد ذلك بلداً قال إذا بال فخرطوا بين
 المقعد والأثنين ثلاث مرات وغز بينهما ثم استنجى فإن سال
 حتى يبلغ السوق فلا يزال وقد اختلف فيه الأصحاب * على
 القول بالوجوب والاستحباب * لو روى الأمر به في الصبيحين
 وهو ظاهر في الوجوب شائع في الندب وهو اقوى لما في نيلها
 من الاستعلاء بكون المقصود منه التوقي كما ذكرناه ويؤيده
 الخبر بالصادق وإنا فاقناهم على رأسه فلما انقطع شغل البول

عن النضر بن الجذب بحقة أبي شبة ١٢

قال بيده هكذا الى فناولته فتوضا مكانه فان الظاهر انه
عليه السلام ترك الاستبراء بدليل عدم الفصل والنقل على ان
الاستحباب هو المشهور بين الاصحاب * والاخبار المستفيضة
الواردة في الاستبراء خالية عن الامر والايجاب * بل في المروءة اذا
بال الرجل ولم يخرج منه شيء فانما عليه ان يغسل جليده وحده
ولا يغسل مقعدا وهو بظاهر احصر المستفاد من كلمة انما انما الله على
عدم وجوب الاستبراء الا ان يقال احصاها في النظر الى الاستبراء
من الغائط كما ينطق به ذيله وكيف كان فالاستحباب راجح *
والاحتياط واضح * **ههههه** الدعاء عند غسل الموضع
وسمعه بانقله صاحب المداك وغيره وهو ان يقول اللهم
حَصِّنْ فَرْجِيْ وَاعْقَهُ وَاسْتَرْعُوْرَتِيْ وَحَرِّمْْنِيْ عَلَى النَّارِ
و الدعاء عند الفراغ بقوله اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِيْ عَافَانِيْ
مِنَ الْبَلَاءِ وَاَمَّا طَعْنُ الْاَذَى فالدعاء بعد الخروج وعند
بقوله بِسْمِ اللّٰهِ اَلْحَمْدُ لِلّٰهِ الَّذِيْ رَزَقَنِيْ لَذَّةَ لَدُنِّهِ وَافْتَقَرْتُ
فِي حَبْسِيْ وَاسْتَرْجَعْتَنِيْ اِذَا هُم بِالْمَافِيَةِ ثَلَاثًا في محله

أو بما في صحبته معاوية بن عمار إذا خرجت فقل بسم الله الرحمن
 الرحيم عافاك في من الخبيث الخبيث وأما طاعة الأدي
 وأما مكروهات التخل فعدة أمور: * * *
 منها ما هو اليسور * فأولها التجلوس في الأماكن المخصوصة
 المنصوصة منها شطوط الأنهار * ومساقط الثمار *
 وفي الطرق النافذة ومواضع اللعن وفي التراك أفنديه
 المساجد * للنظر الواجب * في كل واحد * أما في الأربعة
 الأول فاروق في الكافي في الصحيح عن أبي عبد الله قال
 قال رجل لعلي بن الحسين عليه السلام أين يتوضأ الغريب قال
 يتوضأ في شطوط الأنهار والطرق النافذة وتحت الأشجار المشرقة
 ومواضع اللعن فقيل له وأين مواضع اللعن قال أبواب الدور
 وفي مفعول علي بن إبراهيم علي ما ذكره في الكافي أيضا قال خرج
 أبو حنيفة من عند أبي عبد الله عليه السلام وأبو الحسن قائم
 وهو غلام فقال له أبو حنيفة يا غلام أين يضع الغريب يده
 فقال جئنا فندية المساجد وشطوط الأنهار ومساقط الثمار

ومنازل النزال ولا تلبس بين القبلة بباطل ولا بول وارفع ثوبك
وضع حديث شئت ونبي كاتراها تذل على لا خدين ايضا
ولا تخص بالغريب كما استعرف عن قريب ^{في الترتيل وافنية الساجد} وانما اختص بالذكر
لوقوع السؤال عنه ولان الساكن بالبلد يكون له غالباً مكان مبعث
ولان الغريب اهمل لبك ولبعد عن بلاد الاسلام اقل
معرفة بالأحكام وروى الصدوق في الخصال بسند معتبر
عن الصادق عن امير المؤمنين في جملة حديث ولا تبلى على الحج
ولا تنغوط عليهما وفي وصية النبي صلى الله عليه واله لعلى
ما اورد في الفقيه وغيره كرم البول على شط فخر جبار وفي
حديث المناهي قال فخر رسول الله ما ن يبول احد تحت شجرة
ثمرة او على قارعة الطريق وظاهر اصحاب بل المشهور في
بينهم شجرة عظيمة هو الحكم بالكرهية بل نقل الاجماع عن
الغني على استحباب الاجتناب به خذ فالبعض الاصحاب
كالضد في المقنع فقال بعدم الجواز في البول على الحجرة وكان
بابويه في الفقيه في النزال وتحت الاشجار ولذلك استشكل

فان قال بعد شروط الانهاء ساقط الثمن
افنيه الدور وجاد الطرق وبعض الاحكام الاخرى
ذكر في الاجماع المشار اليه في ١٢
المنع في النزال وتحت الاشجار الممنوعة ١٢
قال في الفقيه

بعضهم الجزم بالجواز مع ورود النهي والامر واللعن في البعض مع
عدم المعارضة سوى صالة البراءة ويؤيده ما مر انفاً مما
في مرفوعه على من المقارنة بينه وبين بعض المحرمات كالاستقباح
القبله ولكن المشهور بين الساطين المذهب هو
الاوجه الاقرب وهو ان كان التحريم يحوط وورود اللعن شائع
في المكروهات غير مختص بالامور المنوعة وتقييد الطرق
بالنافذة احتراز عن المرفوعة فانها املاوك لا ياربها
فلا يجوز التخلل فيها الا باذن من اصحابها والمراد بالاشجار
الثمره ما قد اثر او كل ما يكون شأنه الاثمار وان خلا
بالفعل عن الاثمار كما فسرها جمع من المتأخرين الاخبار
بناء على ان صدق المشتق لا يشترط فيه بقاء المبدأ
وفيه وجوه من الخلل فالظاهر هو الاول وذلك ان
مقتضى عدم اشتراط البقاء صدق الاطلاق على ما
زال عنه الثمار لا على كل ما من شأنه الاثمار فانه يحاذي
وانكار مع ورود الاشتراط بالفعل في عدة من الاخبار

كانت في الحدائق من شجرها صيد من السائل
٣٨
وعلى الحدائق الشيخ احمد الجبلي في رايه للسائل
١٢

منها ما روي في الفقيه مرسل وفي العلل مسنداً عن الباقر
عليه السلام انما نهي رسول الله ان يضرب احد من المسلمين
خداً وتحت شجرة او نخلة قد اثمرت لمكان الملائكة الكواكب
قال لذلك يكون النخلة والشجرة انسا اذا كان فيه حملاً لا
الملائكة تحضره ومنها خبر السكوني انما نهي رسول الله
ان يغوط على شفير بئر ماء يستعدب منها او يغتر يستعذب
وتحت شجرة فيها ثمرتها وبها افترجاجة من المتأخرين ويؤيد
الاصول ولا يخفى ان هذا الخبر دل على ان الحكم في شط النهر
وشفير البئر المستعذب منها شرع سواء ولذا صرح الاصحاب
بالكراهة في المزارع مطلقاً وهي موارد الماء ومنها ثقب
الحيوان لرفع الامان من ان يلسع حيوان ولما روي عن النبي
صلى الله عليه واله انه نهي ان يبال في النجس وعن الهادي لا
يجوز البول فيها وهو ضعيف ان اراد احرمة ومنها الارض
الصلبة وما في معناها بالنسبة الى البول خاصة ولم
يوجد في خبره الا انه مصرح به في كثير من كتب الاصحاب لا ينجس

عن التحريم وفي الشرائع والنافع والغنم والسرث والقواعد
والارشاد والظاهر ان مستخدم الاخبار الامرة بالترقي عن البول
وقد بعضها في استحباب الارتياد ومنها تخل على القبور و
بينه الصحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام قال
من تخل على قبرا وبالقائما او بال في ماء الى ان قال فاصابه
شيء من الشيطان لم يدعه الا ان يشاء الله واسرع ما يكون
الشيطان الى الانسان وهو على بعض هذه الحالات ومثله ما
روى في الحصال كذا امارو عن ابي الحسن موسى وسنها
البول في الماء جاريا وراكدا وان كان المنع في الاول خفيفا وفي
الثاني موكدا والمستند في ذلك صحيحة محمد بن مسلم المتيقنة
وصحيحة الفضيل الا باسن يبول الرجل في الجاري وكره ان يبول
في الراكد وفي رسالة الفقيه ان البول في الراكد يورث النسيان
وما روى في الحصال عن علي عليه السلام لا يبول الرجل من
سطر في لهواء ولا يبول في ماء جار فان فعل ذلك فاصابه
شر فلا يلومن الا نفسه فان للماء اهلا ولللهواء اهلا وفي

الفضل بن يسار بالسمن المروي بعد الياء المقطع
تحتا القطعين الذي في انوار القسم في صحيحه في نسخة عن
طريق القدر روى عن ابي القاسم في صحيحه في نسخة عن
ابي امام الصادق قال لكشي حدثني علي بن محمد بن محمد
بن فضال بن شاذان ومحمد بن مسعود قال قيل لابي الفضل
اصحنا قال
بن شاذان عن ابن ابي عمير عن ابي عبد الله قال
كان ابو عبد الله يقول ان الفضل من استحباب ابي واني
المختصين فكان يحسب استحباب ابيه فقال لكشي ان
لاحتبا الرجل ان يحسب استحباب ابيه فقال لكشي ان
من اجبت النصاب على تعدد ابيه وراود من سمن
كذا في غلامه الا قال ان قال بن نوح
الوسط هو كتاب المختصين قال لكشي في نسخة
ابن سمن عن ابي جعفر بن محمد بن محمد بن محمد
روايات كثيرة من غيرهم

وفي وايد عينيه بن مصعب لباس به اذا كان جاريًا وكذا في
موثقه بن بكير وفي افقيه نفي لباس عن الجارم وجل في
اللباس الوارد في بعض الاخبار على عدم حصول النجاسة والاستقاء
على بيان الجواز وهو بعيد لا يكاد يصح بالنسبة الى اخير الفضيل
وعلى نفي الكراهة الشديدة * وهذا من المحامل السديدة *
وينبغي التنبيه على امور ^{في الرياض} احكى عن الصيد وقتن في الرأى القول
بأحرمه لظاهر النفي الوارد في نفيه من الاخبار وهو ضعيف الا ان
يحمل على الكراهة وذلك للصحيح الوارد بلفظها ولما ورد في شرط
منها من التعليق بالحقاء وايرات النسيان وقوله فان فعل ذلك
فاصابه الشيطان الى غير ذلك من القرائن المؤذنة بالكراهة
ب في الروض والرياض والمستندان الكراهة في الليل استدلال بان
الماء في الليل الجبر فلا يؤمن اصابه افة من جهة همج عن بعض الاصحاب
اشتراك احدثين في الحكم للتعليق المذكور في خبر الخصال وبرهانية
لبر لا لولية ومنها البول في الهواء لما مر من الامر بالتوقي في اخبار الآل
والنص عليه في خبر تقدم عن الخصال * وثانيها استقبال قرص

النيرين بفرجه وهو يبول للشمس ويريد أصحابنا القول والخبر
 المنقول عن السكوني عن الصادق عن أمير المؤمنين عليه السلام في رسول الله
 صلى الله عليه واله ان يستقبل الرجل الشمس والقمر بفرجه وهو يبول
 وخبر عبد الله بن يحيى الكاهلي عنه ايضا قال قال رسول الله لا
 يبول احدكم وفرجه بادر للشمس يستقبله في يومه وبغير المناهي هي ان يبول
 الرجل وفرجه بادر للشمس والقمر باجملة لا يرب في ورود النهر والاستقبال
 على النهر المذكور ولكن الكلام في عدة امور أهل يتعدى الحكم
 الى الغائط ام لا قال المحقق المعاصرين في الجواهر ان ظاهر الاخبار المذكور
 عند المسلمين المتقدمين وسيأتي ذكرها اختصاص الحكم بالبول الظاهر
 المنقول عن الأكثر ولعله لقوله وفرجه بادر للشمس والقمر وكلامه هذا
 محل نظر فان ظاهر الاثر ان يحكم عام وبه صرح في المقنع والذكر
 والدرسين وقواعد الاحكام كما نص عليه في الحدائق والرياض ويذكر
 عليه المشدود في حديث اخبر المروي في الفقيه لا يستقبل المهادل ولا
 تشد به المروي في الوسائل الكافي لا يستقبل الشمس والقمر فان مريد
 التخلع وهو عام وان حملهما على المقيد كاشف اللثام ويؤيد لهم

ما احتمله بعض الاخبار + من كون الاقتصار على البول في الاخبار
 لان الغائط لا ينفك عنه غالباً ولانه تنبيه بالاضمة على
 الاقوى بان طاهر الاخبار وان كان للتعريض لكن الكراهة اقرب
 الى الصواب للشبهة العظيمة بين الاصحاب في حمل الاخبار الواردة في
 الباب عن ذكره مع عرض السؤال في هذا الغناء على عبد المعصوم مع انه
 المستفاد من قوله عليه السلام وضع حديثه ثبات هو الاياحة
 على العموم حج ان طاهر كثير من العبارات الاقتصار على الاستقبالات
 ويؤيده ما ذكره من ذكر البول والفروج والاستقبالات في الاخبار + و
 هو غير جاز ان في الاستدلال + وما تضمنه عن الاستدلال بالذنبه
 الى الهدل ضعيف للامسالة + مخالف للاصل والاباع المنقول
 في شرح ارشاد الازهان + وما يصحده ما يلزم من العسر بغير ما
 على تقدير التخصيص في المسئلة + معسرة الاستقبالات والامسالة ايارنا
 الى القبلة + ثم ان الطاهر اشتراط الحكم بين الرجال والنساء + و
 للكسوف والخسوف وهل يجزئ الحكم في مثل المسسرة والمحبوب فيه
 اشكال من عدم تحقق الفرج ووجوده يخرج البول وهو بمنزلة

نسخة من نسخة المحققين
 ٢٢٠
 كافي النواع

في حقهم، وكذا الاشكال في من بال من غير فحجب ولو معتاد او الظاهر
 من قيد البدن والواقع في الاخبار ارتقاء الكراهة عند المحجب
 بمثل المكف والسحاب * كما نض عليه بعض الاصحاب * **والثاني**
 استقبال الريح بالبول وهو ممنوع منه في الجملة * ولا كلام في اصل المسئلة
 وانما البحث في موضع احدها اختصاص الحكم بالبول وهو ظاهر للرواية
 في اخصال على ما نقل عنه عن علي عليه السلام ولا يستقبل بوله الريح
 وربما يوجه بان العلة في احكامها هي خوف الرد وبجاسة الثوب و
 البدن بالرشح والبلل * ويدفعه ما نقل عن العلي * ولا يستقبل
 الريح لعلتين احدهما ان الريح ترد البول ويصل الشرب ولم يعلم
 ذلك الى ان قال والعلة الثانية ان مع الريح ملكا فلا تستقبل بالغو
 فانه دليل على ان العلة غير منحصرة فيما ذكرنا القول باختصاص الحكم
 بالبول كما هو صريح الشرايع والنقول عن المقنعة والنهاية والمفند
 وغيرها من كتب الشرع القويم * ليس له وجه واضر لو ورد النص
 بالنعيم * فمارواه المشائخ الثلاثة عن محمد بن يحيى باسناده **وفيه**
 قال سئل ابو الحسن ما حد الغائط قال لا استقبال القبلة ولا استدبارها

لا تستقبل الرسل ولا تستدبروا مشيئتهم فمروا بكتبه بل محمد بن
 بن ابي لهو وسواك لا تستدبروا مشيئتهم فمروا بكتبه بل محمد بن
 في المدونة ما روت والسفر في رواية ابن النعمان بن مزيه في نسخة
 والتذكير والتحرير وفي الشاذير والمنافع الا رشاد بلغة الغنية
 دعوى الاجاء على استحياب الاجتناب ويورد في الاصل الى اصل
 اول الحصة كافي الجواهر عن ظاهر الصادقة في الفقير والمقتنع وظهر
 كاد وفيها محل تامل غايته انه محل جدل واياها كان في الواجب
 الاول وثالثها ان الحكم نعم الاستدبار في البول والغائط
 جميعا للمفوتين وانما المذكور فيهما لفظ الغائط ولكن الظاهر
 ان المراد بحد الحاجة فحسبه قوله تعالى اوجاء احد منكم
 من الغائط **ورفعها** الكلام في المشهور بين الاصحاب
 الكرام في الصحيحين عن زيد الا في ذكرها ولما روى عن الرضا
 قال عن رسول الله ان يجيب الرجل اخوه على الغائط او بكلمة
 حتى يفرغ ويروي في الفقيه مرسله وفي العلل مسنداً عن الصادق
 لا تكلم على الخلاء فانه من تكلم على الخلاء لم تقض له حاجة واستثنى

عنه في التزاوره في الفاعل
حمد الله

نخله

من ذلك اشياء | ذكر الله المتعال القول الصادق في رواية الخليل
لاباس بذكر الله وانت تبول فان ذكر الله حسن على كل حال +
ب و ج اية الكرسي والتمهيد للصحيحة عمر بن يزيد قال سالت
اباعبد الله عن التبيين في المنهج وقرأة القرآن فقال لم يرض في
الكيف اكثر من اية الكرسي ^{نسخ} بحمد الله وابه احمد
لله رب العالمين ولما رواه الحميري عن الصادق كان ابي يقول
اذا عطي احدكم وهو على الخلاء فليحمد الله في نفسه وفيه شعار
باستحباب الاسرار ويؤيده عدة من الاخبار والظاهر حمل عدم الرخصة
في الخبر الاول على كمال الكراهة للصحيحة الجلية عن ابي عبد الله قال
سالت اقرع النساء والحائض والجذبة الرجل يتغوط القرآن قال
يقولون ماشاءوا ولاخبار الذكر كما ذكر الشيخ الجبراني في الحقائق
حكاية الاذان لو اية سليمان عن ابي الحسن موسى والصحيحة محمد بن مسلم
عن ابي جعفر عليه السلام انه قال يا بن مسلم لا تدعن ذكر الله على كل
حال ولو سمعت المنادى ينادي بالاذان وانت على الخلاء فاذكر
الله عز وجل وقل كما يقول والصحيحة كما تنص على المراد تدفع ما وقع

من الشهيد الثاني في شرح الأستاد في التفسير على التخصيص في
 حكاية الأذان وأبدال الحيعلات بالحوالقة لكونها ليست ذكرا لا
 حاجة يضفونها واستدل عليه الأصحاب بلزوم الضرر والحرمة ^{لنفسه}
 عن الدين وهذا إذا لم يكن الإشارة والتصديق كجانبه
 شيخ المعاصرين: ورحم السلام صرح بالعلامة في المنتهى و
خامسها وسادسها الأكل والشرب كما في التذكرة
 وشرائع الإسلام وعن المهند في المنتهى والمصباح ومختصره ونهاية
 الأحكام في الفروع: سنة ابن بابويه في الفقيه عن الباقر قال دخل
 أبو جعفر ليلة فوجد فقيرا نذرا في القدر فأخذها وغسلها
 ودفعها إلى مملوك معه فقال تكون معك لأكلها إذا خرجت فلما
 خرج قال للمملوك أين اللقمة قال أكلتها يا بن رسول الله فقال انما ما
 استقرت في جوف أحدها وجبت له الجنة فاذهب فانت حر فاني
 أكون استقدم رجلا من أهل الجنة والتقرب إذا تأخير الأكل
 معمل فيه من جزيل الفضل يدل على مجوعية الأكل في هذا محل
 والشرب بخصوصه ليس معصوا فيما وجد من الأخبار وإن أشملها

ما استدركه من غير من ممانعة النفس والاستقدار
 وسألهما الاستنجاء باليمين ولم يوجد خلاف في المسألة
 ومستند النهر الواردة في الرسالة وما في خبر السكوني الاستنجاء باليمين
 من الجفاء والظاهر ان لا بأس بصب الماء من اليمين في الاستنجاء كما
 استظهر في روضة المتقين واما المكروه ازالة الجباسة
 باليمين وثأمنها اصطحا خاتمة فيه اسم الله تعالى وشي من القليل
 لرواية ابي ايوب قال قلت لابي عبد الله ع ادخل الخلاء وفي يدي
 خاتمة فيه اسم من اسماء الله قال لا ولا تجامع فيه ورواية ابي لقاسم
 عن ابي عبد الله ع قال قلت له الرجل يريد الخلاء وعليه خاتمة وفيه
 اسم الله تعالى فقال ما احب لك قال فيكون اسم محمد قال لا بأس ورواية
 علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألت عن
 الرجل يجامع ويدخل الكنيف وعليه خاتمة فيه ذكر الله او شي من القليل
 ايصل ذلك قال لا الا الى غير ذلك من الاخبار واما خبر الحسين بن خالد
 قال قلت لابي الحسن الثاني ع انا روي في الحديث ان رسول الله كان
 يستنجي خاتمة في اصبعه وكذلك كان يفعل امير المؤمنين عليه السلام

له في الوسائل عن الصادق ع قال بني
 ٣٨
 سئل عن الاستنجاء باليمين

وكان فحش خاتم رسول الله محمد رسول الله صلى الله عليه واله قال
صدقوا لا فينبغي ان تفعلوا الا ان اولئك كانوا يتختمون في اليد اليمنى
وانكم تتختمون في اليسرى فلا يصح لمعارضة الاخبار الكثيرة الدالة
على كراهة الاصطحاب المعتصم بالتفسير عليه في كلام الاصحاب كيف
وقد عبر الصمدون بهم بوزن الاصطحاب ان كان الظاهر انه
اراد الكرامة وتأكيد لا جتناب الحق براساء الانبياء والائمة
الاطياب + اذا قصد بها ذواتهم اذ كان فيه + فلا بأس اذا قصد
غيرهم من الرتبة + وعلى ذلك حملت الاعظم + ما ورد من فقه
الباقر في جامع + ونحوه في القاسم + وهل يكره اذا دخل الخلاء
من غير التخلية + لا وجه مان قد خلاه كلام الاصحاب عن التعرض
ولا يبعد الاول لكان التعظيم + ولان الوارد في كثير من الاخبار ما
مقتضيه ظهري الاطلاق والتعميم + فان التخصيص منها ظاهر +
الابارادة الفرد المتبادر + وتاسعها الاستبراء باليسا
وفيه خاتم عليه اسم الله تعالى الخبز حسين بن خالد المذكور انفا و
لمؤقتة عما عن الصادق قال لا يمس الخبز رهما ولا دينار عليه السلام

القول لا يدخل الخبز

٢٩

وهو عليه في الخبر الاسنى ١٢

ولا يستنجي عليه خاتم فيه اسم الله ولا يجامع وهو عليه ولا يدخل الخمر
وهو عليه الحديث ورواية أبي بصير عنه ^{عليه السلام} قال لا أمير المؤمنين عليه السلام
من نقش على خاتمه اسم الله فيلحقه عن اليد التي يستنجي بها في
المؤمناء هذا إذا لم يستلزم التلوث بالافتقار * والأخير
بالوصول إلى حد الكفر مع قصد الاستحقاق * وعاشرها
البول قائما لصحيح محمد بن مسلم المذكور * في كراهة التخلل
على القبور * وعيره من الأخبار وفي بعضها أنه من الجفاء
وعن العامة التخصيص بما إذا خاف الورد في القول عن
النهاية فلو كان في حال لا يفتقر إلى الاستلزام كالحام نزالا للراية
انتهى وآت خبير أن ما أشربنا اليمن لأدلة تدل على التعميم
وحادي عشرها من المذكور باليمين عند البول لما
في لفتيه عن أبي جعفر إذا بال الرجل فلا يمسه ذكره يمينه
واستظهر في روضة المتقين أن المراد بالاستبراء * و
الظاهر أنه أعم منه ومن الاستنجاء * وثاني عشرها
طول المجلس على الخلاء فإنه يورث الباسور * كما هو

الماثور وهو بالباء الموحدة علة في حوالى المقابلة
 وقُرئ بالنون ايضا المقصد **الاول في**
الوضوء والنظر في الاحداث الموجبة واحكامه
 الواجبه والمدوبه اما الموجبات فهي الاغتسال والريح
 والنوم وما ازال لعقل والاستحاضه على تفصيل ياتى
 ان شاء الله والنظر في تلك الاحداث يقتضيه
 اجابات **البحث الاول** ان خروج الثلثه الاولى
 لا يخلو اما ان يكون من المخرج الطبيع المعتاد او من غيره
 وعلى الثاني اما ان يتفوق خلقا راجح حدث بعد انسداد
 المعتاد او مع عدم الانسداد **فالاول** ناقض
 اجماعا ونصا والمستند من الكتاب قوله تعالى او جاء
 احد منكم من الغائط فان سرحها وان كان التيمم ولكن
 لا شك ان يبدل ولا قائل بايجابه لردون الوضوء ومن لا يخفى
 صحته زهارة قال قلت لابي جعفر ما يتقضى الوضوء فقال
 ما يخرج من طرفيك الاسفلين من الدبر وللذكر غائط

او بول ومشي او ريح والنوم حتى يذهب العقل وصحة
 سالم ابي الغضيل عن ابي عبد الله قال ليس يقيض الوضوء
 الا ما خرج من طرفيك الاسفلين الذين انعم الله عليك
 بهما وصحته ايضا عن الصادق قال لا يوجب الوضوء الا
 غائط او بول وخرقة تسمع صوتها او فسوة تجدر بهما
 در رواية زكريا بن ادم قال سالت الرضا عليه السلام عن
 الباسور يقيض الوضوء فقال لا يقيض الوضوء ثلث البول و
 الغائط والريح الى غير ذلك من الاخبار واما الثاني
 والثالث من غير الطبع فهو ملحق بالاول والكلام
 فيها ولا نزاع بل نقل عليهما عن المنتهى الاجماع نعم محل
 الكلام هو الرابع ففيه اربعة اقوال احدها عدم
 التقين مطلقا كما عن شارح الدروس وهو المنقول في الاصل
 عن ظاهر جماعه وصريح بعضه استقر به صاحب الرياض وولاه
 في كتابي الاصلاح والمباهلة نظر الى تنزيل الاخبار المطلقة على
 المتعارف المعتاد وصرحة بعضها فيه واصالة العدم و

حديث جده السيد المتأد ١٢
 اتفاق خلقه ١٢
 وهو خروج الاغشية
 من غرضه من غرضه
 ٥٢
 جميع مع عدم الفساد الطبعي ١٢

واستصحاب الطهارة اليقينية وفيه ان الحمل على المعتاد
لا يستقيم كما سيأتي لان غير المعتاد من أفراد البول والغائط قطعاً
واما ما في بعضها من التصريح فخرج مخرج الغالب كما يأتي واجراء
الاصل لو سلم في مثل المقام ليس في محله للقطع بدخوله
في البول والغائط وثانيها التقضي بشرط الاعتقاد والاعمال
فلا ونسبه في الحديث وغيره الى المتهور وهو صريح في
القواعد وظاهر المختلف والشارع وعن التحرير والمتن والتبيين
والدروس وغيرها واستحسنه في الحبل المتين نظر الى شمول
الاية والحديث لما هو المتبادر دون غيره مصافاً الى قول
الصادق الذين انعم الله بهم عليك لتحقق النعمة وفيه
ان اخبار البول والغائط نعم الاحوال كما سيأتي الاشارة اليه
وان الحمل على المعتاد بالنسبة الى شخص ليس باول من الحمل
عليه بالنسبة الى اغلب الناس وربما يقال ان غير المعتاد ليست
بنعمة حتى يدخل في الخبر وثالثها التقضي بشرط خروجه من
تحت المعدة والافلا كما عن الشيعة في المبسوط والخلاف في نظر

الى عموم قوله تعالى وجاء احد منكم من الغائط وان ملأ
 من فوق المعدة لا يسم غائطاً والى قول لصديقين ما يخرج
 من طرفيك الحديث ورواه في التذكرة بالمنع من عدم
 التسمية وورود الاخبار مود الغالب ورواها التقض
 مطلقاً وهو لا بن ادريس واختاره في التذكرة وقواه المحقق
 النجفي في الجواهر للدير والاعبار التي فيها ذكر البول والغائط
 كصحيحة زرارة الاخيرة ورواية زكريا بن ادم وقول الرضا
 عليه السلام في كتاب كتبه للمامون كما في العيون والخبرين
 المنقولين عن العلل كلها تشتمل على اسم البول والغائط اما
 الروايات المطلقة على المقيدة بالطرفين فمن دفع بان الاحتجاج
 بمفهوم القيد ضعيف وبحصول الظن بجريان الاخبار المقيدة
 مجرى الغالب لو لم نقل بالقطع وان المقصود نقول التقض بالنية
 والوعاؤ واشباههما من اقوال اهل الخلاف بل سياق بعض
 الاخبار الواقعة جواباً عن السؤال عن هذه الاشياء كالصريح
 في ذلك مع قوة احتمال حملها ايضاً على بيان ماهية الاغشية

وتوضيها بأجل الامارات لا الاحتراز عن غير المعتاد
 حل الاخبار المطفة على الافراد الشاعرون النادرة كما هو
 المعروف فمدفوع او لا بان هذه الندرة ليست ندرة اطلاق
 بل ندرة وقوع فاته لا شك في صدق البول والغائط عليه و
 نظيره النظر الى الاجنبية في صورة مفروضة بطرف مفتوح
 من عين مغروضة فان النظر ذات ندرة مالها من شيوع
 بالنظر الى الوقوع واما اذا وقعت على سبيل الاتفاق فهو
 داخل تحت الاطلاق وحرمة الاتفاق وثنائيا بانها
 لو نزلت على المعتاد لوجب ان لا يحكم بالنقض فيمن خلق مخبر
 على غير المعتاد وواستقر غيره بعد الاستعداد و
 لا يمين له مخبران ولا اتخذه ولا المذبح بل ولا ما خرج ناديا
 من الموضع المعتاد مخالفا للمعتاد المزمود خروجه وهذا
 بين الفساد ولا يخفى قوة ادلة هذا المذهب وهو
 بالاحتياط اقرب فان لم نقل به فلا اقل من القول بالنقض
 بشرط الاعتياد وانه موافق له في الحكم والادلة الآلة

غير المعتاد + وهو من نادر الافراد + مصانفاً الى التأييد بلا اشتراط
 بين المتأخرين من اصحابنا الاخيار + فروع المرجع
 في معرفة الاخبثين الى العرف ولا عبرة بغيرها فلو خرج لم يوجب
 شيئاً ففي الفقيه عن الصادق عليه السلام ليس في حب القرع والديك
 الصفار وضوء انما هو بمنزلة القمل ولذا قال العلوي في التذكرة
 لو خرج من احد السبيلين دود او غيره من الهوام او حصاة او
 دم غير الثلثة او شعر او حقة او شيا ف او دهن قطر في حليله
 لم ينقض الا ان يستصحب سبباً من النواقض ذهب اليه علماءنا
 اجمع انتهى **ب** هل يعتبر الاعتياد في الخروج من المعتاد ام لا
 ظاهر اطلاق قائم وصرح بعضهم الثاني بل في الرياض الاجماع
 عليه فلو خرج من مرة وجب الوضوء في اول الوهلة ويتحقق ذلك
 فمن طلع مكلفاً من كتم العدم + كصغى الله ادم + ومن له
 مخرجان لم يزل الطبع منهما ذاسده + حتى اذا بلغ اشده
 فانفتح قبل وضوءه مكلفاً او بعده سحر ما مر في بعض الاخبار
 من تقيد الويح بسماع الصوت ومجدان الريح ليس المراد منه

اشترط ان لا يراد عدم نقض اليقين بالظن وادفع الوسوسة
التي اشير اليها في الروايات بان الشيطان يتفح في دبر الانسان حتى
يتخيل ان قد خرج منه ريح ومن هنا قال في الحديث ثقب مشيراً
الى الاخبار المقيده الظاهر حملها على موضع الشك دون ما
اذ اتيقن الخروج انتهى وذلك ان هذه الاوصاف امّا
لليقين غالباً بصدد الحديث فلو فرض حصوله بدونها
فهو داخل تحت المحال خارج عن المبحث فان الاخبار محمولة
على ما هو الغالب + والتوصيف شائع في تاديت مثل هذه
المطالب + **§** انحصرت بعض ما مر من الاخبار في نواقض
معدودة اصنافاً بالنسبة الى ما يخرج من الاسفلين غير
هذه الاشياء او يخرج من غيرها كالقعر والرعاف **هـ**
ما مر من الكلام في غير المعتاد انما كان في حديثه وترتب
الاثار عليه واما انخبثيه فلا يكاد يوجد في كلام السلف تعرض
لها فني واشتات فتمت **هـ** وفي بعض المتأخرين وجعهم صاحب
الجواهر قال ليس في ذلك مجال **و** وفي بعض الاشكال

والله العالم بحقيقة الحال + وهل يجزئ النزاع الذي
 مر في الاخشين في الربيع كما عن العلامة في التحرير ام لا بل
 الرية مخصوصه بالموضع المعتاد كما هو ظاهر المختلف
 البحث في الحد ثين ومقتضى قول ابن ادريس رحمه حيث
 ذتل عشران غير انما رجه من الدبر على وجه متيقن
 كما انما رجه من فرج المرأة ومسام البدن ليست ناقضة
 انما انما هو الثاني وانما في قوله تعالى في حديث قال
 وفيه قال من المعلوم من قوله تعالى في حديث قال
 ونحوه كانه يقتضي جهات بل المراد انما في قوله تعالى في حديث
 حصل قلنا به والافاد يخلو البوا والفرج عذبة في حديث
 معان على البولييه والغايطيه انتهى مرثا في الربيع الرية من قبل
 فهل هو ناقض مطلقا او في المرأة خاصة مطلقا او مع الاعتياد
 او غير ناقض مطلقا اقول اقواها الاخير واحوطها الاول +
 فتأمل + ثم اذا خرجت المقعدة ملطخة بالعدوة ولم
 يتفصل فهل يحدث ام لا وجهان قال في المناهل والمسئلة

٥١

منه في حديث قال

من جملة من لا صاحب كافي المدين ١٢

محال أشكال من صدق الخروج فيندرج تحت عموم النصوص
والفتاوى الدال على كونه ناقضا ومن الأصل وانضاف الخروج
إلى الذي معه لا انفصال وعدم دليل على حصول النقض بمطلوب الخروج
فلا احتمال الأول قرب ولكن الثاني أحوط انتهى وهو كما تراه
سهو واستتباب من الناسخ أو المعطيات تراه والقول
ان يقال لا احتمال الثاني اقرب ونكر الأول أحوط على
ما قال في المبحث الثالث في النوم في السمع
والبصر ناقض موجب للموضوعات فنقل راجع إلى الله عز وجل
والنصوص الآتية عن العشرة الهادية في التبيين وعند
الفرق بين كونه قائما وقاعدا وراكعا وساجدا
مستلقيا ومضطجعا ومنفرجا ومتجمعا ونسب إلى
ابن بابويه القول بعدم النقض ولا يجاب ولم يثبت
الانتساب في الرسالة المقتبسة والطاهر ان نسب إليهما فنظر إلى ما في
كتابينهما من أحط الأصناف في البيوت الغائط والريح والمنع
بالنسبة إلى الرعاف والقيح دفعا لأقوال أهل الغنى ولذا

صح بعض اصحاب بانه خطأ في النقل ومستند بحكم الاختصاص
 المستفيضه منها صحيحة زائدة وقد تقدم ذكرها في
 اول البحث الاول وصحيحة عبد الحميد من نام وهو راكع
 او ساجد وما شئت على اى حالات فعليه الوضوء وقول
 الرضاء في صحيحة ابن المغيرة حين سأل عن الرجل ينام
 على دابته فقال اذا ذهب النوم بالعقل فليعد الوضوء
 او قول الصادق في حسنة اسحق بن عبد الله الاسعري
 او صحيحة لا ينقض الوضوء الا حدث والنوم حدث وقوله
 في رواية الكنانى حين سئل عن الرجل يخفق في الصلاة فقال
 ان كان لا يحفظ حد ثامنه ان كان فعليه الوضوء واعادة الصلوة
 وان كان يستيقن انه لم يحدث فليس عليه وضوء ولا اعادة
 وموثقة ابن بكير قال قلت لابي عبد الله عليه السلام قوله تعالى اذا
 قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم قال اذا قمتم من النوم قلت
 ينقض النوم الوضوء فقال نعم اذا كان يغلب على السمع ولا يسمع
 الصوت وقول حد هما عليهما السلام في صحيحة زائدة

هذا كلامه في صحيحه وكذا في الدرر والجلال
 في بيان ١٢

حين قال له الرجل ينام وهو على وضوء ايوجب التحفّة
 والتحفتان عليه الوضوء فقال يا نزار ردة قد تنام العين
 ولا ينام القلب والاذن فاذا نامت العين والاذن والقلب
 وجب الوضوء قلت فان حرك الى جنبه شيء ولم يعلم به
 قال حتى يستيقن انه قد نام حتى يحثي من ذلك امرين
 والا فانزله يقين من وضوءه ولا يتقصر اليقين ابدا
 بالشك ولكن ينقصه يقين اخر الى غير ذلك من
 الاخبار اما ما دل بظاهره على خلاف ذلك لموثقه
 سماع المصنف في لفظه حيث سأل عن الرجل يخفق ^{سم}
 وهو في الصلوة قائما او راكعا قال ليس عليه الوضوء و
 ما رواه فيه ايضا مرسله قال سئل موسى بن جعفر ^{عليه السلام}
 عن الرجل يرقد وهو قاعد هل عليه الوضوء فقال
 لا وضوء عليه ما دام قاعدا ما لم يفرج وما رواه في
 التهذيب عن بكر الخضر قال سألت ابا عبد الله
 هل ينام الرجل وهو جالس فقال كان ابي يقول اذا

نام الرجل وهو جالس مجتمع فليس عليه وضوء وإذا نام مضطجاً فعليه الوضوء فهذا لا يقتضي معارضة الأخبار السابقة لصحة سندها وكثرة عددها وصلاح دلالتها وشيعة العلمايين الطائفة ولا يفتن المخالف مخالفة الكتاب العزيز موافقه مؤلفه مع احتمال حمل ما يعارضها على التقييد وفي نسبة السلسلة إلى أبيه كما في بعضها نوع اشعار بذلك وعلى ما لم يغلب على العقل كما قال الشيخ في التمهيد واستدل عليه بلخيار آخر بل الخفقر في الخبر الأول ظاهرة في ذلك وأما عن الصدوق من اشتراط الانفراج لنقله المضمة والمؤثقة اللتين من نقلهما عن الفقيه فقيدان مجرد روايته لا يدل على قوله بذلك خصوصاً مع رواية الأخبار المعارضة لهما ولذلك قال لعلامة في المختلف ان كانت الروايتان متباينتين فقد صارت المسئلة خلافية والافلاواتهم وكيفما كان فسماعه واقفي ولكن الخبران ضعيفان بل عن التقييد

له فانه قال الرجل يرق قاعه الا وضوءه
٦٢
عليه السلام يفسح ١٢ تذكره

في الشيخ ١١ سنه
الحضرة لا يعرفون حالها
وفي ثبوتها ان يكون الى
وجه الضعف في اولها لا يرد

التصريح بانقضاء الاجماع على خلاف قول الصدوق ^ع
 بعده مع ان الخلاف من معلوم النسب غير قاض هذا
 والظاهر من الاخبار ان النوم حدث ناقض بنفسه و
 يصح به حسن اسحق بن عبد الله الاشعري وما نسب اليه
 بعض العامة وبعض اصحابنا انه مظنة للحدث وبما يستأنس
 له بالخبر المروي عن العليل الذي طاهره بيان الحكم المصلحة
 في كونه ناقضا لاناظر الحكم به ويظهر فائدة الخلاف
 فيما اذا اتقن بعدم خروج الحدث باخبار معصوم او
 سدا المخرج وغيره فانه يتقن على المختار **تبيينها**
الاول حديث اسحاق بن عبد الله المذكور مع
 ان سنده نقى * لكن متنه مشكل ملتبس بالصياح
 المنطق * وقد جعله من بعض اصحاب وقوع الاشكال
 في انه من اهل الاشكال * فتحملوا فيما احتملوا * حتى قال
 بعضهم انه يثبت وان لم يكن على هيئته واحد منها وهو
 طريق جديد * لكنه غير بعيد * والاجود ان يقال

في بيان تحريم النوم

كتاب الطهارة

هذا مجرد التباس + ولا داعي الى تنزيله على القياس +
بل لعل الغرض من الرد على هؤلاء الناس + فانهم يدرجون
ما ليس بمحدث كالفقه ومصر الذكروا والبزاق في النواقص
من دون حجة قاطعة ودليل ناهض + ومن القوم + من
انكروا حديث النوم + فزعموا عليه السلام بالشطر الاول والاخر
وبالثاني الثاني + وهذا اصح المحامل والمعاني + خال
من التكلف في المباني + وليس من دأبهم عليهم السلام
التكلم بالآقيسة المنطقية في القاء الاحكام الشرعية
على الرعية + فان اهل العلم لا يعرفون عدة الاشكال
شرائطها + وضربها وضوابطها + الشاكلة
التعبير في الاخبار الواردة عنهم عليهم السلام + في بيان
تحديد المنام + بذكر الغلبة على الحاستين والعقل و
خفاء الصوت وغيره وطمأنينة الصدر في معرفة على الغرض
العام + فانه معنى يعرفه الانام + لا يحتاج الى تعريف وفهام
غايتة الامر ان الغلبة على الحواس من لوازمه + والذي

من اختلاف ما ذكره القاضى فانه وان سلم ما حرمنا
من ايراد اسيد لكن لا يخفى بعد من عقلت لان فوزه لا
يقطع الرضوخ للاحداث خارجة عن النافذة على كسب
مخافيا مستجونا لا عن خصوصيات الاحداث مخافيا
منه دام ظلهم العالي ودام الابرار العالي

في الاخبار فهو من قبيل تعريف الشيء بعلوئمه * وصرح لاخفا
 بتقدير السمع عند عدم فعل التحديد بهذه الاشياء
 للاحتراز عن السنة والنقاس * الذي لا يبطل معه
 المحاس * فانه مقدمة للنوم ولما كان يعد في العرف
 من اضعف انواع النوم بل في اللغة ايضا ولم يكن من النوم
 الناقض شرعا اناطوا عليهم الصلوات والتحيات * ناقضية
 النوم بتلك العلامات * **الثالث** قال العلامة في
 التذكرة لو شك في النوم لم ينقض طهارته وكذا لو تخايل
 له شيء ولم يعلم انه منام او حديث نفس ولو تحقق بانه
 رؤيا فنقض انتمى وذلك اى عدم نقص اليقين بالشك
 هو المستفاد من صحيحة زرارة عن احمد بن محمد وخبر الكوفي
 وقد سبق ذكرها وتامل بعضهم فيما افاده من النقص بالرؤيا
 ولعله لا وجه له **البحث الثالث** كل ما زال العقل
 من اعماء وجنون او سكر ناقض والدليل عليه الاجماع المنقول
 في كتب الاساطين * كالمدرك * واحبل المستين * ولذا

جزم بالحكم في السائر فقال في عدد النواقض وكل ما ازال و
فقد معه التحصيل من اغماء او جنون او سكر وغير
ذلك من جميع انواع الامراض التي يفقد معها التحصيل
ويزول التكليف انتهى وفي المنتهى كل ما غلب على العقل من
اغماء او جنون او سكر او غيره ناقض لا تعرف فيه خلافاً
بين اهل العلم وكذا عن البصار ونقل العلامة البهيماني
وتلميذه صاحب الرياض عن النضال من دين الامامية
ان مذهب العقل ناقض والمفيد في المنفعة عند من
النواقض الممنوع من الذكر كائنة التي ينغمس بها العقل
والاغماء وادعى الشيخ في التهذيب اجماع المسلمين على
ذلك وكلام الشيخ وان كان نضالاً ان معقد الاجماع
هو المرض المانع لكن الظاهر انه يريد الاجماع على ناقضية
العقل عموماً لا نقائل بالفرق ولا شعار وصف المرقبة بانغماس
العقل بذلك ولان المستند من الاخبار عنده ما هو الا اشتغال
على ذهاب العقل وخفاء الصوت ولان الاصحاب عقلوا

ذلك من كلامه حيث نقلوا عنه دعوى الاجماع عليه
 كالشيخ الحر في الوسائل والسيد في المدارك فاقاله في الحدائق
 ولعله ما خوذ من الحبل المتين من ان ذكر المجنون في السكر
 والاستدلال عليهما بصحبة معمر بن خلاد لآتيه من
 زيادات العلامة والشهيد + غير سديد + لان
 المجنون والسكران في مذهب العقل وقد سمعت ان عليه
 اجماع العلماء + وببر نصوص عبارات القدماء + وانه من
 دين الامامية كما مر عن الخصال وهو معترض به في الشرايع كما
 عن المصباح والجمل والنهاية والعهدة ^{ثلاثة} يثيرون من زياداتهم او
 بالجملة فالاجماع هو آنچه في هذه المسئلة وان استدلالنا
 بالاخبار في ضمن الأدلة + لكنها لا تنهض حجة مستقلة +
 فمنها صحيحة معمر بن خلاد قال سالت ابا الحسن عليه السلام
 عن الرجل به علة لا يقدر على الاضطجاع والوضوء يشد
 عليه وهو قاعد مستند بالوسائد فربما اغف وهو قاعد
 على تلك الحال قال يتوضأ قلت ان الوضوء يشد عليه

قال داخفه عنه الصوت فقد وجب الوضوء قوله يشترط عليه
 المراد ان فيه مشقة سيرة يتحمل مثلها في العادة والا لا وجب
 التيمم وانما اخذ الواو في السؤال كون ذلك المريض قاعدا
 غير قادر على الاضطجاع طمعا في ان يجوز له الامام ترك
 الوضوء كما يقوله بعض العامة ان النوم قاعدا ليس بناقض
 وباجمله استدلال الشيخ في التمهيد بهذا الخبر على ناقضية
 المرض المانع من الذكر وكذا استدلاله على ناقضية كل
 منيل للعقل المحقق في المعتبر والعلامة في المنتهى والشمس
 في الذكرى ومحل الاستدلال تمام الحديث اذا خفي الزور
 عليه في المعتبر ان الاعفاء النوم فقوله اذا خفي عنه يريد
 حالة اغفائه ثم اجاب بانه مطلق فلا يقيّد بالمقدمة
 الخاصة ومرة في الحبل المتين بان المحدث عند ذلك
 الرجل الذي اغف عنه وهو قاعد فلا اطلاق هنا وظن
 بعضهم ان المراد بالاعفاء الاعفاء وعلى كل حال فلا
 ينطبق الاستدلال بالخبر على المدعى فان خفا الصوت

لا يتم كل من زيل ^{للعقل} كالمجنون وبينك تعقب صاحب
 المحمل ^{المتين} استدلال العلامة والشهيد رحمهم الله
 وان كان يمكن الاعتناء بعنما بان يجعل الخبر في كلامهما
 متما او مويداً او يكون الاستدلال به على بعض مدعاه
 وهو ما عدا المجنون ما يخفى فيه الصوت والباقي من
 الأدلة المشاركة للنوم في المقتضى دليل على ناقضية الكل
 ومنها ما يستدل به بطرق التنبيه والا لوليه من قوله
 اذا ذهب العقل بالنوم فليعد الوضوء وقوله والنوم حتى
 يذهب العقل فانه يدل على ان المناط ذهاب العقل
 فاذا وجب الوضوء بالنوم وجب بالاغناء والسكوا والمجنون
 بطرق ^{فان ذهاب} ذهاب العقل فيها اشد كناية
 عليه في المعتبة وفيه نظراً من الجائز ان يكون لخصويته
 النوم مدخل فيه فلا يستقيم الا لوليه ومنها ما عن عا
 الاسلام عن الصادق عليه السلام من الخبر المشتمل
 على ذكر الاغناء لكنه ضعيف الاسناد بل في الحديث

ان الكتاب لا يصلح للاعتقاد * هذا وقد قد من اليك
ما يرفع به الالباس * من ان ذكر هذا الاحبار انما هو على
سبيل لتأييد والاستيناس * وعلى هذا فلا بأس *
البحث الرابع الاستحاضة بانواعها يوجب الوضوء
في مجملها القليل مطلقا والمتوسطة فيما عدا العيص والكثيره في العيص انشاء والاخيرتان توجبانه مع الغسل
في باقي الصلوات على بعض الاقوال * وسياتي انشاء الله
المعالي * نفصبا هذا الاجما * في بحث الاعمال *
والكلام هنا في القليلة فهو موجبة للوضوء فقط وناقضة
للكجاعات المنقولة ولقول لصادق عليه السلام في خبر
معاذ بن عمار وان كان الدم لا يثقب الكرسف توصات وحلت
المسجد وصلت كل صلوة بوضوء وقول لباقر في خبر
زماره سئلته عن الطامث نقعد بعد ايامها كيف
تصنع قال تستظمر بيوم او يومين ثم هي استحاضة قلت غسل
ونستوثق من نفسها وتصل كل صلوة بوضوء ما لم ينفذ

الدم فاذا فقد اغتسلت وصلت الى غير ذلك من الاخبار
ولا خلاف في المسئلة الا عن العاني كما عن المعتبر فلا يوجب وضوء
ولا غسلا ومستند ما في بعض الاخبار من ان محصر الاصناف
في نواقض معدودة كما مر غير مرة وما في بعضها من الامر
بالصلوة بعد الاستئذان من دون امر بالوضوء والجراب
ان كل ذلك محصور بما تقدم وعن الاسكافي فواجب التيمم
عند واحد فقط في اليوم والليله ولم نجد مستندا
له فله اشكال بحمد الله في المسئلة **تنبيه**
لا يوجب الوضوء وحده غير ما مر في الاستئذان الا طهر فلو عثر
بكل ما خرج من مخرج البول واحصاه بعض العلماء في خمسة
اشياء + البول والمنى والودى بالمهمل والودى بالمعجمة
والمنى كلها كطية وصية فالمنى ياتي حكمه انشاء الله و
الودى ماء تخين يخرج عقب البول كما نرى عليه اصحابنا
وورد به التصريح بالمعجم ما يخرج بعد الانزال على المشهور والد
بالله ما يخرج من الشهوة وعرقه الشهيد الثاني رحمه الله بانه ماء لزوج

من وراء بعد ان تحبس بلسانك من القضاة تستقر
من سبلان الدم في النجاسة الجرين

يخرج عقيب الشهوة وفي آحاد ثلث انما نظم ذلك بغير متاخر
 علما ثانيا قال **شعر** المذي ماء رقيق اصفر لزج يخرج
 بعد تقنين وتقيل * انتهى وذيلته بقوله **شعر**
 والوذى بعد من شهوة ومن * الادواء بالنظر في بعض السبل
 والوذى يخرج بعد البول اغلظ ولا وضوء به عند الياء
 والذال مهملة في ذ او معجمة * فيما بدت به من شعر تدثيل
 والذى ورد في شرح ذلك من الاخبار رسالة ابن رباط عن
 الصادق قال يخرج من الاحليل المنى والمذى والوذى
 والوذى فالمنى هو الذى تسترخى له العظام ويفتر منه
 الحسد وفيه الغسل واما المذى فانه يخرج من الشهوة
 ولا شئ فيه واما الوذى فهو الذى يخرج بعد البول واما
 الوذى فهو الذى يخرج من الادواء ولا شئ فيه قوله يخرج
 من الشهوة يرجع اليها من تفسير اصحابنا وقوله يخرج من الادواء
 يخالف عنوانها من المشهور ولم يوجد تفسير له في اللغة كما في الجواهر والادوية
 جمع داء بمعنى اللفظ يخرج من الادوية وقيل الادوية مطلق

العروق وعلى كل حال فالأمر سهل بعد ثبوت الحكم من انحصار
 الناقضية في الأسباب المتقدمة فلا ينقض ما عداها من القيء
 والرعاف وأنجمامه والشئ الخارج من غير السبيلين أو منهما غير
 مختلط بناقض وأنشأ الشعر وإن كان باطلاً وفوق أربع أبيات
 وغيبه المسلم والأخذه من الشعر والظفر ولو مجدياً ومغتنماً
 الكافر ومس الكلب وشرب البان الأبل والبقر وأكل محومها وما
 ورد في بعض الأخبار من نقض شيء منها أو التوصل بعده
 فمحمول على التقيه أو الاستحباب وغيرهما ثم وقع الخلاف
 في ستة أشياء وهم المذء ومس باطن الدبر وباطن
 الأحليل والدم الخارج منهما إذا شك في مصاحبته
 الناقض له والتقبيل إذا كان بشهوة والتمضمضة إذا كانت
 في الصلوة وأحقته فالأشهر لا ظهر عدم النقض في هذه
 الستة للوصول بل الأصول وللدجاج المنقول في كلها
 بل دع الشيخ المعاصر بحليل في كثير منها التحصيل
 وللاخبار التي دلت على حصر النواقض عموماً واللت

دلت على نفي القرض عن هذه الاشياء خصوصاً خلافاً لابن
 في جميعها والصدوق في متر الفرجين. ومستندهما بعض
 الاخبار فيما سوس ما حققناه والدم الخارج من السبيل. وفيها
 لا يوجد دليل. وهذه الاخبار مع ما في اكثرها من ضعف
 السند وموافقة العامة. وانما هالست في المدعى ناصية
 تامة. لا تقارض الصحاح الصالح بل هي محمولة على التقية او
 استقباب الطهارة وانما اثرنا الاجمال. وكلنا التفصيل في
 حجج الاقوال. الى الكتب الطوال. لعدم الاشكال. وانما
 المعتد به في هذه المحال. ولا بأس بالاحتياط فيما ورد فيه الخبر
 فانه مطلوب على كل حال. وتحقيق انيق غايات الوضوء
 واجبه ومنه وبه فيجب للواجب من الصلوة والطواف
 بلو خلاص. ومسر كتابة الكتاب المبين. ان وجب بند
 او عهد او عيدين. او اصلاح او اخراج من الاقدار. او
 استنقاذ من الكفار. اذا استلزم المر او غير ذلك فانه
 يحرم للمر على المحدث ما لم يتطهر. على الاشهر الاظهر.

وهو الشيخ في التهذيب والمحقق في الشرائع والعلامة في الأثر
 والتبصرة والشهيد الأول في الذكر والدروس والثاني
 في المسالك والروض وطاهر السبزواري في الكفاية والبحر في
 الحدائق والخجفي في الجواهر والقاساني في المفاتيح وبحر العلوم
 في لدرة والمصباح وهو المنقول عن الكفاية والمسالك و
 شرح الدروس والمختلف والمنتقى والتحريم والتنكيره
 والجامع ونهاية الأحكام وكشف الرموز وكشف اللباس
 وعيون المسائل ومنهج السداد والروض والمعتبر والمختصر
 ومعالم الدين والذخيرة والحبل المتين وهو المحكي
 عن الكافي وأحكام الراوندي وابن سعيد وابن بابويه
 وقيل بكرة المسك عن الشيخ في ط والديلمي في ط المراسم وهو
 قضية المنقول عن ابن أبي عمير لنا وجوه أقوله أنه
 لقران كريم في كتاب سكون لا يمسه إلا المطهرون تنزيل
 من رب العالمين فان الضمير في لا يمسه راجع الى القران
 دون الكتاب لظهور ذلك بالنظر الى ان القران هو المحمدي

عنه وكان ما بعده وما قبله صفة للقرآن * والدعوى
الاجماع عليه في الجمع وعن التبيان * وورود التفسير بذلك
عن امناء الرحمان * فقروا رواية ابراهيم بن عبد الحميد
عن ابي الحسن المصنف لا تمسه على غير طهر ولا جنب ولا
تمس خطه ان الله تعالى يقول لا يمسه الا المطهرون وفي بعض
النسخ خطه مكان خطه ويتعلق بالخبر * وجوه من
النظر * **الاول** ان الخبر يفي ارجاع الضمير الى الكتاب اذ
فسر باللوح نعم بجامعه على ارادة المصنف بل يويده وهو
ايضا يدل على المطلوب اذ ليس مس غير الخط مجرام قطعاً
الثاني مدلول الخبر ان الطهارة بالمعنى الشرعي يويده
اشتمار ذلك حتى ان بعضهم ادعى كونه حقيقة شرعية فيه
بل قوله على غير طهر ظاهر في ان المراد على غير وضوء بقربه
ولا جنباً فان التاسيس خير من التاكيد **الثالث** ضعف
الخبر * قد انجبر * بما مر * وسينكر * فانفتح انه
لا يفتح في الاستدلال اشتماله على بعض الجاهيل كجعفر بن

له وكان الطهارة في النفل يحصل المطلوب وهو في المسح
على المصحف بالجملة لا سيما في المسح باليد
فلا يوجب الطهارة في النفل ولا سيما في المسح باليد
فلا يوجب الطهارة في النفل ولا سيما في المسح باليد

محمد بن حكيم وجعفر بن محمد بن أبي الصباح وانهار ورواه عن
 ابراهيم بن عبد الحميد وهو واقفي بل عن سعد بن عبد الله انه
 متروك الرواية على انه يمكن الاعتذار عن الاخبار بانه ثقة
 كما قال الشيخ في ست وغيره ويؤيد رواية الفضيل وابن ابي عمير
 وغيرهما عنه **الرابع** قيل النهر عن التعليق ومس الخيط الكراهية
 فيكون النهر عن المس اذ لا يمتنع الساق وهذا مفع
 معارض ان النهر في الجنب للحرمة فتعارض السياقان وفي رواية
 الحرمة في النهر مع احتمال كون النهر عن التعليق فيما استلزم المس
 وكون الخيط مصنف **المخطوب** الامناع المحكم عن اختلاف
 وظاهر البيان فالجمع على ما فهموه بل ادعى بعضهم الاجماع المحصل
 بحمل لفظ الكراهية في كلام الشيخ وابن ابي عمير على ارادة الحرمة
 ولا شك في الشبهة نقاد وتحقيقا حجة عدة من الاخبار بل هي
 مستفيضة كما في المناهل منها الرواية المذكورة انفا ومنها رواية
 حمزة عن اخبره عن ابي عبد الله قال كان اسماعيل بن ابي
 عبد الله عليه السلام عنده فقال يا بن ابي عمير المصنف فقال اني لست على

وضوء فقال لا يمتس الكتاب ومس الورق والاسال في اخبر غير
صائر لان في طريقه حياء او هو من اجعت العصابة على تصحيح
ما يصح عنه في كالحصير ومنها موثقة ابي بصير قال سالت
ابا عبد الله ع عن قرء القرآن وهو على غير وضوء قال لا بأس
ولا يمتس الكتاب واورد شيخنا البهائي في مشرق الشمس على
الاستدلال بالخبر انه مشتمل على الحسين بن مختار وهو واقف واستنا
العلامة في لف الى توثيق ابن عقده له ضعيف لنقل ابن عقده
ذلك عن علي بن الحسين بن فضال وتوثيق واقف بما ينقله زكي
عن فطح لا يخفى ضعفه انتهى كلامه وهو في لصورة لطيف وفي
المنع ضعيف فان كونه واقفيا محل توقف بل نقل ما يدل على
عدم وقفه ويؤيد ما قيل من روايته النص على الرضا على ان الوقف
له معان والحمل على هذا المعنى خصوصاً مع قرينه تنافيه مشكل
كما ذكره في منتهى المقال وعلى التسليم فهو ثقة ومن اعظم الدليل
عليه روايه حماد ورواية ابن ابي عمير وكثير من الاجلاء عنه كما ثبت
عليه العلامة البهية في التعليق خصوصاً رواية ابن ابي عمير

فانه لا يروى الا عن ثقة كما عن الشيخ ومضافا الى ما نقل عن ارشاد
المفيد انه من خاصته وثقائه اهل الورع والعلم والفقهاء من
شيعة وبآجلة توثيقه مسلم بين المتأخرين كالمولي المجلسي وغيره
بل عن السيد الداماد انه من اعيان الثقات + وعيون الكليات +
نعم غاية ما يقال ان هذا الراوي + ذكره صاحب بحاوي +
من الضعاف والعلامة عنه في قسم الضعفاء في الخلاصة والبحر
مقدم ويمكن الجواب بان سببا يجرع غير مستكور وذكره
شرط في قبول الجرح فيما كان ابحار غير مطلع على حال الراوي
على مختار العلامة على انه عند مطلق القارض في الجرح
والتعديل ينظر الى المرجحات كما ذهب اليه ابن تائوس وصاحب
المعالم بل قال في الفصول قد يبرهن ذلك المزي الى احد على
البحار وان كانا مطلقين بل وان تعدد ابحار احدهم
وبآجلة فالرواية صحيحة او موثقة مع ما لها من الانخبار +
بالشهرة والاحبار + ومنها المرسل المروي في مجمع البيان
عن الباقر لا يجوز للجنب والمحائض والمحدث من المصنف

ومنها الرضوى لا تمتش القرآن على غير وضوء ومنها صحيح علي بن
 جعفر عن اخيه موسى عليه السلام سأل عن الرجل يحل له ان
 يلبس القرين في الاطواح والضعيف وهو على غير وضوء قال لا يعتمد
 صاحب مشرق الشمس على هذا الخبر في تحريم اللبس لصحته و
 عدم المعارض له والتقريب على القول بظاهر الرواية من تحريم
 الكتابة كما اختاره الشيخ البهائي طاب ثراه ظاهر فاعتدل على
 تحريم اللبس بطريق اولي وعلى القول بجواز الكتابة يحمل الخبر على
 كونها مستلزمة للبس فيجب الاجتناب من باب المقدمة
 والحق ان الخبر لا قائل به ظاهر اسوة هذا الشيخ انجيلي
 وهو ايضا رجع عنه كما قيل . . . ورجع عنه الصدوق القائل
 في المفاتيح الا انه اعترف بان القائل به لم يوجد وكيف ما
 كان فلا صراحة له في المقصد مع انه معارض بحسنه داود
 بن فرقد . . . فاذا نحل على الكرامة اول واجود . . . اما حجة القول
 الثاني فوجه الاصل ولا محل له بعد ما مر من التمسك
 بعدم الدلالة في الآية وضعف السند في الاخبار . . . وقد

الحمد لله الذي جعل في الحسن عن ابي بصير بن محمد بن
 ابي ذر عن الصادق عليه السلام قال . . .
 ٨٠
 بين على الحائض قال نعم لا بأس . . .
 . . .
 . . .
 . . .

کتاب الطہارۃ

عرفت دلالتها وتقاصد الاخبار مع اعتصامها بالاشتماء
ج مكاتبة النبي الى المشركين * بايات الكتاب المبين * مع
علمه بانهم يسيئون ولو كان حراما لما فعلوا ويجاب بالمنع عن الوقوع
فحين استلزامه المسئور باحتمال على الضرورة وما ذكره في
الذكر من عدم منع السلف صبيانهم عن المس ولو كان
حراما لوجب المنع وفيه المنع من الملازمة كيف فقد مال الى
عدم وجوب المنع من قال بجرمة المس كما عن الشهيد الثاني
وسبغه والمحقق الخواصاري وصاحب الرضا وولده فهو
وخصون ما افداه من التحقيق فهو كشجرة * لها فروع
عشره * ١ الاقوى احاق لفظ الجلالة بالكتاب الكريم *
للقطع بانه اولى من سائر الفاظها بالتظيم * ولا ياتي فيه
ارادة معنى اخر وكذا الاسماء المحسنة كما ذكره بعض الاعيان *
وفي احاق اسماء الانبياء والاائمة عليهم السلام وجهان *
ب هل يجب منع الصبي من المس قولان ففي المتن كره
انه يجب المنع كما عن ظاهر المتن والمعتبر والتحريم واستقر

ذكره في الروض في بحث الجبابرة وكذا
 في الدرر في فروع حاشية من الاصحاح
 الثاني في وسط الحق والخفا
 ٨١
 في الدرر في فروع حاشية من الاصحاح
 الثاني في وسط الحق والخفا
 ٨١
 ذكره في الروض في بحث الجبابرة وكذا
 في الدرر في فروع حاشية من الاصحاح
 الثاني في وسط الحق والخفا
 ٨١
 في الدرر في فروع حاشية من الاصحاح
 الثاني في وسط الحق والخفا
 ٨١

في الذكرى قبل الوضوء وجعله وجهاً له من الطهارة لرفع عدم
 ارتفاع حدثه واستظفه المدارك والذائق والجواهر عدم
 الوجوب والوجوب احوط * وان كان عدمه راد * لعدم
 الدليل ولا عموم في الادلة الدالة على التبريد ولا استحقاق
 في عدم المنع وان كان على جهة الاحتقار * فهو من غير نكاز *
 واما وجوب التعظيم في الجملة فلا يستلزم التعميم * في جميع انواع
 التعظيم * ويدل عليه ايضا سيرة السلف * لعدم
 منعهم الصبيان كما سلف * فيما ذكرناه عن الذكرى و
 ان كان لا يخلو عن شيء وان الزامهم بترك المس مع مسير الحاجة
 اليه في التعليم والحفظ حرج وتضييق على غير المكلف وتنفيذ
 له عن المصالح المقصودة خصوصاً على القول ببقاء حدثه
 وعدم ارتفاعه بالوضوء واستيفاء حق المسئلة موقوف على
 تنقيح الامر في منع الصبي عن المحرمات وتعيين مواضع المنع من
 غيرها والضابط ان يقال ان منع الصبي منها غير واجب الا
 فيما ثبت وجوب منعه كما اذا استلزم فعل الصبي اذى نفسه

أو أيدأع غيره من المسلمين في النفس أو المال أو العرض أو تحقير
 شعائر الله كما لمصحف والكعبة وبأجملة كلامه إذا لم يتجاوز على
 وجوب الردع وجب المنع إلا فلا بد ودور حوله مما أفاده في المصاير وما
 أحسن قوله الصابط في ذلك وجوب المنع والردع في كل ما علم
 أن غرض الشارع عدم دخول مثله في الوجود من دون أن يكون
 للتكليف دخل في مصلحة الترتيب فان كل ما كان كذلك فالأ
 فيه المنع سواء كان الفاعل مكلفاً أم لا إنساناً أم حيواناً أو أمناً
 يختص بالمكلف ما عرف اختصاص المصلحة به أو شك في العموم
 والاختصاص متمسكاً بالأصل والعلم بالعموم والحضور قد يكون
 ضرورياً لا يختلف في مثله وقد يكون نظراً يختلف باختلاف
 الإفطار والمسئلة من هذا القبيل فان احتمال كون الوجه
 فيها سبباً في القرآن عن مائة - المحدث قريب جداً ولا يستبعد
 حصول القطع للمبعض كوجوب الحفاظ عن التنجيس ثم قال الوجه
 المذكور وإن قرب لكنه لم يبلغ حد القطع فلا ترتب عدم
 وجوب المنع إلا إذا أدى إلى استخفاف فيجبانتم وهو جدي

ان المكتوب انواع فمكتوب ملفوظ ومكتوب غير ملفوظ كالآ
 الفاصلة بعد واو اجمع وباء المأنة ومكتوب يلفظ تارة
 ويترك اخرى كوا وكفوا وهزته ومكتوب غير مكتوب في
 الرسم اذ الكتب كالف اسحق وواو داود فالاول كلام فيه
 والثاني ايضا داخل في القلة المكتوب والمدار على الكتابة
 والثالث اولى بذلك واما الرابع فتدور فيه المحقق الثاني
 فجامع المقاصد وجزم العلامة الطباطبائي بعدم المحرمة
 فيها خالف الرسم والظاهر ان مراده رحمه الله بالرسم الرسم المقرر
 في الكتابة اما الرسم المختص بالقران به الشائع في هذا الزمان
 فاناطة الحكم به محل تأمل التغيرات وتخصيصا منهم لا وجه
 لاعتبارها في اصل الكتابة كزيادة الالف بعد اللام في قوله تعالى
 لا اله الا الله تحشرون وبعد الشين في قوله ولا نقولن لشأى
 اني فاعل ذلك عند حذف الالف من غالب الالفاظ الكتابية
 جعلناهم وفاعلين وخامدين وسماعون بدون الالف
 وربما التزموا رسم اللفظ الواحد في موضعين بطريقتين

والمراد بصور الحروف مطلق رومها
 المقرة في رسم الصحف وفي علم الخط
 ٨٥
 لو كان شيء يكتب بالالف فكتب بغيرها وبالعكس
 او كان شيء يكتب بالالف فكتب بالالف وبغيرها
 جامع المقاصد

لحذف النون من كلمة ان في قوله قال لم يستجيبوا في سورة
واقفاء في سائر المواضع وكل كتابة دعاء على هذه الهيئة
دعوا في سورة المؤمن وبالألف في غيرها فمثل هذه
الرسوم لم يثبت اعتبارها بحيث يعد مخالفا غلطا
بخالف الرسم الكتابة بل لم يثبت هذه الالتزامات في
المصاحف القديمة ايضا والوجه في عدم اعتبارها
ان احكم الوارد من النصوص بحجة المستفيض ان ما صدق عليه
كتابة القرآن فلو كتب جعلنا هم مثله بالألف فهو مندرج
في كتابة القرآن عرفا ولو سلم ان حكم الزيادة مطلقا كما مر
سابقا في النوع الثاني فلا نسلم ان الالفات المحذوفة
اذا كتبت في مخالفة للرسم يجوز مسميها لانها موافقة لرسم
الكتابة وحذفها من البدع المستحدثة وبأنجملة الاسم
المختص بالمصاحف ان بلغ حد اشاع وتداول بحيث ما
خالفه حكم بكونه غلطا في الكتابة كان متبعا لكثير
الاسم بالألف في البسمله وان لم يكن كذلك لكتابة الألف

هذا هو اذا كان مطابقا للرسم الكتابي او

٢٩

المحذوف

المذكورة فاحكم بحواز مسيها للمحدث نظر الى كونها
مخالفة للرسم المحدث لا يخفى عن جرارة وحساسة +
والاحتماء في اشتراط الطهارة + اما المد والتشديد
والهزء والاعراب والاعجام فاختلّفوا فيها على اقوال
شئت فحكم التشديد الثاني بدخول الهزء دون التشديد
والمد والاعراب ^{في السالك} او لم بدخوله عند وحكم كثير من كصاحب
المدارك بدخول المد والتشديد وخروج الاعراب والهمز
اول بالدخول عندهم بل صرح بعضهم واختاره المحقق
الثاني ايضا الا انه ترد في حكم الاعراب وهو مختار
بجمل لغاوم طاب ثراه حديث استجود خروجا لاعراب
والنقط ودخول المد المتصل والتشديد والهمز في
الرسم المحدث ببناء على اختصاص المنع بالمستلزم
في الرسم مطلقا او في خصوص المصنف المجيد + واستجود
في احدائهم تبعاً لبعض مشائخه عدم التحريم في الاربعة
الاول للتحديد والضبط بها واطلاق اسم الكتاب عليه قبل

ضبط في قوله تعالى كتاب أنزلناه إليك وعنده من
 الآيات ومنه يظهر حكم الخامس الصيا ولا يخفى أنه
 لا وجه لتخصيص الحكم بالرسم القديم بل الأول
 به التعميم كما هو المعلوم وقد اعترف به عجماء العلوم
 والأعراب والنقطا وإن كانا ملتزمين في المصاحف في الرسم
 الجديد * ولكن اشتمول الحكم لهما غير بعيد * ولكن
 المعتبر من الرسم حاله مدخل في الحروف ولذلك يُعَدُّ
 فيما لا يمتس المدة والسند * والخارج عن جوهر الحرف في الغالب
 الأعراب فقط * دون النقط * فالمنع فيها واضح وواضح *
 واستقرب في الجواهر تبعاً لما احتل في المصاحف تحريم الجميع بعد
 ما تردد في حكم الأعراب مستدلاً بما صار ثابتاً بعد وجودها
 أجزاء أو كالأجزاء وإن كونهما رسوماً لا تدل على حرف لا يثبت
 ذلك كواو الجماعة وكباسم ملاحة للاحتياط والتعظيم
 وقال في الجواهر المشترك يكون المدار فيه على قصد الكتاب
 ومع عدم العلم فالأصل عدمه انتهى والظاهر أنه أراد

بالمشترك ما لا يجزم بكونه قرآنا فان ما يعد قرآنا يحرم منه
 قطعاً كن وافق قوله آية او ايتين من القرآن وان كان
 اشار المحقق الثاني في جامع المقاصد حيث قال عريف كون
 المكتوب قرآنا او اسم الله او اسم منى او امام بكونه لا يحتمل
 غير ذلك كآية الكرسي ونحو ذلك او بالية ان كان المكتوب
 مع قطع النظر عن البية محمداً وان انتفى الامر ان واحتمل ان
 يحرم انتم وهل يجزى الكلام في الكلمات والمحرمين و
 ابعاضها قال في اجواهر اشكال سيما في الاخيرة من انتم والاحاط
 البناء على التشقيق المنقول نقاعن المحقق الثاني في الاشوة
 الاول فانه لا يعقل في هذا المحل لا لو كتب القرآن
 باصبعه ففيه وجهان استقر ببحر العلوم جوازه لتوقف
 متر الكتابة على سبق وجود المكتوب وتبعه الكريبات
 في منهاج الهداية والشيخ في بعض الانصاري فيما نقل عنه
 من جواب المسائل وفيه ان سبق المكتوب وان كان غير
 حاصل لكن لا يعد في اعرف المعية والاحتمال

ايضا من الامور المرعية * وان لم يك حجة شرعية * و
هل يقتضي المس بباطن الكف كما حكم عن بعض من دون ذكر
قائله ولعله من العامة او تعم جميع اجزاء البدن كما خبرهم
به ثاني المحققين والشهيدان في الذكر والمسالك
والسيد في المدارك ومعظم العلماء واستشكل فيه العدة
في التذكرة واعلم منشأ الاشكال ان المس المخطو يفرق الى
الفردانية المشهورة * ودون مافية * * وان المس مطلقا
حرام فيهم كمالا صدق في لغة وعرفا * * * * *
الثاني وعليه صاحب الجواهر * * وهو الاحوط
الظاهر * والسندرة ليست مسلمة الا في بعض الافراد وهي
ايضا ندرة وقوع فلا تستر وبأجله لا شك ان احده منوط
بصدق المس فلومسرا لا تحل الحياة ففثوت التحريم اشكال
ينشأ من صدق المس وعدمه فجزم جمع منهم صاحب جامع المقاصد
في الشعر والسر بعين صدق المس عن فواتر * * هو وغيره
في الظفر واختار صاحب الجواهر تحقق المس في هذه الاشياء

قال ويمكن استثناء الشعر ^{سما} إذا كان مترسلا ^{جدا}
ولا يخلو من وجهه وأما المس بالباطن كاللسان وباطن الشفة
فمس حقيقة فيهم وفاقا للملك عن ظاهر المتن والمعتبر وخلافه
للمنقول عن المعالم ^{نقد الصايح ١٢} والله العالم ^{من} من لم يمس وضوئه
فهو محدث فلا يجوز له المس ولو بالعضو المطهر ^{علا} الأظهر
حرم لا يجب في المس الطهارة من انجست فيجوز للمس بعض العضو
النجس وفي المس به مع عدم القدر ^{قوله} بالمنع للعدالة ^{فيه}
مستنده غير ظاهر والاستحسان فيه ^{مورد} ولا يمس في الأيدي
بحديث يشمل الطهارة من انجست ولو حملت على اليوم ^{لزم} ختم
المس ببعض موضع نجاسة ومع ذلك لا يمس ^{فهذا} القول قوي
ولا يمس بالأحوط المنع ^ط لو خشى عليه نجاسة أو التلوث
سقط اشتراط الطهارة على الأقرب لأن التحفظ منهما أهم
من التزام الطهارة في المس لأنه مع التعارض يرجع إلى
الأصل ومقتضاه سقوط الشرط ^{لما} لو أصابته نجاسة
أو كتب بماء نجس ونقذ النجاسة ^{احتل} وجوب المحو ^{لغيره}

البقاء على النجاسة فلا طريق له دفعها إلا المحو كما هو المفروض
 فيجب وجبة العدم تقدر التطهير أو اجب فقد الناقل
 إلى غيره فينتفخ الوجوب والآية قوله ولا تستطعمها
 المنع في السر ولا محرم الإصا به بالعجز لعموم الدليل وانتفاء
 ما يصح التخصيص وهذه التفريعات الثلاثة أفادها العدة
 الطباطب أنواراً لله ضريحه في إصابته فتاوى عشرة كاملة
 أما الغاية المندوبة فكثيرة **منها** الصلوة المندوبة
 بالإجماع بل الضرورة ونقص من التناقض وهو ضرورة صلوة
 الألباء **ومنهم** الطهارة المندوبة مستدسائماً لا
 يشترط فيه الطهارة من مناسك الحج وسياطيك نأوه بعد
 حين انشاء الله تعالى **ومنهم** قراءة القرآن الخبر المروي
 في قرب الأسناد وخبر أربعين المروي في إحصال **ومنهم**
 تعليقه ومسخر خطه لموقفه إبراهيم المتقدمه وكذا كتابته
 للصحيح السابق **ومنهم** صلوة الجبازة لقول أبي الحسن
 عليه السلام يكون على طهر حجت إلى **ومنهم**

دخول المساجد لرواية مرادم بن حكيم المرويه في بحار الصديق
 عن الصادق عليه السلام بآيتين المساجد فأيضا بيوت الله في الأرض
 ومن آتاهما متطهرا طهر الله من ذنوبه وكتب من محرابه
ومنها التائب لصلاة الفريضة لما روي في
 الذكر على أحكام في الوسائل والحدائق ما أقر الصلاة
 من آخر الطهارة حتى يدخل الوقت قال في الحدائق يدل
 عليه الأمر بصلاة الفريضة حين يدخل الوقت **ومنها**
 السعي في حاجة لصحبه عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله
 قال سمعته يقول من طلب حاجة وهو على غير وضوء فلم
 تقض فلا يلوم من أنفسه وطعن بعضهم في ذلك لانه أخير
 بان مفاده ان يطلب بحاجة اذا كان على وضوء لا شرع
 الوضوء لها وهذا مدفوع بان الطاهر من هذه العبادة
 طلب الوضوء وهذا جار في كثير من الغايات فلا تقبل **ومنها**
 النوم مطلقا لرواية محمد بن كردوس عن الصادق عليه السلام
 قال من تطهر ثم رآه إلى فراشه بات وفراشه كسبه

ويتأكد للجبب لقول الصادق في صحيفته احل بكمه
حتى يتوضا ومنها الكون على الطهارة لما روى عن النبي
 في الارشاد عنه صلى الله عليه واله قال قال الله تعالى
 من احدث ولم يتوضا فقد جفا في محبته قد يستدل بما
 رواه الراوندی في نوادره عن الكاظم عليه السلام قال
 كان اصحاب رسول الله اذا بالوا توضا وااو يتيموا مخافة ان ينجس
الساعة ومنها التحديد لما روى في المحصال عن المصنفين
 قال الوضوء بعد الطهر عشر حجات فطمرة والخبر لما ثور الوضوء
 على الوضوء نور على نور والخبار في ذلك كثيرة ويتأكد
 لصلاة المغرب والعداة للمنيب قضيه اطلاقها عدم
 اشتراط الفصل بينهما او تخلل صلاة وشبهه وتوقف
 في الذكر في استحبابه لمن لم يصل بالاول واستظهر
 عدم استحبابه لصلاة واحدة اكثر من مرة قال في الخلا
 وهو ظاهر الصدوق في الفقيه ثم ان ظاهر الاصحاب
 ان محل الاستحباب هو الوضوء بعد الوضوء وهل يستحب

تجدد الوضوء بعد الغسل والغسل بعد الغسل ام لا الا حوط
 الترك كما عن الجار **ومنها** الجنب اذا اراد ان يغسل ميتا
 وما يغسل وغسل الميت اذا اراد ان ياتي اهله قبل الغسل
 ويدل عليه ما حسنة شهاب بن عبد ربها قال سالت ابا عبد الله
 عليه السلام عن الجنب يغسل الميت او من غسل ميتا ياتي
 اهله ثم يغتسل فقال هم سواء لا بأس بذلك اذا كان جنبا
 غسلا يديه وتوضأ وغسل الميت وهو جنب وان غسل ميتا
 ثم اتى اهله توضأ ثم اتى اهله ويجزئ غسل واحد لهما وقيد
 صاحب المدر لاجتماع الغاسل يكونه جنبا ولعل ذلك لضعفه
 ان الصغير في قوله فان غسلا الى من سبق ذكره ولا دليل عليه
 بل وقوع السؤال عن الامرين يفيقه **ومنها** جماع الحامل لقول
 النبي في وصيته يا علي اذا حملت امرأتك فلا تجامعها الا واث
 على وضوء فانه ان قضى بينكما ولد يكون اعمى القلب بخيل اليد
ومنها المجامع اذا اراد ان يجامع مرة اخرى قبل الغسل لتلك
 الموطوءة او غيرها لقول الصادق في رسالة ابن ابي بجران

اذا اتى الرجل جارية ثم اراد ان ياتي اخرى توجها وصارو
 عن ذلك النجس عن الوشا قال فلان بن محرز بلغنا
 ان ابا عبد الله كان اذا اراد ان يجامع ويعاود اهله
 اجماع توجها وضوء الصلوة فأحب ان يسأل ابا الحسن الثاني
 عن ذلك قال الوشا قد خلت عليه فابتدأ من غير ان
 اسأله فقال كان ابو عبد الله اذا جامع واراد ان يعاود
 توجها وضوء الصلوة واذا اراد ايضا توجها للصلوة ومنها
 جماع المحتلم لقنوس الاصحاب واحالته على القن في الذكر
 فان ثبت فلا بأس به والا فلا قياس به ولكن التسامح في
 السنن يرخس في العمل به بالمرسل به سيما الارسال من مثله
 الشيخ الاجل به والعجب من الفاضل الخوافي انه استدل
 في شرح الدروس على ما حكاه عنه في شرح المفاتيح به بما
 ليس فيه اشارة ولا تصريح به مما رواه في المحاسن والفتنة
 عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم انه قال يكره ان
 يغتسل الرجل المرأة وقد احتلم حتى يغتسل من اخلاصه الذي

رأى فان فعل فخرج الولد مجنونا فلا يلو من الأفضة انتم
 ولعله سها. ومنها زيارة قبور المؤمنين من شيعة
 ائمة الهدى عليهم السلام للفتاوى وارسال الشهيد في كرم
 ومنها ذكر الحائض المهورفة الاستحباب بل عن الخلاف في الجواب
 الاجماع عليه وقصة نية الاصل وظاهر خبر زيد الشحام ينفع
 للمحائض ان تتوضأ عند كل صلاة ثم تستقبل لقباله و
 تذكر الله عز وجل وتقل عن بن بابويه الوجه بدعي عليه عدة
 روايات منها صحيحة تزاراة عن ابي جعفر وعليها ان تتوضأ
 وضوء الصلوة عند وقت كل صلاة ثم تقعد في موضع طاهر
 فتذكر الله الخيرة مال اليه في الحقائق وتجنبه صاحب الجواهر
 وقوى الاستحباب وقوى الشك والاحتياط لا يتراد
 ومنها وضوء الميت وسجى تحقيقه في محل انشاء الله تعالى
 ومنها الدخول من سفها روى الصدوق في المقام عن
 الصادق من قام من سفره فدخل على أهله وهو على وضوء
 وضوء ورأى ما يكره فلا يلو من الأفضة ومنها ما خالف

الميت القبر لما رواه محمد بن مسلم والحلي عن الصادق
 توساً اذا ادخلت الميت القبر **تحقيق** اعلم ان المشهور
 المعروف من مذهب الاصباط ان الوضوء واجب لغيره مما يشترط
 فيه لا بمجرد تحقق الاسباب بل بخلافه وحده من
 اصحاب الاماجد لان الشهيد في الذكرى بعد ان
 ذكر الخ لاف في غسل مجنايه بانه واجب لنفسه اول غيره
 قال ورا قبل يطرد الخلاف في كل الطهارات ومرة هذا ترهم
 بعض المتأخرين ان القائل بوجوب الوضوء لنفسه منامه ان
 ما سبق منه بما ذلك من السلام من عناقاً الى ما نقل عنه
 عن قواعده يدل على ان الوضوء من العبادات لا من
 فانه من بعد الاقامة من الاله فصار هذا القول
 باللائل لا يبرج الى طائل بل لانه فرع ان يكون بقوله
 بالمسألة اذن مخالفة عن الاشكال غنية عن الاستدلال
 ومعه الرد بالنفس انه واجب موسع وان لم تشغل ذمته
 بعبادة من غير ما يقتضيه الحق الوفاء وتضبة العبادة المشروطة

لا وهو صاحب الذكرى عليه صاحب
 ٩١٠
 اية نسيه ١٢

مصباح البياضى :

٩٩

بها وعلى القول به ايضا لا يحصى عن الوجوب لغیره فانه
مقطوع به بين المسلمين وثمة الخلاف تظهر في نية الوجوب
قبل الوقت خصيصا عند من لم يكتف بالقربة وجوبه عند
ظن الموت وتفصيل الكلام في هذا المقام ان الوجوب
الغیری قطع لا يحتاج الى دليل اما في الوجوب النفس كما
هو المعروف فيدل عليه وجوه **الاول** الاصل بل الاصول
الثاني في الاجماع المنقولة على السنة العادلة
بل بما يمكن ان يدعى فيه التحصيل **الثالث** السيرة
القاطعة بين الخواص والعوام من عدم الالتزام
برفع الحدث الا صغر عند ظن الموت وعدم امره
به وهو لا ريب على تقدير ايجابه **الرابع** ما يقب
من السابق من عدم اشارة الفقهاء اليه لاقى احكام
الاقتضار ولا في غيرها مع محافظتهم غالباً على ذكر المستحب
والاداب كما نبه عليه بعض المتأخرين من الاصحاب
الخامس قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا

كامل البراءة واصحاب العلم
والاصول في ازالة الشبهة وعدم
الوجوب الذي يقتضي كمال العلم
بالنقل والسمع والبرهان
في التذكرة حيث قال في من الطهارة الثالث بواجب
في العمل الجناية على الخلاف والتأجيل
وجوب بالائتمار

لا

١٠٠

وجوهكم الآية فان مفهومه عدم وجوب الوضوء عند
عدم القيام للصلاة كما ان المفهوم عرفاً من قولنا اذا القيت
العدو فخذ حذرك التعليق والتسبب ببقاء العدو
وكلام الفاضل الخراساني اولا بان الآية - التي على الوجوب
الغيري ولاينا في الوجوب بالنفس - اما متوجه الى المنطوق
الا يبرز عما ناه انما محل الاستدلال من المعلوم - فساد
هذا المزعوم - واما مبني على نفعية المفهوم - وعلى
هذا نرجع الامر - الى هدم مصر - لبناء قصر - وكلام
ثانياً بان المسلم حجة مفهوم الشرط اذا لم يكن للتعليق
بالشرط فائدة سوى التخصيص ويجوز ان يكون الفائدة هنا
بيان ان الوضوء واجب لاجل الصلاة وان كان واجب
لنفسه انتهى غير تمام لعدم ما يصلح مستمسكاً لهم على
الوجوب بالنفس حتى يكون صار فاعراً بالعمل بالمفهوم في هذه
الآية ووجه العمل به متعين مجزوم - والا لاستدباب
المفهوم - فان ما استبازه من الفائدة فمثله جار في

جميع الباب كما لا يخفى على اولي الاباب * السادس
 قول ابي جعفر في صحيحة زردارة اذا دخل الوقت وجب الطهور
 والصلوة فان مفهومه اذا لم يدخل الوقت لا يجب شيء منهما
 وآراد السيد في المدرك على ذلك بان المشروط وجوب الامر
 معاً وانتفاء المجموع يتحقق بانتفاء احد جزئيه مدفوع
 بان المشروط ليس بمجموع الامرين بل كل منهما فان الواو ^{الواو} المطلق
 الجمعية لا للبيعة اما ترى ان قوله تعالى اذا نودى
 للصلوة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع
 يدل على عدم وجوب السعي الى الجمعة قبل الاذان كما يدل
 على جواز البيع في ذلك الزمان وان قيل ان غاية الامر ان
 يكون مفهوم قوله ع اذا لم يدخل الوقت لا يجب كل من الطهور
 والصلوة وهذا رفع الايجاب الكلي وهو ملازم للسلب
 انجزه اجيب بان تعليق وجوب الطهور بصدور بلا فائدة
 بل ظاهر الكلام قلق الوجوب بكل منهما على حد سواء
 وانما هو مثل ان يقال اذا دخل الوقت وجب الطهور و

وإذا دخل الوقت وجب لصلوة ودعوى التفريق في تعلق الفعل
 بين الفاعل وبين بعد أسناده الكل منهما غير مسموعه ما لم
 يعمّر دليل قاطع وإنّ لهم ذلك **السابع** كل ما دل على نفي
 الوجوب النفس عن غسل الجنابة فإنه لما انتفى عن الغسل مع
 كونه مختلفاً بين الأصحاب يتنفي عن الوضوء أيضاً لعدم
 القائل به هنا دون الغسل بل الأمر بالعكس كما مر من الأدلة
 على ذلك صحیحته الكافي عن الصادق ٤ المرأة يجامعها الزاني
 فتحيض وهي في الغسل هل تغتسل قال قد جاءها ما
 يفسد الصلوة فلا تغتسل فإن اغتسل إن كان منية
 عنه لمكان الحدث لكن استدلاله ٤ بفساد الصلوة
 يشعر بان الغسل إنما هو للصلوة **الثامن** ما روي في العلل
 عن الرضا عليه السلام أنما أمر بالوضوء وبديبه ليكون طاهر
 إذا أقام بين يديك اجتباراً فإنه ينفي الوجوب النفس لمكان
 كلمة إنما المفيدة للحصر والاختصار ٤ **التاسع** ما رواه
 في الحديث عن الكافي عن الصادق ٤ أن الإمام لا يبيت

ليلة ولله في عتقه حق يسأله معاروس في لقيه عن الصافي
 ايضا انا انا م على ذلك يعني حدث الجنبابة حتى اصبر وذلك
 اني اريد ان اعود الى غير ذلك من الاخبار + الصادرة
 عن العترة الاطهار + العاشر امثال قوله تعالى في
 الحديث المتقدم من احدث ولم يتوضا فقد جفا في
 وقوله ما وقر الصلوة من اخر الطهارة حتى يدخل الوقت
 ففيها اشعار بالاستحباب + ودلالة على صحة التأخير وكون
 التججيل للاكمال مزيد الثواب + دون الالزام والايجاب
 سببا بالنظر الى التعليق بدخول الوقت الثابت بالكتاب +
 واستحباب الوضوء للتأهب للكون على الطهارة على ما اشتمل
 بين الاصحاب + الا ان يقال على طبق ما مر ان الوجوب
 من وجه والاستحباب من وجه اخر فلو قيل ان ما نقلته
 عن مولانا الكاظم من داب اصحاب النبي يفصح عن انهم
 كانت سيرتهم التوضي مخافة للموت وهي غاية الوجوب
 النفس قلنا غاية مدلول كون ذلك من الاداب وليس

فيه دلالة على الإيجاب + بل عليه محال الاستحباب + و
هو الذي عقله الأصحاب + ولذا استدل به على
استحباب البقاء على الطهارة + كما رت إليه الأثر +
فلو كان مفاده الوجوب لكانت واجبة على الدوم +
وهذا ما لم يقل به أحد من القوم + وبالحمل على لا يتحقق
على أو على الأحكام + العارفين بأساليب الكلام ^{المتبعين} +
أخبار السفراء المحفظة + الواقفين على طرق الإرشاد و
الموعظة + ان قوله كان أصحابه رسول الله انما هو
الأيام حذوق امير المؤمنين انا والله لقد عهدت
اقواما على عهد رسول الله وانهم ليصبحون ويمسون شعبا
غير اخمسين اعيانهم كركب المعزيبين لربهم سجدا
وقياما أحدث اماما اسسهم به الفاصل الخراساني
تبع السبط الشهيد الثاني + للوجوب النفس فلو تم لما
أخذى نفعاً + فكيف وهو لا ينهض بالدلالة قطعاً +
ومرجعه الى وجهين القدر في بعض أدلة المذهب

المختار. والتمسك باطلاق الآية وكثير من الاخبار. أما الاول فقد مرت الاشارة اليه والجواب عنه وأما الثاني فبيانته في ما يتعلق بالآية ان صاحب المدارك بعد ذكره ما هو حجة للوجوب من مفهوم قوله نعم اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا الآية ومن صحيحة زرارة اذا دخل الوقت وجب الطهور قال ما هذا لفظه ويتوجه على الاول ان اقصى ما تدل عليه الآية الشريفة ترتب الاجر الغسل والمسح على ارادة القيام الى الصلوة والآداة تتحقق قبل الوقت وبعده اذ لا يعتبر فيها المقارنة للقيام الى الصلوة والاما كان الوضوء واجبا بالنسبة الى من اراد الصلوة في اخره اتم وهو دليل عليل. خال عن التحصيل. لا يدرك معناه. ولا يعقل مغناه. وغاية ما يمكن ان يوجه به هو ان يقال ان الآية مجملة بالنسبة الى الوقت فتكون في اطلاقها دليل على الوجوب النفس وجوابه اما اولافانه مبني على زعمه ان المراد من القيام الى الصلوة فعلها وما

هو معنى القيام الى الشئ بل معنى القيام في الشئ بل المراد به ^{لنفسه} لهما متكلما منها وذلك لا يكون الا في الوقت واما ثانيا فان
 هذه الامة وان كانت مطلقة بادي الرأي ولكن من المعلوم
 ان المراد هي الصلوة المكتوبة * وقد لاح من الايات ^{عظم} الاشارة
 انها في وقتها مطلوبة * فالطهارة الواجبة في غيرها
 مطلوبة * واما ثالثا فالاية على تقدير اجمالها ^{عظم} غرض
 البصر عن حالها تدل على ان الوضوء واجب عند القيام
 الى الصلوة ولو خارج الوقت فيكون شرطاً للصلوة منها
 وهذا لا يدل على مطلب السيد ولاينا في القول المشهور
 بل هو اقرب اليه واما رابعا فمعنى الآية بناء على نزعها انه لو
 اراد ولو قبل الوقت القيام بعد دخوله وجب عليه الوضوء
 وهذا الوجوب ليس الا الوجوب ^{عظم} للنفس ولا يخفى على اهل
 التحقيق انه لا معنى للتعليق بل يصير كلام الملك العلام
 مثل كلام اوساط الانام * واما خامسا فان الاية غير
 مستورة بسور الكلية فعلى تسليم كون المراد من القيام

ارادته لا يلزم ان يدخل فيها الارادة قبل الوقت وبالجمله
 فكلوم السيد هنا غير معتمد ولذا اعترض عليه المولى
 اليه بهما في بوجه لكثرة بالغ في الرد حتى كانه قصد ببعضها
 تكثير العدد فمن ذلك قوله في الرد على قوله فانه عجا
 مستفيض انه يلزم ان يكون الوضوء للقيام والاجزاء القيام
 اقول هذا كما ترى ولذا استدرك بقوله الا ان نقول المراح
 بالقيام نفس الصلوة قال وفيه انه كيف يصير المراد من لفظ
 القيام تارة ادادته وتارة نفس الصلوة اقول في تدافع
 بين الامرين اقم اوصيا ان يريد بالقيام ارادة الصلوة ومن
 ذلك قوله كيف يصير المراد من لفظ القيام تارة ارادته
 مجازا اطلاقا والاسم السبب المسبب تارة نفس الصلوة اطلاقا
 لاسم الجزاء الكمال اقول فيهما من انفاو في قيام على ارادته
 امره يتفرع به السيد من قوله في تفسيره من العامة
 والخاصة كالطهر في غير منسب والبدن او
 في تفسيره قال اي اذا امرت بالقيام بقوله فاذا قرأت القرآن

فاستعن بالله عبر بن ارادة الفعل بالفعل المسبب
 عنها لا يجازو والتنبية على ان من اراد العباداة ينبغي ان يباد
 اليها بحيث لا ينفك الفعل عن الارادة او اذا قصد فعل الشيء
 لان التوجه الى الشيء والقيام اليه قصد له اتمه ومثله في مجمع البيا
 مع زيادة ونقصان بل هذا مجاز شائع في هل اللسان
 فالاول في الجواب ان يقال ان الحمل على ارادة الصلوة غير مضر
 بالوجوب الغير بل مثبت له فان ارادة الصلوة هو التهيؤ
 لها متمكنا منها فاذا علق وجوب الوضوء بارادة الصلوة بهذا
 المعنى دلل بمفهومة على وجوبه بنفسه ومن ذلك قوله و
 ايضا لا بدح من عناية لا دخا لصلوة غير القائم اقول
 فيه ان خروج ذلك غير مضر لقيام الصلوة الاضطرابية تقيا
 الاختيارية كما لا يضر دخول غير المحدث وخروج من ارضه ^{تجدي}
 على ما هو المقرر في مجلدات الكتاب ومن ذلك قوله ان كلامه
 غير متلائم اذ يظهر من قوله اطلاق اسم السبب على المسبب
 ان المجاز مرسل من قوله بل المراد اهانه مجازيا لم حذف فتد

اقول لا يخفالك + ان هذا تفسير لذكر الك + لان لفظ الارادة
 محذوف في نظم الكلام + بل المعنى ان الارادة سبب للقيام
 فاطلاق القيام عليها اطلاقا لمسبب على السبب وهذا لا يفتح
 في الالتيام + ومن خلك قوله كيف يكون المراجع اذا ارادتم
 الصلوة وادركتم القيام معاً من العبادة الواحدة وفيه مثل
 ما مر من ذلك قوله الحاصل انه تعالى قال القيام واجب
 موسع ويجب له الوضوء اذا فعل فيلزم كون الوضوء واجبا
 لغيره بوجوب موسع فمعنى المفهوم اذا لم تقوموا من حيث
 انه لا يجب لم يجب عليكم كذا وكذا لا انه مع وجوب القيام ايضا
 لم يجب الوضوء اذا لم يفعل القيام اقوال هذا الكلام وان كان
 صحيحا في اصله + لكنه واقع في غير محله + لان الظاهر
 انه اراد به نقض ما قاله السيد في معنى المنطوق واشبات
 تحقق الارادة قبل الوقت وبعد من قوله اذا لا يعتد فيه
 المقارنة للقيام والاما كان الوضوء في اول الوقت واجبا على
 من اراد الصلوة في اخره فنزعم العلامة البهية في ان معنى

كلام السيد هو ان مفهوم قال تعالى على تقدير ان يحمل على
نفس القيام انه لو لم يقم لم يجب الوضوء فلذا اذا دان المفهوم
كذلك ما ذكره السيد وظن ان السيد ليس كلامه في المفهوم
بل يقول على طريق قياس الخلف انه لو كانت المقارنة معتبرة
بين الارادة والقيام لما وجب الوضوء في اول الوقت لمن اراد
الصلوة في آخره لكنه واجب فالمقارنة غير معتبرة والجواب
عنه ما زبرته لا ذبره + الا ان يقال ان مستند المشهور
الآية كما اعترف به السيد فكان على ذمته الجواب عن المفهوم
وهو لم يتكلم فيه بل بين المنطوق على وجه يلزم بمجاذفة
الفساد في المفهوم فلذا اجاب عنه المحقق البهي بما في نظر
يصح المنطوق والمفهوم جميعا ويندفع الفساد + ويتم الرد
والله العالم بسائر العباد + والقول الخجل في تقريب دليل
المشهور + بحيث ينفع عنه المحذوا + ما اشرنا اليه
وتوضيحه هو ان يقال مع غض البصر عما اريد بالقيام من
التهيؤ للصلوة كما ذكر + او القيام المشرق عليها كما

فان قلت قد عارض
الحجاء وبيد الذي لما انقرضت
الاشياء

111

فان قلت قد عارض
الحجاء وبيد الذي لما انقرضت
الاشياء

استظم. ولعله لك أو القيام من النوم كما روى عن ابن بكير
قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام إذا قمتم إلى الصلاة ما يعني بذلك
قال إذا قمتم من النوم قلت ينقص النوم وضوء فقال نعم الحديث
يعني إذا قمتم من النوم قاصدين متوجهين إلى الصلاة أو القيام
بمعنى إرادة الصلاة والعزم عليهما والذي هو جزءها ان
مفهوم الشرطية عدم وجوب الوضوء عند انتفاء القيام
بأي معنى أخذ وهذا المفهوم يبين الوجوب بالنفس الموسع الذي
يقضي ثبوته ما دام حيًا هذا ما تلخص بعد التمسك واللتياؤ به
يتم المرام ولا يحتاج إلى بيان معنى القيام ومثل هذا البيان
قد سبق إليه بعض الناس. ثم أحل الله دار السلام
هذا ما يتعلق بالأيدي من الكلام. وفيما يتعلق بالأخبار
إنها خالية عن التفصيل والتدقيق وإنما ظاهر جملة منها
وجوب الطهارة عند تحقق الأحداث كصحة عبد الرحمن
بن الحجاج عن الصادق أن عليًا كان يقول من وجد طعم
النوم قائمًا وقاعدًا فقد وجب عليه الوضوء وصححه زاره

فان نامت العين والاذن والقلب فقد وجب الوضوء
 وموثقه بكبير بن اعين عن ابي عبد الله ^ع انه قال اذا ^{استيقنت}
 انك احدثت فتوضأ وصيحه عبد الرحمن بن عبد الله انه
 سال ابا عبد الله عن الرجل يواقع اهله اينام على ذلك فقال
 اذا فرغ فليغتسل الى غير ذلك من الاخبار والجواب عن
 ذلك بوجه **الاول** ما ذكره الشهيد في ذكره في جواب القائل
 بوجوب غسل الجنابة لنفسه انه لا نزاع في الوجوب بهذه
 الاسباب لكنه مشروط بوجوب الصلوة توفيقا بين الأدلة وبعد
 بالاول امر في الوضوء وغسل الثوب والبدن والائناء من النجاسة
 وهم يوافقون على ان المراد بها الوجوب للمشرط والاصل في
 ذلك انه لما كثر علم الاشتراط اطلق الوجوب وغلب في
 الاستعمال فصار حقيقة فيه وهذا الكلام مستين جدا +
 وهو وان جعلناه وجه واحد + لكنه محلل الى وجهين
 الجواب + كل منها كاف في الباب + اما اشار اليه بقوله
 انه لا نزاع في الوجوب بهذه الاسباب وهو كلام جميل محل

محتمل لوجهين **اولهما** وهو الظاهر ان مرادهم عليهم السلام
بالوجوب في هذا المقام هو الوجوب الغير ^{اشارة} وانما ترك التقييد
للظهور + فانه معلوم مشهور + اذ وجوب الصلوة غير
مستور + وكذا مفاد ما هو الماثور + من انه لا صلوة الا
بظهور + فكان وجوب الوضوء حقيقة عرفية + فلا ظهور
للاطلاق في عوام الخفيه + **وثانيهما** ما سباني في
الوجه الثاني + من كلام الفاضل البجائي + **ب** المعار
بورود الاخبار + بغسل الثوب والبدن من الاقدار
ح ان في هذا القول المعروف جمعا بين الادلة + وهو
او كمن الطرح عند الاجلة + **الثاني** ما افاده في
المحدث من انه لا نزاع في كون الاسباب الواردة في تلك الاخبار
موجبات كما ثبت في محله + مع ان الوضوء بسببها يكون واجبا
لكن النزاع في ان هذا الوجوب الناشئ هل هو نفس ثابت للوضوء
في نفسه او غير + فهم ناشئان مآبه الوجوب وهي الاسباب
وقال الوجوب من صلوة ونحوها من الغايات والاخبار التي

اوردها المستدل انما تدل على ما به الوجوب بمعنى ان هذه
 الاشياء يحصل بسببها وجوب الوضوء وهذا ليس من محل
 النزاع في شيء واما كون هذا الوجوب ثابتا للوضوء في نفسه
 اول غيره فلا انتم ما افيد به ويمكن ان يكون اصله بعض
 ما استفيد به ما نقلناه انفا عن الشهيد به كما اشرنا اليه
 غير بعيد * وعلى اي حال فهو جواب سديد **الثاني**
 ان كثيرا من الاخبار المذكورة مشتملة على كلمة اذا وهي
 من ادوات الاهمال والمهملة في قوة الجزئية فلا ما نع
 من ان يراد بقوله اذا استيقنت انك احدثت شيئا
 على تقدير كونه مخاطبا بالصلوة فان المحكم بالتالي لا يلزم
 ان يكون على جميع تقادير المقدم وقد اجاب صاحب
 المحدثات عن تلك الاخبار على التفصيل * لكنه اما راجع
 الى ما تقدم واما ما ضعيف عليل * وفيما مضى من الحديث
 والايه * وغيره وكفاية * وقد مر ان المسئلة لا اشكال
 فيها ومن الله الهداية * **المقصد الثاني** في

كيفية الوضوء وفيها واجب مكتوب * ومكمل مندوب *
 أما الفرض فاشتا على **الاول** النية * والمختار شرطتها
 لا الجزئية * والا لا تقتصر الى نفسها وهو من المفاسد الخبيثة
 وكيفما كان لا ريب في وجوبها هنا وفي سائر المناسك الشرعية *
 اذ لا يتميز العمل بالنية فان استعمال الماء بدون قصد
 الوضوء ليس بوضوء بل هو لعب وازالة وسخ وان كان بصورة
 الوضوء والكلام فيما يتعلق بها يقع في موطن **الاول** يدل
 على اعتبارها مضافا الى امر عدة من الاخبار كقوله * انما
 الاعمال بالنيات وقوله لكل امرئ ما نوى وقول علي بن الحسين *
 وحسنة الثمالة لا عمل الا بنية **الثاني** ليس حقيقة النية
 الا قصد الذم لا ينفك عنه كل ما يفعله الانسان بالارادة
 لا يحتاج الى تلفظ ولا الى حديث نفسه ولا تكرر ولا اعادة
 كما هو عادة الموسوسين * وان الشيطان للانسان عدة
 مبين فلا عسر فيها ولا ضيق حتى انه قيل لو كلفنا بالعلل بلاد
 نية لكان تكليفا بما لا تطيق وعمرها العلوم وغيره

في المقام بانها ارادة ايجاد الفعل على الوجه المأمور به شرعا
الثالث يجب تصميم القصد بوجه يترتب عليه الثواب
 والنجاة من العقاب وهو الاخلاص في العمل لله عز وجل
 كما قال في كتابه المبين فادعوه مخلصين له الدين و
 قال تعالى الا ابتغاء وجه ربي الاعلى وهذا يتحقق بامور كان
 يفعلها لكونه تعالى اهلا للعبادة اوللعباء منه والمهابه
 اوللشكر والتعظيم والطاعة او امثال امره او تحصيل مناه
 او طلب الثواب او خوف العقاب وتردد جمع في الاخيرين
 بل قال شيخنا البهائي في شرح الاربعين انه ذهب كثير من
 علماء الخاصة والعامة الى ابطالون العبادة وقالوا ان هذا
 القصد مناف للاخلاص ومن بالغ في ذلك السيد علي بن
 طاوس قدس الله روحه ويستفاد من كلام شيخنا الشهيد
 في قواعده انه مذهب الكثر اصحابنا ولكن الظاهر من الايات
 وكثير من الاخبار صحة كقوله تعالى من ذا الذي يقرض الله
 قرضا حسنا فيضاعفه اضعافا كثيرة وقوله نعم وما نقموا

لا نفسلهم من خير تجدوه عند الله هو خير وأعظم أجراً وقوله تعالى
يدعون ربهم خوفاً وطمعاً وقوله تعيدعوننا رغباً ورهباً وما
روى عنهم من بلغه شئ من الثواب على عمل فعمل ذلك العمل التماس
ذلك الثواب أو تيسره وإن لم يكن الحديث كما بلغه والخبر المروى
في الكافي عن هارون بن خارجة عن الصادق ع قال العباد
ثلاثة قوم عبدوا الله خوفاً فلك عبادة العبيد وقوم عبدوا
الله تبارك وتعالى طلباً للثواب فلك عبادة الأجراء وقوم عبدوا
الله عز وجل حباً فلك عبادة الأحرار وهي أفضل العبادات
فإن قوله وهي أفضل العبادات يعطى إن العبادات على الوجهين
السابقين لا تخ من فضل أيضاً فتكون صحيحة وهو المطلوب وما
نزع من أن مناف لا خلاص ممنوع لأن المقصود حينئذ
ما هو إلا العمل المشروع الذي فيه رضا الله ولا تنافي بين
ثواب الله مثلاً وإرادة وجب الله على أن القول بطلان العبادة
تضييق على أكثر المكلفين والنجاة من عسير الأعباء المخلصين
الرابع قد سبق أن لا بد من القربة وأمثالها في النية

لكن الأصحاب يختلفون في كيفية الوضوء ففي جامع المقاصد
أنه قيل بالألقاء بالقربة وهو قول الشيخ في النهاية وتبرأ بالاكتمال
برفع الحدث واستباحة فعل مشروط بالطهارة وهو قوله
في المبسوط والظاهر أنه يريد يجمع القربة وقيل باعتبار
الاستباحة وينسب إلى المرتضى وقيل بالقربة والوجوب والندب
وهو مذهب صاحب المعتمد في الشرائع وقيل بجمع الرفع
والاستباحة معاً وهو مذهب أبي الصلاح وجماعة وقيل
بالقربة والوجه من الوجوب والندب ووجههما واحد لا يبرن
من الرفع والاستباحة وهو أخيراً المصنف وجمع من الأصحاب
وهو الآخر أما القربة فلا نالها من تحقق بها وأما الوجه
فلا نالها من العبادات إنما يتحقق بإيقاعها على الوجه المطلوب
ولا يتحقق ذلك الوجه في الفعل لما تنبأ به إلا بالنية بدليل أنما
لكل امرئ ما تولى ومنه يستفاد اعتبار أحد الأمرين من الرفع
والاستباحة ولا يجبان معاً لانهما في أعدا التيمم وطهارة
دائم الحدث انتهى ويناقش فيما عدا القربة بأن كون هذه

وجوها مطلوبة القصد عند الفعل أول البحث ولا دليل عليه
 أصلا ولا دلالته بنحو من الانحاء لقوله عليه السلام لكل امرء
 ما نوى على وجوب اعتبار ما يترتب على الوضوء من الرفع والاستبراء
 عند الاتيان بالفعل نعم لا بد من تعيين الفعل بالى وجب كان
 كما إذا دار الفعل بين الواجب والندب كركعة الفجر ونوعين
 من الواجب فإنه يجب حريته الفعل بوجه يميزه عن غيره
الخامس إتيان العبادة بنية الرياء والسمعة من الشك
 المخفى كما في الاخبار * ويفسد العمل بلا خلاف من علمنا الأكثرا
 إلا ما نقل عن المرتضى في الانتصار * أن العمل بنية الرياء صحيح يسقط
 القضاء وينفي العقاب * وإن لم يترتب عليه الثواب * وهذا
 القول قد وجهه **أحدها** أنه لا يوافق عليه فيما
 نعلم غيره من الأجلة * وفي ذلك مندوحة عن تحشم الأدلة
وثانيها أنه مبني على قول غير مشهور بين الفقهاء * وهو
 أن القبول مغائر للأجزاء * فالقبول ما يترتب عليه الثواب الجزاء
 والأجزاء ما يسقط التكليف والقضاء * ولا تلزم بينهما

واستدل عليه بقوله تعالى انما يتقبل الله من المتقين وقوله تعالى
 حكايه من ابراهيم واسماعيل ربنا تقبل منا مع انهما لا يفعلان
 غير المحرمين وقوله ان من الصلوة لما يتقبل فصفها وثلاثتها
 ورُبَّعُهَا وان منها لما يلف كما يلف الثوب الخلق فيضرب بها
 وجه صاحبه ولما في الخبر من شربها يغني الخمر لم تقبل لصلوة
 اربعين يوماً وكان الناس لم يزلوا يدعون الله لقبول اعمالهم
 بعد الفراغ منها ولو اتحد القبول والاجزاء لم يحسن هذا الدعا
 الا قبل الفعل فانه وجوه تدل على انفكاك الاجزاء عن القبول
 واجيب ان المراد بالمتقين في الآية لعلمهم المتقون عن الشرك
 وقوله ربنا تقبل منا كالسؤال في ربنا لا توأخذنا ان نسينا
 او اخطانا مع ان المراد في الايتين من القبول زيادة الثواب
 وعدم القبول في الخبرين كناية عن قلة الثواب فان اجزاء الصلوة
 قطع اجماعى والدعاء لعل لزيادة الثواب وتضعيف هذه
 الوجوه المذكورة في الجواب وان ذكرها شيخنا بهاء المراتبة
 والدين في الاربعين معترفان بان فيها شيئاً لكن التحسين

فهذا الباب بد أن انفكاك الأجزاء عن الثواب بد بعيد عن
الصواب بد مخالف لما دل عليه الكتاب بد وأجبا الأئمة الأطهار
سلام الله عليهم منك الاحتساب بد من أنه لا ينفك عمل خير
من ثواب ومن جاء بالحسنة فله عشر أمثالها بل الإثابة على
الأعمال الحسنة تعد من ضروريات الدين بد وإجماع المسلمين
والصلوة بخصوصها دلت النصوص على فضلها وفضل من واد^ظ
على فعلها فكيف يمكن خلوص صلوة مستجمعة لشروط الصحة عن
الأجر مطمع أيها من أفضل الأعمال وهذا بيان جديد سديد
وهو أن المستحب لا ينفك عن الثواب لكونه معتبرا في ماهية
الاستحباب بد والآجيب أفضل من المندوب الأفي موانع
مستثنيات وهذا القول يستدعي أن ينقص الواجب عن
المسنون بل اضعف المسنونات يرجح على ما هو أفضل الأعمال الواجبة
والمسنونة أما ما يزعم دليلا لمذهب الرقصة رضاء ما ورد في
الأخبار من ثمة القبول بالنسبة إلى بعض الأعمال الصالحة فمعناه
قلة الثواب وآية دليل على حمل القبول على مطلق الأثابة بل إجزاءها

وكونها صحيحة عند الله نوع من القبول فلا بد من حمل القبول على
زيادة الثواب ووفاءه موقع الرضا كما هو المعلوم ما يشاهد
من العبيد والاماء المستحقين للجزاء من اختلاف الاحوال +
وتشتت الاعمال + في مراتب الامتثال + فمما ما يرتاح له السيد
ويخضع به عليهم ومنهما ما لا يزيد لاجله على دفع الاجرة اليهم
هذا ما يتعلق بتلك المسئلة والان نرجع الى المقصود فنقول
غاية ما يمكن ان يقال + في الاستدلال + على صحة عمل الرائي
ان ما دل من الاية واخبار الال + على ان الرياء موجب للفساد
والابطال + يراد به عدم القبول كما يراد في نطائرو من ان صلوة
شارب الخمر لا تقبل و صلوة من لا يقبل بقلبه لا تقبل ونقص
الوضوء بالغيبه وبطلان الصوم بها وكل ذلك محمول على حظه
من القبول لا عدم الاجزاء وانجواب ان الرياء حرام يوجب افساد
في نية العمل ويصد العمل بغير الله لا المحض التقرب اليه
فلا يقاس على غيره من المكروهات + التي تبرئ خطيها
عن الدرجات + ولا على عمل المحرمات الخارجة الى الامدخل

لها في العمل فالعمل بينه الرياء في صورة العبادة وليست عبادة
 مع انه لا قائل باجزاءها غير السيد المرتضى + فلا يمكن براءة الله
 المشغول بمثل هذا + **السابع** لو ضم الى النية المطلوبة
 امر اخر فذلك انواع | ضم اللازم الموكد كضميمة الزرع الى
 الاستباحة ولا شك في صحته **باب** ضم اللازم الاجنبى اليه
 كضميمة التبرؤ ونحوه في قول بالجلدن كما في جامع المقاصد و
 شرح الاربعين + شيخنا جماء الملة والدين + وعن جمع
 من المتأخرين + واستظهم في شرح المفاتيح لعدم تحقق الاخلاص
 للمعتبر + وفيه نظر + وقول بالصحة كما في المنتقى عن المسطور
 القريب والمعتبر + ونسب في شرح الاربعين الى الأكثرين وقول
 بالتفصيل بان القرية ان كانت هي المقصودة بالذات والضميمة
 مقصودة تبعاً صحة العبادة وان انعكس الامر او تساوى باطله
 كما عن الشهيد في قواعد وهو الاظهر **ج** ضم اللازم الاجنبى
 مع رجحانه واستحبابه كقصد التبرؤ اذا كان له مدخل في الحفظ
 مثلاً او قصد متابعة الغير في الفعل تعاوناً على العبادة

الصحة انتم وتعبه صاحب حدائق بعد نقله ونقل أمثاله
 من عبارات الأصحاب بان هذه الأقوال * بعيدة عن جادة
 الاعتدال * لا بناء لها على كون النية عبارة عن الحديث
 النفس والتصوير الفكرى وهو ما يترجمه قول لمصلحة مثله
 أصلي فرض الظهور اءلوجوبه قربته الى الله والمقارنة لها بان
 يحصر عند ارادة الدخول في الصلوة ذلك بباله ثم ياتى
 بالتكبير * بعد الفراغ من التصور والتصوير * كما هو المجمع
 على صحته من غير تكبير * او يبسط ذلك على التلطف بالتكبير
 وكل ذلك شطط * وعفلة وغلط * وليست النية بالنسبة
 الى الصلوة الا كغيرها من افعال المكلف من قيام وقعود و
 اكله وشربه فتمت كان الداع والعرض محامل على الفعل أمثاله
 مرا لله فقام وتوضأ وقام الى الصلوة واستمر في صلوته صحيح
 ولو لم يكن الداعى كك فلا يجذب التصور الحياى لشيئا
 وبأجملة احوال الكلام في تفسير ما ذكره من المقارنة والظاهر
 ان الداعى هو لا الاحياء الا اعتبارها وعرضهم من ذلك

ان من آتي بفعل ساهيا ولو بعد سبق غرضه على التبانة لم يكن
صحيحا فلا بد من ايمانه بمقارنا للفصد فما ذكره من ان الداعي
اذا كان امثال مراد الله عز وجل في صحة العمل فيسلم عند من
اعتبر بالمقارنة اذا كان الداعي عند القيام الى الصلوة ذلك
بأنه والمقارنة عندهم ولو فرض الزهول فحل اشكال عندهم
لكن الظاهر من كلام بعض المحققين من المتأخرين صحة العمل في
اذا غرم ثم ذهل في حيث قال كما يجوز صدور العمل بالارادة
لغرض مع الزهول في اثباته عن تصور الفعل والغرض مفصلا
كل يمكن صدوره بالارادة لغرض مع الزهول عنهما مفصلا
في ابتداء الفعل ايضا اذا تصور الفعل والغرض في زمان سابق عليه
يكفي باعتبار صدوره صدور الفعل في هذا الزمان والضرورة
حكمة ايضا بوقوع هذا الغرض عند ملاحظة حال الافعال
فميجوز ان يصدر الوضوء لغرض لا متثال القربة باعتبار تصور
وتصور ذلك الغرض في الزمان السابق فيلزم ان يكون ذلك والله
صحيحا ايضا لما عرفت من عدم لزوم شيء من هذا المعنى

في بطل التول بمقارن النية لاول الافعال وهذا الكلام نقله
 في الحديث واستجوده كثيرا وهو به لائق **الثاني**
 صرح غير واحد من الاصحاب بخوان الله عليهم بانه لا بد من
 استلام النية حكما الى الفراغ لا بمعنى ان لا يحصل الغفلة عن يقص
 الداعي بل بان لا يحدث ارادة متنافي النية السابقة فلواتي بنية
 بارادة اخرى بطل على تفصيل وهو انه لو نوى ما ينافي لنية
 السابقة فلا يخرج اما ان ياتي بشيء من تلك الافعال بالنية الثانية
 ام لا وعلى الثاني فاما ان يرجع الى مقتضى النية السابقة قبل الجفا
 ام لا فعلى الاول يبطل الفعل كما مر وعلى الثالث يبطل الفوات الموالاة و
 يرجع الى المسئلة الموالاة وعلى الثاني يصح اذ لا يبطل الوضوء بتخلل
 مجرد قصد الترك او قصد فعل لما في ولما يفعل نعم بعد مثل
 ذلك في مبطلات الصلوة على خلاف **الفصل الثاني**
 غسل الوجه على الوجه المأثور والنظر في اربعة امور
احدها معنى الغسل **وثانيها** تقصير الافعال الواحدة
هنا وثالثها احد الوجه **وربما** بعضها كيفية الغسل

أما الأول فغسل وسبا هو إجراء الماء عليه كما يشهد
 به العرب واللغة والوضوء الحكائي وحقيقته كما فكشف اللثام
 انتقال بعض أجزاء الماء إلى محل بعض ولو باعاً نريد وقد لا يجزئ
 مثل الدهن كما هو ظاهر قول أبي جعفر عليه السلام في صحيح
 بن مسلم ياخذ أحدكم الراحة من الدهن فيملأ بها حسب
 والماء أوسع من ذلك وفي صحيفة زياره ومحمد بن مسلم
 أن المؤمن لا يجسسه شيء إنما يكفيه مثل الدهن أم لا بل يجب
 الجريان لدخوله في معنى الغسل المأمور به في الكتاب والسنة
 ولذا صرح بأشراط الجريان بعض من ذكر الدهن كالسيد
 في الناصريات والشيخ في المبسوط والاستبصار وابن ادريس
 في السرائر والعلامة في عدد والمنتهى والشهيد في الدرر
 والذكرى والمحقق الثاني في جامع المقاصد والشهيد الثاني
 في روض الجنان والفاضل الهندي في كاشف اللثام والسيد
 السند في الرياض وأما الدهن من دون الجريان فقال فيه
 في المدارك ونسب إلى الشيخ في المنتهى وجامع المقاصد لكن

يدفعه ان لا يجزئ لا يكون عند ولان الاستدلال والتسبيل
الواقع في الموضوعات البينانية طاهر بل صريح في الجريان والحسنه
من اراده الجنب ما جرم عليه الماء من جسده قليله وكثيره
فقد جزاه والجزاء يطلق على ما يجب ولقوله في صحته كلما
احاط به الشعر فليس للعباد ان يطلبوه ولا يحنوا عنه ولكن يجزئ
عليه الماء ولا فائز بالفرق بين الشعر والبشرة كما لا فائز به بين
الوضوء والغسل وتصحيح علي بن جعفر عن اخيه قال سالت عن الرجل
لا يكون على راسه فيصيبه المطر حتى يبل راسه وحية جسده
ويده وجأده هل يجزئ ذلك من الرضوء قال ان غسله فان ذلك
يجزئ ولقوله الوضوء غسلتان ومسحتان مضافا الى ان الحكم
في غير الضرورة كاد ان يكون اجماعيا وذهب المفيد في المقنع
والشيخ في النهاية الى كفاية الدهن من دون جريان في حال الضرورة
ورده المحقق في الاعتبار على من نقل عنه فقال ظن قوم ان هو هن
الاعضاء في الطهارة يقصر عن الغسل ومنعوا الاجتزاء بالاحمال
الضرورة وهو خطأ فانه لو لم يستتم غسله لما اجتزى به لانه

لا يكون ممثلاً وان كان غسله له شية طهيرة ضرورة وأما
قول بجعفر عليه السلام في صحبة زرارة إذا مسح جلدك
الماء فحسبك ليس نصاً في تجويز الدهن بل يحتمل ان يكون
مراده دفع وهم وجوب الدلك وامر اليد وكذا قول
الكاظم في صحبة علي بن جعفر عن الرجل الجنب وعلى غير
وضوء لا يكون معه ماء وهو يصيب ثلجا وصعيدا
ايهما افضل ايتيم ام يمسح بالثلج وجهه قال الثلج اذا بل
وجسه افضل فان لم يقدر على ان يغتسل فليتيم فانه
يحتمل ان يكون مراده ان الثلج اذا بل راسه وجسه بان يذوب
وينقلب ماء وجرب على راسه وجسه نعم لا يجب المبالغة
في كلب الماء ومرتجا يكون اسرفا منه يتاعنه عما وخصوصا
في غير رواية حمزة عن ابي عبد الله عليه السلام قال ان اشد ما عليك برف
بوضوء كما يكتب عدد وان لم ينفع الاقتصار ولا بعد ان يغتسل
عنه بالدهن كما فهمه الشهيد الثاني ويحمل عليه ما مر من
صحبة ابن مسعود وزرارة **واما الثاني** فالزعم

بفتح النون والزاء المعجمة والعين المهملة احد البياضين
 المكتفين بالناصيه وهما نعتان **والعدن** **ار** بالكسرة
 الشعر النابت على العظم النان المسامت للصباح يتصل اعلاه
 بالصدغ واسفله بالعارض **والصدغ** فارسيه زلف
 وهو الشعر النابت فوق العذار المحاذي لراس الاذن النازل
 من قليده **ومواضع التحذيف** في الشعر
 النابت بين البزعه والعذار المتصله بشعر الراس ومنها البعض
 بمنابت الشعر الخفيف بين البزعه والصدغ وهذا اوضح
 بذلك لما تحذفها النساء والمترفون **والعارض** ما تزعج
 جدا عذار ما ينبت من الشعر على اللحيين مما فوق القرب الى الدين
 وفي الصباح ان عارضته الانسان صفحا خدي وقوله لهم فلا تخيف
 العارضتين يراد به خفر شعر العارضين **والانزع** لا صلح
 الذي قد انحسر الشعر عن مقدم راسه ويقابله **الانزع**
 وهو الذي نبت الشعر على بعض جهته **واما الثالث** فالوجه
 لغت ما يواجه به والمراد به شعرا اخضر من ذلك وهو ما مضى

الشعر الى طرف الذقن طولاً وما اشتملت عليه الا بهام والوسط
 من مستوى مخلقة عرضاً وقد استفيد + هذا التحديد +
 من الاحتياط المروية عنهم كما في جامع المقاصد وقد شاع +
 حتى وقع عليه الاجماع + بل عن المعتبر والتميم انه مذهب اهل البيت
 وفي الذكوة انه القدم الذي غسله ^{كان الجواب} الكني بنقل اهل البيت
 والقدم الذي رواه المسلمون وقد رواه اصحاب فقال
 ابن الجند كذا في الرواية عن ابي جعفر الباقر وفي الكافي
 والتهذيب عن حمزة عن زرارة قلت له اخبرني عن حد
 الوجه الذي ينبغي له ان يوضا الذي قال الله تعالى فقال الوجه
 الذي امر الله بغسله الذي لا ينبغي لاحد ان يزيد ولا ينقص
 ان ترد عليه لم تجز ان نقص منه انه ما دارت عليه السبابه
 والوسط والابهام من قصاص شعر الرأس الى الرقن وما جرت
 جرت عليه الاصبعان من الوجه مستديرا فهو من الوجه وما سوي
 ذلك فليس من الوجه قلت الصدغ ليس من الوجه قال
 لا وفي الفقيه قال زرارة لا في جعفر اخبرني عن حد الوجه الحث

بعينه وهو دليل ان المضمرة هناك هو الباقر انتهى اقول لفظ الفقيه
 ما دارت عليه الوسط والابهام من دون ذكر السبابه ولم يتعرض له
 الشهيد لان مثل هذا الفرق لا مدخل في الاحكام فان السبابه
 اقصر من الوسط فشمولها داخل في مشمول الوسط والابهام كما نبه
 عليه بعض الاعلام وقال وهذه الروايه الاصل في الباب
 وعليه بناء كلام الاصحاب وهو نقص في المطلوب كما نقص عليه في
 المدارك ولكن قد وقع الاختلاف في تفسيره بعد ذلك
 فالمشهور فيه ان المراد بقوله ما دارت عليه الابهام من قصاص
 الشعر احدى الطولي وبقوله ما جرت عليه الاصبعان احدى العرض
 وشيخنا البهائي قد ادره مدار الرضايات لسعة اثرتها فيها
 وفيه لها فقال ما حصل ان ينصف الخط المقوّم من قسطن
 الشعر الى طرف الذقن ويثبت منتصفه فيدار على نفسه فيخرج
 ما يخرج عن الدائره كالصدغين والفرعتين ومواضع التحذيف
 والعذارين او بقية ما هو داخل فيها كشمع من العارضتين
 وفي التفسيرين اثبات **امامة الاول** فان التحديد

للطول لا يناسب قوله د آرت ولا لقوله مسنداً بأنه بناءً على
 هذا التحديد يدخل في الوجه ما حقه الإخراج كالنزعيتين
 والصدغين وبالعكس كالحذازين ومواضع التحذيف وهذا
 وارد على الثاني أيضاً **واما في الثالث** فإنه غير مبرور
 من الانبياء والأوصياء الذين أمر أن يكلم الناس على قدر عقولهم
 ولا شك أن مقصوده به هذا التحديد هو الجبر على ما هو
 المجهود المعروف بين الناس فأنك ترى واحداً إذا غسل
 وجهه مسكناً وأصابه على وجهه ياداً من أعلاه إلى ذقنه
 ففي هذا التحديد به تسميل وتدديد لبنائه على امر
 غير جدي به وهو مقتضى الشريعة السهلة فتفسد كل مرة عليه
 التحية والثناء به هذه الدائرة التي لا يعرفها إلا الهياويون
 من العلماء به خارج عن مقصوده عليه السلام مخالف لمقتضى
 الشريعة السمحاء به وهل يستطيع أحد سوي المهندسين به
 أن يرسم على انقذ الشكل العاشر من أول اقليدس به على
 أن قوله وما جرت عليه الأصابعان مستديراً لا يحسن على

هذا التقدير بل لا يحسن ح إن يقول من لا يرى وجهه في تحية الوجه
 عن الأصبعين **فشر** لأن من لا يرى وجهه في تحية الوجه
 من الوجه بالاستيعاب و شئنا البهائي لا يخالف الأصحاب
 في هذا الباب و الحديث إنما هو طريق من الطرق إلى ذلك و
 ومسلك من المسالك و ما فهم هو الذي فهموه منه و على
 هذا فالاختلاف في وجه الدلالة لا يحسن و بل لا وجه له إلا التقيد
 فان التزاع بينه وبين من خالفه و مما تكلفه و شئنا بهائي بالتزاع
 اللفظي و هو بمثله غير حري و وثانيا ان الفرق بين الوجه
 والراس و غير ملتبس على الناس و ولكن القدم المغسول
 هو الذي يقع فيه الالتباس و التحديد بالأصابع و لهذا
 الالتباس رافع و ما هو بنافع و لا واقع لاخراج ما هو في الواقع
 من الواضع و ان هو تحصيل حاصل و ليس تحت طائل و بهذا
 يندفع المخذوم عن التفسير المشهور و **وثالث** ان ابتداء
 الغسل من عند انتقاء استدارة الراس ابتداء فسطيح الجمجمة
 فالتزعتان من الراس و من مواضع التحذيف و فاقا لا و التثنية

في الذكر ولثانتهما في المسالك والروضة وخلاف الغلاة
 في التذكرة والمنتهى فجعلها من الرأس لنباب الشعر ما هو
 مع كونه مخالفا للاحتياط بضعيف جدا اذ ليس هذا
 هو المناط فان اللحية خارجة عن الرأس بلامرئ اما
 الصدغ فمرفوعة وان كانت في الوجه لكنها خرجت بالتحديد
 المذكور والتقصيص لما تقرر وشذ الروندى من ان
 ما نقل عن ظاهر الاحكام من الحكم بادر اجرة فيه واما العذار
 فظاهر ما نقل عن الخلاف والمبسوط دخوله في الوجه وهو
 خيرة المحقق الشيخ علي في حواشي الشرايع واستحسنه الشهيد
 الثاني في المسالك وصرح العلامة في التذكرة انه ليس من الوجه
 عندنا وفي التحريم خروجه عن أحد وعدم استحباب غسله
 بل تحريمه ان اعتقد ونقل عن المعتبر والنهاية القول ^{لتفصيل} _{بما في الجواهر}
 وهو خروج ما خرج منه عن احاطة الاصبعين واستوجبه
 فكشف اللثام وهو الوجه وان كان الاحوط هو الاول كذا
 الخلاف في العارض فقطع الشهيد في الذكر بوجوب غسله

ونقل عن العلامة في المستهم القطع بالخروج عن النهاية
 التفصيل بمثل ما مر الأول * عليه المقول * **وأما الرابع**
 فيجب الغسل من الأعلى ولو نكس لم يجز على الأظهر * لأن الشائع
 هو الابتداء من الأعلى ولأن المشهور بين الأصحاب كجاء في المدار
 المنسوب كما في التذكرة إلى الأكثر * المذكور في المبسوط و
 المنتبه والقواعد والإرشاد المنقول عن المعتمد * ولأن الواقعة
 في حكاية الباقر وضوء النبي في أحبار عديده ولفظه فيما رواه
 الشيخ في صحيحه فأخذ كقام من ماء فأسد لها على وجهه وفي
 بعضها أنه أخذ كقام من ماء وسب على وجهه وفي آخره فأسد لرجله من الماء
 وفي آخره غرغ ملاها ما فوضعها على جبهته وللرسل الروي في الفقيه عن
 الصادق عليه السلام ما كان وضوء رسول الله صلى الله عليه وآله
 الآية مرة وتوضأ النبي مرة مرة فقال هذا وضوء لا يقبل الله
 الصلوة الآية والتقريب أن النبي كان يغسل من الأعلى أما لوجوب
 أول رجاء كما بقوله أخضم صوتاً الفعل * عن المكروه فدلنا
 ذلك وجب التماسه بالنبي المرسل * لهذا الحديث * **شأنه**

فما مل به ولما في الوسائل عن الكاظم عليه السلام لا تطعم وجهك
 بالماء ولكن اغسله من اعلى وجهك الى اسفله بالماء مسحاً وتأويل
 الابتداء بكونه للمغسول دون الغسل ان كان يقبله خبر به فلا
 يقبله اخر به والآحاد يفسر بعضها بعضاً فلا ياول ما يقبله ايضا
 وما يتوالى من ان الوضوء المحكك لا يقع الاعلى فيج معصوم من
 الانتها المسوغ في الوضوء فاما كان داخل في التحديد الواقع في
 غيره من الاخبار من جهة العموم فيجاء بالبته وان كان خارجا
 من المحكك والنكس كذلك فانه من افراد غسل الوجه البتة
 ولما مور في لقران هو غسله اما تركه انزل توصفاً دائماً او
 مضطجعا او اخرج احد يديه من تحت رجله مثلاً ثم مسح بها
 ظهر قدمه كان مجزياً مع ان ذلك كله مخالف للوضوءات التي
 وغاية الامر ان فرض نادراً ولكن قد وسر الوقوع لاندرك لاطلاق
 فمن دفع بان الحديث المشتغل على الوضوء المحكك هو الاصل
 الاصيل في الباب المعول عليه عند اصحاب كما
 لا يخفى على اولي الاباب فلا يجوز مخالفته الا ان

لا دخل له في تغيير الحكم كالفرش المذكور ولا كذلك النكس فان
 الترتيب وتخصيص البداءة والنهاية من وظيفة الشارع وعسل
 الوجه من اعلاه هو الفرض الشائع فالنكس لا يصر الى العموم به ولو
 سلم دخوله تحته فخر جبر معلوم به بعد حكاية المعصوم به
 ولا اقل من وقوع الشك في كونه محزيا فهو محكوم عليه بالبطلان
 باصل العزم ولتوقيفية العبادات واستصحابا لحدث استصحابا
 الاشتغال اليقيني للبراءة اليقينية فتكف عن وجوب البداءة
 من الاعلى هو الظاهر به خلافا للحل في السرائر به فاستظهر جواز
 النكس لا نه يتناول اسم الغاسل به فهو ممثله وهو ساقط
 بما ذكرناه من الدلائل كما لا يخفى على المتأمل به وهنما مسائل
 ايجاب راجع ما يزيد على كل حدسهما العرض في المعنوي من
 باب المقدمة على سبيل الاحتياط لا الاعتقاد بكونه منفكاً
 بالاصح حتى يلزم التشريع فلو ادخل ما هو الزائد في الدين
 احتمل قويا بطلان الطهارة وان زاد لا بقصد الوضوء زائدا
 على القدر المطلوب من باب المقدمة المحض للواجب الاصل

كان لغزاة على هذا الأخير يحمل قوله في أمر من الخبير أن يراه
عليه لم يوجر وإن نقص أثر لأنه ظاهر اللفظ والزيادة المحتملة
للواجب الأصل كافتاد اخلة في الحد الذي لا يعلم بخصوصه من
دونها لكن هنا خطأ العرض له وعلى هذا يستقيم التقابل بين
القرينتين ويكون الفعل لغزاة الوضوء صحيحاً لتحقيق أحد
المطلوبين وحمله صاحب الجواهر على الوجه الأول وهذا
أيضاً محتمل ولكن ما ذكرناه أجمل **ب** لا عبرة بالانغم فيجب
عليه غسل ما على وجهه ولا بالانزع فلا يلزمه غسل مقدم
رأسه ولا بطويل الأصابع وقصيرها بل يرجعون إلى المستوي
المخلقة لا يجب غسل داخل العين والشم والآنف ولا ينتقض
به التحديد لأن المراد به الظاهر كما هو الظاهر ولا غسل
ما استرسل من اللحم ط لا عرضاً فانها ليست من أجزاء الجبر
والألزم اتصافه فاقدتها بنفسه ذكر في الذكرى وذكره
أن كان لا ينزع شيء فإن الأصبع الزائدة تعد جزءاً من اليد مع أن
فاقدتها لا يوصف بالنقص لكن المقدمة المطلوبة واضحة تشتمل

العرف ومخرج الحية عن التحديد بمنتهى الدقن وكذا اصل
 المطلوب للاجماع المنقول في المدارك وكشف اللثام مضافا
 الى صحيحة زرارة الا انه الدالة على سقوط غسل البشرة وقيام
 الشعر مقامها فيكون القدر الواجب اجراء الماء على ما احاط بها
 منه دون الزائد وهذا معنى قول العلامة في المتن ذكره لان
 الفرض ذاتعين بما يوازن محل الفرض اختص بما يجازيه كغسل
 الراس + انتهى وليس من جنس القياس + وهل يستحب ظاهر الذكر
 ذلك حيث قال بعد حمل نفي التحليل على نفي الوجوب ووجه بطريق
 الاول الاستحباب فاضمة الماء على ظاهر الحية طولا وعرضا فأتى
 باطلا وشاملا لما استرسل من الحية بل هو مختص به لان غير
 السترسل لا بد ان يغسل + ومستنده ما في الرواية من قوله
 وسبلكه على حية كما في الفقيه وقوله وسد له على طرف
 الحية كما في الكافي وربما يعتضد بالاحبار الامرة باخذ الماء
 من الحية عند الخفاف فان ظاهرها تقديمه على غيره من ماء
 الوضوء المحفوظ في المست وشبهه ولا وجه للتقديم الا ان ياتي

على بعض اجزاءه المغسولة استحباباً ولكن في الدلائل من خفاء
لان الاطراف كثيرة اما تطلق على الاصول * والحمية لا عموم
في لفظها ولا شمول * الا ان يقنع بالاطلاق والصدق على
المستدسل وان لم يثبتين ولا تقيين * ويؤني على التوسع
والسماح في السنن * كما هو السيرة والديدين * لا
يجب تحليل الحمية مطلقاً كما عن الخلاف * اما الكثيفة فليس
فيها خلاف * واما الخفيفة ^{ذكر في الجواهر} وهي ما يترأى لبشره من خلوه
في مجلس الخطاب او ما يسمي في العرف بذلك فقال بوجوب تحليلها
في القواعد واللغة والمختلف * ومقتضى النصوص منها الصحاح
كما تاتي للتسوية في عدم الوجوب بين ما كثر وخف * وهو الظاهر
من الوضوء البيان كما سلف * وبه يشعر المنع من الشرف *
ولا اكفاء بكف * مع ان التحليل لكونه مخالفاً لاصل الاصيل *
محتاج الى قوة في الدليل * فعدم وضعفه كاف في اثبات
المطلوب * فكيف واذا قام الدليل على عدم الوجوب فف
صحيحة زرارة قال قلت لابي ت ما كان تحت الشعر قال كلما احاط

به الشعر فليس للعباد ان يغسلوه ولا يمسحوا عنه ولكن يجري عليه
 الماء ومثله رواية الصدوق والناقشه فيها بان الاحاطة لا
 تتحقق في الخفيف ضعيفه اهيه * لانها غير السراذق فارق فيها اذا
 حث البك بالثياب الرقاق الحاكية * على ان من النصوص ما يرفيه
 بالاحاطة * تعليق واناطه * كصحيح ابن مسلم عن احمدها قال لست
 عن الرجل يتوضأ يبطن بحيته قال لا وخبر زواره عن ابي جعفر عليه السلام
 انما عليك ان تغسل الظاهر وهو الذي استقواه ثاني الشهيد
 في الروضة وفاقا لاولها في الذكر والدروس وللعظم ومع هذا
 فالاحاطة تحليل الخفيفه وان كانت حجة ضعيفه * وذلك ان
 وجوب غسل البشرة مستصحب للشك في كون الشعر دلا عنها فيما نحن فيه
 ووجه الضعف ما سمعت من الاخبار * ولكن لا مانع من الاستظهار
 لا فظهر من الصحيح السابق ان حكم العنققة والشارب * والكد
 والحاجب * حكمه اللحية ان تحليلها غير واجب * بل عن الخلاف
 الاجماع على عدم وجوب الماء الى اصل شيء من شعره وبه وسر ما
 يستند منها اطلاق الحكم في جميع الشعور بالنسبة الى الاستظهار

من الوضوء والاعسال * حتى يثبت التخصيص كما في غسل الجنابة
 فان الواجب فيه غسل الجسد دون الشعر فقد الدنيا به * ولكن لم
 يعمل بعمومها فيما يظن احد من العضا * بل عن بعضهم ايجاب غسل بشرة
 السد في الوضوء وان كثف شعرها * ولا يبعد الحكم بالتحميم في غير
 ما استثنى فاقالبعض اول النهي * وخلافا لجماعة متكثرة * منهم
 العلامة في التذكرة * فواجب غسل ما تحت الشعور الخفيفة كالعنفقة
 والاكهل والسبال محتجبا بانها غير سائر فلا ينتقل اسم الوجه
 اليها وسبيل الاجتياط غير خفا * وفيه الخروج عن الخلاف *
 تبصره ادخال الماء في الاعين * لا قائل به منافيا لظن انما
 هو مذهب اهل التستن * كسهمهم كاذن * وذلك لما رواه
 عن ابن عمر * انه كان يفعل هذا الفعل حتى فقد البصر * والندبة
 المروى عنهم * فتح العين حالة غسل الوجه * واما ادخال الماء فيها
 فليس له وجه * وما هو من قبيل الاجتياط * بل هو عين
 الافراط * **الفرض الثالث** غسل اليدين * والنظر في
 مقصدين * **المقصد الاول** في بيان المعنى المراد من المرفق

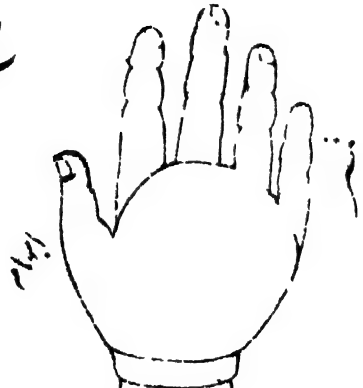
في التذكير مجمع عظم السُّنْد وعظم الذراع وفي الصحاح والقاموس
 ومجمع اللمع انه موصل الذراع في العضد وفي كرم موصل العضد
 بالساعد وفي الذكر في المرفق مجموع عظم العضد وعظم الذراع
 وفي حاشية الشيخ علي في الشرائع هو المفصل وهو عبارة عن
 راس عظم الذراع والعضد وفي الروضة هو مجمع عظم الذراع والعضد
 لانفس المفصل وعن مروان بن الحبان انه العظام المتداخلة
 وفي الحدائق المرفق ككبر ومجلس المفصل وهو عبارة عن راس
 عظم الذراع والعضد فعلى هذا شيء منه داخل في العضد و
 شيء منه في الذراع انتهى تفسير اهل اللغة كما ترى يحتمل كلا
 الوجهين من المفصل والمكتف ومن مجموع العظمين وكذلك
 تفسير التذكرة واستظهر شارح الدرر من كلام اللغويين
 انه المفصل والحد المشترك ومن كلام الفقهاء انه المجمع قال
 بعد نقل تفسير الشهيد بن مجموع العظمين الظاهر انه لا دليل
 عليهم من كلام اللغويين لكن وقوع الخلاف ما بين العلماء في
 دخول المرفق في العسل وعدمه والتعرض لاثبات دخوله بأدلة

بمعنى مع وأن التابة تدخل في المشا حيث لا منه بل محسوس أن
 المحل الجاف داخل في الابتداء والنهاية مما يؤيد هذا التفسير
 لأنه إذا كان التابة المحل المشترك بين الذراع والعصا لكان
 حادثة في إنبات دخول دليل التابة في موضع الحاجة وقال المحقق
 الأصم الأظهر من كل نظر على وجوب إدخال المرفقين في العسل
 هو إرادة المجمع إلا أن قال من يظن صحة الاستدلال بما تقدم
 عن الخلاف من أنه ثبت من الإثمة عليهم السلام أن في الآية بمعنى
 مع فأن ظاهر ذلك كون المرفق جزءاً خارجاً مغائر للذراع
 ولا يكون ذلك إلا مع إرادة المجمع فيكون مغائر للذراع باعتبار
 اشتماله على جزء خارج منه وهو طرف العسل انتهى وقال ابن
 سينا في تشریح قانونه والشارح الأمل والجيداني ما حاصل
 مضمونه أن مفصل المرفق من أضافه العام إلى الخاص الحقيقة
 مفصلون فالزند الأعلى في طرفه الأعلى فقرة فيها القم من الطرف
 الوحش من العسل وأما الزند الأسفل فله زائدتان بينهما آخر
 فمن ههنا في الحش الذي على طرف العسل الذي هو مقعر

الخ العسل وبمن العسل ما يقع فيه الزند
 ١٢٤
 من البركة يقع فيه الجبل يقال به بالعامية يمشى

يلتئم مفصل المرفق انتهى وأما ركبت قاصداً إلى اسفنتال *
 كَيَّصَحَّ جَلِيَّةُ الْحَال * فإراني صاحب بعض لاموات وهو
 معلق * في بيت باب معلق * فإيت بعد فتحه رَأَى الْعَيْنُ
 اتصال العَصْدِ بِالْيَدِ * في المرفق * وصورة البعض بهذا الشكل
 وهو قريب من الأصل * إلا أن الجسم والعظم باقيا من الحدة
 والتقدير * تصويرهما على السطح عسير * وفي العيان * غنية
 عن البيان * **المقصد الثاني** تحديد ما يغسل وهو كل
 من الذراعين والمرفقين * وعبر عنه العداوة في القوا
 وغيره في غيرها بغسل اليدين * من المرفق إلى أطراف الأصابع
 قال فان نكس أو لم يدُ خِلَ المرفق بطل انتهى وظاهره يقضي بأن المرفق
 مغسول بالأصالة لا من باب المقدمة كما عن الخلاف إذ غسل
 المرفقين واجب مع اليدين وبه قال جميع الفقهاء الأئمة والشافعية
 والواجب غسل الذراعين والمرفقين قال الشيخ علي في تعليقه عليها
 ظاهره وجوب غسل المرفق أصالة على أنه من محل الفرض وهو أصح
 القولين وفي المتن كره يجب خال المرفقين في غسلهما

۵۱



بازو
دست



۱۲۸

اليد على ما يشاء اجمع ومثله او قرب منه ما في المتن ويؤيد ما ثبت
 من الاثر عليهم السلام ان الالة لا تبعد مع ولدك الذي قال في العتيد
 على ما نقل عنه ويجب غسل اليدين مع المرفقين وقال الشيخ في المسوط
 ويجب غسل المرفق مع الذراعين وقال ابن حمزة في الوسيلة الوضوء
 يشتمل على امور واجبة ومن دابة فالواجب فعل وكيفية
 وترك وذكر في الكيفية ادخال المرفق في الغسل وقال الدلي في
 المراسم علم ان كيفية الطهارة الصغرى تشتمل على واجب وندب
 فالواجب منه اللينة وكذا الكذا وادخال المرفق في الغسل مرة مرة
 وقال المرتضى في الناصريات المسئلة الثامنة والعشرون يدخل
 المرفقان في الوضوء وهذا صحيح وعندنا ان المرفق يجب غسلها
 مع اليدين وهو قول جميع الفقهاء الا فرقا المهدى واحد و
 وحكى عن ابن بكير داود الاصفهاني مثل قول زرارة في هذه
 المسئلة دليلنا على صحة ما ذهبنا اليه اجماع الفرق المحقة
 وقوله تعالى ايديكم الى المرافق ولقطة الى حقيقة في الغاية وفي
 معني مع قال نعم ولا تأكلوا اموالكم الى اموالكم اربابا بخلاف

مع أموالكم وقال من انصاري الى الله اراد مع الله واتعد فخر الى على
 معني مع ادخل في الاحتيال ولان الحدث قد حصل بقتينا فلا يجوز
 اسقاطه بالشك انتهى ملخص كلامه وقد نقل شارح المنظومة
 عن الشيخ في باب التالي بمعنى مع واورد له شواهد من الكتاب
 المحكم للعرب العرباء ومن اشعار الفضلاء البلغاء وقال الشاهد
 في الذكري يجب غسل المرفقين اجماعا الا من شذ من العامة لقوله
 الى المرفق ويجي الى بمعنى مع كثير فيجعل عليه توفيقا بينه وبين فعل
 النبي والامة ولان الغاية حيث لا مفصل محسوس ^{ينقل} في الغيا ولدخول
 المحل المجانس في الابتداء والانهاء مثليعت الثوب من هذا
 الطرف الى هذا ولو آية جابر كان النبي اذا توضأ ادار الماء على مرفقيه
 وتردى انه ادار الماء على مرفقيه ثم قال هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة
 الا برويناعين بكير ونظره ابن ابي عيينة انما سالا الباوع عن وضوء
 رسول الله وذكر الحديث وفي المطالب المظفرية شرح الحنفية
 ويجب ايضا غسل اليدين مع المرفقين نصا واجماعا وهذه العبارة
 كلها ظاهرة في الوجوب لاصل آذ من العلاء ثم الواضحة الجلية

في كتاب البغاة

ان دأبهم في الوضوء وغيره ذكر الواجبات الأساسية وكيف يس
 هنا الخلط والجمع بين ما بالاصل وما بالتبع على خلاف ما
 ياتي وما تقدم فيما يغسل من الوجه ويمسح من الرأس والقدم
 ولعل هذا اوضح ما ذكره صاحب الجواهر في جملة قوله لعله
 الطاهر ممن عبر بوجوب الغسل من المرفق كاشارة السبق والجملة والدين
 والمعتل لدخول ابتداء الغاية انتهى فانه منتقن بتعديدهم في غسل
 الوجه بوجوبه من القصاص وبالجملة الوجوب لاصل هو ظاهر كل من
 اطلق القول بالوجوب ومقتضى ما نقلناه من الادلة بل هو ايضا ظاهر
 معاقد الاجماع في كل ادم الاجل ووجه يصير الوجوب الاصل
 اجماعيا كما ادعاه في الجواهر حتى انه قال فوقع من جملة من المتأخرين
 كالقداد والمحقق الثاني ان الاجماع منعقد على وجوب غسل
 المرفق مع الذراعين لكنه هو اصل او من باب المقابلة فادخل
 الاجمال في عبارات الاصحاب في غير محله وان تتبعها بعض من تأخر
 عنهما انتهى وربما يعضد الوجوب لاصل ما دل على ان الاقطع يغسل
 ما بقى من العضد كصحيحه على بن جعفر عليه السلام عن اخيه موسى عليه السلام

عن قطع يده من المرفق كيف يتوصاؤا أن يغسل ما بقية من عضده و
 التقريب أن الخبر دل على وجوب الغسل وليس كذلك لأن راس العضد
 جزء من المرفق للجماع على فقه وجوب ما عدل المرفق ولو كان وجوب غسل
 المرفق من باب المقدمه لغسل الذراع لسقوط ذي المقدمه
 ولا يخفى أن الاستدلال به مبني على أن يكون المرفق بمجموع العظام
 لا المفصل ويكون مع ذلك المرفق المذكور في الخبر مفصلا في
 كلام السائل ولعل الشهيد من هنالك حمل هذا الخبر في الذكر
 كما سياتي على قطع المرفق بتمامه لطابق الجواب لسؤال ويدفع ذلك
 بأن المرفق هو المجموع في كلام السائل أيضا ولكن المراد من القطع قطع
 البعض وبقاء البعض ويصدق حجة أنه قطع من المرفق وبأجلنا غنية
 عن الاحتجاج بهذه الرواية وفيما مر من الأدلة كفاية وقد بان
 لك بكل ذلك سقوط قول من قال أن يغسل المرفق من باب المقدمه
 وثمرة النزاع في هذه المسئلة واضحة وأن هذا القائل يكتفي بغسل
 وعلى ما ذكرناه يغسل شيء من العضد من باب المقدمه وكذا إذا
 قطعت اليد من بقية المفصل وجب غسل ما بقية من المرفق على الثاني دون

الاول وقد تلخص ان الواجب غسل تمام المرفق الى اطراف الاصابع
اتقافا اما لو قطعت اليد فنهنا مسائل **الاولى** من قطعت يده
من تحت مرفقه يغسل ما بقى من الذراع والمرفق وجوبا للاتقاف
المذكور في كشف اللثام ولذا كرههم المسئلة من غير تردد ولا اشارة
الى الخلاف كما في الشرايع والذكرى والتذكرة ويؤكد الاستصحاب
وان الميسور لا يسقط بالمعسور وقول الصادق ع في خبر قاع
وقد سأل عن الاقطع قال يغسل ما قطع منه وقول لباقر ع في محسن
باب ابراهيم وقد سأل عن الاقطع اليد والرجل قال يغسلهما وقول
الصادق ع في خبر رقاء قد سأل عن الاقطع اليد والرجل
كيف يتوضا قال يغسل ما قطع ذلك المكان الذي قطع منه وقد
يتأقش في المويديت التثنية بوجوه ضعاف لا يصح اليها
بعد تحقق المسئلة وسلامتها عن الخلاف وسنطالعها
عند الكلام في مسح الاقدام على تضعيفها في الاضعاف
الثانية من قطعت يده من المرفق بحيث أبين الذراع
وهي طرف العنق فان فسرنا المرفق بجمع العظامين وجب غسلهما

الخبر الاول والثاني كلاهما مذكوران في كتابي

العصء لكونه جزءاً من المرفق ولعله اظهر مع كونه احوط وآذ فسترناه
 بالمفصل والحد المشترك وبعبارة اخرى بطرف الساعد فقط
 فلا يجب عليه اظهر الاحتمالات فيه اذ لم يبق شيء من المرفق وهذه
 هي الثمرة للنزاع المذكور في المرفق وفي الوجوب الاصل والتبع التوضيح
 ان هذه المسئلة اختلفت الاصحاب فيها ولكل وجهة هو
 مواليها قال العلامة في التنكية والشهيد في الذكرى واللفظ
 للاخير لو قطعت من مفصل المرفق فالأقرب وجوب غسل الباقي
 لان المرفق مجموع عظم العصء وعظم الذراع فاذا فقد بعضه
 غسل البواقي وقال في المنتهى وانقطعت يده من المرفق سقط غسلها
 لفوات المحل وللشافعي في غسل العظم الباقي وهو طرف العصء
 وجهان اضمهما عنده الوجوب لان غسل العظمين المتلاقيين
 من العصء والمرفق واجب فاذا زال احدهما غسل الآخر ونحن نقول
 انما وجب غسل طرف العصء توصل الى غسل المرفق ومع سقوط
 الاصل انتفى الوجوب انتهى وقال في الشرائع وان قطعت من المرفق سقط
 فرض غسلها وجملة من العبارات التي حكم فيها بسقوط الغسل العباد

الشرائع مجتمعة لا لاجبة قطع المرفق بتمامه على تفسير الجميع فلا يكون
 مما نحن فيه ومحملة لأن يكون المرفق عند هم مقصوداً فيكون حكمهم
 بالسقوط لعدم بقاء المرفق ولا سبيل لسقوط الغسل على التفسير
 بالجميع على ما هو المختار بل بما يقال على تفسير المفصل أيضاً
 بوجوب الغسل لاحتمال بقاء صدق المرفق وتقصيل ذلك ان
 المرفق اذا كان عبارة عن المفصل فعند قطع اليد منه لا يخلو
 اما ان يطلق المرفق على طرف العنود بان يكون كل من الخطتين
 المتداخلتين اللذين هما طرف الساعد والعنود مرفقاً فعند
 القطع يبقى الاطلاق على الخط الباقي او لا بان يكون الاطلاق للمرفق
 على احد مشترك باعتبار كون طرف العنود او بشرط التداخل
 فعند القطع ينتفي محل الاطلاق قطعاً فعلى الثاني لا يجب غسل الباقي
 وعلى الاول يجب الاعلى احتمال الوجوب التبع الذي مرسى بيان سقوطه
 لكن هل يجب غسل الخط الدائر فقط لأنه الذي كان يغسل في
 اليد الصحيحة او يغسل تمام السطح الباقي نظر الى انه لم يكن عند الوصل
 طاهراً فاذا ظهر وجب غسله وجهان مبنيان على ما ذكرنا و

على ان صدق المرفق الآن هل هو على الخطام على تمام السطح لكن
الظاهر غسل تمام السطح عمداً بالأخبار والأمر بغسل ما بقي من العضد
وأن توقفنا في ذلك أو في صدق المرفق بعد القطع أو في أصل معنى
المرفق في الأمر على وجوب الاثبات بالمستلوك احتياطاً ثم أعلم
ان ما ذكرناه من كون هذه المسئلة ثمرة النزاع في معنى المرفق إنما هو
بالنظر إلى الأمر بالغسل الوارد في السنة والكتاب وهو ما بالنظر إلى
الأخبار الواردة في الباب وهو الأمر بغسل الأقطع فالحكم بوجوب
غسل العضد هو ثابت من غير تردد وان قلنا ان المرفق
هو المفصل وطرف الساعد **الثالث** هو القطع من فوق
المرفق سقط الفرض قطعاً وهل يستحب غسل الباقي عن العضد
مسحجته في الذكر إلى الأول عمداً بصححه عليه بن جعفر المتقدم
على ذلك وقد عرفت حالها هنالك **تدبير** أعلم ان
الشيخ الزاهد لمعاصر تلك الأقوال في شرحه على الشرائع وجعل
تأليفه في بعض أسباع الثلاثة المضاعف **و** حيث قال **و** على ما
ذكره المتأخرون يكون الأقوال في المسئلة ثلثة الوجوب الأصل والمقتضى

وعده الوجوب راساً لا منسوب الى ثبوت من يتبين وانما ليس
 الاقوال لثباته لا تاتي في المرفق بمعنى واحد فانه من اقسام ثبوت
 الاقوال حصل على خلاف في الوجوب لا في راساً من بناء
 في وجوب الوجود لا في مقدمته او بعد منه راساً على اختلاف
 في ميزان فرق تاتي في وجوب راساً يكون الرتبة بعد مجموع
 العظيمة السند خلد من الدماء والعدو في هذا المجموع
 يمكن في وجوب بعد الدلائل في رتبة اعمان من الاقسام في
 السند في رتبة في المرفق استخرج من طرف البعد وانا اقول
 فيه اولاً انه في رتبة البعد راساً في رتبة البعد في رتبة
 داعي الى توجيهه والتعريف لمصلحة خلافه مع العلم باعتسافه
 وثانياً اننا لا نقف ما توجه به كونهما وانما في وجوب المجموع
 لعدم الذي عليه خرج عن منسول من الوجود في رتبة
 في رتبة راساً الواجب في رتبة هو قريب وجبراً في رتبة
 في رتبة الخلق في وجوب عنه بعد رتبة في رتبة
 ان لا يخرج من رتبة رتبة رتبة رتبة رتبة

بهت نسبه . واما عند . الدائم ان . الموقوف بسبب
 بتسمية فغير معتد به . فان المرفق متصل بالساعد . والعصه
 باعد . والدليل لما ادعاه غيره ساعد . واحتمل تارة ان
 يقال ان المرفق هو احد المشترك الذي لا وجود له الا بطرف
 الذراع والعصه لا دليل على وجوب غسل اصالة وليست
 قابلة للمقدمة بل كلفه وجوب غسله لا بد من ارجاع وجوبه
 الى وجوب غسله في الذراع . والى هذا قول فيه مضاف الى
 ما مر ان احاد المشترك موجود البتة . غايه الامر ان خطايتا
 غسل الا يغسل ما فوق وما تحته . ثم قال بعد ذكر الخلاف
 ومعنى المرفق وكيف كان فالظاهر من كل من نص على وجوب غسل
 المرفقين في الغسل هو ارادة الجمع اذ صرح وجوب غسل احد المشترك
 الى وجوب غسل الذراع اصالة وجزء من العضد مقدما لان احد
 المشترك ليس امر خارجا عما على القول بعدم الجزء الذي لا
 يتجزئ . اقول في ان لا مدخل في المقام لنفي الجزء فان مثبتته
 يوافق المنكر في ان الخط طول بلا عرض فلا يتحقق فيه الغسل الذي

من غسل العضد لا المرفق
 في بقوله المشترك
 ٨

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

والله اعلم بالصواب

[illegible]

من الاجماع المستفيض بل المحقق * وشوشرح المحقق الخواص *
 كما ترى * وان استضعف المقدس الانوار * * * *
 حيث اورد عليه ان بعض مدعيه حكم بسقوط غسل الجزء الباقى
 من المرفق * بعد قطعه اذا انشق * وحاصله ان الاجماع على
 اصالة المرفق عند سلامة اليد ضعيف او غير واقع لاختلاف
 في غسل الجزء الباقى منه في اليد المقطوعة * وفيه مضافا الى ما مر اما
 اولاً فان هذه المقدرة متنوعة * غير مفطية * لان هذا الجزء
 من العضد في الاصل * وانما يعد جزء من المرفق عند الوصل *
 ولكنه انفرد * اذ هو من العضد لا مما يشتمل على اليد * فلعلى
 القائل بالنظر الى ذلك حكم بسقوط غسله مع الاعتراف بان كان
 مغسولاً * عند كونه موصولاً * لاجل التوصل الى غسل ما هو الكا
 في حالة السلامة * ولعل هذا هو الذي اراده العلامة * و
 قد نقلنا كلامه * ولون * * * * *
 الشئ لا ينافي عند التامثل * اصالة مغسولية الكل * وبالحال فلهذا
 الوجه لا ينافي اعترافه * وان كان الاصل من خلافه * اذا اخرج قد

منه بعد لفصل * ولا وجه لغسله اذا انفرد

حوتة الجلبة وهو الغسول * بالدليل المذكور المؤيد بالاجماع
 المنقول * واما ثانياً فاناسلنا ان هؤلاء خالفوا الاجماع و
 لكن لا يقدح فيه مخالفه معلوم النسب * على ما تقر في اصول الدين *
 تحقيق لا يجوز النكس على الاظهر * لكثير مامر * ولا يجمع كونه
 موافقا للاحتياط المطلوب في الشرع الاثوري * مخالف لمن الرتبة
 في خلاف فهم كما سينكر * ولا يهوى قول الاكثر * بل عليه الاجماع كما
 عن البيان * مضافا الى الوضوءات الواقعة عنهم عند البيان *
 ففي الصحيح ^{كما في الريان} الحالى الوضوء النبي ص انه غمس كف اليسرى فغرف بها غفر
 فارفع على ذراع اليمن فغسل بها ذراعه من المرفق الى الكف لا يرد
 الى المرفق ثم غمس كف اليمن فافزع بها على ذراعه من المرفق وجع
 بها مثل ما صنع باليمن ومفاده وان كان عدم جواز الرد بعد
 الاخذ من المرفق وهو خض من الدعوى * لكن يرد على
 جوازه مطلقا بالفحوى * وفي اوسائل في جملة حديث ثم غمس
 كف اليسرى في الماء فاعترف بها من الماء فغسل يده اليمنى من
 المرفق الى الاصابع لا يرد الماء الى المرفق ثم غمس كف اليمنى في الماء

فاغترف بها من الماء فاغترغه على يديه اليسرى من المرفق الى الكف
لا يرد الماء الى المرفق كما صنع باليمن وهما في الدلالة رواية الاولى
بالعمل لالتقاء وضوح واجله وعن تفسير العياشي في جملة حديث
عن ابي الحسن ما فيه الامر بصب الماء على المرفق وظاهره الوجوب
وهو معتقد بما في اخره قلت له هل يرد الشعر قال اذا كان عنده
اخر فعل والافلا وهو صريح في المنع من الرد الا عند التقية وفي
الكافي عن الصيتم بن عروة التيمم قال سالت ابا عبد الله عليه السلام
عن قوله الله عز وجل فاغسلوا وجوهكم وايديكم الى المرافق
فقلت هكذا ومسحت من ظهر كفي الى المرفق فقال ليس هكذا تنزيها
انما هي فاغسلوا وجوهكم وايديكم من المرفق ثم ايدى من مرفق الى
اصابعه وهو كالصريح في الوجوب ويحتمل ان يكون معناه قوله ليطهر
هكذا تنزيلها اي معناها لان لا يذللها بمن يوحى يكون من
القراءات الشاذة المتروكة في هذا الزمان وهو المحاصل ان التنزيل
معناه التفسير والتاويل بيان ان المطلوب في الغسل المأمور به
الا ابتداء من المرفق فلا يعارض ما من ان ثبت عن الائمة عليهم السلام

قال في الرسائل لا يخرج عن هذه قراءة سائر في الآية كما
ان يكون المراد بالتنزيل المرفق والاطراف والاصابع
١٦٢
في نسخة اخرى من نسخة ابن ابي عمير

